الكافية الكبرى

«في علم النحو»

للشيخ خليل بن الملا حسين الإسعردي الشعري الكردي الشافعي
المعروف
« بالإسعردي »
متوفى سنة 1259هـ / 1843م

تحقيق
إلياس قبلان التركي

دار صادر
مكتبة الإرشاد

الكافية الكبرى

الكافية الكبرى

«في علم النحو»

للشيخ خليل بن الملا حسين الإسعردي العمري الكردي الشافعي
المعروف
« بالإسعردي »
متوفى سنة 1259هـ / 1843م

قدم له وراجعه وأضاف عليه التعليقات
أ. د. محمد خليل جيجك

تحقيق
إلياس قبلان التركي

مكتبة الارشاد
استانبول

دار صادر
بيروت

الطبعة الأولى

1428هـ - 2007م

دار صادر

تأسست سنة 1863

مكتبة الإرشاد / استانبول

© IRŞHAD KİTAP YAYIN DAĞITIM
Divanyolu, Klodfarer Cad. Fırat Apt. No. 16/3
Çemberlitaş - Eminönü, İstanbul 34122
Tel: (90-212) 638 16 33 / 34
Fax: (90-212) 638 17 00
e-mail: info@irsad.com.tr

دار صادر / بيروت

ص . ب ١٠ بيروت ، لبنان

© DAR SADER Publishers
P.O.B. 10 Beirut, Lebanon
Fax: (961) 4.910270
e-mail: dsp@darsader.com
http: www.darsader.com

Al-Kâfiya al-Kubra
(al-Is'ardi)

p. 352 - s. 17.5x25 cm
ISBN 9953-13-164-3

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحابته الغر الميامين آمين.

وبعد: إن خير الأمور التي يحق أن تصرف فيه أثمن الأوقات وأنفس اللحظات هو العلم المؤدي إلى معرفة جانب من كتاب الله إن معناه، أو فحواه، أو إعرابه، أو قرائته، أو ناسخه ومنسوخه، أو أمثاله، أو أحكامه، أو أقسامه، أو أصول دلالاته، أو قواعد تفسيراته، أو أنواع إشاراته، أو غير ذلك من شتى جوانب كتاب الله الجزيلة، وقل مثل ذلك في السنة النبوية المشرفة. لاجرم إن أفضل ما تصرف فيه الأوقات هو تلك الدراسات العلمية الرصينة الهادفة لإنارة جانب من جوانب كتاب الله أوسنة رسوله ﷺ وكان سلفنا الصالح على وعي تام وشعور قويم في هذا الصدد فكانوا رحمهم الله يعملون عملاً حثيثاً ويجتهدون اجتهاداً دائباً للوصول إلى المزيد من تلك المعلومات القيمة النيرة واكتشاف الأزيد من جوانب المعارف الحكيمة العميقة حول كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وكانوا يوصلون في ذلك السبيل ليلهم بنهارهم ونصبهم براحتهم وفراغهم بشغلهم، فلا يعلمون في ذلك لا ليلاً ولا نهاراً ولا راحة ولا نصباً ولا جوعاً ولا شبعاً ولا سهراً ولا نوماً فبذلك الجهود الخالصة المتميزة وبذلك المساعي الدائبة الحثيثة اكتشفوا في أقصر ما يتصور من الزمن أهم القواعد العلمية وأسسوا أفضل وأنفع الحضارات الإنسانية وأصلوا أعظم الأصول المعرفية الحكيمة والقواعد العلمية الرصينة الرشيدة

فتحوا بذلك باب العلم والمعرفة على مصراعيه لجميع العالم البشري وقدموا للإنسانية في مجال العلم والمعرفة خدمات عظيمة نافعة لا مثيل لها عبر التاريخ بأجمعه فهم الذين مهدوا سبل العلم والمعرفة وأسسوا مناهج التعليم والتربية ويسروها لجميع الشعوب البشرية ولم يفرقوا في ذلك الأخذ والعطاء بين أسود وأبيض ولا بين أحمر وأشقر ولا بين عربي وعجمي ولا بين شرقي وغربي أليسوا هم الذين ولوا طرفاً كبيراً من عنايتهم لترجمة الفلسفة اليونانية والفلسفة الهندية بغثها وسمينها فكل من كان لديه مقدرة علمية وكفائة ذهنية ورد معينهم العلمي الصافي ونهل منه ما شاء الله أن ينهل. وبذلك ظهر إلى الوجود ظاهرة علمية لم تسبق بنظيرتها أبدا وهي **أن صارت سبل العلم ميسرة السلوك ومعبدة الانتهاج لكل أحد**؛ حيث يرى المتتبع لمسير الحركة العلمية عبر الأحقاب التاريخية أن أندر الأشياء في الأوساط الإنسانية قبل بزوغ شمس الإسلام هو ظهور عالم من العلماء في الساحة البشرية أو اكتشاف حقيقة علمية في أي موضوع كان؛ فكان يمر مآت السنين ولا يظهر عالم واحد ولا تكتشف حقيقة علمية واحدة. فيا ترى! كم من عالم تراه ظهر من فترة الحكماء اليونانيين كأفلاطون ـ (ت. ق. م 347) وأرسطو (ت. ق. م. 322) إلى فترة ظهور الإسلام فلو قلت إن أعداد من برز إلى الوجود من العلماء في تلك الفترة الطويلة لا تتجاوز أصابع اليدين ربما لا تكون مبالغاً ولا مقللاً من شأنهم **وأما بعد ما بزغ شمس الإسلام فقد صار انتشار العلم والعلماء في جميع تلك البقاع والأقاليم التي وصل إليها الإسلام وألقى فيها جرانه وشيد بها أركانه ظاهرة يومية** بحيث ترى أن العلماء في المراكز الإسلامية كمكة والمدينة المنورة وكوفة، والبصرة، وبغداد، ومصر، وقرطبة وسائر بلاد الأندلس والري وسمرقند وسائر بلاد ما وراء النهر ترى العلماء فيها أكثر من نجوم السماء فكان يزدحم في المحفل الواحد أو على المائدة الواحدة العشرات من فحول العلماء فظهر في هذه الحقبة الإسلامية المباركة في جميع الجغرافيا الإسلامية ومن جميع الجنسيات الإسلامية علماء بارزون كثيرون في جميع مجالات العلوم الإسلامية والإنسانية من الفقه و أصوله والحديث وأصوله والتفسير وعلوم القرآن والكلام والحساب والطب والهيئة والفلسفة إلى التاريخ والعلوم الأدبية بكافة فروعها كما أسس ـ أو قل ـ اكتشف واخترع في تلك الحقبة الإسلامية المباركة

آلاف المواضع والحقائق والقواعد العلمية في مختلف المجالات وشتى الساحات وهذه مفخرة من مفاخر الإسلام العظمى.

ومن الحقيق بالملاحظة أن النشاطات العلمية التي كان الإسلام يديرها بكافة أنحائها لم تنحصر في قوم أو جنس أو طبقة أو في بلد أو جغرافية واحدة أو في زمان أو أيام أو في مجال علمي واحد فقط بل انتشر العلم والعلماء في جميع أنحاء المعمورة الإسلامية انتشار البذر في جميع أرجاء الأرض المحروثة ففارت جوانب المعمورة بالعلم والعلماء فوران تنور الطوفان بدافق الماء. فكنت ترى أنه يجتمع في الحين الواحد وفي البلد الواحد وفي المجال الواحد العديد من العلماء البارزين المتفوقين الذين تجمع لديهم قوة الذكاء وقوة الاستنباط وسرعة البديهة فكان تجمع العلماء وتكثرهم في الوقت الواحد واكتشاف الحقائق واختراع الموضوعات العلمية حدثا يوميا غير مستغرب ولا مستنكر كما صار النشاط العلمي بجميع فروعه أيضاً حدثاً يومياً منتشراً بين جميع أرجاء العالم الإسلامي ترى هنا وهناك مهرة العلماء يتحادثون فيما بينهم ويخوضون في الحقائق العلمية العليا ويتناولون غوامض المسائل المعرفية العظمى وحينا تراهم يتسابقون وحينا آخر تراهم يتجادلون ـ ولكن في أنزه صورة ومع أرفع أدب ـ وحيناً يحققون وحيناً يدققون وحيناً يدرسون وحيناً يدرّسون فكانت هذه الفعاليات والمذاكرة العلمية شغلهم الشاغل وكان هذا هوالطابع العام للعالم الإسلامي كله حينذاك وكانوا يستمدون كل تلك الطاقة والأشواق العلمية من روح الإسلام لا غير. وهذه مفخرة أخرى من مفاخر الإسلام ومنة عظيمة للإسلام على العالم البشري كله يستوجب الإسلام بذلك الشكور الكثيرة والاعتراف الجميل بالتقدير والتبجيل من جميع أبناء المعمورة ومنتسبي الحضارات كلها فيما بعد بزوغ الإسلام بمسلميهم وكافريهم وشرقيهم وغربيهم وسودهم وبيضهم.

واستمرت هذه الحركة العلمية الزاهرة عبر التاريخ الإسلامي كله رغما من مد وجزر وطرواة وانكماش وترق وتخلف ونضارة وذبول يموج بها التاريخ الإسلامي عبر عمره الطويل فرغما من كل تلك التموجات والاضطرابات والصعودات والهبوطات التاريخية التي عاشتها الحقبة الإسلامية كما يعيشها كل تكتل إنساني تاريخي آخر لم ينضب معين العلم في العالم الإسلامي بأجمعه ولم يصب منابعها العلمية الفائرة الجفاف تماما فكان

فيها يوم ويوم وتلك الأيام نداولها بين الناس فهذه هي سنة الله في الكون ولن تجد لسنة الله تبديلاً فمن هنا ترى في تلك الفترات الإسلامية المتخلفة الهابطة التي ربها تحسب أنك لا تجد فيها ولا مسياً من نور العلم أو في تلك الأصقاع النائية التي تحسب كل الحسبان أنه لم يصل إليها ولا طفيف من ضوء العلم ترى أنك تفاجأ بأنك ترى شمساً أو شموساً من العلماء قد عم نورهم الأقطار ومحت أنوارهم الظلماء من آفاق السماء وهذه الحقيقة الثابتة عبر التاريخ الإسلامي كله تنم تلك الخصيصة العظمى من الخصائص الذاتية للإسلام وهي : **أن لا تقوم للإسلام قائمة بدون العلم والمعرفة أبدا** على العكس تماما من تلك الديانات الأخرى.

فمن جراء هذه الحقيقة التاريخية الماثلة أمام كل الأعين إنك تجد على الساحة الشرقية التركية / الكردية في ذلك الصقع النائي من بلاد الأكراد وفي تلك الفترة الهابطة من الفترات الإسلامية أنه برز على الساحة العلمية العديد من العلماء البارزين كل منهم في ساحة أو ساحات ولكن من سوء الحظ إن قلة إمكانياتهم وفقدان ذات يدهم من المبالغ المالية الضرورية لخدمة العلم طمس على آثارهم وعفت رسومهم فلم يبرز إلى ساحة الوجود كثير من معارفهم القيمة ولم ينعكس على صفحات الكتب شيء من معلوماتهم الجمة بل أدرجت تلك المعارف الغالية العالية والمعلومات الفائقة الفائضة معهم في أكفانهم ففنيت ـ وا حسرتا ـ إلى أبد الأباد. فكثير من أولئك العلماء الفطاحل من أمثال: **ملا خالد الأوركي، وملا يحي المزوري، وملا إبراهيم الكنعاني، وملا سعيد الجمزرقي، وملا عبدالوهاب الدبرزبيني، وملا عثمان الحصكفي، والشيخ فتح الله الورقانسي، ونجلاه الشيخ جنيد، والشيخ علاء الدين الأوخينيين** وغيرهم من الكثير الكثير قضوا حياتهم في خدمة العلم وتعليم الطلبة وربوا كبار طلبة العلم وأدوا عبر المنطقة الكردية خدمات عظيمة للعلوم الشرعية والعربية ولكن لما أسلفنا من قلة ذات يدهم من الإمكانيات اللازمة لنشر العلم كتابياً وعدم توفر الظروف المواتية للتأليف والتصنيف لدى الكثير منهم وأيضاً لعدم تكون ثقافة التأليف عبر المنطقة كلها تراهم لم يورثوا شيئاً مسجلاً يذكرولم يخلفوا علماً مكتوباً يشهر.

فرغما من أن ذهاب معلومات علماء الأكراد معهم وإدراجها معهم في أكفانهم كان

هو الطابع العام لعلماء بلاد الأكراد لكن ترى ـ ربما من باب الشذوذ ومخالفة القياس المألوف ـ بين فينة وأخرى من علماء الأكراد من استطاع بكفائته النفسية ومقدرته الشخصية أن يخرق هذا التقليد الموروث ويخرج من خطة ذلك الطابع العام فينقل معلوماته من الصدور إلى السطور مهما كلفه من عناء وتعب ونصب حتى تخلد تلك المعلومات مع الزمن ولا تذهب أدراج الرياح. فيأتي ملا خليل الأسعردي (عاش ما بين 1167/ 1753-1255/ 1839) في مقدم هؤلاء الذين نقضوا ذلك التقليد المتوارث بين علماء الإقليم الكردي وهوعدم نشر كتبهم والتأليف في معارفهم. فمع أن ملا خليل كان متأقلماً بالإقليم العام في الأوساط العلمية الكردية ـ يستبين ذلك من خلال تصفح مسيرته العلمية ومن خلال ما خلفه من آثار ـ لكنه استطاع بعبقريته أن يشذ منهم ويخلع من رقبته ربقة التقليد الموروث فيجعل آثاره العلمية باقية على وجه الدهر خالدة مع الزمن فألف في العديد من الموضوعات العلمية المنتشرة والمشتهرة في مدارس شرق تركيا إبان ذاك ما جعل طلبة العلم ينهلون من معينه أكثر بعد مماته وانصرام زمانه بكثير.

إن عالمنا الجليل ملا خليل نشأ وتربى في أحضان المدرسة الكردية قبل انقضاء الحكم العثماني بقرن تقريباً وكانت نشأته في مدارس الإقليم الكردي بما أنه خط دائرة واسعة لطلبه العلمي فخذ من مدارس منطقة وان إلى مدارس ديار بكر وأسعرد من الولايات الشرقية وإلى تلك المدارس المبثوثة في الشمال العراقي من المناطق الكردية فلم يكتف بمدرسة واحدة ولا بعالم واحد بل راود العديد من مدارس ملالي الشرق وشرب من سلسبيل ينابيعهم وتروى من رحيق شرابهم في مختلف المعارف والعلوم الذائعة في المدارس الشرقية إبان ذاك إلى أن بلغ أشده في العلم واستوى. وبعد أن تروى وبلغ نضوجه العلمي وكماله النفسي في العلم طفق يدرس طلاب العلم في مدينة أسعرد في المدرسة الفاخرية التي بنيت على أطلالها اليوم مدرسة شرقية يدرس فيها على نفس الطراز كمدرس ملا بدرالدين سنجر مؤلف تفسير بديع البيان.

وهاك نبذة يسيرة من تفاصيل نشأته العلمية اقتبستها من رسالة الماجستير (لم تطبع) كان موضوعها «ملا خليل الأسعردي نشأته وحياته وآثاره العلمية» لزميلنا الدكتور عمر باكيش: فقد ولد عالمنا الجليل عام 1168/ 1754 في قرية قليبك التابعة لقصبة خيزان من

أعمال أسعرد حينذاك ـ إحدى الولايات الشرقية التركية حاليا ـ تعلم القرآن وأخذ علم التجويد على يد شيخ والده حسين القره صوي، وأخذ الفقه الشافعي على أيدي ثلة من علماء خيزان، وحصل الصرف في مدارس بدليس ـ إحدى الولايات الشرقية التركية حالياً ـ، وحصل النحو في مدارس أسعرد وعلى أيدي علمائها، ودرس بمدارس وان ـ ولاية شرقية تركية على الحدود الإيرانية الآن ـ هذه الكتب المقروئة في مدارس الشرق: التركيب (كتاب لطيف ألفه ملا يونس الأرقطني باللغة الكردية للطلاب المبتدئين يعرب عوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني إلى قوله به داء) وشرح المغني في النحو وشرح حسمكاتي على إيساغوجي للأبهري وشرح الشمسية للقطب الرازي كلاهما في المنطق ومختصر المعاني للتفتازاني في البلاغة كما حصل فيها على علم القراآت. ومنها قفل إلى خيزان مرة أخرى ودرس على أيدي علمائها جميع المقدمات في المنطق أيضاً ثم ذهب إلى جزيرة ابن عمر وقرأ في مدرسة الشيخ فروخ شرح عقائد النسفي للتفتازاني مع حواشيها ومنها ارتحل إلى مدينة العمادية بشمال العراق إحدى المراكزالعلمية الهامة حينذاك وقرأ الكتب التالية مع حواشيها على يد عالمها الشهير ملا يحي المزوري: شرح الفناري على إيساغوجي المذكور وحاشيته الشهيرة بصعوبة عباراتها قول أحمد و العصام على الوضع وهذه أشهر من أختها في صعوبة العبارات ورسالة في الاستعارة وأخيراً لا آخراً أخذ منهاج الأصول من مفتي العمادية وشيخ الإسلام في المنطقة ملا محمود كما أخذ منه الإجازة العلمية.

فيبدو من خلال متابعة مسيرته العلمية أن ملا خليل لم يتعد المدارس الكردية عبر نشأته العلمية بل نهل جميع ما نهل من زلال معينها فكان تكونه العلمي ونشأته الثقافية فيها وتربى بين أحضانها.

وكنا ألمحنا سابقاً أن عالمنا الجليل ملا خليل كان يتمتع من بين علماء الأكراد بخصيصة ذاتية وهي أنه استطاع بها يتراآ لنا من ملامح شخصيته القوية الصبور أن يخلد جهوده العلمية الجبارة ولم يخلها تفنى بريب المنون أو تذهب أدراج الرياح سدى؛ بل كد وجد وتعب ونصب لأن تبقى آثاره بعده حية رطبة يستفيد من معارفها الأجيال ويرد على مواردها الأقيال فنفض من كاهله غبار العادة الموروثة وخلع من رقبته ربقة

التقليد العتيق الذي سبق أن أشرنا أنه كان الطابع العام على ملالى الأكراد ولم يكتف بتدريس الطلبة فحسب كما هو أيضاً من العادات الموروثة هناك؛ بل ألف في عديد الموضوعات المدرسية الشرقية العديد من المؤلفات العلمية القيمة فبإلقاء نظرة حثيثة على قائمة مؤلفاته يتبدى لنا بسهولة سعة باعه الطويل في شتى العلوم وحتى لا نبخس المرء حقه ولا ننقصه شكره علينا أن نضع بين يدي القاريء الكريم قائمة مؤلفاته كي يرى القاريء من كتب تلك الثروة العلمية التي كان يمتلكها هذا العالم الجليل من علماء المنطقة.

فهاك أسماء مؤلفاته:

1 ـ بصيرة القلوب في كلام علام الغيوب (تفسير مخطوط).

2ـ ضياء القلب العروف في التجويد والرسم وفرش الحروف (منظوم مخطوط 500 بيت).

3 ـ الكافية الكبرى في النحو وهو ما بين أيدينا مطبوع.

4ـ القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني وهو شرح على الكافية (مخطوط).

5 ـ أصول الفقه (مخطوط).

6ـ أصول الحديث اختصر فيه نزهة النظر في شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني (لم نطلع عليه رغما من أنه صرح في مقدمة أصول الفقه بأنه سيؤلف في أصول الحديث كتابا).

7 ـ أزهار الغصون من مقولات أرباب الفنون مخطوط يتضمن نصائح لطلبة العلم.

8ـ محصول المواهب الأحدية في الخصائص والشمائل النبوية (مخطوط).

9 ـ منظومة في مولد النبي.

10 ـ المنظومة الزمردية في نظم تلخيص المفتاح للخطيب الدمشقي.

11 ـ منهاج السنة السنية في آداب السلوك الصوفية الف بيت.

12 ـ مختصر شرح الصدور في أحوال الموتى والقبور للسيوطي.

13 ـ مختصر الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي .

14 ـ نبذة من المواهب اللدنية في الشطحات والوحدة الذاتية .

15 ـ نهج الأنام في العقائد والأخلاق منظوم قيم نافع جدا نظم باللغة الكردية كثيراً ما يستفيد الناس منها .

16 ـ رسالة في علم المنطق .

17 ـ رسالة في المجاز والاستعارة .

18 ـ رسالة في الوضع .

19 ـ الخبية منظومة في الآداب والبحث والمناظرة .

20 ـ رسالة صغيرة في المعفوات .

21 ـ شرح على القصيدة الهمزية .

22 ـ شرح طويل على منظومة حرز الأماني للشاطبي في التجويد .

23 ـ تأسيس قواعد العقائد على ماسنح من أهل الظاهر والباطن من العوائد .

24 ـ زبدة الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي .

هذا بعض مما اطلعنا عليه من قائمة مؤلفاته وليس كله . وهذا يدل على أنه خط دائرة واسعة في المعارف والعلوم المدرسية الشرقية ويبدو أيضاً أنه كان له عناية خاصة بالمؤلفات التي كان الإطار المدرسي يهتم بها أكثر من غيرها كما أنه يبدو أنه لم يتعد نهج التأليف المدرسي الشرقي في مؤلفاته وهو الشرح والتحشية والاختصار فجل عنايته كان منصباً على الاختصار والشرح ولكن لم تكن جهوده التأليفية منحصرة فيها فقط بل تعداها بين فينة وأخرى إلى التأليف المستقل أيضاً كما في أصول فقهه وغيره .

ومن سوء الحظ أن خمساً وتسعين بالمائة من مؤلفاته لا تزال حبيسة المخطوطية يبليها الزمن ولم تر نور المطبوعية إلى الآن ولا شك أن هذا من كنود المنطقة الكردية وعلمائها ونكرانها لهذا العالم الجليل .

إن أقدار الله تفعل في الكون ما تشاء فيعز الله من يشاء ويذل من يشاء ويرزق من يشاء ويحرم من يشاء والأرزاق تأتي على حسب تقسيم تلك الأقدار لا على حسب ما

تشتهيه العباد فننطلق من نقطة تقسيم الأقدار ونقول إن خدمة مؤلفات هذا العالم الجليل شرحاً وتصحيحاً وطباعة كانت من أهم واجبات أهل المنطقة وعلمائها الأجلاء حيث إنهم استفادوا منها أكثر من غيرهم فكأداء للشكر كانت خدمة تصانيفه تتوجب عليهم قبل أي واحد غيرهم ولكن الأقدار لم تسمح لهم بذلك رغماً من أن المنطقة كانت إلى حين قريب من الدهر تكتظ وتغص بمآت النحارير الكمل من فطاحل العلماء المتخصصين والمتعمقين في المعارف المدرسية الشرقية فقيض الله من يخدم واحداً من مؤلفات هذا العالم الجليل من خارج حدود المنطقة فرأينا أن أخانا **إلياس قبلان** الأنطالي صرف شطراً غير قليل من زمنه لخدمة ذلك السفر الجليل الكافية الكبرى. فشرحها شرحاً يتوائم مع معطيات العصر بصورة الإنتاج الحديث فلم يشتغل بترديد الاحتمالات ولم يرتبك في أوحال الخلافات بل أتى بها يمد ما في صلب نص متن الكافية الكبرى من القواعد والفوائد ولم ما في وسعه من الشوارد والعوائد ولم يصرف كثيراً من وقته على تفكيك عبارتها إلى أوصال وفصل تلك الأوصال إلى مفاصل كما هو الشأن في الشرح والتحشية على النهج القديم بل مس العبارة مساً لطيفاً ـ حينما دعت إلى ذلك ضرورة ـ ببيان عطف أو مرجع ضمير أو متعلق جار أو بيان تقديم أو تأخير وما أشبه ذلك من مس طفيف وكان جل عنايته منصباً على إضافة المعلومات الجديدة مقتنصاً إياها من بطون قلازم المراجع وإثراء المسائل الغريبة المستحسنة من أعماق قواميس المصادر وجمع الأصول المتفرقة التي لا يحصل عليها الباحث إلا بصعوبة وعسر وحالفه التوفيق في معظم ما استهدف الوصول إليه حيث جمع شتيت المسائل والفوائد المغمورة في غياهب المراجع وقعور المصادر. جزاه الله خير الجزاء ووفقه لخيري الدنيا والآخرة.

ولما اقترح علينا أخونا السيد إلياس تصحيح الكتاب يمكن أن أقول إنه ازدادت نبضات قلبي وارتفعت دقاته حيال هذا الاقتراح الذي فوجئت به شغفاً مني بالكتاب وحرصاً على إيفاء خدمة لهذا السفرالعظيم الذي طالما استفدت منه وأعجبت به حينما كنت أدرس في المدارس الشرقية بما أني كنت حفظته عن ظهر قلب إلى مبحث «الحروف المشبهة بالفعل» فاستفدت منه استفادة عظيمة في تطور العقلية النحوية لدي ومن جراء ذلك كان للكتاب علي في دراستي اليد الطولى تستوجب مني الشكر الجزيل والعمل

الطويل . فصححت الكتاب بما تيسر لي من الإمكانيات علماً مني أن هذا الزبر النفيس كان يستحق خدمة أكثر من ذلك ولكن كل إنسان مسؤول عما في وسعه ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . بما أنه وقعت لي أثناء التصحيح استفهامات هامة تستحق المراجعة الجادة من المؤلف فأحلتها عليه ؛ لأن صاحب الدار أدرى بما فيه .

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين والحمد لله رب العالمين .

والله من وراء القصد .

أ . د . محمد خليل جيجك

وان ـ تركيا

رمضان المبارك 23 من 1427

الموافق لـ 16 من سبتمبر 2006

تقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن العربية وسيلة إلى العلوم الشرعية. وأحد أركانها النحو؛ لأنه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعراباً وبناء[1].

وقال ابن خلدون في مقدمته:

«الفصل الخامس والأربعون في علوم اللسان العربي. أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب. ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب ونقلتها من الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغتهم، فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة. وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبين في الكلام عليها فناً فناً. والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللغة التقدم، لولا أنَّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغير بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند والمسند إليه؛ فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللغة. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق»[2].

---

1 انظر: شرح الحدود النحوية ص 44-45.

2 انظر: مقدمة ابن خلدون ص 545.

ثم قال: «علم النحو: اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان. وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم. وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات التي تميز الفاعل والمفعول والمضاف إليه بعضها من بعض، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال أن الحركات من غير تكلف ألفاظ أخرى. وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب. وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة، ولذلك نجد كلام العجم في مخاطباتهم أطول مما نقدره بكلام العرب. وهذا هو معنى قوله ﷺ: «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً». فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيآت، أي الأوضاع، اعتبارٌ في الدلالة على المقصود غير متكلفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها. إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا.

فلما جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك، الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم. والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه. مثل أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك. وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو. وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة علي رضي الله عنه، لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففزع إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب

فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، أحوج ما كان الناس إليها، لذهاب تلك الملكة من العرب. فهذّب الصناعة وكمل أبوابها. وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده. ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة للمتعلمين، يحذون فيها حذو الإمام في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها، في الكوفة والبصرة: المصرين القديمين للعرب. وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن، باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين. وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين، كما فعله الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في المقدمة له. وربما نظموا ذلك نظماً مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معط في الأرجوزة الألفية. وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك»[1].

ومن كتب في هذا الفن الجليل الشيخ خليل بن الملا حسين الإسعردي العمري «الكافية الكبرى» وشرحه شرحاً، وسماه «القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني». وهذا الكتاب الجليل ما زال مخطوطاً. وأردنا أن نحققه وننشره. وحاولت أن أخرج نصاً صحيحاً من الكافية الكبرى وشرحه القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني.

وبعد ما انتهينا من تحقيقه وتعليقه تفضل الأستاذ الدكتور محمد خليل جيجك أن راجعه وأضاف إليه تعليقات مهمة. والتعليقات التي أضافها أ. د. محمد خليل جيجك رمزنا بـ«خ».

---

1 انظر: مقدمة ابن خلدون ص 545 ـ 547.

وعملنا في التحقيق كما يلي :

1 ـ تخريج النص الصحيح على قدر الإمكان من الكافية الكبرى والقاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني . والمقصود من المتن الكافية الكبرى ومن الشرح القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني .

2 ـ إضافة التعليقات من كتب النحو لتكثير الفائدة . والتعليقات التي لم نذكر مصدرها من ملا جامي (الفوائد الضيائية) والقاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني .

3 ـ وضبطنا المتن .

إلياس قبلان

قونيا / تركيا

ملا خليل

الإسعردي : الشيخ خليل بن الملا حسين الإسعردي العمري الكردي الشافعي ولد سنة 1167هـ (1753م) ، وتوفي سنة 1259هـ (1843م) .

من أسرة علمية شهيرة بتلك الحوالي ، ويقال : إن نسب أسرته يرتفع إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وكان بالإضافة إلى أنواع العلوم التي أتقنها مرشداً روحياً عظيماً جداً في الطريقة القادرية الصوفية . ويروى أنه زار في بداية تحصيله بإرشاد من أبيه مؤلف كتاب «معرفتنامه» السيد إبراهيم حقي التللوي فدعا له بالخير وحسن التوفيق .

له من الكتب :

1 ـ أزهار الغصون من مقولات أرباب الفنون .

2 ـ أصول الحديث .

3 ـ أصول الفقه .

4 ـ تأسيس قواعد العقائد على ما سنح من أهل الظاهر والباطن من الفوائد .

5 ـ تبصرة القلوب من الكلام علام الغيوب في التفسير مختصر .

6 ـ تفسير القرآن أيضاً مطول لم يكمل .

7 ـ زبدة ما في فتاوى الحديث .

8 ـ شرح الشاطبية .

9 ـ شرح الهمزية .

10 ـ ضياء بصيرة قلوب العروف في التجويد والرسم وفرش الحروف .

11 ـ القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني .

قسم الصرف والنحو شرح الكافية الكبرى في النحو ، كاسمه قاموس جداً .

12 ـ محصول المواهب الأحدية في الخصائص والشمائل الأحمدية .

13 ـ مختصر شرح الصدور في شرح الموت واحوال القبور .

14 ـ ملخص القواطع والزواجر .

15 ـ المنظومة الزمردية في نظم تلخيص المفتاح .

16 ـ منهاج السنة السنية في آداب سلوك الصوفية .

17 ـ نبذة من المواهب المدنية في الشطحات والوحدة الذاتية .

18 ـ نهج الأنام في العقائد والكلام .

19 ـ رسالة في المناظرة .

20 ـ رسالة في المجاز والاستعارة .

21 ـ رسالة في المعفوات .

22 ـ رسالة في المنطق .

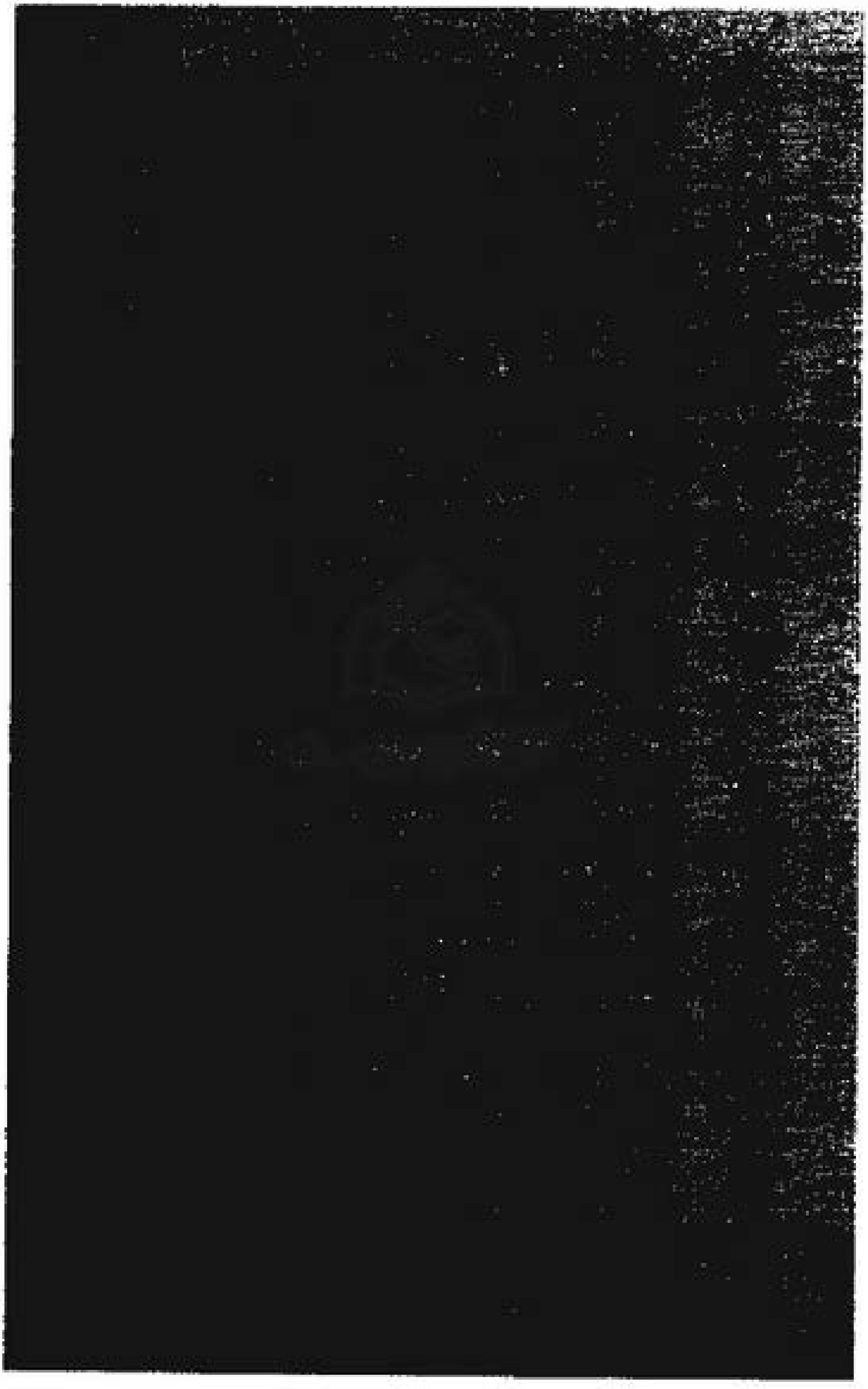
23 ـ رسالة في الوضع .

24 ـ الكافية الكبرى في النحو[1] .

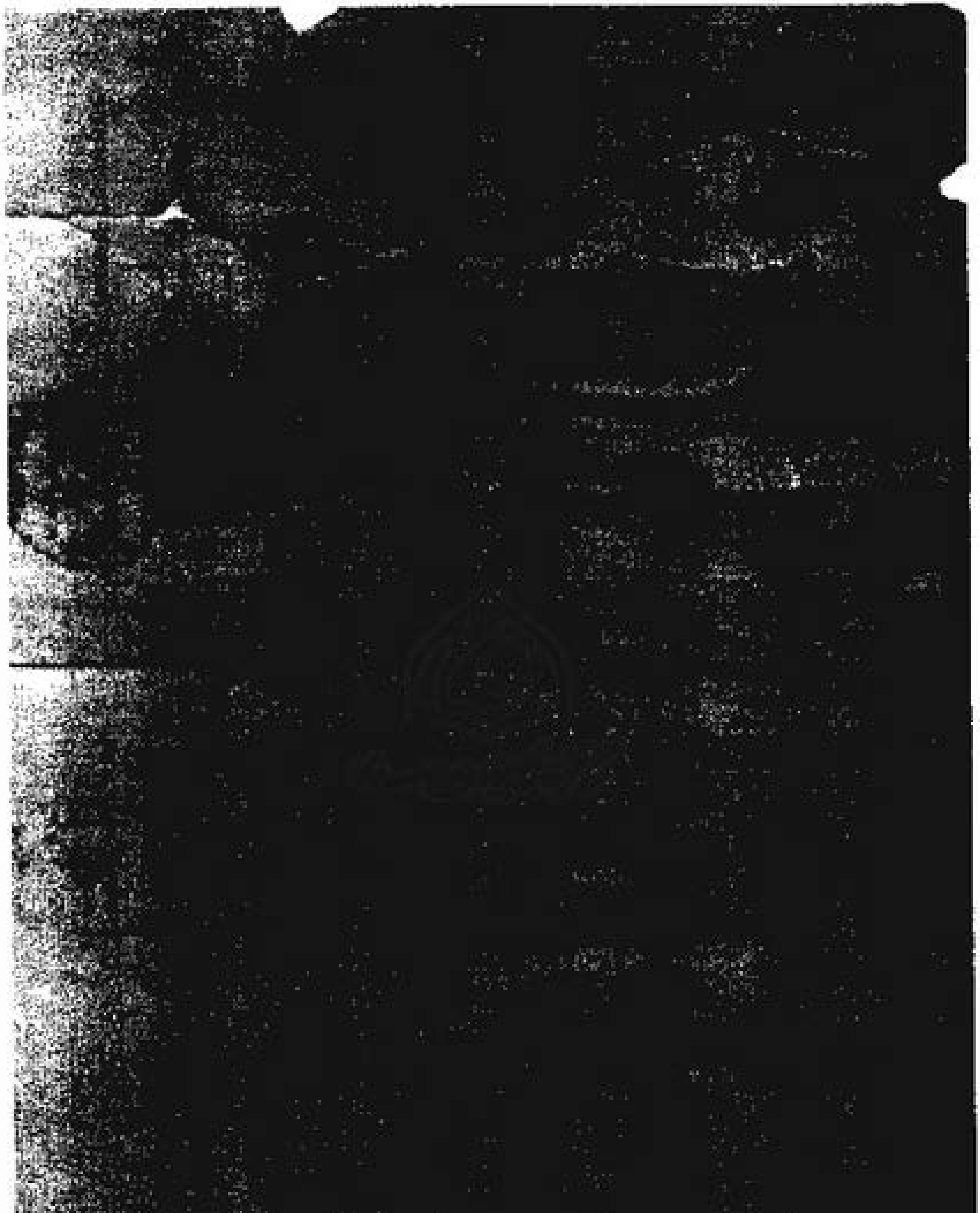
---

1 الأعلام 2/ 317؛ هدية العارفين 1/ 357؛ معجم المؤلفين 1/ 683.
Türkiye Diyanet Vakfi İslâm Ansiklopedisi, 30/250-251.

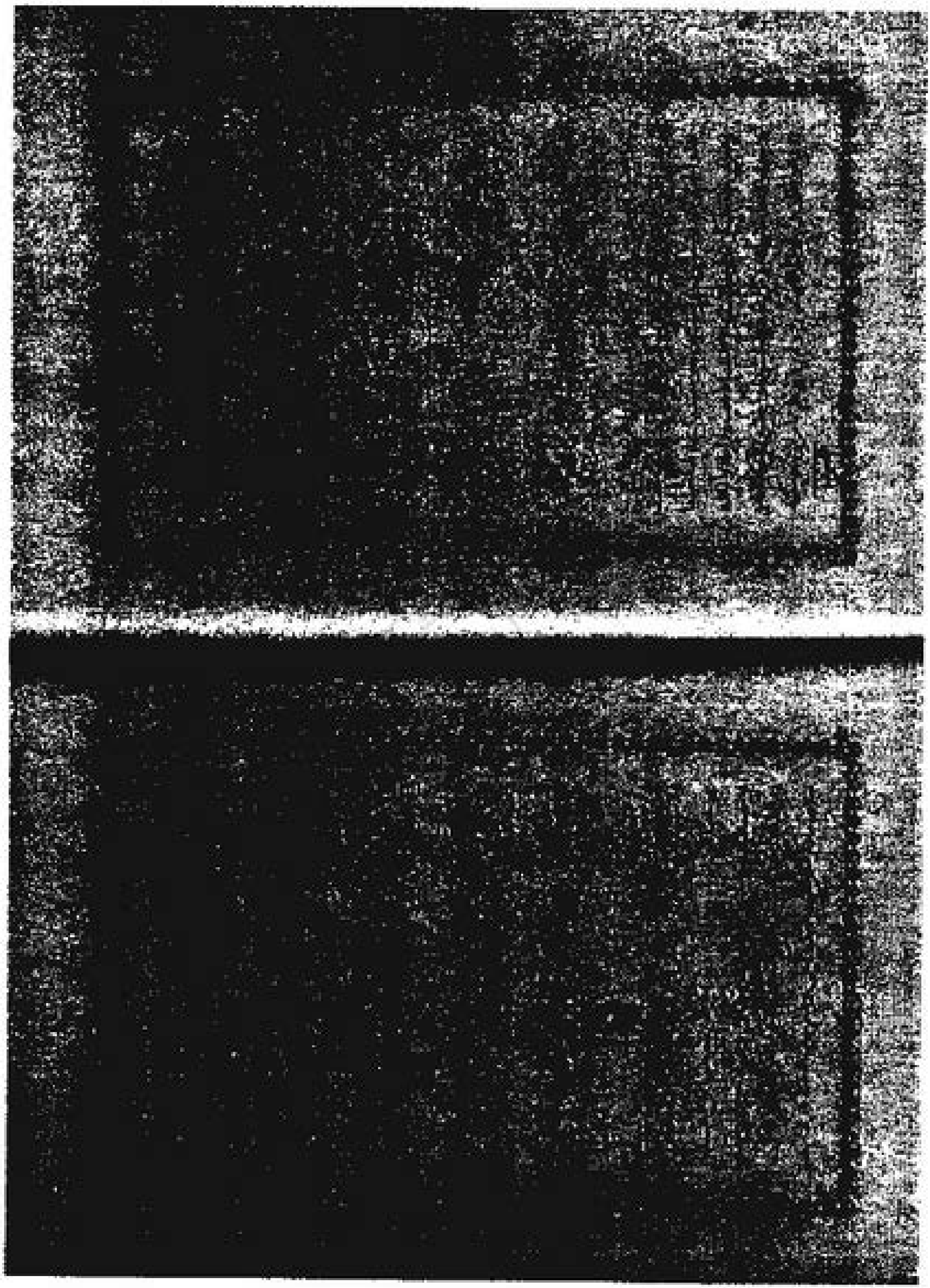
نماذج من الكتاب



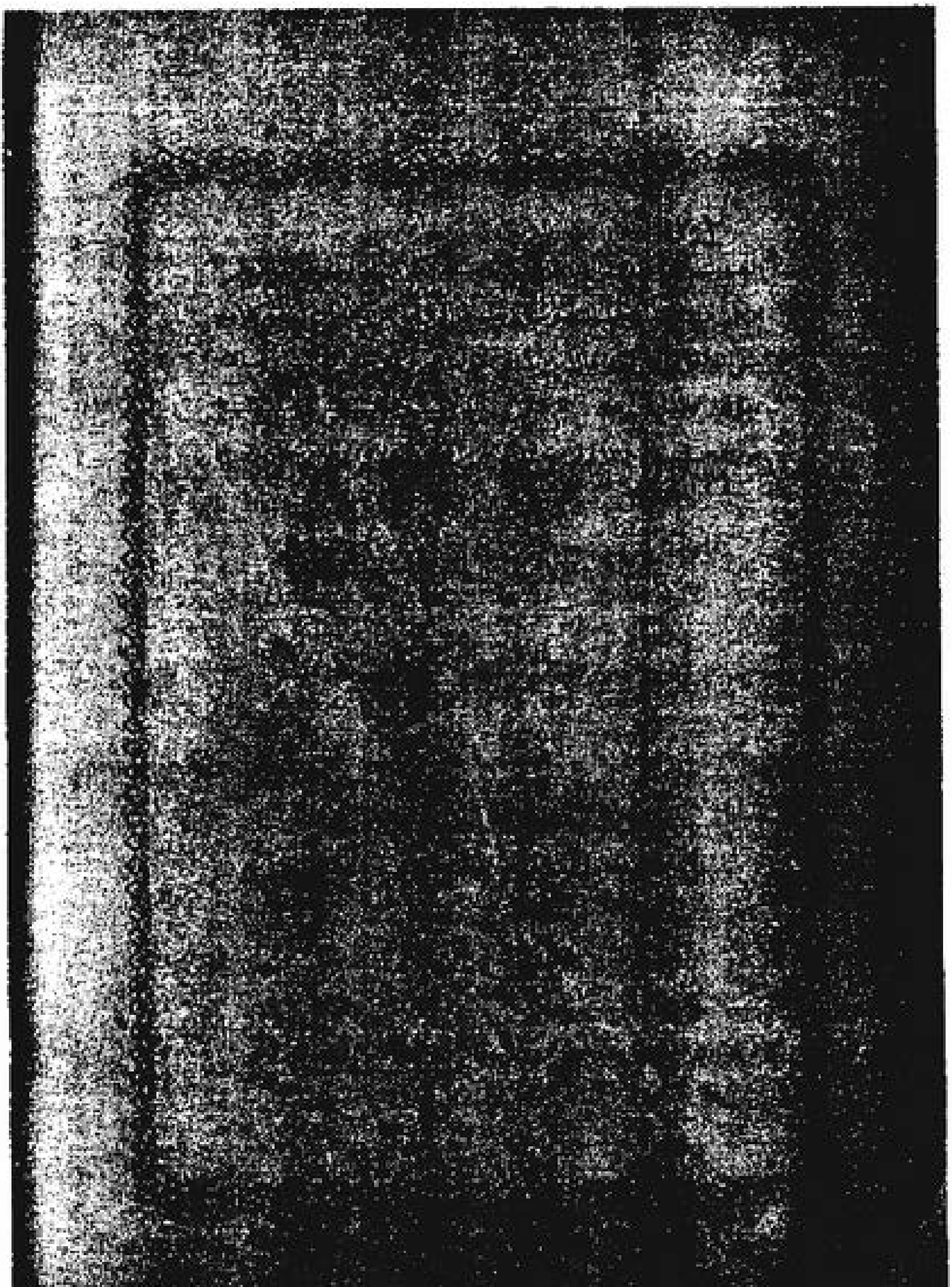
الصحيفة الأولى من الكتاب



الصحيفة الثانية والثالثة



آخر الكتاب



الصحيفة الأخيرة من الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ.

{الكلمة}

الْكَلِمَةُ: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٌ[1].

فَخَرَجَ الدَّوَالُّ الأَرْبَعُ[2]، وَالْمُهْمَلَاتُ[3].

وَ(كَذَا)[4] الأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ بِالطَّبْعِ[5]، وَحُرُوفُ الْهِجَاءِ[6]، وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُفْرَدٍ[7] مِمَّا يُرَادُ بِجُزْءٍ مِنْهُ الدَّلَالَةُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، حَتَّى خَرَجَ (نَحْوُ)[8] بَصْرِيٌّ، وَضَارِبَةٍ، وَالرَّجُلِ، (وَضَارِبَانِ، وَضَارِبُونَ)[9] مِمَّا (فِيهِ دَلَالَةُ الْجُزْءِ عَلَى الْجُزْءِ لَكِنْ)[10] عُدَّ لِشِدَّةِ الامْتِزَاجِ لَفْظَةً وَاحِدَةً، وَأُعْرِبَ بِإِعْرَابِ لَفْظٍ وَاحِدٍ.

(وَبَقِيَ نَحْوُ عَبْدِ اللهِ عَلَماً دَاخِلاً فِيهِ)[11]، وَإِنْ أُعْرِبَ بِإِعْرَابَيْنِ.

---

1 الأولى أن يكون مرفوعاً على أنه صفة اللفظ.

2 وأمثالها بقوله: «لفظ».

3 غير حروف الهجاء فبقوله: «وضع».

4 ساقطة في المتن.

5 وهي أيضاً مهملات.

6 أي خرج حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى بقوله: «لمعنى».

7 خرج بقوله: «مفرد»، سواء كان مركباً تاماً أو غيره.

8 ساقطة في الشرح.

9 وفي الشرح: (وَضَارِبَيْنِ وَضَارِبِينَ).

10 ساقطة في المتن.

11 وفي الشرح: (وَدَخَلَ نَحْوُ عَبْدِ اللهِ عَلَماً).

{أقسام الكلمة}

ثُمَّ هِيَ[1] :

1 ـ اسْمٌ .

2 ـ وَفِعْلٌ .

3 ـ وَحَرْفٌ .

لأنها[2] إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا أَوْ لاَ .

الثَّانِي : الْحَرْفُ .

وَالأَوَّلُ : إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ (مَعْنَاهَا)[3] فِي الْفَهْمِ عَنْهَا بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ ، أَوْ لاَ .

الثَّانِي : الاسْمُ .

والأَوَّلُ : الفِعْلُ .

وَقَدْ عُلِمَ بِوَجْهِ الْحَصْرِ حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الأَقْسَامِ ، وَسَتَسْمَعُهُ[4] صَرِيحاً عَلَى الْخُصُوصِ فِي أَبْوَابِهَا .

{الكلام}[5]

الْكَلاَمُ : مَا تَضَمَّنَ كَلِمَتَيْنِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً[6] بِالإِسْنَادِ ، أَيْ : تَضَمُّناً حَاصِلاً بِسَبَبِ إِسْنَادِ إِحْدَى الْكَلِمَتَيْنِ إِلَى الأُخْرَى بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يُفِيدَ الْمُخَاطَبَ فَائِدَةً تَامَّةً .

فَيُرَادِفُ الْجُمْلَةَ .

وَمَنْ جَعَلَهُ أَخَصَّ[7] قَيَّدَ الإِسْنَادَ بِالْمَقْصُودِ لِذَاتِهِ . فَلاَ يَشْمَلُ[8] (الْجُمَلَ)[9] الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْغَيْرِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ[10] .

---

1 أي الكلمة .

2 فاللام متعلق بالانحصار المفهوم من المقام ؛ لأن الظرف يكفيه أدنى رائحة من الفعل .

3 ساقطة في الشرح .

4 أي حد كل من الأقسام الثلاثة .

5 في اللغة : ما يتكلم به قليلاً كان أو كثيراً . فهو ، والقول ، واللفظ تأتي بمعنى واحدٍ في اللغة ، إلا أن اللفظ باقٍ على عمومه .

6 تمييز للكلمتين ، أو صفة ، أي حقيقيتين أو حكميتين .

7 من الجملة ، فقال : كل كلام جملة ، ولا ينعكس .

8 تعريف الكلام حينئذ .

9 وفي المتن : (الجملة) .

10 بأن تقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً له نحو : زيد أبوه قائم .

وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْطِيَّاتِ: هُوَ الْجَزَاءُ، وَالشَّرْطُ قَيْدٌ لَهُ، وكونُهُ مَجْمُوعَهُمَا مَذْهَبُ أَرْبَابِ الْمَعْقُولِ[1]، وَالتَّعْرِيفُ عَلَى مَذْهَبِ الْقَوْمِ[2].

وَبِتَعْمِيمِ الْكَلِمَتَيْنِ[3] دَخَلَ فِيهِ[4] نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وَ«تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، وَ«سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ»، و«جَسَقٌ مُهْمَلٌ»؛ لأَنَّهَا[5] فِي حُكْمِ قَائِمِ الأَبِ، وسَمَاعُكَ بِالْمُعَيْدِيِّ، وَقِيَامُكَ وَقُعُودُكَ، وَهَذَا اللَّفْظُ.

فَاتَّضَحَ وَجْهُ الْحَصْرِ فِي قَوْلِهِمْ[6] لاَ يَتَأَتَّى[7] ذَلِكَ الْكَلَامُ إِلاَّ مِنْ اسْمَيْنِ أَوْ مِنْ اسْمٍ وَفِعْلٍ، وَنَحْوُ: يَا زَيْدُ[8] بِتَقْدِيرِ: أَدْعُو زَيْداً[9]، فَلَيْسَ مِنْ تَرْكِيبِ الْحَرْفِ وَالاسْمِ.

{الاسم}

الاسْمُ: مَا[10] دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُقْتَرِنٍ[11] بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ فِي الْفَهْمِ (مِنْ)[12] لَفْظِهِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ الأَوَّلِ.

فَدَخَلَتْ[13] (فِيهِ)[14] أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ؛ (لأَنَّهَا)[15] إِمَّا مَنْقُولَةٌ مِنَ الْمَصَادِرِ[16] الأَصْلِيَّةِ[17] أَوْ الَّتِي كَانَتْ فِي الأَصْلِ أَصْوَاتاً[18]، أَوِ الظُّرُوفِ[19]، أَوِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ[20].

---

1 أي المنطقيين، فإن الكلام عندهم: مجموع الشرط والجزاء.

2 أي النحاة.

3 حيث جعلناهما أعم من الكلمتين حقيقة، أو حكماً.

4 أي في حد الكلام.

5 أي هذه المذكورات.

6 أي قول المصنف وغيره.

7 أي لا يحصل.

8 مما وقع منادى.

9 والياء نائب عن الفعل.

10 أي كلمة.

11 كلاً وبعضاً.

12 وفي المتن: (عن).

13 في تعريف الاسم بزيادة هذا القيد.

14 وساقطة في الشرح.

15 وفي المتن (فإنها)، أي هذه الأسماء.

16 أي معاني المصادر على حذف المضاف.

17 إلى المعاني التي هي الآن عليها نقلاً صريحاً كما في رويد، فإنه قد يستعمل مصدراً أيضاً نحو: أَمْهِلْهُمْ رُوَيْداً، أو غير صريح كهيهات، فإنه وإن لم يستعمل مصدراً، إلاّ أنه على وزن قَوْقَاةٍ مصدر قَوْقَى.

18 نحو صه ومه.

19 نحو أمامك زيداً، أي تقدم زيداً، ودونك زيداً أي خذه.

20 نحو عليك زيداً أي الزمه.

وَخَرَجَ عَنْهُ[1] الأَفْعَالُ الْمُنْسَلِخَةُ عَنِ الزَّمَانِ كَأَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ[2]، وَالْمَدْحِ وَالذَّمِّ[3]، وَصِيَغِ الْعُقُودِ[4] لاقْتِرَانِهَا[5] بِحَسَبِ (أَصْلِ الْوَضْعِ)[6].

{خواص الاسم}

وَلَهُ نَحْوُ ثَلاثِينَ خَاصَّةً[7].

مِنْهَا[8]:

1 ـ دُخُولُ اللامِ[9].

2 ـ وَالْجَرِّ[10].

3 ـ وَالتَّنْوِينِ بِأَقْسَامِهِ سِوَى التَّرَنُّمِ.

4 ـ وَالإِسْنَادُ إِلَيْهِ[11].

5 ـ وَالإِضَافَةُ مُطْلَقاً[12].

وَمَا وَقَعَ مِنَ الأَفْعَالِ وَالْجُمَلِ مُضَافاً إِلَيْهِ، فَبِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ.

---

1 أي عن حد الاسم بذلك التقييد.

2 من عسى وأخواتها.

3 كنعم وبئس، وكذا فعلا التعجب نحو: ما أحسن زيداً، وأحسن به.

4 نحو: بِعْتُ، وَوَهَبْتُ، وَنَذَرْتُ لا غير ذلك مما المقصود به إنشاء العقد، لا الإخبار عنه.

5 أي الأفعال المنسلخة بأحد الأزمنة.

6 وفي المتن: (الوضع الأول). ومدار الفعلية والاسمية عليه.

7 وهي التصغير، والنسبة، والجمع، والتثنية، والإعراب بالواو وأخويه، والانصراف وعدمه، والإسناد، والوقوع واحداً من المفاعيل الأربعة غير المفعول به، ومنادى، ومندوباً، وموصوفاً، وذا حال، وتميزاً، ومميزاً، ومستثنى ومستثنى منه، والتعريف بالعلمية، والإضمار، والإشارة، والموصولية، والخمسة الآتية (في المتن) وهي في المعنى ستة أو أكثر بل قد تضمنت أكثر مما ذكر.

8 أي بعض تلك الخواص. وهي جمع خاصة، وخاصة الشيء: ما توجد فيه دون غيره سواء حملت عليه أو لا.

9 أي لام التعريف.

10 ودخول الجر.

11 فهو والإضافة بالرفع عطفاً على الدخول لا مدخوله.

12 أي مجردة عن خصوصية الطرفين حيث لا يجوز أن يراد بها كل منهما على سبيل البدل خلافاً لما يوهمه كلام بعض، ومعنى اختصاصها بالاسم أن شيئاً من طرفيها لا يكون إلا اسماً.

وأَمَّا «بِالشَّيْخَةِ اليَتَقَصَّعُ»[1] ، و«أَلاَمَ عَلَى لَوٍ» ، و«إِيَّاكَ واللَّوَ»[2] ، و«حَقٌّ لِمِثْلِي يا بُثَيْنَةُ يَجْزَعُ»[3] ، و«ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ» ، و«مِنْ حَرْفُ جَرٍّ»[4] : فَمُجَابٌ عَنْهُ أَيْضاً .

{أصناف الاسم}

وأَصْنَافُهُ[5] خَمْسَةَ عَشَرَ :

1 ـ اسْمُ الْجِنْسِ .

2 ـ الْعَلَمُ .

3 ـ الْمُعْرَبُ .

4 ـ وتَوَابِعُهُ .

5 ـ الْمَبْنِيُّ .

6 ـ الْمَعْرِفَةُ .

7 ـ والنَّكِرَةُ .

8 ـ الْمُذَكَّرُ .

9 ـ والْمُؤَنَّثُ .

10 ـ الْمُثَنَّى

11 ـ والْمَجْمُوعُ .

12 ـ الْمُصَغَّرُ .

13 ـ الْمَنْسُوبُ .

14 ـ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ .

---

1 غير ذلك مما يأتي من أل الموصولة في غير الأسماء ، والبيت بتمامه :

فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جُحْره بالشيخة اليَتقصّع .

فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول ، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

2 و«لو» هنا جعل اسماً بمعنى التمني .

3 و«يجزع» في تأويل المصدر . فأصله «أن يجزع» حذف أن ، ثم بدل النصب بالرفع .

4 بتأويل هذا اللفظ أو القول ، فإن الألفاظ إذا أريد بها أنفسها فالكل مستوى الأقدام في قبول هذه الخواص سوى التنوين .

5 أي أقسام الاسم ، جمع صنف .

15 ـ الأَسْمَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِالأَفْعَالِ[1] .

{اسم الجنس}[2]

اسْمُ الْجِنْسِ: مَا يَتَنَاوَلُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ لِشَيْءٍ (مُعَيَّنٍ مَا)[3]، وَلِكُلِّ مَا أَشْبَهَهُ فِي الْحَقِيقَةِ[4] عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ[5] بِوَضْعٍ وَاحِدٍ.

وَالْمَلْحُوظُ فِي النَّكِرَةِ قَصْداً عَدَمُ التَّعْيِينِ، وَتَنَاوُلُهَا لِشَيْءٍ وَمَا أَشْبَهَهُ خَارِجٌ عَنْ مَفْهُومِهَا فَافْتَرَقَا[6] .

وَهُوَ:

1 ـ اِسْمُ عَيْنٍ[7] : كَرَجُلٍ[8] وَرَاكِبٍ[9] .

2 ـ وَاسْمُ مَعْنًى[10] : كَعِلْمٍ وَمَفْهُومٍ .

---

1 هذا ذكرها الإجمالي، وبحسب هذا الترتيب يأتي الذكر التفصيلي، لكن ينبغي أن تعلم أن كون أكثر هذه الأصناف غير متقابلة، إنما هو باعتبار أنها ليست أقساماً حقيقية متباينة ذاتاً، بل يتصادق كثير منها على ذات واحدة، فإن اسم الجنس والمعرب والنكرة والمذكر والمصغر كلها تجتمع في «رُجَيْلٍ» مثلاً، وكذا العلم والمعرب والمعرفة والمذكر والمصغر في «عُمَيْرٍ»، والمعرب يعم الجميع غير التوابع والمبني، بل قد يجتمع مع المبني أيضاً في نحو قبل وبعد ولو باعتبارين مختلفين كما يجتمع اسم الجنس والعلم في نحو جعفرلذلك وعليك بباقي المجتمعات.

2 في وضعه مذهبان. أحدهما: أنه موضوع للماهية مع قيد وحدةٍ لا بعينها، ويسمّى الفردَ المنتشرَ.
والثاني: أنه موضوع للماهية من حيث هي هي لكن لا مع اعتبار تعيينها في واحدة في الوضع كما في علم الجنس، وعلى التقديرين لا شبهة في أنه يستعمل في كل من الأفراد المشتركة في تلك الحقيقة على سبيل البدل، فيصدق ما اعتبروا في بيانه.

3 ساقطة في المتن.

4 المدلولة له كرجل في جاءني رجل، فإنه متناول لزيد مثلاً ولكل ما يشبهه في الرجولية.

5 فلا يكون الجائي في هذا المثال إلا واحداً لامتناع الشمول والعموم في غير موضع الاستغراق، فخرجت المعارفُ كلُّها لاختصاصها عند الإطلاق لشيء معين فقط وإن كان الوضعُ عاماً، لكن بقيت الأعلام المشتركة وخرجت بقيد بوضع واحد.

6 فرقاً اعتبارياً فمثل رجل بملاحظة عدم تعيين المدلول نكرة معرف بما وضع لشيء لا بعينه، وبملاحظة الشمول اسم جنس معرف بما ذكر، ثم أنهم قسموه إلى اسم عين واسم معنى وكلاً منهما إلى جامد ومشتق.

7 قائم بذاته.

8 وفرس وحجر وغير ذلك من الجوامد.

9 وجالس وحسن وغير ذلك من أسماء المفاعيل والصفات.

10 قائم بغيره.

{العلم}

الْعَلَمُ: مَا[1] وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ[2].

وَمِنْهُ[3]: عَلَمُ الْجِنْسِ لِوَضْعِهِ بِإِزَاءِ حَقِيقَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي الْفَرْدِ الْمُنْتَشِرِ كَاسْمِ الْجِنْسِ مَجَازٌ أَوْ هُوَ اسْمُ جِنْسٍ.

وَإِطْلَاقُ الْعَلَمِ عَلَيْهِ لِأَحْكَامٍ لَفْظِيَّةٍ.

{أقسام العلم}

وَهُوَ[4]: اسْمٌ، وَلَقَبٌ، وَكُنْيَةٌ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَوَّلَانِ[5] قُدِّمَ الاسْمُ، وَأُضِيفَ[6] إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ[7]، وَإِلَّا[8] جُعِلَ الثَّانِي بَدَلًا[9]، أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ[10].

الْغَالِبُ عَلَيْهِ[11]: أَنْ يُنْقَلَ عَنْ اسْمِ جِنْسٍ كَجَعْفَرٍ وَأَفْضَلَ.

وَقَدْ يُنْقَلُ (الْعَلَمُ)[12] عَنْ فِعْلٍ[13] كَشَمَّرَ، وَيَزِيدَ، وَاصْمِتْ، وَجُمْلَةٍ كَبَرَقَ نَحْرُهُ[14]، وَمُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ كَعَبْدِ الشَّمْسِ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَاسْمَيْنِ جُعِلَا[15] اسْمًا وَاحِدًا كَبَعْلَبَكَّ، وَسِيبَوَيْهِ.

وَقَدْ يُرْتَجَلُ (الْعَلَمُ)[16] كَغَطَفَانَ.

---

1 أي اسم.

2 متعلق بمتناول.

3 أي من العلم.

4 أي العلم بقسميه، فإن كثيراً من أعلام الأجناس قد روعي فيه مناسبة تدل على مدح أو ذم، فيكون لقباً وإن لم يصرحوا به.

5 أي الاسم واللقب.

6 الاسم إلى اللقب.

7 أو الأول فقط.

8 أي وإن لم يكونا مفردين ولا الأول فقط.

9 للأول.

10 على الاتباع، ويجوز القطع إلى النصب، أو الرفع على المدح والذم.

11 أي على العلم.

12 ساقطة في الشرح.

13 ماضي.

14 لرجل.

15 بالمزج.

16 ساقطة في المتن.

وَقَدْ يَصِيرُ الشَّيْءُ عَلَماً بِالْغَلَبَةِ[1] كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالنَّجْمِ، فَيَلْزَمُهُ اللاَّمُ[2] بِالْجُزْئِيَّةِ[3]، فَلاَ تُحْذَفُ (اخْتِيَاراً)[4] فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، وَالإِضَافَةِ إِلاَّ نَادِراً بِخِلاَفِ مَا دَخَلَتْ[5] عَلَيْهِ لِلَمْحِ مَا نُقِلَ عَنْهُ[6] مِنْ نَحْوِ صِفَةٍ، أَوْ مَصْدَرٍ، أَوْ اسْمِ جِنْسٍ، فَإِنَّهَا غَيْرُ لاَزِمَةٍ.

{المعرب}

الْمُعْرَبُ: الْمُرَكَّبُ (بِحَيْثُ)[7] تَحَقَّقَ مَعَهُ عَامِلُهُ، وَلَمْ يُنَاسِبْ مَبْنِيَّ الأَصْلِ الَّذِي هُوَ:

1 ـ الْمَاضِي.

2 ـ وَالأَمْرُ.

3 ـ وَالْحَرْفُ.

بِشَيْءٍ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمَبْنِيِّ.

وَحُكْمُهُ: أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ بِاخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[8].

وَكُلٌّ مِنَ الاخْتِلاَفَيْنِ حَقِيقِيٌّ فِي الْمُعْرَبِ بِتَمَامِ الإِعْرَابِ، وَحُكْمِيٌّ فِي الْمُعْرَبِ بِبَعْضِهِ[9] (كَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ)[10]، وَالْمُثَنَّى، وَالْمَجْمُوعِ.

{الإعراب}

الإِعْرَابُ: حَرَكَةٌ، أَوْ حَرْفٌ اخْتَلَفَ بِهِ[11] آخِرُ الْمُعْرَبِ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعَانِي[12] الْوَارِدَةِ عَلَيْهِ[13].

---

1 أي بسبب كثرة استعماله في شيء حتى يختص به ويصير علماً له ولا يكون إلا مضافاً أو معرفاً باللام العهدي.

2 التي فيه عند الغلبة.

3 لوضعه عليها ودخولها فيه كالإضافة حيث لا يتجرد عنها أصلاً.

4 ساقطة في الشرح.

5 اللام.

6 أي لأجل ملاحظة أصله الذي نقل عنه.

7 وفي المتن: (الذي).

8 نصبه على التمييز.

9 ببعض الإعراب.

10 وفي المتن: (من نحو غير المتصرف).

11 أي بذلك الحركة أو الحرف.

12 على معنى من المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة.

13 أي على المعرب.

{أنواع الإعراب}

وَأَنْوَاعُهُ[1] (ثَلَاثَةٌ)[2] : رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ[3] .

فَالرَّفْعُ[4] : عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ[5] .

وَالنَّصْبُ[6] : عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ[7] .

وَالْجَرُّ: عَلَمُ الْإِضَافَةِ[8] .

{العامل}

الْعَامِلُ[9] : مَا بِهِ يَحْصُلُ[10] أَحَدُ هَذِهِ الْمَعَانِي[11] الْمُقْتَضِيَةِ لِلْإِعْرَابِ[12] .

---

1 أي أنواع الإعراب .

2 ساقطة في الشرح .

3 أي مجموع هذه الثلاثة باعتبار تقديم العطف على الربط ، وهو كثير وإن كان تقديم الربط أشيع .

4 حركة كان أو حرفاً .

5 أي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما ، وسيجيء وجه أصالته وإلحاقها ، وإنما اختص الرفع بالفاعل ؛ لأنه ثقيل والفاعل قليل بل ملحقاته أقل .

6 حركة كان أو حرفاً .

7 أي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقة أو حكماً ليشمل الملحقات به . وجه الاختصاص أن النصب خفيف والمفاعيل كثيرة ؛ لأنها خمسة وملحقاتها أكثر ، فلما لم يبق للمضاف إليه إلا الجر اختص به .

8 أي علامة كون الشيء مضافاً إليه ، وإذا كانت الإضافة بنفسها مصدراً لم يُحتَجْ إلى إلحاق الياء المصدرية بها كما في الفاعلية والمفعولية .

9 اللام للعهد أي عامل الاسم لفظياً كان أو معنوياً .

10 ويتحقق لا بغيره ، فنبه بتقديم الظرف على أن سببية العامل للمقتضي تامة لا ناقصة كسببية الإعراب للاختلاف ، ويجوز أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام ، ولا يرد ما يقوم به المعنى المقتضي والإسناد والمركب منهما والعامل ؛ إذ لا يفهم عرفاً من نحو قولنا : ما يحصل به حرارة الماء إلا النار دون نفس الماء ولا مجاورة النار الماء .

11 الواردة على الاسم متناوبة وعلى سبيل البدل وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة .

12 فالعامل في الفاعل الفعل ؛ إذ به يحصل معنى الفاعلية ، وقيل الإسناد وكذا في المفعول وبعض ملحقاته ، وقيل معنى الفاعل وفي لفظ المجرور الجار وفي محله الفعل ؛ لأنه في محل النصب وفي نحو غلام زيد الحرف المقدر ، وقيل المضاف ، وفي المبتدأ والخبر الابتداء أي تجردهما عن العوامل اللفظية للإسناد على الأصح ، وقيل : هو عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر أو وقوعها مبتدأ وخبراً ، وقيل : كل منهما يعمل في الآخر كمَنْ وفعلي شرطها ، وسترى البواقي في محلها .

وَاقْتِضَاؤُهَا[1] : إِمَّا تَمَامَ الْحَرَكَاتِ[2]، أَوْ سِوَى الْفَتْحَةِ[3]، أَوِ الْكَسْرَةِ[4]، وَإِمَّا تَمَامَ الْحُرُوفِ[5]، أَوْ سِوَى الْوَاوِ[6]، أَوِ الأَلِفِ[7].

فَهَذِهِ أَقْسَامٌ سِتَّةٌ[8] لِسِتَّةِ أَقْسَامٍ مِنَ الْمُعْرَبِ.

فَالْمُفْرَدُ الْمُنْصَرِفُ، وَالْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ: بِالضَّمَّةِ رَفْعاً[9]، وَالْفَتْحَةِ نَصْباً[10]، وَالْكَسْرَةِ جَرّاً[11].

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ: أَيْ (مَا لَحِقَ)[12] آخِرَهُ (أَلِفٌ وَتَاءٌ)[13]، وَلَوْ (لِمُذَكَّرٍ)[14]، أَوْ عَلَماً، أَوْ اسْمَ جَمْعٍ كَصَافِنَاتٍ وَأَذْرِعَاتٍ وَأُولاَتٍ، بِالضَّمَّةِ[15]، وَالْكَسْرَةِ[16].

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ[17] وَالْفَتْحَةِ[18].

أَبُوكَ، أَخُوكَ، حَمُوكِ، هَنُوكَ، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ مُكَبَّرَةً، وَمُوَحَّدَةً، مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْوَاوِ[19]، وَالأَلِفِ[20]، وَالْيَاءِ[21].

---

1 يعني مقتضي هذه المعاني تختلف بحسب التتبع والاستقراء.

2 ليختص كل معنى بحركة وذلك في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف.

3 أي مقتضاها الحركات سوى الفتحة كما في جمع المؤنث السالم.

4 كما في غير المنصرف.

5 أي الواو والألف والياء كما في الأسماء الستة.

6 كما في المثنى.

7 كما في جمع المذكر السالم.

8 من الإعراب الذي اقتضته المعاني المقتضية له.

9 أي حالة الرفع.

10 أي حالة النصب.

11 أي حالة الجر.

12 وفي المتن: ما جمع.

13 وفي المتن: بالألف والتاء.

14 وفي المتن: مذكراً. فإنه كثيراً ما يجمع على ذلك.

15 رفعاً.

16 نصباً وجراً.

17 رفعاً.

18 نصباً وجراً، فالجر فيه تابع للنصب.

19 رفعاً.

20 نصباً.

21 جراً.

الْمُثَنَّى وَكِلاَ مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ ، وَاثْنَانِ وَاثْنَتَانِ وَثِنْتَانِ بِالأَلِفِ[1] ، وَالْيَاءِ[2] .

جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ[3] وَمَا عَلَى صُورَتِهِ مِنْ نَحْوِ بَابِ سِنُونَ ، وَأَرَضُونَ ، وَأَهْلُونَ ، وَعَالَمُونَ ، وَأُولُو ، وَعِلِّيُّونَ ، وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا[4] بِالْوَاوِ[5] ، وَالْيَاءِ[6] .

{الإعراب التقديري واللفظي}

وَالإِعْرَابُ التَّقْدِيرِيُّ : فِيمَا تَعَذَّرَ ظُهُورُهُ[7] فِي لَفْظِهِ كَعَصاً ، وَسُعْدَى ، وَغُلاَمِي مُطْلَقاً[8] . وَمَا يَأْتِي مِنَ الْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى الْحِكَايَةِ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ .

أَوِ اسْتُثْقِلَ[9] كَقَاضٍ رَفْعاً وَجَرّاً ، وَمُسْلِمِيَّ ، وَمُسْلِمَا الْقَوْمِ[10] رَفْعاً[11] ، وَكُلُّ مَا كَانَ إِعْرَابُهُ مَدَّةً[12] ، (ولاَقَى)[13] سَاكِناً ، مِنَ الْمَجْمُوعِ وَالأَسْمَاءِ السِّتَّةِ مُطْلَقاً[14] .

وَاللَّفْظِيُّ : فِيمَا عَدَا ذَلِكَ[15] .

---

1 رفعاً .

2 المفتوح ما قبلها نصباً وجراً حمل فيه النصب على الجر .

3 صفة جمع . وهو ما جمع بالواو والنون واستجمع الشرائط .

4 أي نظائرها السبع للعقود وهي ثلاثون إلى تسعين ، ليست بمجموع .

5 رفعاً .

6 نصباً وجراً .

7 أي الإعراب .

8 أي حال كونها في الأحوال الثلاثة لا في بعضها فقط كما ذهب البعض إلى أن إعرابه في حالة الجر لفظي .

9 عطف على تعذر أي التقديري فيما تعذر أو استثقل على اللسان ظهوره .

10 وهو المثنى المرفوع الذي لاقى ساكناً .

11 أي في حالة الرفع .

12 أي حرفاً من الحروف الثلاثة جانسته حركة ما قبله .

13 وفي المتن : لقي .

14 أي في الأحوال الثلاث .

15 المذكور مما تعذر فيه الإعراب أو استثقل .

{غير المنصرف}

غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ: مَا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ (عِلَلٍ)[1] تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٌ (مِنْهَا)[2] تَقُومُ[3] مَقَامَهُمَا[4].

كَمَا نَظَمَ:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجْتَمَعَتْ ... ثِنْتَانِ مِنْهَا[5] فَمَا لِلصَّرْفِ تَصْوِيبُ[6]

(كَذَاكَ)[7] وَاحِدَةٌ قَامَتْ مَقَامَهُمَا ... فَالْجَمْعُ وَأَلِفَا التَّأْنِيثِ تَجْوِيبُ[8]

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ[9] تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً[10] مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ[11] ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ[12]

مِثْلُ: عُمَرَ[13]، وَأَحْمَرَ[14]، وَطَلْحَةَ[15]، وَزَيْنَبَ[16]، وَإِبْرَاهِيمَ[17]، وَمَسَاجِدَ[18]،

---

1 ساقطة في الشرح.

2 ساقطة في الشرح، أي من تلك التسع.

3 هذه العلة الواحدة.

4 أي مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما.

5 أي من تلك الموانع.

6 أي ليس هناك ما يصوّب الصرف. (خ)

7 وفي الشرح: كذلك.

8 يعني جواب لتلك الواحدة التي تقوم مقام العلتين.

9 والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو إلى «ثم» لمجرد المحافظة على الوزن كما ذكره الجامي، وقيل: ثم في كلا الموضعين للترتيب الرتبي من الأدنى إلى الأعلى في الأول وبالعكس في الثاني (خ)

10 منصوب على أنه حال؛ إذ المعنى: ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة.

11 الظاهر ألف فاعل لـ«زائدة» التي كانت حالاً من النون وحينئذ تفهم زيادتها معاً. (خ)

12 يعني المقصود تقريب علل غير المنصرف إلى الحفظ أو الفهم بالنظم. (خ)

13 مثال للعدل.

14 مثال للوصف.

15 مثال للتأنيث جعله مثالاً للتأنيث مع أنه علم لمذكر إشارة إلى أن التأنيث اللفظي لا يزول حكمه بعلمية المذكر. (خ)

16 مثال للمعرفة.

17 مثال للعجمة.

18 مثال للجمع.

وَمَعْدِيكَرِبَ[1] ، وَعِمْرَانَ[2] ، وَأَحْمَدَ[3] .

{حكم غير المنصرف}

وَحُكْمُهُ[4] : (أَنْ لاَ كَسْرَ، وَلاَ تَنْوِينَ فِيهِ)[5] .

وَيَجُوزُ[6] صَرْفُهُ[7] لِلضَّرُورَةِ[8] ، (أَوْ لِلتَّنَاسُبِ)[9] نَحْوُ سَلاَسِلاً ، وَأَغْلاَلاً[10] ، وَقَوَارِيراً قواريراً[11] (عَلَى قِرَاءَةِ التَّنْوِينِ[12])[13] . قواريرا

وَأَمَّا مَنْعُ الصَّرْفِ[14] ، فَلَمْ يُجَوِّزْهُ[15] إِلاَّ بَعْضٌ[16] لِلضَّرُورَةِ .

---

1 مثال للتركيب .

2 مثال للألف والنون .

3 مثال لوزن الفعل .

4 أي حكم غير المنصرف والأثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين أو واحدة تقوم مقامهما .

5 وفي الشرح : أن لا كسر فيه ولا تنوين .

6 أي لا يمتنع سواء كان ضرورياً أو لا ضروري .

7 أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفاً حقيقة .

8 أي لضرورة وزن الشعر أو رعاية القافية ، فإنه إذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيراً ما يقع من منع صرفه إنكسار يخرجه عن الوزن أو زحاف يخرجه عن السلاسة .

9 وفي المتن : والتناسب . أي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف ؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمر مهم عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة .

10 حيث صرف الأول لمناسبة الثاني .

11 يعني إذا قُرِئَ منوناً ، لا إذا وُقِفَ عليه بالألف ؛ لأن الألف حينئذ كما تحتمل أن تكون بدلاً من التنوين ، تحتمل أن تكون للإطلاق كما في قوله تعالى: ﴿الظُّنُونَا والسَّبِيلاَ والرَّسُولاَ﴾ [من الآيات 10 ، 66 ، 67 من سورة الأحزاب] فلا يكون نصاً فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالقوافي ، يعتبر توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجّع .

12 ينون الأول لمناسبة الفواصل ، وينون الثاني لمناسبة الأول . (خ)

13 وساقطة في الشرح .

14 عن المنصرف .

15 أحد لسند أن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ولا تخرجها عنها ، ولذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً .

16 وهو الكوفيون وبعض البصريين .

{العدل}

فَالعَدْلُ[1] : (وَهُوَ)[2] خُرُوجُ الاِسْمِ عَنْ صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ تَحْقِيقاً، أَوْ تَقْدِيراً، أَيْ خُرُوجاً عَنْ أَصْلٍ[3] مُحَقَّقٍ دَلَّ عَلَيْهِ[4] دَلِيلٌ غَيْرُ مَنْعِ الصَّرْفِ كَثُلاَثَ وَمَثْلَثَ، وَأُخَرَ، وَجُمَعَ حَيْثُ دَلَّ تَكَرُّرُ مَعْنَى الأَوَّلَيْنِ[5]، وَخُلُوُّ الثَّانِي[6] عَنْ طُرُقِ اسْتِعْمَالِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ[7]، وَعَدَمُ كَوْنِ الثَّالِثِ[8] مِنْ جُمُوعِ فَعْلاَءَ أَفْعَلَ عَلَى[9] أَنَّ أَصْلَهَا[10] : «ثَلاَثَةٌ ثَلاَثَةٌ»[11]، وَ«أُخَرُ مِنْ»، وَجُمَعَ بِالسُّكُونِ، أَوْ جُمَاعَى[12] (أَوْ جَمْعَاوَاتُ)[13]، فَمُنِعَتْ[14] لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ، أَوْ[15] عَنْ أَصْلٍ مُقَدَّرٍ لاَ دَلِيلَ عَلَى فَرْضِهِ[16] إِلاَّ مَنْعُ الصَّرْفِ[17] كَعُمَرَ وَزُفَرَ وَقُثَمَ، فَإِنَّ وُجُودَهَا غَيْرَ مُنْصَرِفَةٍ أَلْجَأَنَا أَنْ نَعْتَبِرَ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ أَنَّ أَصْلَهَا : عَامِرٌ، وَزَافِرٌ، وَقَاثِمٌ.

---

1 مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم معدولاً.

2 ساقطة في المتن.

3 أي ما يقتضي القياس أن يكون عليه.

4 أي على الأصل.

5 أي ثلث ومثلث.

6 أي أخر.

7 فإن قياسه أن يستعمل إما بـ«من» أو اللام أو الإضافة، فلما لم يوجد واحد منها علم أنه معدول من أحدها. ما من اللام أو من لا الاضافة، فإن تقديرها يوجب التنوين أو البناء، وكلاهما يتنافيان مع منع الصرف. (خ)

8 أي جمع.

9 متعلق بـ«دل» أي دل ما ذكرنا من معاني المذكورات وقياسها.

10 على التوزيع والترتيب. ففيه اللف والنشر. (خ)

11 للأولين فلا حاجة إلى الإعادة.

12 لا جمعاوات؛ لأنه ليس جمع مكسراً حتى يحتمل أن يكون معدولاً عنه.

13 ساقطة في الشرح.

14 هذه كلها عن الصرف.

15 عطف على قوله عن أصل محقق أي خروجاً. (خ)

16 واعتباره أصلاً للمعدول، وإن كان موجوداً مستعملاً في كلامهم.

17 وعدم ظهور سبب سوى العلمية، وذلك المفروض الأصل.

{الوصف}

الوَصْفُ: كَوْنُ الاِسْمِ دَالاًّ عَلَى ذَاتٍ مُبْهَمَةٍ مَأْخُوذَةٍ مَعَ بَعْضِ صِفَاتِهَا[1]، وَلَوْ بِعَارِضِ الاسْتِعْمَالِ[2]، لَكِنْ الْمُؤَثِّرُ[3] مَا كَانَ أَصْلِيّاً[4]. وَلاَ تَضُرُّهُ[5] غَلَبَةُ الاِسْمِيَّةِ بِالاخْتِصَاصِ بِبَعْضِ (الأَفْرَادِ)[6]، فَلِذَلِكَ[7] انْصَرَفَ أَرْبَعٌ فِي (قَوْلِهِمْ)[8]: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ، وَامْتَنَعَ[9] أَسْوَدُ وَأَرْقَمُ[10] لِلْحَيَّةِ[11]، وَأَدْهَمُ لِلْقَيْدِ[12]، وَضَعُفَ[13] مَنْعُ أَفْعَى[14] لِلْحَيَّةِ، وَأَجْدَلٍ لِلصَّقْرِ[15]، وَأَخْيَلٍ لِلطَّائِرِ عَلَى تَوَهُّمِ (اِشْتِقَاقِهَا)[16] مِنَ الْفَعْوَةِ[17]، وَالْجَدَلِ[18]، وَالْخَالِ؛ لأَنَّهُ[19] غَيْرُ مُحَقَّقٍ[20]، وَالظَّاهِرُ[21] الاِسْمِيَّةُ[22].

---

1 فخرج بإضافة الصفات إلى ضمير الذات اسم الزمان والمكان والآلة، فإنها دلت على الذات وبعض الصفة، لكن لم تدل على صفة تلك الذات.

2 يعني سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع كأحمر، فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة والذكورة أو بالعارض الذي هو الاستعمال كأربع في مررت بنسوة أربع، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ثم عرضت له الوصفية بالإجراء على الموصوف حيث صار بمعنى نسوة موصوفة بالأربعة.

3 في منع الصرف.

4 موضوعاً على الوصفية كالمثال الأول لأصالته لا عارضياً، فإنه في معرض الزوال، فكأنه لم يثبت والسبب الدافع للأصل وهو الصرف هنا لا يكون إلا راسخاً.

5 بأن تخرجه عن السببية.

6 وفي المتن: أفراده.

7 المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة، الفاء لتفريع الأحوال الآتية على هذين الشرطين واللام لكونهما علة لها فلا استغناء لأحدهما عن الآخر، والأوضح أن الفاء لتفريع هذه العلة.

8 وفي المتن: نحو.

9 من الصرف لعدم مضرة الغلبة.

10 هذه الأسماء الغلبة ممتنعة عن الصرف وإن صارت أسماء لعدم مضرة.

11 الأول للحية السوداء، والثاني للتي فيها سواد وبياض.

12 من الحديد.

13 لعدم الأصالة والثبوت.

14 اسماً.

15 وهو كل ما يصيد من البازي والشاهين.

16 وفي المتن: الاشتقاق.

17 التي هي الخبث.

18 بمعنى القوة.

19 أي اشتقاقها مما ذكر.

20 حيث لم يقصد بها المعاني الوصفية لا في الحال ولا في الأصل.

21 في هذه الألفاظ.

22 لا الوصفية لعدم تحققها فيها وضعاً واستعمالاً واشتقاقاً مع كون الأصل فيها الصرف. (خ)

{التأنيث بالتاء}

التَّأْنِيثُ[1] بِالتَّاءِ[2]، شَرْطُهُ[3] الْعَلَمِيَّةُ[4].

وَالتَّأْنِيثُ الْمَعْنَوِيُّ[5] كَذَلِكَ[6] لَكِنْ شَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ[7]، أَوْ تَحَرُّكُ[8] (الْوَسَطِ)[9]، أَوِ الْعُجْمَةُ، أَوِ النَّقْلُ عَنْ مُذَكَّرٍ[10]، فَهِنْدُ يَجُوزُ صَرْفُهُ[11] وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ وَمَاهُ وَجُورُ[12]، وَزَيْدُ (لامْرَأَةٍ)[13] مُمْتَنِعٌ[14].

(وَإِنْ)[15] سُمِّيَ بِهِ[16] مُذَكَّرٌ، فَشَرْطُهُ[17] الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ لِقِيَامِ[18] الزَّائِدِ[19] مَقَامَ التَّاءِ، فَقَدَمٌ عَلَماً لِرَجُلٍ مُنْصَرِفٌ[20]، وَعَقْرَبُ[21] مُمْتَنِعٌ[22].

---

1 اللفظي الحاصل.

2 لا بالألف، فإنه لا شرط له بل قائم وحده مقام سببين.

3 في سببية منع الصرف.

4 أي علمية الاسم المؤنث.

5 أي ما كان تاؤه مقدرة لا يعرف إلا بالأمارات.

6 أي كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية.

7 أي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة كسعاد وعناق ولو تقديراً غير منسي كجيل مخفف جيال إذا جعل علماً لمؤنث.

8 أي بالفعل فدار ساكن الوسط وإن تحرك في الأصل.

9 وفي المتن: الأوسط.

10 لما فيه من الغرابة وخوف الالتباس.

11 نظراً إلى انتفاء شرط تحتم التأثير، والأجود المنع.

12 علمان لقريتين من بلاد العجم.

13 ساقطة في الشرح.

14 صرفها لوجود السببين مع شرط تحتم التأثير على الترتيب.

15 وفي المتن: فإن.

16 أي بالمؤنث المعنوي.

17 أي شرط وجوب تأثيره من بين تلك الشروط.

18 الحرف. 19 على الثلاثة.

20 لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر من غير أن يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تؤثر.

21 وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل.

22 عن الصرف للعلمية والتأنيث الحكمي الناشيء من الزائد القائم مقام التاء.

{المعرفة}

الْمَعْرِفَةُ بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ؛ لأَنَّهُ السَّبَبُ[1] (دُونَهَا)[2].

وَشَرْطُهَا[3]: أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً[4]، (أَوْ)[5] مَنْسُوبَةً إِلَى الْعَلَمِ حَاصِلَةً فِيهِ؛ إِذْ تَعْرِيفُ غَيْرِهِ[6] يُوجِبُ الْبِنَاءَ[7] أَوِ الصَّرْفَ[8].

{العجمة}

الْعُجْمَةُ: كَوْنُ اللَّفْظِ مِمَّا وَضَعَهُ غَيْرُ الْعَرَبِ بِدَلِيلِ النَّقْلِ[9] أَوْ إِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ[10].

وَشَرْطُهَا[11]:

1 ـ أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً[12] فِي الْعَجَمِيَّةِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً بِأَنْ نُقِلَ عَلَماً[13]، أَوِ اسْتُعْمِلَ[14] فِيهِ[15] قَبْلَ التَّصَرُّفِ[16].

2 ـ وَتَحَرُّكُ[17] الأَوْسَطِ أَوِ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ، فَنَحْوُ لُجَامٍ (إِذَا)[18] سُمِّيَ بِهِ[19]، وَنُوحٌ

---

1 لمنع الصرف.

2 ساقطة في المتن.

3 أي شرط تأثيرها في منع الصرف.

4 أي كونها هذا النوع من جنس التعريف على أن تكون الياء مصدرية.

5 ساقطة في المتن.

6 أي غير العلم.

7 كتعريف المضمرات والمبهمات سوى أي وأية.

8 كتعريف اللام والإضافة.

9 أي يعرف ذلك بدليل النقل عن الثقات.

10 عليه فتكون يقينية، وقد يحكم به بعضهم فتكون يقينية أيضاً أو ظنية أو اختلافية.

11 في تأثير الصرف شيئان.

12 أي منسوبة إلى العلم متحققة في ضمن العلم.

13 بأن كان اللفظ علماً في لغتهم، فنقل إلى العربية كذلك كإبراهيم.

14 أول ما نقل من لغتهم.

15 أي في العلم.

16 أي تصرف العرب فيه مثل تصرفاتهم في كلامهم لئلا تضعف العجمة كقالون فإنه كان في العجم اسم جنس سمي به أحد رواة القراء ـ لجودة قراءته ـ قبل أن يتصرف فيه العرب؛ فكأنه كان علماً في العجمية.

17 الحرف.

18 ساقطة في الشرح.

19 أي إن المستعملة في العربية غير علم فإذا سمي به رجل مثلاً انصرف.

مُنْصَرِفٌ وَشَتَرٌ[1] وَإِبْرَاهِيمُ[2] (وَقَالُونُ)[3] مُمْتَنِعٌ.

وَكَذَا[4] أَسْمَاءُ الأَنْبِيَاءِ كُلُّهَا إِلاَّ[5] مُحَمَّداً وَصَالِحاً وَشُعَيْباً لِعَرَبِيَّتِهَا وَنُوحاً وَهُوداً وَلُوطاً وَشِيثاً لِسُكُونِ وَسَطِهَا، وَعُزَيْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

{الجمع}

الْجَمْعُ[6]: شَرْطُهُ[7] صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ (وَهِيَ)[8] مِنْ (مُوَازَنَاتِ)[9] أَفَاعِلَ أَفَاعِيلَ مَفَاعِلَ مَفَاعِيلَ فَوَاعِلَ فَعَالِلَ فَعَالِيلَ بِلاَ تَاءٍ كَمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ.

وَأَمَّا (نَحْوُ)[10] فَرَازِنَةٌ[11] فَمُنْصَرِفٌ[12] لِكَوْنِهَا عَلَى وَزْنِ الْمُفْرَدَاتِ مِنْ نَحْوِ كَرَاهِيَةٍ وَطَوَاعِيَةٍ[13] وَحَضَاجِرُ عَلَماً[14] لِلضَّبُعِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِلْجَمْعِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ[15]؛ لأَنَّهُ مَنْقُولٌ (عَنِ)[16] الْجَمْعِ[17]. وَسَرَاوِيلُ إِذَا لَمْ يُصْرَفْ، وَهُوَ الأَكْثَرُ[18] اسْتِعْمَالاً، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ

---

1 وهو اسم حصن بدياربكر.

2 بجميع لغاته كإبراهم وأبرهم وأبرهوم وفيه أربع أخر.

3 ساقطة في الشرح.

4 ممتنع لوجود الشرطين.

5 ثمانية: سبعة اتفاقاً وواحد مختلف فيه.

6 وهو سبب قائم مقام السببين.

7 شرطه في منع الصرف وقيامه مقام السببين.

8 ساقطة في الشرح.

9 ساقطة في الشرح.

10 ساقطة في المتن.

11 وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء.

12 لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء.

13 بمعنى كراهة وطواعة.

14 حال من المبتدأ على ما ذهب إليه سيبويه وتبعه ابن مالك.

15 لا للجمعية الحالية.

16 وفي المتن: من.

17 فإنه كان في الأصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن، سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية.

18 أي عدم صرفه أكثر.

مُفْرَدٌ أَعْجَمِيٌّ[1] حُمِلَ عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْجُمُوعِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ غَرِيبٌ دَخِيلٌ فِيهَا[2] ، فَيَتَمَسَّكُ بِأَدْنَى (مَتْبُوعٍ)[3] مُوَافِقٍ (لَهُ)[4] .

وَقِيلَ[5] : عَرَبِيٌّ لاَ يَقْبَلُ الْمُتَابَعَةَ سِيَّمَا الْجَمْعُ ، لَكِنَّهُ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ تَقْدِيراً وَإِنْ صُرِفَ ، فَلاَ إِشْكَالَ بِهِ عَلَى قَاعِدَةِ الْجَمْعِ حَتَّى يُحْتَاجَ إِلَى الْخَلاَصِ عَنْهُ ؛ لأَنَّ وَزْنَ الْجَمْعِيَّةِ لاَ يَكْفِي بِدُونِهَا[6] .

وَأَمَّا لُزُومُ (صَرْفِ)[7] نَحْوِ مَصَابِيحَ لِوُجُودِ مُفْرَدٍ مُوَازِنٍ لَهُ كَمَا لِفَرَازِنَةٍ فَمَدْفُوعٌ بِأَنَّهُ[8] نَادِرٌ[9] ، أَوْ (هُوَ)[10] أَعْجَمِيٌّ وَلاَ اعْتِبَارَ بِمُوَازَنَةِ الأَعْجَمِيِّ[11] ، أَوْ بِتَقْدِيرِ الْجَمْعِ سَوَاءٌ صُرِفَ أَوْ لاَ .

وَنَحْوُ جَوَارٍ مِنَ الْجُمُوعِ ، وَكُلُّ غَيْرِ مُنْصَرِفٍ مَنْقُوصٍ كَجَارٍ اِسْمِ امْرَأَةٍ وَأُعَيْلٍ تَصْغِيرِ أَعْلَى رَفْعاً وَجَرّاً[12] كَقَاضٍ[13] صُورَةً[14] سَوَاءٌ كَانَ التَّنْوِينُ لِلصَّرْفِ[15] أَوِ لِلْعِوَضِ[16] عَلَى خِلاَفٍ بَيْنَهُمْ[17] فِي الصَّرْفِ (وَعَدَمِهِ وَفِي)[18] أَنَّ الإِعْلاَلَ مُقَدَّمٌ أَوْ عَدَمُ الصَّرْفِ .

وَأَمَّا فِي حَالَةِ النَّصْبِ ، فَيُقَالُ : جَوَارِيَ بِفَتْحِ الْيَاءِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ اِتِّفَاقاً .

---

1 فلا سبب فيه ؛ إذ العجمة لا تفيد بدون العلمية ، لكن امتنع بلا سبب .

2 أي في العربية .

3 ساقطة في الشرح .

4 ساقطة في الشرح .

5 وهو المبرد .

6 أي بدون الجمعية ؛ إذ الشرط إنما يؤثر عند وجود السبب ، وهو مفقود هنا .

7 وفي المتن : انصراف .

8 أي سراويل .

9 والنادر كالعدم .

10 ساقطة في المتن .

11 للألفاظ العربية حتى يوقع فيها فتوراً .

12 أي في حالتي الرفع والجر فهما منصوبان على الظرفية لمعنى النحو أو للمماثلة المستفادة من الكاف .

13 في حذف الياء وإدخال التنوين .

14 أي بحسب الصورة واللفظ فقط لا من كل وجه حتى يلزم انصرافه مع أنه مختلف فيه .

15 كما عند الزجاج ومن تابعه .

16 عن الحركة أو التنوين كما عند المبرد وسيبويه وعليه الجمهور .

17 أي بين الزجاج والآخرين .

18 وفي المتن : أو عدمه أو في .

{التركيب}

التَّرْكِيبُ: صَيْرُورَةُ الْكَلِمَتَيْنِ[1] أَوْ أَكْثَرَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنْ غَيْرِ حَرْفِيَّةِ جُزْءٍ.

شَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ، وَأَنْ لاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ، وَلاَ بِإِسْنَادٍ، وَلاَ تَضَمُّنِياً أَوْ صَوْتِياً، بَلْ مَزْجِياً كَبَعْلَبَكَّ وَحَضْرَمَوْتَ.

وَفِيهِ[2] خِلاَفٌ يَأْتِي[3] مَعَ تَحْقِيقِ الْمُسْتَثْنَيَاتِ فِي الْمَبْنِيِّ.

{الألف والنون}

الأَلِفُ وَالنُّونُ الْمُضَارِعَتَانِ لأَلِفَيِ التَّأْنِيثِ[4] فِي عَدَمِ قَبُولِ التَّاءِ.

إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ[5].

فَشَرْطُهُ[6]: الْعَلَمِيَّةُ كَعِمْرَانَ، وَسَلْمَانَ، وَعُثْمَانَ، أَوْ (فِي)[7] صِفَةٍ[8]، فَانْتِفَاءُ فَعْلاَنَةَ فِي مُؤَنَّثِهِ.

وَقِيلَ: وُجُودُ فَعْلَى.

وَمِنْ ثَمَّ[9] اخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ (لاِنْتِفَاءِ كِلَيْهِمَا)[10] دُونَ سَكْرَانَ وَنَدْمَانَ[11] لِوُجُودِ سَكْرَى وَنَدْمَانَةٍ (فَقَطْ)[12].

---

1 سواء كانتا من اسمين، أو اسم وفعل، ولا يكاد يوجد مركب من حرفين أو فعلين.

2 أي في المركب المزجي.

3 بيان الخلاف فيه.

4 المقصورة والممدودة لمشابهتها لها من وجوه كثيرة لكن بدون علية الصرف وعدمه.

5 أراد به ما يقابل الصفة لا الفعل والحرف واللقب، وهو معنى ثالث للاسم ولكونهما متصفين بالوجود ثنى الضمير في إسناد الكون إليهما ونظراً لأنهما سبب واحد أفرد في الاشتراط.

6 وجعل الضمير للاسم بعيد خارج عن الاحتمال؛ لأنه صار في هذا البحث للمعنى الأول.

7 ساقطة في الشرح.

8 الظاهر أنه عطف على اسم.

9 أي لأجل الاختلاف في الشرط.

10 ساقطة في الشرح.

11 فهم متفقون على امتناع الأول وصرف الثاني.

12 ساقطة في الشرح.

{وزن الفعل}

وَزْنُ الْفِعْلِ، وَشَرْطُهُ: إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ[1] بِالْفِعْلِ، وَلاَ يُوجَدُ فِي الاِسْمِ إِلاَّ مَنْقُولاً مِنَ الْفِعْلِ أَوْ أَعْجَمِيّاً كَشَمَّرَ[2] وَضُرِبَ[3] (وَبَقَّمَ)[4]، أَوْ يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ[5] زِيَادَةٌ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ أَتَيْنَ كَزِيَادَةٍ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ[6] غَيْرَ قَابِلٍ لِلتَّاءِ.

وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ أَحْمَرُ، وَانْصَرَفَ يَعْمَلٌ[7] لِمَجِيءِ يَعْمَلَةَ.

وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ إِذَا نُكِّرَ[8] بِتَأْوِيلِهِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمُسَمَّاةِ بِهِ[9] (كَمَا فِي قَوْلِكَ)[10]: رَأَيْتُ أَحْمَداً غَيْرَ هَذَا[11] أَوْ بِإِرَادَةِ وَصْفٍ (مُشْتَهِرٍ)[12] لِصَاحِبِهِ بِالْقَرِينَةِ صُرِفَ؛ لأَنَّهُ بِالتَّنْكِيرِ يَبْقَى بِلاَ سَبَبٍ أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ لِمَا تَبَيَّنَ فِي ضِمْنِ بَيَانِ الأَسْبَابِ وَشَرَائِطِهَا: أَنَّهَا[13] لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إِلاَّ مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ[14]، (إِلاَّ)[15] الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ[16]، وَهُمَا مُتَضَادَّانِ، فَلاَ يَكُونُ مَعَهَا[17] إِلاَّ أَحَدُهُمَا.

وَلاَ يَعْتَبِرُ الصِّفَةُ الأَصْلِيَّةُ بَعْدَ التَّنْكِيرِ فِي نَحْوِ أَحْمَرَ[18] عَلَماً مِمَّا هُوَ ظَاهِرُ الْوَصْفِيَّةِ،

---

1 في اللغة العربية.

2 على صيغة المعلوم من التشمير.

3 على بناء المجهول، فإنه يختص بالفعل.

4 ساقطة في الشرح.

5 أي أول وزن الفعل أو أول ما هو على وزن الفعل.

6 كأحد ويعلى وأفكل وأكلب وتعلب.

7 للجمل القوي على العمل والسير.

8 أي جعل في حكم النكرة بالإخراج من التعيين إلى الإبهام.

9 أي بإرادة مسمى بذلك الاسم.

10 وفي المتن: كقولك.

11 فإن المراد مسمى بأحد بقرينة توصيفه بغير.

12 ساقطة في الشرح.

13 أي العلمية.

14 أي الأربعة الأول.

15 وفي الشرح: و.

16 أي تجامع هذين أيضاً.

17 سبب لا تكون العلمية المؤثرة شرطاً فيه.

18 فيجعله غير منصرف للصفة الأصلية وسبب آخر.

وَلَيْسَ أَفْعَلَ مِنْ[1] إِلاَّ سِيبَوَيْهِ ، وَلاَ يُلْزَمُ مِنْ هَذَا[2] اعْتِبَارُهَا حَالَ الْعَلَمِيَّةِ فِي (نَحْوِ)[3] حَاتِمٍ[4] لِمَا يَلْزَمُ[5] مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ[6] فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ امْتِنَاعُ لَفْظٍ وَاحِدٍ .

{جر غير المنصرف بالكسرة}

وَجَمِيعُ بَابِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ[7] بِاللاَّمِ[8] ، أَوِ الإِضَافَةِ ، يَنْجَرُّ[9] بِالْكَسْرَةِ سَوَاءٌ حُكِمَ بِانْصِرَافِهِ أَوْ لاَ .

{المرفوعات}

الْمَرْفُوعَاتُ[10] : هُوَ[11] مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ[12] : الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ وَالأَلِفِ لَفْظاً ،

---

1 أي اسم تفضيل مأخوذاً مع «من» نحو : أفضل منك علماً ، فإنه غير منصرف بعد التنكير اتفاقاً ، فإن «من» مذكرة للوصفية ، فكأنها لم تزل .

2 أي لا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية الأصلية بعد التنكير في مثل أحمر علماً .

3 وفي المتن : باب .

4 وهو بالكسر في الأصل الحاكم من الحتم بمعنى الحكم ، جعل علماً لابن عبد الله بن سعيد الطائي الذي يضرب به المثل في الجود .

5 في نحو حاتم على تقدير منعه من الصرف ، وكلمة «ما» موصولة لا مصدرية .

6 العلمية التي مقتضاها الخصوص من غير اعتبار صفة ؛ والوصفية التي مفهومها العموم مع اعتبارها .

7 لا ما فيه علمية فقط .

8 أي بدخول لام التعريف عليه ولو زائدة كما في الحمزة خلافاً لبعض .

9 أي يصير مجروراً لفظاً وتقديراً .

10 جمع مرفوع لا مرفوعة ؛ لأن الكلام في الأسماء ؛ ولأن الكليات تشمل الفعل المضارع ورفعه ليس علم الفاعلية . قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات ، لأن المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر ، والبواقي محمولة عليها ، والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشتبه بها بعض العمد ، كاسم «إن» وخبر «كان» وأخواتها ، وخبر «ما» و«لا» ، والمجرور في الأصل منصوب المحل .

11 أي المرفوع الدال عليه المرفوعات ؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية وبالماهية لا للأفراد وبالأفراد أو تقول : ذكر الضمير في «هو ما اشتمل» مع رجوعه إلى المؤنث ، أي المرفوعات نظراً إلى خبر الضمير ، أعني «ما» لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقة المبتدأ الضمير له ، كمطابقته للمتقدم إليه ، ومثله قولهم : من كانَتْ أُمَّكَ .

12 أي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً ، ويجعل قوله الضمة إلى آخره بدلاً أو عطف بيان من علم الفاعلية .

أَوْ تَقْدِيراً، أَوْ مَحَلاًّ [1].

{الفاعل}

فَمِنْهُ [2]: الْفَاعِلُ [3].

وَهُوَ [4]: اِسْمٌ حَقِيقِيٌّ، أَوْ حُكْمِيٌّ أُسْنِدَ إِلَيْهِ [5] الْفِعْلُ [6] أَوْ شِبْهُهُ [7]، وَقُدِّمَ [8] عَلَيْهِ [9] عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ لاَ وُقُوعِهِ عَلَيْهِ [10].

(نَظْمٌ) [11]

مِنْ نَحْوِ طَابَ (وَقْتُهُ) [12] وَسَرَّنِي أَنِ ارْتَقَى [13]
فَهُوَ الْكَرِيمُ أَصْلُهُ [14] وَزَائِدٌ فِيهَا التُّقَى [15]

---

1 منصوبة على المصدرية أو التمييز، ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي أيضاً، وإن كان حكماً لأن معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً، والذي دل على العموم بحثه عن نحو أحوال الفاعل المضمر أيضاً وإن جاز أن يكون تبعاً كما يقع كثيراً.

2 أي من المرفوع أو مما اشتمل.

3 قدمه، لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور؛ لأنه غالباً جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل.

4 أي الفاعل.

5 أي نسب نسبة تامة وناقصة كما في الأفعال الناقصة مثبتة أو منفية محققة أو مفروضة كما في الشرطيات أصالة لا تبعية ليخرج عنه توابع الفاعل التي فيها إسناد أي المعطوف بالحروف والبدل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها.

6 متصرفاً كان أو جامداً كليس وعسى ونعم.

7 في الدلالة على الحدث كاسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف، فإنه يدل على الحصول والثبوت.

8 أي الفعل وشبهه، ويعطف على «أسند».

9 على ذلك الاسم.

10 حال من فاعل «أسند»، أو قدم على سبيل التنازع أو من الأخير فقط.

11 ساقطة في الشرح.

12 وفي المتن: نفسه. أي وقت الممدوح مثال لفاعل الفعل مسنداً إلى الاسم الحقيقي الصريح كتبارك الله وغيره.

13 فإن «أن» مع ما بعدها في تأويل المصدر فاعل «سرني» مثال الفاعل المؤول.

14 مثال لفاعل شبه الفعل التي هو الصفة المشبهة.

15 مثال لفاعل اسم الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: 28 والنحل: 69].

عَلَى الصَّوَابِ (رَأْيُهُ)[1] (وَفَاقَ فَخْرُ)[2] مَا وَقَى[3]

مَعَ الأَنِيسِ إِنْسُهُ[4] هَيْهَاتَ عَنْهُ مَا بَقِي[5]

{مرتبة الفاعل بعد الفعل}

وَالأَصْلُ[6]:

أَنْ يَلِيَ (فِعْلَهُ)[7] (مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بِمَعْمُولٍ آخَرَ)[8]؛ لأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ[9]، فَلِذَلِكَ[10] جَازَ[11] ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ لِتَقَدُّمِ الْمَرْجِعِ[12] رُتْبَةً[13]، وَامْتَنَعَ ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْداً

---

1 وفي المتن: نطقه. مثال لفاعل الجار والمجرور، فإنه كالظرف في العمل، ومنه: ﴿فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: 69].

2 وفي المتن: وأوحدي.

3 مثال لفاعل المصدر إلا أنه أضيف للوزن إلى فاعله، وهو الموصول مع الصلة، وهو الغالب عليه، وعلى اسمه نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: 251]، ومن قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ.

4 مثال الظرف.

5 أي بَعُدَ عن الممدوح ما بقي أي من الزائل، مثال لفاعل اسم الفعل، ولم يمثل لأفعل التفضيل؛ لأنه لا يعمل في الظاهر إلا في مسألة الكحل.

6 في الفاعل، أي الأولى في الفاعل نظراً إلى نفسه وإغماضاً عما يوجب تقديمه وتأخيره، عبر بالأصل إشارة إلى أنه بمنزلة قاعدة لا يجوز عدمها لما يترتب عليها من الأحكام وفي معناه المفعول بلا واسطة والأول من باب أعطيت وكذا علمت إلا أنه من فروع أصالة تقديم المبتدأ.

7 وفي الشرح: الفعل.

8 ساقطة في الشرح.

9 عند العرب لشدة احتياج الفعل إليه في الإفادة، يدل على ذلك إسكان اللام عند اتصال ضميره به كضربت حذراً من توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

10 الأصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل.

11 قوله: «فلذلك جاز»، أي جواز هذه المسألة معلّل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز: ضرب غلامَه زيدٌ، مع أن ما يرجع إليه الضمير: مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل وأصله أن يلي الفعلَ، فهو متقدم على الضمير تقديراً، وكذلك عدم جواز: ضربَ غلامُه زيداً، معلل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنما لم يجز ضرب غلامه زيداً، لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد، لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسَّره بعده، إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهماً ثم مفسَّراً، ليكون أوقع في النفس.

12 أي مرجع الضمير، وهو زيد.

13 فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط، وذلك جائز.

لِتَأَخُّرِهِ[1] لَفْظاً وَرُتْبَةً[2]، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ إِلاَّ لِنَحْوِ ضَرُورَةٍ.

{الترتيب بين الفاعل والمفعول}

وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ[3] لَفْظاً[4] فِيهِمَا[5]، وَالْقَرِينَةُ[6]، نَحْوُ: قَتَلَ مُوسَى عِيسَى، أَوْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَراً مُتَّصِلاً[7]، أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ[8] بَعْدَ إِلاَّ[9]

---

1 أي مرجع الضمير وهو زيد.

2 فيلزم الإضمار قبل الذكر.

3 الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول.

4 قوله: «لفظاً»، منصوب على التمييز المحول عن الفاعل، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره.

5 قوله: «فيهما»، أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، أي إذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء القرينة الدالة على تميز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الاعراب، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، فليلزم كل واحد منهما مركزه ليُعرفا بالمكان الأصلي.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهري في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الظريف، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى.

والمعنوية نحو: أكل الكمثري موسى، واستخلف المرتضى المصطفى ﷺ، ونحو ذلك.

6 أي انتفى قرينة سوى الإعراب فلا يعلم أن الإعراب الساقط ما هو فلا يُغني انتفاء القرينة عن انتفاء الإعراب كما ظن؛ لأن المعهود أن المراد بالقرينة الأمر الدال على الفاعل والمفعول لا بالوضع. أما إطلاق القرينة على ما وضع بإزاء شيء فغير معهود. (خ)

7 أي إن كان الفاعل ضميراً متصلاً، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسماً ظاهراً، كضربت زيداً، أو مضمراً منفصلاً، كما ضربت إلا إياك، أو مضمراً متصلاً، كضربتك، لئلا يصير المتصل منفصلاً.

وكذا إن كان ضميراً مستتراً سواء في الفعل كزيد ضرب عَمْرَاً أو في اسم الفعل كرويد زيداً

8 أي مفعول الفاعل. فالإضافة لملابسة كونهما معمولي عامل واحد. (خ)

9 نحو ما ضرب زيد إلا عمراً، وما أعطيت زيداً إلا درهماً.

وينبغي أن تعرف أولاً، أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية، أو الحالية، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال، لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلاً: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، فضاربية زيد محصورة في عمرو، أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية عمرو، فعلى الاحتمال،

= أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً، وبالعكس لو قلت ما ضرب عمراً إلا زيد. مضروبية عمرو، مقصورة على زيد، أي لم يضربه إلا زيد، وضاربية زيد باقية على الاحتمال، أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو، أيضاً.

وكذا في نحو: ما جاء زيد إلا راكباً، يجوز أن تكون حالة الركوب لغير زيد أيضاً، بخلاف: ما جاء راكباً إلا زيد.

فإذا تقرر هذا تَبَيَّنَ أن ضَارِبَ زيدٍ، في قولك ما ضرب زيد إلا عمراً مقصور على عمرو، ومضروبية عمرو، على الاحتمال، فلو قدمت عمراً على زيد فإما أن تقدمه عليه من دون «إلا» نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد، وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال. فلا يجوز، وإما أن تقدمه عليه مع إلا، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد، فعند هذا نقول: إن أردت أن عمراً وزيد مستثنيان معاً والمراد: ما ضرب أحداً أحدٌ، إلا عمراً زيد، اختلّ أيضاً، لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة أعني في: ما ضرب زيد إلا عمراً، كانت على الاحتمال، وبالتقدير المذكور الآن. صارت مضروبيته مختصة بزيد، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد «إلا»، إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصاً نحو: ما ضربني إلا زيد. وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصاً نحو: ما ضربت إلا زيداً، أما إذا لم تذكرهما، أو ذكرتهما عامَّيْن، فليس فيما بعد «إلا» إلا الاحتمال المذكور، فاعلاً كان، أو مفعولاً، نحو: ما ضرب إلا زيدٌ، وما ضرب أحد إلا زيد، في الفاعل، وما ضرب إلا زيداً، وما ضرب أحد إلا زيداً، في المفعول، وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين، نحو: ما ضرب أحد أحداً، إلا زيدٌ عمراً بقي المستثنيان غير محتملين، وإنما كان كذا إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون في: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ: المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو، والضاربية المطلقة مقصورة على زيد، وتختص مضروبية عمرو بزيد وهو عكس المعنى.

هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة، بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه «إلا» وهي حرف. فلا يستثنى بها شيئان، لا على وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول في البدل ما سخا أحد بشيء إلا عمرو بدرهم، ولا تقول في غير البدل: ما سخا أحد بشيء إلا عمرو بالدينار.

ويجوز مطلقاً عند جماعة، وبعضهم فصَّلوا فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما جاز، نحو: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيد عمراً، وذلك لأن الاسمين بكونهما بدلين عما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدلا منهما، أي كأنهما وقَعَا قبل «إلا»، وليسا بمستثنيين، فكأنك قلت: ضرب زيد عمراً ومثل هذا عند الأولين معمول عامل مضمر من جنس الأول، لا بدل، والتقدير: ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيد عمراً.

وإن كان المستثنى منهما مقدرين، نحو: ما ضرب إلا زيد عمراً، أو كان أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو: ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً أو كلاهما مذكورين، لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو: ما ضرب أحد بشيء إلا زيداً، أو إلا زيد بالسوط، لم يجز، لأن المستثنيين، إذن، ليسا كالواقعين قبل إلا، وهي تضعف عن استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور.

= فإن استدل من أجاز مطلقاً بقوله تعالى: ﴿مَا نَرَاكَ إِلاَّ بَشَراً مِثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: 27]، فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: وما نراك اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي، أي بلا روية، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدر، أي اتبعوا في بادي الرأي، أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

وإن أردت في أصل المسألة، أعني: ما ضرب إلا عمراً زيد: أن زيداً مقدم معنىً وليس بمستثنى وأن المراد: ما ضرب زيدٌ إلا عمراً. فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة، إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل «إلا» فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون المعمولُ الواقعُ بعد المستثنى هو المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد، أو تابعاً للمستثنى نحو: ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ أو معمولاً لغير العامل في المستثنى نحو قولك: رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكاً، وذلك أن ما بعد «إلا» من حيث المعنى جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن قولك ما جاءني إلا زيد بمعنى: ما جاءني غير زيد وجاءني زيد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأوْلى ألاّ يتوغل المعمول في الحيّز الأجنبي عن عامله، أما المستثنى فإنه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه، وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى؛ لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد.

وأما نحو «ضاحكاً» فليس في الحيّز الأجنبي من عامله، إذ قولك: إذ لم يبق إلا الموت معمول رأيتك وضاحكاً معموله الآخر. فإذا ثبت هذا، فإن وقع معمول آخر لما قبل «إلاّ» بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة. إما مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر كقوله:

كأن لم يمت حيٌ سواك ولم تَقُم   على أحد إلا عليك النوائح

وكقوله:

لا أشتهي يا قوم إلا كارهاً   باب الأمير ولا دفاع الحاجب

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأول، أي قامت النوائح، وأشتهي باب الأمير كارهاً.

والكسائي جوّز مطلقاً عمل ما قبل «إلا» فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعاً أو نصباً، صريحاً كان النصب كما ذكرنا، أو لا، كما في قولك: ما مررت إلا راكباً بزيد، في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع.

وابن الأنباري جوّز رفع ما بعد المستثنى فقط، دون النصب. فتبيّن لك، على هذا، أن ما قبل «إلا» لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصح سواء كان ذلك أيضاً مستثنى أو لا، كما مضى، فلا يجوز في: ما ضرب زيد إلا عمراً: ما ضرب عمراً إلا زيد.

وإنما قيل في بيان المسألة: معمولاً خاصاً لأنه إذا كان المعمول عاماً نحو: ما ضرب أحدٌ إلا زيداً فلا يقال إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء يمكن أن يضرب زيداً، كما كان في: ما ضرب زيد إلا عمراً: أمكن أن يضرب عمراً غيرُ زيدٍ.

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 191-195.

أَوْ مَعْنَاهَا [1] وَجَبَ تَقْدِيمُهُ [2] لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الالْتِبَاسِ [3]، وَمُرَاعَاةِ الاتِّصَالِ [4]، وَالْهَرَبِ عَنِ انْقِلاَبِ الْحَصْرِ الْمَطْلُوبِ [5]، إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ إِلاَّ مَعَ الْمَفْعُولِ [6]، وَحُمِلَ صُورَةُ التَّقْدِيمِ [7] مَعَ «إِلاَّ» [8] عَلَيْهِ [9].

---

1 قوله : أي ما يفيد معنى «ما» و«إلا» وهو الحصر كـ«إنما» . (خ)
وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى : إنما ضرب زيدٌ عمراً : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً، فإن قدمت المفعول على هذا، انعكس الحصر، كما ذكرنا في : ما ضرب زيدٌ إلا عمراً. وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر، استدلالاً بنحو قوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات»، و«إنما الولاء للمعتق» . وأجيب بأن المراد في الخبرين : التأكيد، فكأنه ليس عمل إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالعتق، كقوله ﷺ : «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد. انظر : شرح الرضي على الكافية 1/ 196 .

2 على ما بعد الفعل بقرينة أن المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل، فلا يرد زيداً ضربت فلو قال : أن يليه لكان واضحاً .

3 في صورة انتفاء الإعراب والقرينة، وهو يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية المُخِلَّةِ بالمقصود ولم يوجب بعضهم التحرز عن الالتباس محتجاً بأن العرب تصرف عمراً وعُمَرَ على السواء ومن أن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً بالاتفاق وشرعاً على الأصح وبما نقل عن الزجاج من أنه لا خلاف في جواز جعل كل من اسمي نحو فما زالت تلك دعوهم اسماً والآخر خبراً لكن يمكن أن يكون ذلك لصلاحية المقام لكل معين وعدم الفساد بالتبديل .

4 في صورة كون الفاعل مضمراً متصلاً، لأنه ينافي الانفصال ولامتناع الفصل بين الشيء وجزئه .

5 في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا» مطلقاً؛ لأن الحصر هنا ليس إلا في الجزء الأخير فمعنى إنما ضرب زيد عمراً انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروباً لشخص آخر فلو قيل : إنما ضرب عمراً زيد بتأخير الفاعل لانقلب إلى انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضارباً لشخص آخر وهو خلاف المطلوب، وكذا في صورة وقوعه بعد لفظ «إلا» .

6 بأن يقال مكان ما ضرب زيد إلا عمراً ما ضرب عمراً إلا زيد، فإنه ينقلب الحصر المطلوب لا محالة .

7 أي تقديم المفعول .

8 بأن يقال : ما ضرب إلا عمراً زيدٌ.

9 أي على تقديمه بدونها، فإنه وإن لم ينقلب الحصر طرداً للباب، ولذهاب أكثرهم إلى عدم جواز عمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون تابعاً له أو مستثنى منه أو معمولاً لغير عامله ولأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها فلم يجوّزه إلا السكاكي وجماعة مع قبح وجرى عليه كثير من الفصحاء قال الشاعر :

ولمّا أبى إلاّ جماحاً فؤادهُ ... ولم يسلُ عن ليلى بمالٍ، ولا أهلِ

وآخر :

تداويت من ميٍّ بتكليم ساعةٍ ... فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

{وجوب تأخير الفاعل}

وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ[1] ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ[2]، أَوْ وَقَعَ بَعْدَ إِلاَّ[3]، أَوْ (بَعْدَ)[4] مَعْنَاهَا[5]، أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولَهُ[6]، وَهُوَ[7] غَيْرُ مُتَّصِلٍ[8] وَجَبَ تَأْخِيرُهُ[9].

{جواز حذف الفعل}

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ[10] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً[11]: فِي مِثْلِ: زَيْدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَنْ قَامَ؟[12]

= وآخر:

وهَلْ يُنْبِتُ الْخَطِّيَّ إلاَّ وَشِيجُهُ ... وتُغْرَسُ إلاَّ في مَنَابِتِهَا النَّخْلُ؟

وكذا يجب تقديم الفاعل إذا أضيف إليه المصدر إلا لضرورة.

1 أي بالفاعل ضمير راجع إلى المفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيداً غلامُه، إذ لو قدمته لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً ورتبة. وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو: ضرب زيداً الذي ضرب غلامه، وأكرم هنداً رجل ضربها.

2 من الفاعيل ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: 124]، وضرب تأديباً عبه وضرباً شديداً من اعتاده وأحسن يوم الجمعة مَنْ لا يترك الإحسان فيه، ولا يصح اتصال ضمير المفعول معه به فلا تقول: جاء غلامه وزيداً لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

3 نحو: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، وما أعطيت إلا زيداً.

4 ساقطة في المتن.

5 نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28].

6 بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً ولما كان هذا شاملاً لنحو: زيد ضربك وضربته أخرجها بقوله، وهو غير متصل. (خ)

7 أي الفاعل.

8 نحو: ضربك زيد، والدرهم أعطيته زيداً.

9 أي تأخير الفاعل لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، ولئلا ينقلب الحصر.

10 المسند إلى الفاعل وحده.

11 لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة، سواء كان الحذف جائزاً أو واجباً.

12 الظاهر أن «زيد» مبتدأ لا فاعل؛ لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب «ماذا» إذا كان «ذا» بمعنى «الذي»، إنه رفع؛ لأن السؤال بجملة اسمية بخلاف ما إذا كان «ذا» زائداً، فإن الأولى نصب الجواب.

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ[1] لِخُصُومَةٍ[2] وَمُخْتَبِطٌ[3] مِمَّا تُطِيحُ[4] الطَّوَائِحُ.

{وجوب حذف الفعل}

وَوُجُوباً[5]: فِي نَحْوِ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ[6]﴾[7]، مِمَّا[8] فُسِّرَ[9]

---

1 والضارع: الذليل، من قولهم: ضرع ضراعة.

2 قوله: لخصومة، متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء، لأن الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة فإن يزيد، كان مَلْجَأً وَظَهِيراً للأَذِلَّاءِ والضُّعَفَاءِ.

3 والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: اختبطني فلان، وأصله من: خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها، مما تطيح، أي تُذْهِبُ وتُهْلِكُ، والطوائح بمعنى المطيحات، يقال طوّحته الطوائح وأطاحته الطوائح، أي ذهبت به ورمت به، ولا يقال: المطوّحات ولا المطيحات، وهو إما على حذف الزوائد، مثل: أورس فهو وارس، وأعشب فهو عاشب، أو على النسب، مثل ماء دافق أي ذو دفق. يقال: طاح يطوح، مثل: قال يقول، وطاح يطيح وهو واوي من باب فعِل يفعِل بكسر العين فيهما عند الخليل. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 19 - 199.

4 وقوله مما تطيح متعلق بمختبط، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و«ما» مصدرية أو، يبكي المقدر، أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد، ويجوز أن تكون «ما» بمعنى التي، أي لأجل خلال الكَرَم التي طوّحتها الطوائح، وتطيح على كل تقدير: حكاية حال ماضية: يُورَد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب، نحو: لقيت الأسد، فأضربه فأقتله. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 199.

5 عطف على جوازاً أي حذفاً واجباً.

6 ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: 176]، ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: 128]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: 1]، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: 100]. أي في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف، فإنه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسِّر مفسِّراً، بل صار حَشْواً بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام بدون حذفه، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك: (جاءني رجل، أي زيد) فتقدير الآية: وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ، فـ(أحد) فيها فاعل فعل محذوف وجوباً، وهو (استجارك) الأول المفسر بـ(استجارك) الثاني. وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسره قائم مقامه مغنٍ عنه، ولا يجوز أن يكون (أحد) مرفوعاً بالابتداء، لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل.

7 التوبة: 6.

8 وجد فيه قرينة حذف الفعل، وهو الحرف المختصة بالأفعال.

9 ذلك الفعل.

الْمَحْذُوفُ بِنَفْسِهِ أَوْ [1] بِمَا [2] يُفْهَمُ مَعْنَاهُ [3] مِنْهُ [4] كَأَنْ فِي ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [5] .

وَقَدْ يُحْذَفَانِ [6] مَعاً [7] فِي مِثْلِ : نَعَمْ [8] ، لِمَنْ قَالَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟

---

1 فسر المحذوف .

2 أي بلفظ آخر .

3 أي معنى المحذوف .

4 أي من ذلك اللفظ .

5 سورة الحجرات : 5 .

6 أي الفعل والفاعل .

7 أي جميعاً كما هو أصل .

8 أي يحذف الفعل والفاعل معاً ، أما حذف الفاعل وحده ، فلم يثبت إلا عند الكسائي ، كما يجيء في باب التنازع .
وإنما حكم بعد «نَعَم» بحذف الفعل والفاعل معاً ، لأن «نعم» حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلا بانضمامه إلى غيره كما سبق في حد الاسم ، وههنا أفاد المعنى الكلامي ، فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه «نعم» وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية ، فيقدر بعد «نعم» جملة فعلية ، وإذا كان السؤال بجملة إسمية ، كان المقدر بعد «نعم» اسمية ، كما يقال : أزيد قائم ؟ فتقول : نعم ، أي نعم زيد قائم .
وحذف بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان .
انظر : شرح الرضي على الكافية 1/ 200- 201 .

{التنازع}

وَإِذَا تَنَازَعَ[1] الْفِعْلاَنِ[2] ظَاهِراً[3] بَعْدَهُمَا[4].

---

1 اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين المتنازعين شروط عامة، وهي ثلاثة شروط عند جمهور النحاة:

الشرط الأول: أن يكون بين العاملين ارتباطٌ، فلا يجوز أن تقول: قام قعد أخوك؛ إذ لا ارتباط بين الفعلين.

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء:

الرابط الأول: عطف ثانيهما على أولها بحرف من حروف العطف نحو أن تقول: قام وقعد أخوك.

الرابط الثاني: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً﴾ [الجن: 7] العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو (أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً) و(كَمَا ظَنَنْتُمْ) معمول لظنوا؛ لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا، والتقدير: ظنوا ظناً مماثلاً لظنكم أن لن يبعث الله أحداً.

الرابط الثالث: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً﴾ [الكهف: 96] ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ﴾ [النساء: 176].

وأوجب الجرمي الارتباط بالعطف ليس غير.

الشرط الثاني: أن يكون العاملان متقدمين على المعمول، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك: زيد قام وقعد ولا نحو قولك: زيداً لقيت وأكرمت، لتقدم المعمول في هذين المثالين، وليس من التنازع عندهم أيضاً نحو قولك: قعد زيد وتكلم بخير، ولا نحو قولك: لقيت زيداً وأكرمت، لتوسط المعمول بين العاملين بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فإما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالمثال الأول من مثالي التقدم، وإما أن يكون منصوباً كالمثال الثاني من المثالين، فإن كان المعمول مرفوعاً فلا عمل للواحد من العاملين فيه، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور.

الشرط الثالث: أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يتوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي ... أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

لأنه ليس كل واحد من «أتاك أتاك» موجهاً على قوله: «اللاحقون» إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ «اللاحقون» ويعمل الآخر في ضميره، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني «أتاك أتوك اللاحقون» وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول «أتوك أتاك اللاحقون» فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالثاني توكيداً للفظ الأول.

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صفحاً عن ذكرها لئلا نطيل.

= ثم اعلم ثانياً: أن العاملين إما أن يكونا فعلين، وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين، وإما اسمي مفعولين، وإما أن يكون العاملان مصدرين، وإما أن يكونا اسمي تفضيل، وإما أن يكونا صفتين مشبهتين. وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل أو أحدهما فعل والآخر مصدر.

ويشترط في الفعل ـ زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها ـ أن يكون متصرفاً، فلا يجوز أن يكون جامداً كعسى وليس، وفعلي التعجب، ونعم وبئس، وفي هذا خلاف لبعض النحويين.

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابهاً للفعل في العمل، فلا يجوز أن يكون وصفاً غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي.

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وفعل، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، ولا بين اسمين غير عاملين.

انظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك 2/ 164-167.

2 بل العاملان.

3 أي: اسماً ظاهراً واقعاً.

4 إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح التنازع فيه، وذلك؛ لأن المضمر المتنازَع، لا يخلو من أن يكون متصلاً، أو منفصلاً، ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الأخير مرفوعاً ومنصوباً؛ لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازَع فيه وهو في مكانه: كلُّ واحد من المتنازعين لو خلاّه الآخر، والعامل الأول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الأخير، لأن المتصل يجب اتصاله بعامله، أو بما هو كجزئه، ولا يتصل بعامل آخر.

وأما المنفصل، فإن كان مرفوعاً، نحو: ما ضرب وما أكرم إلا أنا، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع، نحو ما قام وما قعد إلا زيد، فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته، فلا بد أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازَع، وإنما لم يجز أن يكون منه إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول وأضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع، فإن كان بدون «إلا» صار هكذا: ما ضربت، وما أكرم إلا أنا، وما قام.

أي هو، أعني زيداً، وما قعد إلا زيد، فيكون «إلا أنا» مستثنى من المتعدد المقدر في: ما أكرم، و«إلا زيد» مستثنى من المتعدد المقدر في: ما قعد، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: ما ضربت، وما قام، لأنه لا متعدد فيهما، لا ظاهراً ولا مقدراً، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كان مثبتين له، وشرط باب التنازع ألاَّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغى.

وإن كان الإضمار في الملغى مع «إلا» قلت في الأول ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا؛ إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بـ«إلا»، فلا يكون من باب التنازع، لأن الملغى في باب التنازع إما أن يكون خالياً من الحمل في المتنازع وفي نائبه أعني الضمير، كضربت، وأكرمني زيد، وكذا ضرب وأكرمتْ هند، عند الكسائي، أو يكون فيه نائب عن المتنازَع أعني الضمير في نحو: ضربا وأكرمت الزيدين، ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المُشْتغل، ولا يظهر شيء في «ما ضرب»، نيابة عن «إلا أنا» الذي بعد: ما أكرم، كما ظهرت

فَقَدْ يَكُونُ[1] فِي الْفَاعِلِيَّةِ نَحْوُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ.

وَفِي الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ: ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً.

= ألف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك: ضربا وأكرمت الزيدين، فلا يظهر كون: ما ضرب ملغى، وكون: ما أكرم مُعْمَلاً، إذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء، وكان يجب أن تقول في الثاني: ما قام إلا هو، وما قعد إلا زيد، ولا يستعمل مثله في كلامهم، بل المستعمل: ما قام وما قعد إلا زيد.

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني، كما هو مذهبه. ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذف لا من باب الإضمار، لأنهم حذفوا الفاعل مع «إلا» لدلالة الثاني عليه.

وكل ما ذكرنا على إعمال الأول في المنفصل المرفوع يجري مثله في إعمال الثاني فيه.

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً، نحو ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع «إلا» من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحل، نحو قمت وقعدت بك.

فعلى هذا، يجوز التنازع في المضمر المنفصل والمجرور.

فقول المصنف «ظاهراً» غير وارد مورده، وكذا قوله «بعدهما»، لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما، إذا كان منصوباً، نحو: زيداً ضربت وقتلت، وبك قمت، وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت.

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 201-203.

وكل ما ذكر من جواز التنازع في المعمول المنصوب المتقدم عند بعض من العلماء كالرضي. وأما عند الجمهور فلا يجوز التنازع إلا في المتأخر. (خ)

[1] أي يكون التنازع.

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين، إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية فحسب، نحو: ضربني وأكرمني زيد، أو في المفعولية فحسب، نحو: ضربت وأكرمت زيداً، أو في الفاعلية والمفعولية معاً، نحو: ضرب وأكرم زيد عمراً، ولم يذكر المصنف هذا الثالث، لأنه يتبيَّن بالقسمين الأولين، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معاً، فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضاً في المفعولية.

والمختلفان على ضربين، لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية، والثاني المفعولية، نحو: ضربني وأكرمت زيداً، أو بالعكس نحو: ضربت وأكرمني زيد، فقوله: «مختلفين» حال من الفعلين، لأن معنى قوله: فقد يكون أي التنازع: فقد يتنازعان، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين، واحترز بقوله مختلفين، عن القسم الثالث من أقسام المتفقين، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضاً، لكن متفقين في التنازع، وإنما احترز عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا يتبيَّن من القسمين الأولين حتى لا يتكرر بعض الأقسام

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 204.

وَفِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ، نَحْوُ: ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ مُوسَى، أَوْ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي عِيسَى.

وَيَخْتَارُ[1] الْبَصْرِيُّونَ إِعْمَالَ الثَّانِي[2] لِقُرْبِهِ، وَوُرُودِ الاسْتِعْمَالِ الشَّائِعِ عَلَيْهِ؛ وَالْكُوفِيُّونَ الأَوَّلَ لِسَبْقِهِ، وَالاحْتِرَازِ عَنِ الإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ.

فَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الأَوَّلِ عَلَى وِفْقِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ خِلافاً لِلْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ. (فَإِنَّهُ[3])[4] يَحْذِفُهُ[5]، وَهَذَا[6] يُضْمِرُهُ[7] بَعْدَ الظَّاهِرِ لاَ فِي الأَوَّلِ كَمَا فِي صُورَةِ تَأْخِيرِ النَّاصِبِ أَوْ مَذْهَبُهُ[8] تَشْرِيكُ الرَّافِعَيْنِ[9]، وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ إِنِ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ وَإِلاَّ أَظْهَرْتَ، نَحْوُ حَسِبَنِي مُنْطَلِقاً وَحَسِبْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً لِعَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ أَحَدِ مَفْعُولَيْ بَابِ عَلِمْتُ.

وَإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، أَظْهَرْتَ الْفَاعِلَ فِي الثَّانِي وَالْمَفْعُولَ عَلَى الاسْتِعْمَالِ الْمُخْتَارِ إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ[10] فَتُظْهِرُ، نَحْوُ: حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقاً، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ- قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[11]

---

1 في أكثر النسخ بالواو، وفي بعضها بالفاء.

2 مع تجويز إعمال الأول.

3 أي الكسائي.

4 وفي المتن: فإن ذلك.

5 أي الفاعل الأول تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر.

6 أي الفراء.

7 أي الفاعل الأول فيما اقتضيا الفاعل.

8 مذهب الفراء.

9 في الفاعل الظاهر.

10 من الإضمار والحذف المفهوم من قوله: «على المختار».

11 وقوله: «كفاني ولم أطلب قليل»: فإنه تقدم عاملان، وهما قوله: «كفاني»، وقوله: «أطلب»، وتأخر معمول، وهو قوله: «قليل»، وذلك مما يتصور معه المبتدئون أنه من باب التنازع، ولكنه ليس منه؛ لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المعمول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً، والأمر ههنا ليس كذلك.

لَيْسَ مِنْهُ[1]، لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

{نائب الفاعل}

مَفْعُولُ مَا[2] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[3] : كُلُّ مَفْعُولٍ حُذِفَ فَاعِلُهُ[4] (لِنَحْوِ إِجَازَةٍ أَوْ شُهْرَةٍ)[5] ، وَأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ .

وَشَرْطُهُ[6] : أَنْ يُغَيَّرَ صِيغَةَ الْفِعْلِ[7] إِلَى الْمَجْهُولِ[8] كَفُعِلَ (أَوْ)[9] يُفْعَلُ .

= انظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص 224 .

وقال ابن هشام : وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهَيْنِ إلى شيء واحد كما قدمنا ، ولو وُجِّهَ هنا «كفاني» و«أطلب» إلى «قليل» فَسَدَ المعنى ، لأن «لو» تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا كان ما بعدها مُثْبتاً كان مَنْفياً ، نحو : «لو جاءني أكرمته» وإذا كان منفياً كان مُثْبتاً ، نحو : «لو لم يسيء لم أعاقبه» وعلى هذا فقوله : «أن ما أسعى لأدنى معيشة» منفي ، لكونه في نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل شيء امتنع لعله ثبت نقيضُه ، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدمُ السعي لأدنى معيشة ، وقوله : «ولم أطلب» مثبتٌ ، لكونه منفياً بـ«لم» ، وقد دخل عليه حرف الامتناع ، فلو وُجِّهَ إلى «قليل» وجب فيه إثباتُ طلبِ القليلِ ، وهو عين ما نَفَاه أولاً ، وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً ، وتقديره : «ولم أطلب المُلْكَ» ومقتضى ذلك أنه طالبٌ للملك ، وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزم فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني ، ولو قدرته مستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو ؟

قلت : إنما يجوز التنازع بشرطِ أن يكون بين العاملين ارتباطٌ ، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ص 224 .

1 أي من باب التنازع .

2 أي فعل أو شبهه .

3 قال الرضي 1/ 215 : قولهم : «مفعول ما لم يسم فاعله» أي مفعول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله ، وقولهم : «فعل ما لم يسم فاعله» أي فعل المفعول الذي لَمْ يسمَّ فاعله ، أضيف الفعل إلى المفعول ؛ لأنه صيغ له .

4 أي فاعل فعله .

5 ساقطة في الشرح .

6 وشرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقامه .

7 المعلوم أو شبهه .

8 الماضي أو المضارع أو اسم المفعول أو ما في معناه كهاشمي والمصدر المجهول .

9 وفي الشرح : و .

وَلاَ يَقَعُ[1] الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ بَابِ عَلِمْتُ[2]، وَلاَ الثَّالِثُ مِنْ بَابِ أَعْلَمْتُ، وَالْمَفْعُولُ لَهُ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ.

وَإِذَا وُجِدَ[3] الْمَفْعُولُ بِهِ[4] تَعَيَّنَ لَهُ[5] تَعَيُّنَ أَوْلَوِيَّةٍ (أَوْ وُجُوبٍ)[6]، تَقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ[7] أَمَامَ الأَمِيرِ[8] ضَرْباً شَدِيداً[9] فِي دَارِهِ[10] بِإِقَامَةِ زَيْدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ[11] فَالْجَمِيعُ[12] سَوَاءٌ[13].

وَالأَوَّلُ مِنْ بَابِ أَعْطَيْتُ[14] أَوْلَى مِنَ الثَّانِي لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لأَنَّهُ[15] عَاطٍ أَيْ آخِذٌ، وَإِذَا خِيفَ اللَّبْسُ تَعَيَّنَ الأَوَّلُ نَحْوُ أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً.

---

1 موقع الفاعل.

2 أي كل فعل مسند إلى مفعولين هما مسند إليه ومسند لا خصوص أفعال القلوب.

3 مع سائر المفاعيل.

4 الصريح.

5 أي للوقوع موقع الفاعل لشدة شبهه بالفعل.

6 ساقطة في المتن.

7 ظرف زمان.

8 ظرف مكان.

9 مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة.

10 جار ومجرور شبيه بالمفعول بلا واسطة.

11 أي لم يوجد في الكلام مفعول به.

12 أي جميع ما سوى المفعول به.

13 في جواز القيام مقام الفاعل.

14 أي مما له مفعولان أولهما ليس بمبتدأ في الأصل، وإنما كان أولى، لأن فيه معنى الفاعلية، دون الثاني، ففي أعطيت زيداً درهماً، زيد عاطٍ، أي آخذ، والدرهم معطوّ، وفي كسوت عمراً جبّةً: عمرو مكتسٍ، والجبة مكتساة، وكذا في غيره. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 221.

15 أي لأن المفعول الأول في نحو: أعطيت زيداً درهماً من معنى الفاعلية؛ لأنه عاطٍ أي آخذ فالمختار: أعطي زيدٌ درهماً، وإن جاز أعطي درهم زيداً.

{المبتدأ والخبر}

وَمِنْهَا[1] : الْمُبْتَدَأُ[2] وَالْخَبَرُ.

فَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ الاسْمُ[3] حَقِيقَةً أَوْ تَأْوِيلاً الْمُجَرَّدُ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُسْنَداً إِلَيْهِ أَوِ الصِّفَةُ[4] الْوَاقِعَةَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الاسْتِفْهَامِ رَافِعَةً لِظَاهِرٍ أَوْ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ، مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ، وَبِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَأَرَاغِبٌ أَنْتَ (عَنْ آلِهَتِي)[5]، فَإِنْ كَانَ[6] مُفْرَداً جَازَ الأَمْرَانِ[7] إِلاَّ لِمَانِعٍ[8].

وَالْخَبَرُ هُوَ الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ بِهِ الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ[9].

{الأصل في المبتدأ التقديم}

وَأَصْلُ الْمُبْتَدَإِ[10] التَّقْدِيمُ[11]، وَمِنْ ثَمَّ[12] جَازَ فِي دَارِهِ زَيْدٌ[13]، وَامْتَنَعَ صَاحِبُهَا فِي

---

1 وفي بعض النسخ، ومنه أي من جملة المرفوعات أو المرفوع.

2 قال الرضي: اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حد، لأن الحد مبيّن للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد، فأفرد المصنف لكل منهما حداً، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 223.

3 والمراد بالاسم ما يقابل الفعل لا ما يقابل الصفة.

4 سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن أو جارية مجراها كقرشي.

5 ساقطة في المتن.

6 مرفوعها.

7 كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه.

8 يمنع كونها خبراً كلزوم خلو المسند إلى ضمير المؤنث من التاء.

9 في تعريف المبتدأ.

10 أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع.

11 على الخبر لفظاً؛ لأن المبتدأ ذات، والخبر حال من أحوالها، والذات متقدمة على أحوالها.

12 أي ومن أجل أن أصله التقديم.

13 بإرجاع الضمير إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة.

الدَّارِ[1]، وَاخْتُلِفَ فِي نَحْوِ فِي دَارِهِ قِيَامُ زَيْدٍ[2].

1 للزوم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً.

2 قال الرضي: إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقُصِدَ في اللفظ أيضاً، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغى الامر المعنوي أعني تقدم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو: أقائم الزيدان، مع أن كل واحد عامل في الآخر على الصحيح، فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل، وقيل إنما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً إلى الاسم واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل، وقصدوا أيضاً الإيذان من أول الأمر أنها فعلية، فلو قُدِّم الفاعل لم تتعيَّن للفعلية من أول الأمر، إذ يمكن صيرورته كلاماً باسم آخر.

قوله: «ومن ثَمّ» أي ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إن قيل: لِمَ جازت، وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيد في داره، فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديراً.

قوله: «وامتنع صاحبها في الدار» امتناع هذه أيضاً معلل بكون أصل المبتدأ التقديم، فيكون الضمير في «صاحبها» راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها، لفظاً وأصلاً فيكون ضميراً قبل ذكر المرجع لفظاً ورتبة فلا يجوز، ومن جوَّز في الجملة الفعلية، ضرب غلامُه زيداً، بحجة استلزام الفعل للمفعول، ينبغي أن يجوِّز هذا، لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشدّ.

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 229-230.

{مسوغات الابتداء بالنكرة}

وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً[1] إِذَا تَخَصَّصَتْ[2] بِوَجْهٍ مَا[3] فَقَرُبَتْ[4] مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

---

1 قال الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، قال المصنف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص، وأما قول المصنف إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه، فوهم؛ لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.

وقال ابن الدهان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيِّ نكرةٍ شئتَ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا. فمناط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين، شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت زيد قائم، عُدَّ لغواً، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه.

وكذا تقول: كوكبٌ انقضَّ الساعة، قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: 22]. وكذلك في الفاعل: لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول قام زيد، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: قام في الدار رجل. ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة، لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإن فعله لتقدمه عليه وجوباً لا يلتبس بصفة.

ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع:

أحدها: ما التعجبية، على مذهب سيبويه.

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو: شر أهر ذا ناب، وأمر أقعده عن الحرب، وشر ما أجاك إلى مخة عرقوب.

الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام، نحو: مَن عندك، وما حدث؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: أرجل في الدار؟ وهل رجل في الدار؟ وأرجل في الدار أم امرأة؟

الخامس: ما بعد واو الحال، نحو ما أراك إلا وشخص يضربك.

السادس: بعد «أما» نحو: أما غلامٌ فليس عندك، وأما جاريةٌ فلا أملكها.

السابع: الجواب: نحو قولك رجلٌ في جواب مَن جاءك، أي رجل جاءني، لأن السؤال بالاسمية، فالجواب بمثلها أولى.

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 231-232.

2 تلك النكرة.

3 من وجوه التخصيص الآتية.

4 بقلة الاشتراك الحاصلة من التخصيص المميز لها عن النكرات.

(نَظْمٌ)

وَأَوْجُهُ التَّخْصِيصِ فِيمَا نَلْتَقِي ... تَدْنُو ثَلاَثِينَ وَقِيلَ تَرْتَقِي[1]

مِنْهَا[2]: اتِّصَافُهُ بِوَصْفٍ قُرِّرَا ... فِي نَحْوِ عَبْدٌ مُؤْمِنٌ أَوْ قُدِّرَا

وَكَوْنُهُ وَصْفاً لِمَوْصُوفٍ حُذِفْ ... كَمُؤْمِنٌ خَيْرٌ[3] (وَهَذَيْنِ اعْتَرِفْ)[4]

فِي كَوْنِهِ مُصَغَّراً أَوْ مُنْتَسَبْ ... نَحْوُ رُجَيْلٌ أَوْ تَمِيمِيٌّ غَضِبْ

أَوْ كَوْنُهُ اسْتِفْهَاماً أَوْ عَقِيبَهُ ... أَوْ اسْمُ تَفْضِيلٍ كَخَيْرٌ ابْنُهُ[5]

وَكَمْ لإِخْبَارٍ كَأَيِّنْ مِثْلُهُ ... وَمُبْهَمٌ قَدِ اخْتَفَى تَفْسِيرُهُ[6]

وَمَا تَعَجُّباً أَفَادَ نَحْوُ مَا ... أَحْسَنَ ذَا الْفَتَى كَرِيماً مُكْرَماً[7]

---

1 يعني وجوه التخصيص على ما استنبط من محاوراتهم وبلغنا من تداول كتبهم تقرب ثلاثين وجهاً، وقيل: تزداد على الثلاثين. ومنشأ الاختلاف إمكان رد بعضها إلى بعض وإنكار بعضها. ولذا حصرها صاحب المغني في عشرة.

2 أي من أوجه التخصيص اتصاف المبتدأ النكرة بوصف مذكور كما في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: 22]، ﴿وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: 2]، ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ [يس: 33]، فإن جملة الأرض الميتة أحييناها خبر آية الموصوف بـ﴿لَهُمُ﴾.

3 أي ومنها أيضاً كون المبتدأ وصفاً لموصوف محذوف نحو قولك: مؤمن خير من كافر.

4 وفي المتن: ومثل ذا عرف.

5 أي ومنها كون المبتدأ بعينه استفهاماً نحو من عندك؟ وما حاجتك؟ وكم يوماً سفرت؟ أو واقعاً عقب الاستفهام نحو إله مع الله وهل من خالق غير الله؟ وذلك لأن السؤال عن غير المعين وطلب تعيينه يوجب الاهتمام به ويجعله في قوة العموم الخاص ولا يلزم كون الاستفهام الداخل على النكرة همزة معادلة لـ«أم» كما يفهم من تمثيل المصنف.

6 أي ومنها كونه كم أو كأين الخبريتين نحو: كم رجل عندي؟ وكأين من غلام لي؟ وكونه مبهماً كما قال ابن عقيل ومثل له بقول امرئ القيس:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

والشاهد في: قوله «مُرَسَّعَةٌ» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام.

7 أي ومنها كونه مفيداً للتعجب كالمثال المذكور فإن «ما» مبتدأ نكرة عند سيبويه مخصصة بكونها موصوفة معنى أو شيء عظيم.

أَوْ كَانَ شَرْطاً نَحْوَ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ ... أَوْ فِي جَوَابِ قَائِلٍ مَنْ عِنْدَكُمْ[1]
أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً كَانَ الْخَبَرُ ... مَعْنَى انْحِصَارٍ مِنْهُ تَقْدِيراً ظَهَرْ
كَقَوْلِهِمْ (فِي نَابِحٍ)[2] قَدِ ابْتَدَرْ ... شَرٌّ لِذِي نَابٍ أَهَرَّ فَانْقَدَرْ
لَكِنْ لَهُ وَجْهَانِ فِي وَجْهٍ يُقَرْ ... تَأْوِيلُهُ شَرٌّ عَظِيمٌ قَدْ أَهَرْ[3]
أَوْ ذَا إِضَافَةٍ أَتَى أَوْ عَامِلاً ... كَرَغْبَةٍ فِي الْخَيْرِ لِي وَذُو اعْتِلاً[4]
أَوْ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى مَا قَدْ عُرِفْ ... أَوْ وَصْفٍ أَوْ عَلَيْهِ مَوْصُوفٌ عُطِفْ
مِنْ نَحْوِ زَيْدٌ وَامْرِءٌ تَخَاوَيَا ... وَهَاشِمِيٌّ وَابْنُمٌ تَعَادَيَا
أَوِ امْرِءٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةْ ... وَعَكْسُهُنَّ (وَاضِحٌ)[5] دَلِيلُهُ[6]

1 أي ومنها كونه من أسماء الشرط، فإنه مبهم مفيد للعموم كالاستفهام، ومنها وقوعه جواباً للاستفهام كقولك: رجل أو امرأة لمن قال من عندكم، فإنه أهم لمطابقة السؤال مع تخصصه بثبوته عند المخاطب أي السائل على وجه الاحتمال فكأنك قلت: رجل جوزت كونه عندنا عندنا.

2 وفي المتن: لناتج.

3 أي ومنها كون خبر النكرة جملة فعلية، فإنها تفيد الاهتمام بالمبتدأ والحصر من حيث إنه كان في الأصل فاعلاً فقدم للحصر والاختصاص المطلوب، فقولهم: شر أهر ذا ناب في تقدير: ما أهر ذا ناب إلا شر فيها إذا كان أهر أي الكلب بالنباح المعتاد فإنه قد يكون خيراً أيضاً فيصح القصر بالنسبة إليه بخلاف ما إذا كان بغير المعتاد، فإنه شر محض يتشاءم به فلا يصح القصر إلا بتقدير الصفة أي شر عظيم لا حقير، وقد يكتفى هنا بجعل التنوين للتعظيم هذا كله باعتبار أصل معنى هذا المثال، والآن صار مثلاً يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة فيفيد المرام بقرينة المقام بلا حاجة إلى توجيه في الكلام.

4 أي ومنها كونه مضافاً إلى النكرة كقولهم: ذو اعتلاء لي وغلام رجل عندي وخمس صلوات كتبهن على العباد أو إلى معرفة وهو مما لا يتعرف نحو مثلك: لا يبخل أو غيرك لا يجود لحصول الاهتمام والتخصيص المفيد كما في الصفة.

5 وفي المتن: ظاهر.

6 أي ومنها كونه معطوفاً على معرفة نحو زيد وشخص تخاويا أي عقدا الإخوة أو على وصف نحو هاشمي وابنم تشاركا؛ لأن العطف عليها عطف على موصوفها في الواقع وهو مفيد كما في نحو: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: 263] أو معطوفاً عليه موصوف نحو امرء وامرأة طويلة تحاكيا وطاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما وعكس هذه الأمثلة أيضاً جائزة واضحة الدلائل خلافاً لما يوهمه كلام بعض وكل ذلك لحصول الاهتمام والتخصيص بتبع ما احتوى عليها.

(وَالْعَطْفُ)[1] لِلتَّنْوِيعِ مُطْلَقاً يُفِيدُ ... كَثَوْبٌ ابْتُلِي وَثَوْبٌ كَالْجَدِيدْ[2]

وَمَا عُمُوماً قَدْ حَوَى فِي مُثْبَتِ ... كَتَمْرَةٌ أَفْضَلُ مِنْ (جَرَادَةِ)[3]

أَوْ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ أَوْ تَلَى الْخَبَرْ ... كَلاَ حُقُودٌ بَيْنَنَا بِهِ كَدَرْ[4]

أَوْ بَعْدَ لَوْلاَ أَوْ قَرِينُ فَالْجَزَا ... أَوْ عَقْبَ وَاوِ الْحَالِ كَانَ أَوْ إِذَا[5]

كَذَاكَ مَا إِذَا حَوَى لاَمَ ابْتِدَا ... أَوْ كَانَ مِمَّا قَدْ أَفَادَنَا الدُّعَاءْ

عَلَيْهِ أَوْ لَهُ كَوَيْلٌ أَوْ سَلاَمْ ... ذَا مَا اجْتَبَى السَّادَاتُ فِي هَذَا الْمَقَامْ[6]

يَؤُولُ نَحْوَ الْوَصْفِ أَغْلَبُ الصُّوَرْ ... وَيَدْخُلُ الْمَتْرُوكُ فِي هَذَا الْقَدَرْ[7]

وَبَعْضُ ذِي التَّحْقِيقِ قَالَ إِنَّهُ ... عَلَى إِفَادَةِ الْمُنَى مَدَارُهُ[8]

---

1 وفي المتن : فالعطف .

2 فجرى على إطلاقهم إفادة التفصيل استدلالاً بنحو قوله تعالى :﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ﴾ [عبس : 38]، وفثوب نسيق وثوب أجر ، وقوله : فيوم لنا ويوم علينا ، ويوم نساء ويوم نسر ، وقولهم : شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى إلى غير ذلك .

3 وفي الشرح : جندبة .

4 أي ومنها كونه مما قصد به العموم في الإثبات أو واقعاً في سياق النفي ؛ لأنه يجب الاهتمام والاختصاص بخنائه في عمومه للأفراد غناء المعرف بلام الاستغراق وإن لم يقلل الاشتراك .

5 أي ومنها كونه واقعاً بعد كلمة لولا ، وبعد فاء الجزاء . ومنها وقوعه عقب واو الحال أو عقب إذا الفجائية .

6 أي ومنها تصدره بلام الابتداء نحو لرجل قائم ولركب حاضر لظهور اهتمامه بتعينه للابتداء وتخصصه بصحة كونه محكوماً عليه لما أسند إليه كما قيل بذلك في نحو شر أهر ذا ناب ومنها كونه مما تضمن الدعاء، فإنه يفيد كالمعرفة مع نكارته سواء كان الدعاء له نحو سلام عليك ، وبقاء لك ، وبركة في عمرك، أو عليه نحو : ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : 1] .

7 وأغلبها يرجع إلى التخصيص بالوصف كما يظهر لمن مارس توجيهاتهم ، وإن كان قد بقي شيء من الأوجه على قول ، فلا بأس به ؛ لأنه يمكن إدراجه تحت واحد من المذكورات البتة . فقد عد منها كونه محصوراً مثل بـ«إنما في الدار رجل» مع أنه مستغنى عنه بتقدم الخبر .

8 يعني قد ذهب بعض المحققين وهم من المتقدمين إلى أن مدار صحة الإخبار عن النكرة على جهل المخاطب بالنسبة وحصول الفائدة له ، وإن لم يتضح الوجه ، وهو الأقرب الخالي عن مؤنة التفحص وتكلف التصحيح إلا أن المتأخرين لما نظروا إلى أنه ليس كل مبتدأ يهتدي إلى موطن الفائدة في الابتداء بالنكرة تتبعوها وضبطوا لها أمثلة لم يتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة بها في مقام الحكم على النكرة .

فَـمَـا أَفَـادَ ابْـدَأْ بِـهِ مُـنَـكَّـرَا كَـوَاحِـدٌ دَعَـى رَأَيْـتُ عَـسْـكَـرَا

وَكَـوْكَـبُ قَـدْ خَـرَّ هَـذِهِ السَّـاعَـةَ كَـذَا امْـرِئٌ فِـي الْـحَـيِّ ذَا شَـنَـاعَـةٌ

لاَ نَحْوُ شَخْصٌ قَدْ أَتَى إِذْ لَمْ يُفِدْ فَهَاكَ وَاظِبْ مَا تَلَوْتُ تَسْتَفِدْ[1]

{كون الخبر جملة وصور الجملة وشروطها}

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً[2] نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ[3] ، أَوْ قَامَ أَبُوهُ[4] ، أَوِ اضْرِبْهُ[5] . وَمَحَلُّهَا[6] الرَّفْعُ[7] سَوَاءٌ أُوِّلَتْ بِمُفْرَدٍ أَوْ لاَ .

---

1 يعني فعلى هذا لا تنظر إلى خصوص الأوجه وتعيينها بل لك الابتداء بالنكرة في كل ما أفاد المخاطب فائدة كان جاهلاً بها غير راغب ظاهراً إلا في ثبوت الخبر وتحققه سواء كان ثبوته للمبتدأ من خوارق العادة كما في نحو شجرة سجدت والبقرة تكلمت أو لا كالأمثلة المذكورة.

2 قال الرضي 1/ 237-238 : اعلم أن خبر المبتدأ ، قد يكون جملة اسمية أو فعلية ، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر ، كتضمن المفرد له .

وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين : لا يصح أن تكون طلبية ؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وهو وهم ، وإنما أتوا ، من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ ذلك ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعَلَ شيئاً ، ففي قولك : زيد عندك ، يسمّون الظرف خبراً ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، ـ وفيه نظر ظاهر ؛ لأن المحكوم به ليس نفس الظرف حتى لا يحتمل الصدق والكذب ، بل المحكوم به هو الحصول في ذلك الظرف واحتماله للصدق والكذب ظاهر لا يخفى (خ) ـ ، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف ، وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة .

ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى : ﴿بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ﴾ [ص : 60] ، وأيضاً ، اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم : أما زيد فاضربه .

وقال ثعلب : لا يجوز أن يكون قسمية ، نحو : زيد والله لأضربنّه ، والأولى الجواز ، إذ لا منع .

3 مثال الخبر الذي هو جملة اسمية .

4 مثال ما هو جملة فعلية خبرية . ومنها الظرفية في نحو : زيد في الدار لنيابتها عنها في حوى الضمير فالاسناد إليه ، وكذا الشرطية إن لم يعتبر الحكم في الجزاء وإلا فقد تكون اسمية .

5 مثال الفعلية الإنشائية ؛ لأنها ولو قسمية أو دعائية .

6 أي محل جملة الواقعة خبراً .

7 على الخبرية .

(نَظْمٌ)[1]

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي أَتَى لَهَا مَحَلُّ[2] سَبْعٌ كَذَا مَا لاَ يُرَى لَهَا مَحَلُّ

مَنْ ذَاكَ مَا أُضِيفَ شَيْءٌ نَحْوَهَا أَوْ خَبَراً أَتَتْ وَمَفْعُولاً (بِهَا[3])[4]

أَوْ حَالاً أَوْ جَوَابَ شَرْطٍ قَدْ جَزَمْ وَالْفَاءُ أَوْ إِذَا عَلَيْهِ مُلْتَزَمْ[5]

---

1 ساقطة في الشرح.

2 قد اقتضى البحث معرفة الجمل التي لها محل من الإعراب ومقابلاتها فنظمنا في ضبطها ملخصاً ما فصل المغني في بابها.

3 وفي المتن: لها.

4 أي الأولى من الجملة التي لها من الإعراب: ما أضيف إليها من نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ﴾ [غافر: 16]. ومحلها الجر سواء أولت بمفرد أو لا على اختلاف في ذلك.
ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أشياء سيبين في بحث الظروف.
والثانية: الواقعة خبراً، وموضعها رفعٌ في بابي المبتدأ، وإنَّ، ولا لنفي الجنس، ونصبٌ في بابي كان، وكاد، وما، ولا بمعنى ليس.
والثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلها النصب على المفعولية، وهي ثلاثة:
الأولى: ما تقع مفعولاً ثانياً لباب علمت أو ثالثاً لباب علمت؛ ومنه ما أعلمت زيداً عمراً أن لا يعمل الخير، وقد اجتمع خبر كان وإن وثاني مفعول باب ظن في قول أبي ذؤيب:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

والثانية: ما علق عنها العامل لتصدرها باستفهام أو نفي أو لام الابتداء. وذلك في باب ظن وكل فعل قلبي ولو تضمناً لا حسي كاستماع ونظر بصر كما سيأتي في بابه، فهي في موضع مفعول مقيد بالجار في نحو: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: 19]، و﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذريات: 12]، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ [الأعراف: 184]، وشككت أزيد في الدار أم عمرو؛ إذ يقال: نظرت فيه، وسئلت عنه، وفكرت فيه، وشككت فيه. وصريح في نحو عرفت من أبوك، وفهمت ما هواك، وعلمت من أبوك بمعنى عرفت.
وثالثها: ما حكيت بالقول، ولم تنب عن فاعله سواء اعتبرت مفعولاً به كما عند الجمهور أو مفعولاً مطلقاً للنوع كما ذهب إليه ابن الحاجب.

5 أي والرابعة: الواقعة حالاً، وموضعها نصب سواء كانت بدون واو نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6]، وما تكلم فلان إلا قال خيراً، أو به نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: 43]، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 2].

أَوْ تَابِعاً لِمُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ   لَهَا مَحَلٌّ وَالْبَوَاقِي (مَا أُتِيَ[1])[2]

= والخامسة: الواقعة جواباً لشرط جازم كان وأخواتها مقترنة بالفاء، وذلك فيما إذا كان الجواب اسمية أو أمراً أو نهياً أو دعاء أو ماضياً حقيقياً أو ماضياً غير متصرف فلعدم تأثير الجرم المؤذن بالجزائية في لفظه يدخله الفاء الموضوعة لاتباع الشيء لشيء إشعاراً بها نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: 186] ولذا قرئ بجزم يذر عطفاً على المحل وألحق بها إذا الفجائية في الاسمية خاصة نحو: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: 36] وإذا خلي مثل هذا الجواب عنهما في نحو: إن قمت قمت، فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده؛ لأنه قد وجد ما يقبل الإعراب المحلي ولا يصرف إلى الجملة، وكذلك القول في الشرط، ولذا جاز جزم المعطوف في مثل: إن قام ويقعدا أخواك على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل ومهما رأيت الفاء داخلة على ما يمكن جزمه نحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْساً وَلَا رَهَقاً﴾ [الجن: 13]، فهو بتقدير مبتدأ أي فهو لا يخاف، والمحذوفة في الضرورة كالموجودة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

وعد المبرد منه: إن قمت أقوم، وقول زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ   يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ

ورد بأن الفاء لا تدخل على ما يمكن جزمه لفظاً إلا أن يقدر مانع كما في فلا يخاف أي فهو لا يخاف وأما في المثال المذكور فيقدر، أي فإذا أقوم. والمشهور في أمثالها أن عدم الجزم لكون الشرط ماضياً فإنه حينئذ يجوز في الجواب الوجهان.

1 وفي الشرح: فالتي.

2 أي والسادسة: التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع:

الأول: المنعوت بها، فمحلها بحسب إعراب منعوتها، أي رفع في نحو: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: 254]، وجر في نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: 9]، ونصب في نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: 281] ومنه ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: 114]، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: 103].

والثاني: المعطوفة بالحرف في نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب، إن جعلها عطفاً على الخبر بمناسبة أنها أيضاً مفردة معنى بخلاف ما إن عطفتها على الجملة؛ إذ لا موضع لها حينئذ أو جعلتها حالاً؛ إذ لا تبعية، فهي منصوبة محلاً، ومحل النصب في نحو قال زيد: عبد الله منطلق وعمرو مقيم لمجموع الجملتين؛ لأنه المقول لا كل واحدة حتى تكون الثانية تابعة وإن احتمل ذلك.

والثالثة: المبدلة منه كما في نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: 3]، فجملة الاستفهام بدل من النجوى، وهو أصح الأقوال.

والسابعة: التابعة للجملة التي لها محل، وذلك في بابي عطف النسق والبدل خاصة.

فِي الابْتِدَاءِ أَوْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ الْتُزِمْ   أَوْ لِلْبَيَانِ أَوْ جَوَاباً لِلْقَسَمْ[1]

= فالأول: نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه إن لم تجعل عطفاً على الكبرى ولا حالاً.
والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو: ﴿واتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الشعراء: 132-134]، فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة، بخلاف الأولى.

1 أي الجملة الأولى منها: ما يبدأ بها وتسمى مستأنفة سواء كانت جواباً لسؤال أو لا، وهي نوعان:
أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: زيد قائم، ومنه الجمل التي افتتحت بها السور.
والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو: مات فلان، رحمه الله، وقوله تعالى: ﴿سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْراً إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ﴾ [الكهف: 83-84]، و ﴿لاَ يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات: 8] بعد ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾ [الصافات: 7] لفساد المعنى بجعلها صفة أو حالاً كما يفسد بجعل جملة ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: 7]، وجملة ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: 65] محكية بين بقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ في الموضعين. والجملة الثانية: المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً، وقد وقعت في سبعة عشر موضعاً:
أحدها: بين الفعل ومرفوعه كقوله:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا   وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا

ويروى بنصب «ربع» على أنه مفعول أول، و«شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ   أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ

وهو الظاهر في قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن «يأتي» و«تنمي» تنازعا «ما» فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض ولا زيادة، ولكنَّ المعنى على الأول أوجَهُ؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره.
الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

وَبُدِّلَتْ وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ

والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

وَفِيهِنَّ وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى   نَوَادِبُ لاَ يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو: «زيدٌ ـ أظنُّ ـ قائم»، وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نحنُ ـ معاشرَ الأنبياء ـ لا نورث» وقول الشاعر:

نَحْنُ بَنَاتِ طَارِقْ   نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

- وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله «أو نبي كان موسى» فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعل»، وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول لعلّي، وكقوله:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

وقوله:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمُنَى لاَ تَنْفَعُ ... هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شِعري بمَشْعُوري، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها ههنا؛ إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذي عُلّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا ... قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

وقول ابن هَرْمَة:

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ... ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

وقولُ رؤبة:

إِنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً ... لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا

وقول كُثَيِّر:

وَإِنِّي وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا ... تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ

لَكَ الْمُرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا ... تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

قال أبو علي: «تهيامي بعزة» جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك «إني وحبِّك لضنينٌ بك» فتكون الباء متعلقة بالتّهيام لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه، نحو ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: 101]، ونحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: 24]، ونحو ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ [النساء: 135]، قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أن الجواب ﴿فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: 135]، ولا يردُ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن «أو» هنا للتنويع، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبدي، وهو الحق، أما ما قال ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله: مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: 62]، وفي ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن ﴿أحق﴾ خبر عنهما؛ وسَهَّلَ إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله عليه الصلاة والسلام، وبالعكس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ﴾ [الفتح: 10].

= ولفظي وهو تقديم إفراد أحق، ووَجْهُ ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾ [يوسف: 8]، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ إلى قوله ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ [التوبة: 24].

والثاني: أن ﴿أحق﴾ خبر عن اسم الله سبحانه، وحُذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس.

والثالث: أن ﴿أن يُرضوه﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القسم وجوابه كقوله:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ ... لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأَقَارِعُ

وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لأَمْلأَنَّ﴾ [ص: 84-85] الأصلُ أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق، فانتصب الحق الأول ـ بعد إسقاط الخافض ـ بأقسم محذوفاً، والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق» وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحقُّ قَسَمي والحقُّ أقوله، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيداً كقولك «والله والله لأفعلن»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظه أو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب اهـ، وقرئ برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ [الواقعة: 75] الآية.

والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قسم﴾ وصفته وهو ﴿عظيم﴾ بجملة ﴿لو تعلمون﴾، واعتراضاً بين ﴿أقسم بمواقع النجوم﴾ وجوابه وهو ﴿إنه لقرآن كريم﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو ﴿لو تعلمون﴾ لأن ﴿وإنه لقسم عظيم﴾ توكيد لا اعتراض فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

ذَاكَ الَّذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكاً ... وَالْحَقُّ يَدْمَغُ تُرَّهَاتِ الْبَاطِلِ

ويحتمله قوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها» وتقدر خبر لعل محذوفاً، أي لعلي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [يونس: 27] الآيات؛ فإن جملة ﴿وترهقهم ذلة﴾ معطوفة على ﴿كسبوا السيئات﴾ فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض

= بُيِّنَ به قدرُ جزائهم ، وجملة ﴿ما لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عاصِمٍ﴾ خبر ، قاله ابن عصفور ، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن ﴿ترهقهم﴾ لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ، لجواز أن يكون الخبر ﴿جزاءُ سيئةٍ بمثلها﴾ فلا يكون في الآية اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخبر ﴿كأنما أُغْشِيَتْ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل ، أو ﴿أولئك أصحابُ النار﴾ فالاعتراض بأربع جمل . ويحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن ﴿الذين﴾ ليس مبتدأ ، بل معطوف على الذين الأول ، أي للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ، ونظيرها في المعنى قوله تعالى : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [القصص : 84] وفي اللفظ قولهم «في الدّار زيدٌ والحُجرةِ عمروٌ» وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش ، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين ، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿بمثلها﴾ متعلقة بالجزاء ؛ فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أي واقع ، قاله أبو البقاء ، أو لهم قاله الحوفي ، وهو أحسن ؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿الذين﴾ وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفاً على الحسنى ؛ فلا يحتاج إلى تقدير آخر ، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إن بمثلها هو الخبر ، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور ، وقد يؤنس قولهما بقوله ﴿وجزاءُ سيئةٍ سيئةٌ مثلها﴾ .

والعاشر : بين المتضايفين كقولهم «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ» و«لا أخا ـ فاعلم ـ لزيدٍ» وقيل : الأخ هو الاسم والظرف الخبر ، وإن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر ، كقوله «مُكرهٌ أخاكَ لا بطلٌ» فهو كقولهم «لا عصا لك» .

الحادي عشر : بين الجار والمجرور كقوله «اشتريتهُ بأرى ألفِ درهمٍ» .

الثاني عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلُ ... أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدم على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال في قوله :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام .

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً

= السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه كقوله:

وَلاَ أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً ... تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا

وقوله:

فَلاَ وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً ... عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزَّنْدِ قَادِحُ

السابع عشر: بين جملتين مستقلتين نحو ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 222-223]، فإن ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ أي إن المأتى الذي أمركم الله به هو مكان الحَرْثِ، دلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النسلِ لا مَحْض الشَّهْوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ [لقمان: 14] وقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 36] فيمن قرأ بسكون تاء ﴿وضعتْ﴾ إذ الجملتان المُصدَّرتان بإني من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهِبَتْ لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 76] انتهى، وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

والجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفَضْلَة الكاشفة لحقيقة ما تليه ولا يفسر إلا ما فيها معنى القول.

وسأذكر لها أمثلة توضحها:

أحدها: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: 3]، فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، و«هل» هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلاً منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون محمولة لقول محذوف، وهو حال مثل ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: 23-24].

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: 59] فخلقه وما بعده تفسيرٌ لمثل آدم، لا باعتبار ما يُعْطِيهِ ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قُدِّر جَسَداً من طين ثم كُوِّنَ، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرِّ العادة وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: 10-11] فجملة ﴿تؤمنون﴾ تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿يغفر﴾ بالجزم كقولهم «اتقى الله امرؤٌ فعل خيراً يثبْ عليه» أي ليتق الله وليفعل يثبْ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا﴾ [البقرة: 214]، وجوّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار «قد»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

- الخامس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنعام: 25]، إن قدّرت ﴿إذا﴾ غير الشرطية فجملة القول تفسير لـ ﴿يجادلونك﴾، وإلا فهي جواب ﴿إذا﴾، وعلى هذا جملة ﴿يجادلونك﴾ حال.

تنبيه ـ المفسرة ثلاثة أقسام:

1 ـ مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة.

2 ـ ومقرونة بأي كقوله:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي لَكِنَّ إِيَّاكِ لاَ أَقْلِي

3 ـ ومقرونة بأن نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: 27]، وقولك «كتبتُ إليه أن افعلْ» إن لم تقدر الباء قبل أنْ.

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: 35]، فجملة ﴿ليسجننه﴾ قيل: هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين، ولا يمتنع من ذلك كونُ القسم إنشاء؛ لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سَجْنُهُ عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدا لهم.

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين:

أحدهما: أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضاً، نحو «أحسنْ إلى زيدٍ أعطهِ ألف دينار».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدّياً معنى جملة نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 3] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى إن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير أوجبَ ذلك. ونظيره «بلغني عن زيدٍ كلامٌ واللهِ لأفعلنّ كذا».

ويجوز أن يكون ﴿ليسجننه﴾ جواباً لبدا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجابُ بما يجاب به القَسَم ـ وفي كون بدا من أفعال القلوب نظر ظاهر (خ) ـ، قال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة نحو «يعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً، وباقترانها بأداة معلِّقة نحو «ظهرَ لي أقامَ زيدٌ، وعُلِمَ هل قعدَ عمروٌ» وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحةٌ، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جوابُ أقام زيد، أي جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «عُلم أقعد عمرو» وذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل؟

قلت: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يُراد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: 11]، زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون

= نائب الفاعل في ﴿قيل﴾ ضميرُ المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل؛ فالجملة في محل نصب، ويردّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الجاثية: 32]، والصواب أن النائبَ الجملةُ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول؛ فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للنيابة، وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه جوابه أن ذلك في غير باب القول. وأما ما يقع فيه أو غيره من التي يراد بها لفظُها فيحكم لها بحكم المفردات؛ ولهذا تقع مبتدأ نحو «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله كنزٌ من كنوز الجنة» وفي المثل «زعموا مطيّةُ الكذبِ» ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: 9]؛ لأن ﴿وعد﴾ يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿لهم مغفرة﴾، لأن ثاني مفعولي كَسَا لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً أو الجنة، وعلى الثاني فوجهُ التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

وقولي في الضابط «الفَضْلة» احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو «زيداً ضربتُه» فقد قيل: إنها تكون ذاتَ محل، وهذا القيد أهملوه، ولابد منه.

مسألة: قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين، فزعم أنها بحسب ما تفسره؛ فهي في نحو «زيداً ضربته» لا محل لها، وفي نحو ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: 49]، ونحو «زيد الخُبزَ يأكله» بنصب الخبز، في محل رفع، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكلُهُ، وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

فظهر الجزمُ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بَدَل، ولم يُثبت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جوازُ حذفِ المعطوف عليه عطفَ البيان، واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي عليّ أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة؛ فإنه قال ما ملخصه: إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:

لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ

مجزومان في التقدير، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذفُ المبدل منه، بل على تكرير إنْ، أي إنْ أهلكت مُنفِساً إن أهلكته، وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إياها الاسمَ، ولأن تقدمها مُقوٍّ للدلالة عليها، ولهذا أجاز سيبويه «بمن تمرُر أمرُر» ومنع «مَن تضرب أنزل» لعدم دليلٍ على المحذوف، وهو «عليه»، حتى تقول عليه وقال فيمن قال «مررتُ برجلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فطالحٍ» بالخفض: إنه أسهلُ من إضمار رُبَّ بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة كما في «ضربَ غلامُهُ زيداً» فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو «ضربوني وضربتُ قومَك» واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو «أزيداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

أَوْ فِي جَوَابِ غَيْرِ شَرْطٍ جَازِمِ   أَوْ دُونَ الْفَاءِ أَوْ إِذَا لِجَازِمِ[1]
أَوْ صِلَةً لِحَرْفٍ أَوْ لاسْمٍ يُقَالْ   أَوْ تَابِعاً لِغَيْرِ مَا لَهَا مَجَالْ[2]

= الجملة الرابعة : المجاب بها القسم نحو ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس : 3] ونحو ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء : 57] ومنه ﴿لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة : 4] ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب : 15] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

1 والجملة الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ؛ فالأول جواب لو ولولا ولمّا وكيف، والثاني نحو : «إن تقم أقم، وإن قمت قمت». أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها ؛ لأن عدم الفاء وإذا دليل إمكان الجزم كما أن وجودهما دليل عدم الإمكان.

2 والجملة السادسة : الواقعة صلةً لاسم أو حرف ؛ فالأول نحو «جاء الذي قام أبوه» فـ«الذي» في موضع رفع، والصلة لا محل لها. وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمتُ لك ؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو «ليقمْ أيُّهم في الدار، ولألزمنَّ أيَّهمْ عندكَ، وامرُرْ بأيِّهم هو أفضلُ» وفي التنزيل ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت : 29]، وقرئ ﴿أَيَّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب، وروي :

فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بالخفض، وقال الطائي :

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

وقال العقيلي :

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وقال الهذلي :

هُمُ اللاؤُونَ فَكُّوا الْغُلَّ عَنِّي

والثاني : نحو : «أعجبني أن قمت أو ما قمت» إذا قلنا بحرفية «ما» المصدرية، وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في موضع كذا ؛ لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً. وأما قول أبي البقاء في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة : 10] : إن ما مصدرية وصلتها ﴿يكذبون﴾ وحكمه مع ذلك بأن ﴿يكذبون﴾ في موضع نصب خبراً لـ«كان»، فظاهرهُ متناقضٌ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من «ما ويكذبون»، لا منها ومن «كان»، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح وآخرين : إن «كان» الناقصة لا مصدر لها.
والجملة السابعة : التابعة لما لا محل له نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.
انظر : كل ما سبق في الجمل مغني اللبيب 1/ 341-492.

ثُمَّ لاَ بُدَّ فِيهَا[1] كَالْمُشْتَقِّ[2] وَالْمُؤَوَّلِ بِهِ[3] مِنْ عَائِدٍ[4] ضَمِيرٍ أَوْ مُظْهَرٍ[5] أُقِيمَ مَقَامَهُ[6] لِلتَّعْظِيمِ[7] مُطْلَقاً[8] أَوْ غَيْرِهِ بِنَوْعِ خُلْفٍ[9] أَوْ كَوْنِ الْخَبَرِ[10] عَيْنَ الْمُبْتَدَإِ[11] كَمَا فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ[12].

وَقَدْ يُحْذَفُ[13] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[14] إِذَا كَانَ ضَمِيراً[15] مَجْرُوراً بِمِنْ قِيَاساً[16]

---

1 أي في الجملة الواقعة خبراً.

2 وما في حكمه كبصري.

3 والجامد المؤول بالمشتق.

4 لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا، فإن كانت لم تحتج إلى الضمير، كما في ضمير الشأن، نحو «هو زيد قائم»، وكما في قولك: «زيد قائم» مقولي لارتباطها به بلا ضمير، لأنها هو.

وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير، ظاهر أو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثمَّ قيل في بعض الأخبار، كما يجيء، إن الظاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً فالقياس في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بـ«من» والجملة الخبرية ابتدائية. والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: البر الكر بستين، أي الكر منه لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معاً، فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له، نحو: السمن منوان بدرهم وكذا إذا كان معرفاً باللام، كما في البر الكر منه بستين، لأن التعريف غير مقصود قصده.

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 238-239.

5 مدلوله عين مدلول المبتدأ.

6 أي مقام الضمير.

7 كما في ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1-2]، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: 27].

8 أي قياساً مطرداً سواء كان من الأمثلة المسموعة أو لا، وسواء كان في سعة الكلام أو الشعر.

9 أي أو لغير التعظيم لكن مع نوع خلاف فيه.

10 الجملة.

11 معنى فإنه حينئذ لا يحتاج إلى رابط.

12 والقصة.

13 أي العائد إذا كان ضميراً لقيام قرينة.

14 دالة عليه.

15 لا شيئاً آخر مما ذكر فإنها لا تقبل الحذف.

16 أي حذفاً قياسياً مطرداً غير محتاج إلى السماع لكن بشرط كونه في جملة اسمية مبتدأها جزء من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة إن كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن

وَبِغَيْرِهَا[1] (أَوْ[2] مَنْصُوباً[3])[4] سَمَاعاً[5] .

وَمَا[6] وَقَعَ ظَرْفاً[7] فَالأَكْثَرُ[8] عَلَى أَنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِجُمْلَةٍ بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ[9] مِنَ الْعَامَّةِ[10] إِلاَّ نَادِراً[11] .

وَلاَ يَقَعُ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبَراً عَنْ عَيْنٍ[12] لاَ يَكُونُ مُتَجَدِّداً فَلاَ يُقَالُ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِخِلاَفِ[13] الْهِلاَلُ (يَوْمَ)[14] السَّبْتِ وَالرُّمَّانُ الْخَرِيفَ .

(وَمِنْهُمْ مَنْ بَنَى الأَمْرَ عَلَى الإِفَادَةِ لاَ التَّجَدُّدِ ، فَيَجُوزُ مِثْلُ نَحْنُ فِي يَوْمِ كَذَا أَوْ فِي شَهْرِ كَذَا)[15] .

= منوان بدرهم ، وكذا إن كان معرفاً باللام نحو البر الكر بستين ؛ لأنه في حكم النكرة كما في :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي

ولك أن تجعله حالاً من ضمير الخبر ، فيقدر مؤخراً حتى لا يحتاج إلى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي إذا كان ظرفاً ، ومنه ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ [الشورى : 43] أي إن ذلك منه سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أو قدرنا اللام موطئة ومن شرطية .

1 أي قد يحذف إذا كان مجروراً بغير من .

2 كان .

3 ساقطة في المتن .

4 بالفعل أو شبهه ولو عملاً كما في زيد أنا ضارب أي ضاربه .

5 أي حذفاً موكولاً إلى السماع لا يتجاوزه لكن لا يختص الشعر خلافاً للكوفيين .

6 أي الخبر الذي .

7 زماناً أو مكاناً منصوباً بتقدير «في» أو جاراً ومجروراً ، فإنهم قد أطلقوه عليها أيضاً تسامحاً نحو : والركب أسفل منكم ، ومجيئي يوم الجمعة ، والحمد لله .

8 من النحويين وهم البصريون ومن تابعهم .

9 لأنه الأصل في العمل وللقياس على الصلة وما في حكمها من نحو : كل رجل في الدار فله درهم وعلى القسم بغير الباء ، فإنها لا يكونان إلا جملتين اتفاقاً .

10 كالحصول والثبوت والوجود والكون والاستقرار هو الخبر حقيقة .

11 لدى قرينة الخاص وانسياق الذهن إليه بحسب المقام .

12 وهو ما يقوم بنفسه ويعبر عنه بالجثة وفي معناه الحدث المستمر في نحو طلوع الشمس يوم السبت .

13 العين المتجدد فبأنه بمنزلة الحدث في الوجود وقتاً دون وقت .

14 وفي الشرح : ليلة .

15 ساقطة في الشرح .

{وجوب تقديم المبتدأ}

وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ[1] .

(نَظْم)[2] :

مِنْ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي   وَالشَّرْطِ أَوْ مَعْنَاهُ وَالتَّرَجِّي
أَوِ الْقَسَمِ وَلَامِ الابْتِدَاءِ   كَذَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالسُّوءِ
كَمَنْ أَبُوهُ مُنْيَتِي لِقَاكُمْ   وَمَنْ أَوِ الَّذِي وَفِي يَرَاكُمْ
رَجَائِي عِزُكُمْ وَأَيْمُنُ اللهِ   لَعَمْرُكُمْ هُوَ الْعُلَى مِنَ اللهِ[3]

أَوْ كَانَا[4] (مَعْرِفَتَيْنِ نَحْوُ زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ أَوْ)[5] مُتَسَاوِيَيْنِ فِي أَصْلِ (التَّعْرِيفِ وَ)[6] التَّخْصِيصِ[7] نَحْوُ: أَفْضَلُ (مِنْكَ)[8] أَفْضَلُ مِنِّي، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ[9]،

---

1 أي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام، فإنه يجب حينئذ يجب تقديمه حفظاً لصدارته .

2 ساقطة في الشرح .

3 أي المعاني المقتضية للتصدير معنى الاستفهام في نحو : من أبوك ؟ وأيهم أفضل منك ؟ وغلام من ولدك ؟ وكم درهماً ملك ؟ وكذا ما صنعت ؟ المعنى أيُّ شيء الذي صنعته ؟ وهذا مذهب سيبويه حيث استثنى من قاعدة إذا اجتمع معرفة ونكرة كان المعرفة مبتدأ ما إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام أو اسم تفضيل تقدم على خبره؛ لأن الأصل عدم التقديم وكتأخيره، وإن لم يكن في جملة وقعت صفة لما قبلها كما مرّ واختاره المصنف، ولذا مثل بمن أبوك لا بمتفق عليه من نحو من جاءك ؟ بل ادعى أن من هنا معرفة بمعنى أهذا أبوك أم ذاك أم ذلك ؟ بطريق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم، لكنه دعوى بعيد، ولذا ذهب الجمهور إلى أن المبتدأ أبوك بسند أن المبتدأ محكوم عليه فإن لم يكن زائداً على الحكم فلا أقل من أن يكون مساوياً له ولتعارض الدليلين .

4 أي المبتدأ والخبر كلاهما .

5 ساقطة في الشرح .

6 ساقطة في الشرح .

7 وإن لم يتساويا في رتبتها المرتبة .

8 وفي المتن : منكم .

9 أي مشتملاً على فعل للمبتدأ لا صفة كما في قائم زيد لما مرّ أو فعل لغيره كما في زيد قام أبوه، وذلك؛ لأنه لو أخر التبس بالفاعل إذا كان الفعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً على لغة من يجعل الألف والواو حرفاً كما مر وبالبدل عنه عند غيرهم وبالتأكيد في نحو أنت قمت وبالمفعول في نحو موسى ضرب عيسى . وقد علم أن الحكم في مثلهم «في بيته يؤتى الحكم» ليس بمبتدأ خلافاً لبعض وإلا لكان واجب التقديم لئلا يلتبس بمفعول ما لم يسمى فاعله ومنهم من جوز التأخير في المثنى والمجموع ولم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل في المثنى والمجموع بناء على أن السامع لا يحمل عليه لاستدامة عود الضمير قبل ذكر مرجعه أو خلاف الأصل وهو تأخير المرجع .

أَوْ[1] مَحْصُوراً[2] نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ[3]، وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ[4] وَجَبَ تَقْدِيمُهُ[5].

{تقديم الخبر وجوباً}

وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ[6] مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ[7]، (وَهُوَ هُنَا الاسْتِفْهَامُ فَقَطْ عَلَى مَا قِيلَ)[8] نَحْوُ أَيْنَ زَيْدٌ؟ أَوْكَانَ[9] مُصَحِّحاً لِوُقُوعِهِ مُبْتَدَأً[10] نَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ، أَوْ كَانَ لِمُتَعَلَّقِ الْخَبَرِ[11] الَّذِي يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ[12] ضَمِيرٌ فِي الْمُبْتَدَإِ[13] نَحْوُ[14] عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً[15] (لَا نَحْوُ)[16] عَلَى اللهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ[17]، أَوْ كَانَ[18] خَبَراً عَنْ أَنَّ[19] الْوَاقِعَةِ مَعَ اسْمِهَا

---

1 كان الخبر.

2 أو واقعاً بعد إلا أو معناها.

3 والزيدان قاما، والزيدون قاموا ولو ما لا سمعته من المرجع فيهما لكان الأولى التمثيل بهما.

4 وما محمد إلا رسول وشذ قوله وهل إلا عليك المعول وإن لم يوهم خلاف المقصود.

5 أي تقديم المبتدأ.

6 صورة وظاهراً وإن عد جملة تقديراً أو تأويلاً.

7 أي اشتمل على معنى وجب له الصدارة على وفق ما مرّ في المبتدأ والتغيير للتفنن فيشمل ما له صدر جزء المعنى نحو ما قائم زيد وأقائم زيد، فظهر أن حصر موجب التصدر هنا في الاستفهام على ما قال الرضي غير مرضي؛ إذ قد يكون نفياً كهذا المثال.

8 ساقطة في الشرح.

9 الخبر بتقديمه.

10 بأن أفاد تخصيصه.

11 بكسر اللام أي ما له تعلق بالخبر بالمعمولية أو الجزئية.

12 أي على هذا الخبر بأن كان جزءاً أو مضافاً إليه، واحترز به عما لا يمتنع تقديمه عليه مما يأتي.

13 نفسه لا في نحو صفته لجواز أن يتوسط بينه وبينها.

14 قولهم هذا كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر أو عن كثرة النفع.

15 لأن الخبر مجموع على التمرة والتمرة متعلقة به تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: 24]، وقرين كل رجل ضيعته.

16 ساقطة في الشرح.

17 أو نحو زيداً غلامه ضارب أو ضرب والتقدم اللفظي كاف لعود الضمير فلا نظر لتأخر المعمول رتبة كما يزعم الكوفيون غير هشام في الكل والكسائي في الفعل.

18 الخبر.

19 المفتوحة.

وَخَبَرِهَا مُبْتَدأً[1] مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ «أمَّا»، وَ«لَوْلاَ»، وَ«إِذَا»[2] نَحْوُ عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ وَمَعْلُومٌ أَنَّكَ فَاضِلٌ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ.

{تعدد الخبر}

وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ، وَهَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ أَوْ (أَبْيَضُ)[3] أَبْيَضُ[4].

---

1 فتأخيرها يوجب اللبس بأن التي بمعنى لعل أو بالمكسورة حيث يظن أن المقام مقامها فيذهل عن الفتحة الخفية أو يظن خطأ المتكلم أو خطأ سامعه.

2 الفجائية فإن هذه الكلمات مما يتعين ما بعدها للابتداء.

3 وفي الشرح: أسود.

4 قال الرضي 1/ 263-265: اعلم أن تعدد الخبر، إما أن يكون بعطف أو بغيره، فالأول نحو: زيد عالم وعاقل، وليس قولك: هما عالم وعاقل من هذا، لأن كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا، المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل.

والثاني على ضربين، لأن الأخبار المتعددة، إما أن تكون متضادة أو لا، وليس ما تعدد لفظاً دون معنى، من هذا في الحقيقة، نحو: زيد جائع نائع، لأنها بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للأول.

فإن لم تكن متضادة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: 14-16]، ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقاً، ولا إشكال فيه.

وإن كانت متضادة فهي على ضربين: إما أن يتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتصف المجموع بكل واحد منها، فالأول نحو قولك للأبلق: هذا أبيض أسود.

وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر، لأنه مثل قولك: هما عالم، وجاهل، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم، وجاهل، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأما الضمير في كل واحد من أبيض، وأسود، فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ، بدليل مطابقتهما له إفراداً وتثنية وجمعاً، كقولك: هما أبيضان أسودان، وهم بيض سود.

وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأول: أحدهما عالم والآخر جاهل، لاتصال البعضين بخلاف جزأيهما، فإن كل واحد منهما متفصل عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء، مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج عنه بقيام القرينة، نحو: هذا حسن الغلامَ بنصب الغلام وجره، فلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أن المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر أولى، وهذا كما تقول: النارنج أحمر، أي ظاهر قشره، ومنه قولهم: زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهاً، نصباً وجراً.

وأما الثاني، أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: هذا حلو حامض، فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما.

{اقتران الخبر بالفاء}

وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ[1]، وَهُوَ سَبَبِيَّةُ الأَوَّلِ لِلثَّانِي[2] أَوْ لِلْحُكْمِ بِهِ[3]، فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ[4] فِي الْخَبَرِ[5]، وَذَلِكَ[6] الاسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلٍ[7] وَلَوْ[8] مَعْنًى[9] أَوْ ظَرْفاً[10] أَوِ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ (بِهِ[11])[12] (نَحْوُ)[13] الَّذِي يَأْتِينِي أَوِ (الَّذِي)[14] فِي الدَّارِ فَلَهُ

= واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، تقول: زيد كريم شجاع، وزيد كريم وشجاع، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله:

إلى الملك القرم وابن الهمام ... وليث الكتيبة في المزدحم

وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: هذا أبيض وأسود، وهذا حلو وحامض، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ، نحو: هما عالم وجاهل فلا بد من الواو، لأن المبتدأ مفكوك تقديراً.

1 أي يكون فيه معنى حرف الشرط أو معنى هو الشرط.

2 على ما ذهب إليه الجمهور.

3 لإدخال نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]، ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: 8]، فإن الفرار وكون النعمة بهم وإن لم يكن سبباً لملاقاة الموت وكون النعمة من الله لكنهما سببان للإخبار والجملة الخبرية كثيراً ما تورد ولا يراد مضمونها بل الإخبار بها. وقد أجيب بأجوبة منها أن الفاء زائدة أدخلت لمجرد صورة التضمن.

4 الجزائية.

5 ويصح الترك أيضاً.

6 أي المبتدأ المذكور.

7 أي مع فعل صريح، وذلك إذا كانت الصلة جملة فعلية، وليس المراد موصول صلته فعل حتى تكون مسامحة لما هو مقرر أن الصلة جملة.

8 كان ذلك الفعل.

9 وحكماً كما في صلة «أل»، فإنه فعل برز في صورة الاسم حفظاً للفعل من أن يدخل عليه ما هو في صورة لام التعريف كما يأتي في بابه، وهذا الاسم يخالف الشرط أيضاً في أنه قد يكون خاصاً غير مفيد للعموم وأن صلته قد تكون ماضياً باقياً على معناه وإن قل وقد يكون ظرفاً لدفع توهم اختصاصه بالفعل الصريح.

10 أي صورة وإلا فهو أيضاً مقدر بالفعل كما سبقت الإشارة إليه.

11 وفي المتن: بهما.

12 أي بالفعل أو الظرف، وعبارة المصنف بهما أي بأحدهما على حذف المضاف فيكون على حد قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: 12]، على ما يدل عليه المثال؛ لأن حق عائد المعطوفين بأو الإفراد؛ إذ اللازم فيه المطابقة لما يقصده المتكلم.

13 ساقطة في الشرح.

14 ساقطة في المتن.

دِرْهَمٌ[1] ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[2]، (أَوْ[3])[4] كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ، وَلَيْتَ وَلَعَلَّ[5] مَانِعَانِ (عَنْ)[6] دُخُولِهَا[7] (كَبَابِ)[8] كَانَ وَعَلِمْتُ[9] بِالاتِّفَاقِ[10] دُونَ أَخَوَاتِهَا[11] خِلَافاً لِبَعْضٍ[12].

{حذف المبتدأ وحذف الخبر متى يجب ومتى يجوز}

وَقَدْ يُحْذَفُ لاَ نَسْياً[13] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[14] جَوَازاً[15] كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ[16] الْهِلَالُ وَاللهِ[17]

---

1 مثال الموصول بفعل معنى ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: 30]، وقرئ بحذفها أيضاً وقوله: وما لدى اللبيب معاراً فمصون وما له قد يضيع.

2 المائدة: 38. ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: 2].

3 وفي المتن: و.

4 مثال النكرة الموصوفة بأحدهما.

5 من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره.

6 وفي الشرح: من.

7 على خبره.

8 وفي المتن: كباب.

9 وسائر النواسخ.

10 أي باتفاق كل النحاة؛ لأن النواسخ تسقط اعتبار صدارة مدخولها فيضعف معنى الشرط بانتفاء لازمه الذي هو الصدارة مع أن دخول الفاء إنما كان لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء المعدودين من حيث المجموع إخباراً وإن كان الجزاء إنشاء كما في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: 6]، وليت ولعل يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية فتفوت المشابهة..

11 أي إن وأن وكأن ولكن فإنها غير مانعة من دخولها؛ لأن غير أن المفتوحة لا تغير المعنى فعد كالعدم وحملت هي على إن المكسورة.

12 وهو سيبويه، وقيل: الأخفش.

13 لأنه الركن الأعظم من الكلام.

14 حالية أو لفظية مقالية تفيد أن المحذوف ما هو؟.

15 أي حذفاً جائزاً لنكتة مرجحة.

16 أي كحذف المبتدأ في قول الرافع صوته عند رؤية الهلال.

17 أي هذا الهلال وليس هو من حذف الخبر؛ لأن مقصود المستهل تعيين الشيء بالإشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه؛ ولأن العرب لدى التصريح لا تصرح إلا بالمبتدأ وأتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف.

(وَكَقَوْلِكَ)[1] صَحِيحٌ فِي جَوَابِ (سُؤَالِ)[2] كَيْفَ أَنْتَ، وَرَاكِبُ الْبَعِيرِ (طَلِيحَانِ[3])[4].

وَوُجُوباً[5] فِي قَطْعِ النَّعْتِ بِالرَّفْعِ[6] وَ[7]جَعْلِ الْمَخْصُوصِ خَبَرَ مَحْذُوفٍ[8] وَ[9]كَوْنِ الْخَبَرِ مَصْدَراً نَائِباً عَنْ فِعْلِهِ[10] أَوْ[11] قَسَماً صَرِيحاً نَحْوُ سَمْعٌ وَطَاعَةٌ[12]، وَفِي ذِمَّتِي لأَفْعَلَنَّ (كَذَا)[13].

وَقَدْ يُحْذَفُ الْخَبَرُ[14] جَوَازاً (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ)[15] نَحْوُ خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ[16] عَلَى أَنَّ «إِذَا» ظَرْفٌ لِلْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ[17] أَوْ مَعْمُولٌ لِمُفَاجَأَةِ الْمُقَدَّرِ وَنَحْوُ ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[18] يَحْتَمِلُهُمَا[19].

---

1 وفي الشرح: قولك.

2 ساقطة في المتن.

3 وفي الشرح: طليحان.

4 والتقدير: راكب البعير والبعير طليحان.

5 أي وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة حذفاً واجباً.

6 أي فيما إذا قطع النعت عن المنعوت بالرفع على سبيل المدح والذم أو الترحم نحو الحمد لله أهل الحمد، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومررت بزيد المسكين، أي هو أهل الحمد، وجعله من باب حذف الخبر خلاف لما أجمع عليه النحاة ومخالف لما هو أصله من كونه صفة وينتقض به بيان وجوب حذف الخبر، لأنه مما لم يلزم في موضعه غيره.

7 في مذهب.

8 أي في باب نعم لا إذا كان مبتدأ ما قبله خبره.

9 في صورة.

10 الناصب له المحذوف وجوباً عدل فيه إلى الرفع لإرادة الدوام والاستمرار.

11 كون الخبر.

12 أي أمري سمع وطاعة، والأصل سمعت سمعاً حذف الفعل ثم عدل إلى الرفع.

13 وساقطة في الشرح.

14 وإن كان الأصل فيه أيضاً الذكر لمثل ما مرّ في المبتدأ فيهما لكن لا نسياً بل لقيام قرينة أيضاً.

15 ساقطة في الشرح.

16 فإن تقديره: خرجت فإذا السبع واقف على أن يكون «إذا» ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادة مسده أي ففي وقت خروجي السبع واقف.

17 بتقدير ففي وقت أو مكان خروجي السبع واقف على اختلاف بين الزجاج والمبرد.

18 يوسف: 12، 83.

19 أي يحتمل حذف كل من المبتدأ والخبر، فالتقدير فصبري صبر جميل أو فصبر جميل أجمل، والأول أرجح لوجوه، وكثر ذلك بعد الفاء نحو ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: 92]، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]،

وَوُجُوباً فِيمَا الْتَزَمَ فِي (مَوْضِعِهِ)[1] غَيْرُهُ[2]:

1 ـ نَحْوُ لَوْلاَ زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا[3].

2 ـ وَضَرْبِي زَيْداً قَائِماً[4]. (وَأَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ سَاجِداً)[5].

= ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: 196]، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، أي فالواجب أو فعليه أو فعليكم وعلى الثاني يكون المحذوف خبراً.

1 ساقطة في الشرح.

2 وذلك الالتزام منوط باعتبار العرب فاحتاج إلى بيان مواضعه، وهي أربعة أشار إليها بأربعة أمثلة.

3 يعني أحدهما المبتدأ الذي بعد «لولا» إذا كان الخبر عاماً كالمثال المذكور، تقديره: لولا زيد موجود؛ لأن «لولا» لامتناع شيء لوجود غيره، فتدل على الوجود، وقد التزم في موضعه غيره وهو جوابها فوجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، وهذا إذا كان الخبر عاماً وأما إذا كان الخبر خاصاً فلا يجب حذفه.

4 كل مبتدأ يكون مصدراً صريحاً، نحو ضربي، أو بمعنى المصدر وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر؛ لأنه بعض ما يضاف إليه، كما يجيء في بابه، نحو: أخطب ما يكون أي كون، وأكثر شربي السويق، ويكون المصدر مضافاً إلى الفاعل نحو: ضربي زيداً، أو إلى المفعول، نحو ضربي زيدٌ، أو إليهما، نحو: تضاربُنا، وبعد ذلك حال، منهما معاً في المعنى، نحو ضربي زيداً قائمين، أو تضاربُنا قائمين، أو من أحدهما نحو: ضربي هنداً قائماً أو قائمة. انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 276.

فتقديره: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، والعامل في الحال «حاصل» وفي صاحبها «ضربي»، وهو الياء، أو زيداً، فتقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل» العامل في الحال لكونه عاماً شاملاً لجميع الأفعال كما حذفناه في نحو: زيد عندك أو في الغار، لمشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل.

واعلم أنه يجوز رفع الحال الساد مسدّ الخبر عن أفعل، المضاف إلى «ما» المصدرية الموصولة بـ«كان أو يكون»، نحو: أخطب ما يكون الأمير قائم، هذا عند الأخفش والمبرد، ومنعه سيبويه، والأولى جوازه، لأنك جعلت ذلك الكون أخطب، مجازاً، فجاز جعله قائماً أيضاً.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة، فلا تقول: ضربي زيداً قائم، إذ لا مجاز في أول الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يقدر في أفعل المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: أكثر شربي السويق، وضربي زيداً، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرية مقام الظرف نحو قولك: ما ذرّ شارق، فيكون التقدير: أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم، أي أوقات كون الأمير، فتكون قد جعلت الوقت أخطب وقائماً، كما يقال: نهاره صائم، وليله قائم ويرجح هذا التقدير أنه سمع: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة، وأيضاً كثرة وقوع «ما» المصدرية زماناً، وكثرة وقوع الزمان مسنداً إليه الواقع فيه.

انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 281.

5 ساقطة في الشرح.

3 ـ وكُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ[1].

4 ـ ولَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ[2].

{خبر حروف المشبهة بالفعل}

خَبَرُ حُرُوفِ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ : هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا[3] نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ.

وأَمْرُهُ[4] كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ مِنَ الأَقْسَامِ والأَحْكَامِ والشَّرَائِطِ إِلاَّ فِي تَضَمُّنِهِ[5] اسْتِفْهَاماً وَوُقُوعِهِ جُمْلَةً إِنْشَائِيَّةً، فَإِنَّهُ (غَيْرُ جَائِزٍ، وكَذَلِكَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ)[6] عَلَى الاسْمِ[7] إِلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفاً[8].

---

1 أن يقع بعد المبتدأ واوٌ هي نصٌّ في المعية، نحو «كل رجل وضيعته» فكل: مبتدأ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير: «كل رجل وضيعته مقترنان» ويقدر الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر، لأن معنى «كل رجل وضيعته» كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً، نحو «زيد وعمرو قائمان».

2 أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: «لعمرك لأفعلن» التقدير: «لعمرك قسمي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله «يمين الله لأفعلن» التقدير: «يمين الله قسمي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً، لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قسمي يمين الله» بخلاف «لعمرك» فإن المحذوف يتعين أن يكون خبراً، لأن لام الابتداء إنما تدخل على المبتدأ إذا لم تكن هناك إن.

فإن لم يكن المبتدأ نصاً في اليمين لم يجب حذفُ الخبر، نحو «عهد الله لأفعلن» التقدير: «عهد الله عَلَيَّ» فعهد الله: مبتدأ، وعليّ: خبره، ولك إثباته وحذفُه.

3 أي بعد دخول أحدها.

4 أي أمر خبر هذه الحروف وحاله.

5 أي تضمن خبرها.

6 وفي الشرح: لا يجوز وكذا تقديمه.

7 أي تقديم خبرها على اسمها غير جائز وإن جاز تقديم خبر المبتدأ بل وجب في بعض المواد؛ لأن هذه الحروف فروع الفعل في العمل وناقصة عن الفعل فأخذت عمله الفرعي وهو تأخر المرفوع أو لأن مشابهتها به قوية فالتزم لها أقوى عمله وأصعبه.

8 فإنه لعدم خلو تحدث عنه صار كالقريب المحرم الذي يدخل حيث لا يدخل الأجنبي فتوسعوا فيه ما لم يتوسعوا في غيره كما يرى في مواضع كثيرة.

{خبر لا لنفي الجنس}

خَبَرُ لاَ لِنَفْيِ الْجِنْسِ [1] : هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا، نَحْوُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا [2] . وَيُحْذَفُ كَثِيراً إِذَا (عُلِمَ بِأَنْ) [3] كَانَ عَامّاً [4] نَحْوُ: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ [5] ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُوجِبُونَ حَذْفَهُ حِينَئِذٍ [6] .

{اسم ما ولا المشبهتين بليس}

اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ [7] : هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهِمَا نَحْوُ: مَا زَيْدٌ وَرَجُلٌ (قَائِمَيْنِ) [8] ، وَلاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ .

وَهُوَ [9] فِي «لاَ» قَلِيلٌ [10] مَقْصُورٌ عَلَى مَوْرِدِ السَّمَاعِ وَهُوَ النَّكِرَةُ .

وَقِيلَ: الشِّعْرِ [11] .

وَنَادِرٌ فِي الْمَعْرِفَةِ جِداً [12] .

---

1 أي لنفي حكم الجنس عنه على سبيل التنصيص وتسمى تبرئة ، ولعل هذا التقدير شامل لنفي الوجود والصفة جميعاً .

2 إنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم: «لا رجل في الدار» لاحتمال حذف الخبر وجعل «في الدار» صفة بخلاف ما ذكر ؛ لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر .
«فيها» أي : في الدار خبر بعد خبر، لا ظرف ظريف ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبرها الظرف وغيره .

3 ساقطة في المتن .

4 لدلالة النفي عليه ؛ لأنه يقتضي منفياً ولدى عدم قرينة الخاص يصرف إلى العام .

5 أي لا إله موجود إلا الله ، فهو بدل من محل «لا إله» .

6 أي إذا كان معلوماً عاماً بخلاف ما إذا كان خاصاً لم تقم قرينة على حذفه فإنهم يثبتونه وجوباً كما في لا أحداً غير من الله .

7 في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، ولذا يعملان عملها لكن مشابهة ما أكثر ؛ لأنه ليس لنفي الحال وتزاد الباء في خبرها وخبر كان المنفية كثيراً بخلاف لا ، فإنها للنفي مطلقاً ويندر زيادة الباء في خبرها وغيرها .

8 وفي الشرح : قائماً .

9 أي عمل ليس .

10 وقال ابن مالك : كثير .

11 وهو محل نظر لسماعه في غيره كثيراً .

12 لم يقع عمل «لا» في المعرفة في الشعر إلا على الشذوذ كما في قوله :

وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً　　　سواها ولا عن حبها متراخيا

{المنصوبات}

الْمَنْصُوبَاتُ[1] : وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ[2] : الْفَتْحَةِ ، وَالْكَسْرَةِ ، وَالأَلِفِ ، وَالْيَاءِ[3] .

{المفعول المطلق}

فَمِنْهُ الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ[4] : وَهُوَ اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ فِعْلٍ مَذْكُورٍ حَقِيقَةً[5] أَوْ حُكْماً[6]

---

1 الكلام فيها كما في المرفوعات ، وإنما قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية للاهتمام ولاحتياج إيضاح كثير من مباحث المرفوعات إليها وتوقف عمدة المجرورات عليها .

قال الرضي في شرح الكافية 1/ 294-295 : قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات .

وعلَم الفضلة كما تقدم في أول الكتاب أربعة : الفتحة والكسرة والالف والياء ، نحو : رأيت زيداً ، ومسلماتٍ ، وأباك ومسلمَيْنِ ، ومسلمينَ .

وقد قسم النحاة المنصوبات إلى قسمين : أصلاً في النصب ، يعنون به المفعولات الخمسة ، ومحمولاً عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك . والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيّز المفاعيل فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجيء في جاءني زيد راكباً : فُعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً ، ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية ، والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق ، كما يجيء ، ففي جعل المفعول معه ، والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين ، وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان ، نظر ، وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل ، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له ، إذ ربّ فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعلَ إلا وهو واقع على حالة من الموقع أو الموقَع عليه أو كليهما .

والحق أن يقال : النصب علامة الفضلات في الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز ، والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعُمد ، شُبِّهت بالفضلات كاسم «إن» واسم «لا» التبرئة ، وخبر «ما» الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

2 أي علامة هي في الأصل للمفعولية ثم استعيرت لغيرها من الملحقات السبع تطفلاً فمفعوليتها حكمية ولا بد لإخراج نحو : مررت بزيد ، ومسلمات ، ومسلمين من اعتبار قيد من حيث كونه علم المفعولية .

3 لفظاً أو تقديراً أو محلاً في غير الألف ولا تخفى الأمثلة عليك .

4 سمّي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء ، أو في أو مع أو اللام بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية ، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها إلا بعد تقييدها بواحدة منها . فيقال : المفعول به ، أو فيه ، أو ، معه ، أو له .

5 بأن يكون ملفوظاً .

6 بأن يكون مقدراً .

بِمَعْنَاهُ[1] .

وَهُوَ[2] الْمَصْدَرُ[3] ، وَمَا فِي حُكْمِهِ[4] وَلَوْ تَجَوُّزاً نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْداً سَوْطاً[5] وَأَلْفاً[6] .

{أنواع المفعول المطلق}

وَيَكُونُ[7] لِلتَّأْكِيدِ[8] ، وَالنَّوْعِ[9] ، وَالْعَدَدِ[10] ، نَحْوُ: جَلَسْتُ جُلُوساً[11] وَجَلْسَةً[12] وَجِلْسَةً[13] .

---

1 بأن يكون عين معنى ما فعله أو مشتملاً عليه اشتمال الكل على الجزء كما في ضربت ضربة وأنواعاً فخرجت المصادر التي لم تذكر أفعالها لا حقيقة ولا حكماً.

2 أي المفعول المطلق المذكور .

3 المشتق منه الفعل .

4 مما يدل على الحدث أو يقصد منه واسم عين ومصدر خلافاً لبعض .

5 تجوزه باعتبار الآلة .

6 بمعنى ألف سوط .

7 أي المفعول المطلق .

8 أي يكون لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إن كان مصدراً أو بعضه إن كان غيره ؛ لأن قولك : ضربت ضرباً بمعنى أحدثت ضرباً ، وذلك إذا لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل ، ومنه ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة : 13]، ﴿نَكَالَ الْآخِرَةِ﴾ [النازعات : 25] ؛ لأن الأصل نكال الآخرة نكالاً ، ومعمول الفعل المضاف إليه المصدر بعد حذفه من تتمة العامل لا قيد للمصدر ، ومثاله سبحان الله ولبيك إذ الأصل أسبح الله سبحاناً وألب لك البابين . وفائدته دفع توهم التجوز وقوله عليه تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيماً﴾ [النساء : 164] أي كلمه بذاته لا بترجمان .

9 إن دل على بعض أنواعه أو كلها سواء كان النوع مفهوماً بخصوصه أو بعمومه وسواء كان مفهوماً من الصفة مع موصوفها نحو عمل عملاً صالحاً ، أو من الصفة ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً﴾ [البقرة : 35]، ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيراً﴾ [آل عمران : 41] .

10 أي وحدته أو كثرته عمومها أو خصوصها سواء كان العدد مفهوماً من الصفة أو من اللفظ دال على الحدث والعدد نحو ضربتين .

11 للتأكيد .

12 بفتحها للعدد .

13 بكسر الجيم للنوع .

وَالأَوَّلُ[1] لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ[2] بِخِلاَفِ أَخَوَيْهِ[3].

وَقَدْ يَكُونُ[4] بِغَيْرِ لَفْظِهِ[5] نَحْوُ قَعَدْتُ جُلُوساً، وَأَنَا مُؤْمِنٌ تَصْدِيقاً[6] (وَسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُ لِكُلٍّ مِنْهَا عَامِلاً مِنْ لَفْظِهِ وَبَابِهِ)[7].

{حذف العامل في المفعول المطلق جوازاً ووجوباً}

وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ[8] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[9] جَوَازاً[10] كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ[11] خَيْرَ مَقْدَمٍ[12]، وَلِلْغَضْبَانِ[13] غَضَبَ الْخَيْلِ عَلَى اللُّجُمِ، وَوُجُوباً سِمَاعاً[14].

---

1 أي الذي للتأكيد.

2 لأنه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات إلا إذا قصد به النوع أو العدد.

3 اللذين هما للنوع والعدد، نحو جلست جلستين أو جِلسات بكسر الجيم وفتحها.

4 أي المفعول المطلق.

5 أي مغايراً للفظ فعله.

6 قال الرضى في شرح الكافية 1/ 303: أي قد يكون المصدر أي المفعول المطلق من غير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: 8]، ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17]، وإما ألاّ يلاقيه فيه، نحو قعدت جلوساً.

7 ساقطة في المتن.

8 الناصب للمفعول المطلق.

9 قال الرضى في شرح الكافية 1/ 305: اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة.

10 أي حذفاً جائزاً.

11 من سفره.

12 أي قدمت قدوماً خير مقدم، فخير اسم تفضيل مصدريته باعتبار الموصوف والمضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

13 الذي لا يقدر على إجراء غضبه.

14 أي حذفاً واجباً سماعياً لا يعرف إلا من طريق السماع بعدم ذكره واستعماله، لا من ضابطة يعرف بها بخلاف الحذف القياسي، فإن العلم به يحصل من طريق القياس والاستدلال بثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف.

قال الرضى في شرح الكافية 1/ 305: اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة.

قوله «سماعاً» و«قياساً»، نصب على المصدر بفعل محذوف، أي بعضه يسمع حذفه وجوباً سماعاً، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياساً.

(نَظْمٌ)[1] :

فِي نَحْوِ حَمْداً عَجَباً وَشُكْراً ... سَقْياً وَرَعْياً خَيْبَةً وَعَقْراً

جَدْعاً وَسُحْقاً بُؤْسَةً وَبُعْداً ... حُبّاً كَرَامَةً وَرَغْمَ أَعْدَا[2]

وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ حَمِدْتُ حَمْداً ... عَنِ الْفَصَاحَةِ اسْتِمَالَ جِدّاً

وَقِيلَ لاَ بَلْ شَرْطُ تَا لِمَصَادِرِ ... إِتْيَانُهَا بِاللاَّمِ غَيْرُ غَادِرِ

بَلْ بَعْضٌ ادَّعَى الْقِيَاسَ فِيهَا ... بِضَابِطٍ فَقَالَ مَا يَلِيهَا

مَعْمُولُهَا مُضَافَةً إِلَيْهِ ... أَوْ حَرْفَ جَرٍّ قَدْ جَرَى عَلَيْهِ

وَالنَّوْعُ لَمْ يُقْصَدْ بِهَا فَحُكْمُهَا ... نَصْبٌ عَلَى الْقِيَاسِ نِعْمَ ضَبْطُهَا[3]

---

1 ساقطة في الشرح.

2 أي حمدت حمداً، وعجبت عجباً، وشكرت شكراً. وهذه الثلاثة في الخبر. وكذا قولهم: صبراً لا جوعاً وسقياً لا بعداً في مظان الدعاء. وتقديرها: سقاك الله سقياً، ورعاك رعياً فهما دعاء بالخير. وخاب اللئيم خيبة، وعقر عقراً أي جرعاً، وجدع جدعاً، وهو قطع الأنف والأذن والشفة واليد، وهو دعاء بالذل وقبح الحال وسحق سحقاً أي بعد وبؤس بؤسة، وهو الشدة، وقد يستعمل بلا إضافة، وبعد بعداً. وهذه دعاء بالهلال ومثلها تعساً أي عوراً وانحطاطاً.

3 قال الرضي في شرح الكافية 1/ 305-313: الذي أرى أنَّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو باضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وجَدَعَك جدعاً، وشكرت شكراً وحمدت حمداً.
وأما ما بُيِّنَ فاعله بالإضافة نحو: كتاب الله، وصبغة الله، وسنة الله، ووعد الله، وحنانيك ودواليك، أو بُيِّنَ مفعوله بالإضافة نحو: ضرب الرقاب، وسبحان الله، ولبيك وسعديك ومعاذ الله، أو بُيِّنَ فاعله بحرف جر نحو: بؤساً لك أي شدة، وسحقاً لك أي بُعداً، وكذا بُعداً لك، أو بُيِّنَ مفعوله بحرف جر، نحو: عقراً لك أي جرحاً، وجدعاً لك، والجدع قطع الأنف أو الأذن، أو الشفة أو اليد، وشكراً لك وحمداً لك، وعجباً منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياساً.
والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، بحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع، احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم: 46]، و﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: 19].
وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، أي الفعل، في نحو: حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً منك، ومعاذ الله، وسبحان الله.

= وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 24]، و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 138]، و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: 6]، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو: لبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك وهجاجيك، فبقي المصدر مبهماً لا يُدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذُكِرَ ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما يبتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل، بل لم يجز، فلا يقال: كُتِبَ كتاب الله، ووعد وعدَ الله، واضربوا ضرب الرقاب، وأسبح سبحان الله، وأحمد حمداً لك، وغفر الله غفراً لك، وذلك لما ذكرنا من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولَين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة، وبُيِّنَ المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل، رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلاً بالفعل ومعمولاً له فوزانه وزان نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ [النساء: 176]. وأما قولهم: حردت حرده، وحمدت حمده، وقصدت قصده ونحوت نحوه، ونحو ذلك، فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به، على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله:

دار لسعدى إذْهِ من هواكا

والمعنى: قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه، ويجوز أن يكون المعنى: حردته حرده الذي يليق به، وحمدته حمده الذي ينبغي، فيكون مضافاً لبيان النوع، كما في قوله: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ [إبراهيم: 46]، و﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾ [الشعراء: 19]، وقوله تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: 19].

والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، لِيَلِيَ الفاعل أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل، كما كان وَلِيَ الفعل، والمعنى: هو لك، أي هذا الدعاء لك، وكذا كل ما قبله «من» التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: 53]؛ إن جعلنا «ما» بمعنى الذي وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها، كما لو جعلنا «ما» في الآية نكرة.

وقد بُيِّنَ أيضاً، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: مرحباً بك، وأهلاً بفلان، أي هذا الدعاء مختص بك، هذا إن فسّرت مرحباً بموضع الرحب، أي أتيت موضعاً رحباً، وإن فسّرته بالمصدر أي رحب موضعك مرحباً أي رحباً، فهو من هذا الباب.

والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ، لا محل لها لأنها مستانفة.

ثم اعلم أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة، إما أن يُتوغل في حذف فعلها بحيث لا يُنوى قبلها تقديراً بل يصير المصدر عوضاً منه وقائماً مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال، نحو: هيهات ورويد، وشتان، فتبنى لقيامها مقام المبني، ولا يكون لها إذن محل من الإعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه، وبناؤها على الفتح أكثر إذن لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقته حال المصدرية، فيُرْجَع إذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل، لصيرورة المصدر كالفعل، فيقال: هيهات زيد.

ويجوز أن يراعى أصلها في المصدرية مع كونها أسماء أفعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصدر، قال الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: 36]، فهو بمنزلة: بعداً لما توعدون استعمالاً، وأما في المعنى، فهيهات اسم فعل، وإلا لم يُبْنَ.

= وإما ألاَّ يُوغل في حذف فعلها، بل يكون فعلها مقدراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل أفعالها قبلها، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدر قبلها، وبناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستعمل الاستعمالين، أعني يكون مصدراً واسم فعل، نحو: رويدَ زيدٍ، ورويدَ زيداً، ويله زيدٍ وبَلْه زيداً. ويجوز أن يكون «حاشي» من هذا الباب، فيكون حاشي زيدٍ، مصدراً مضافاً، كرويد زيدٍ، بدليل القراءة الشاذة «حاشاً لله» منوناً، ويكون: حاشي لزيد اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر، كما ذكرنا في هيهات لزيد.

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور: مصادر لم توضع أفعالها، نحو: دفراً له أي نتناً، وبهراً أي تعساً، أما بهراً بمعنى غلبة، فله فعل مستعمل، فهما مثل القهقرى والقرفصاء، أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه، إلا أن الفرق بينها، أنَّ دفراً، وبهراً، لم يستعمل ناصبها ويُتًّا بحرف جر بخلاف نحو: القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه، والناصب المقدر لدفراً وبهراً، أيضاً فعل من غير لفظهما، والتقدير: أنتنت دفراً وتعست بهراً.

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقام المصادر، نحو: تُرباً لك وجندلاً، أي رُميت رمياً بترب وجندل، فهذا مثل: ضربته سوطاً، والفرق بينهما مثل الفرق بين بهراً والقهقرى.

ومنها صفات قائمة مقام المصدر، نحو هنيئاً لك، أي هناءةً، وعائذاً بك أي عياذاً وهي مثل: قم قائماً أي قياماً، وتعال جائياً، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين.

وقد قيل في هذا القسم إنه نصب على الحال المؤكدة، كما قيل في: قم قائماً.

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر، كآهاً منك، أي توجعاً، وواهاً لك أي طيباً، وأفّاً، وأُفّةً لك أي كراهة، فيقدر لجميعها أفعال بمعناها ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتاً، وإن لم يبيَّن بالجار نحو: أيها، أي كفّاً، وويهاً أي زيادة.

وذلك أن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف، والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق؛ إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب، فلما صار ما لا يُشتق منه قائماً مقام المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصبَ المفعول المطلق؛ لأنه في الأغلب يكون مشتقاً من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر، يجوز إعرابها نصباً، إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مد، نحو: ويَّ لزيد، وكذلك نحو آهاً وواهاً، وويهاً، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي، نحو ﴿أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف: 17] وأوهِ على إخواني، وآهٍ من ذنوبي.

والظاهر أن ويلك وويحك، وويسك وويبك من هذا الباب، وأصلها كلها: ويْ على ما قال الفراء، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر، نحو: ويْ لكَ ووي لَه، ثم خلط اللام بوي، حتى صارت لام الكلمة، كما خلط اللام بيا، في قوله:

فخير نحن عند الناس منكم   إذا الداعي المثوب قال يالا

فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً، فجاز أن يدخل بعدها لامٌ أخرى، نحو ويلاً لك، لصيرورة الأولى لام الكلمة،

ثم نقل إلى باب المبتدأ، فقيل ويلٌ لك، كما قيل في سلامٌ عليك، ثم جُعل ويح، وويب، وويس، كنايات عن ويل، وهذا كما قالوا: قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائماً مقام الفعل، فصار اسم فعل، نحو: صه ومه، وإيه، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مرّ قبل.

ويجوز في كل صوت يُدّعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته، ويكون بناؤه نظراً إلى أصله حين كان صوتاً، لا لكونه اسم فعل، فصَهْ أنت وزيد، نحو: ضرباً أنت وزيد، وذلك؛ لأنا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنية، كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال، وهو النظر إلى أصلها فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور، قولهم عمرك اللهَ وقعدك اللهَ، بفتح القاف. قال المازني سمعت كسرها ممن لا أثق به، وهما عند سيبويه، منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل عَمرك، بخلاف قعدك، قال:

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا … هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

ولا يقال: قَعَدتك الله.

وأكثر ما يستعملان في قسم السؤال، فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي، قال:

قعيدكِ ألا تسمعيني ملامة … ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

و«أن» زائدة، وقال:

أيها المنكح الثريا سهيلاً … عمرك الله كيف يلتقيان

هي شامية إذا ما استقلت … وسهيل إذا ما استهل يماني

وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه، قال: يقال: قعدك لا آتيك وكذا قعيدك، وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك، وعمر الله ما فعلت كذا، وعمرك الله ما فعلت كذا، قال ابن يعيش: لا يستعملان إلا في القسم.

قال الجوهري: وقد جاء عمرك الله في غير القسم، واستشهد بقوله: «عمرك الله كيف يلتقيان» وقال: المعنى، سألت الله أن يطيل عمرك، ولم يرد القسم، وقد ذكرنا في البيت أنه قسم السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمّرتك الله تعميراً، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول، وكذا قعدك الله تقعيداً ومعنى: عمرتك: أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك، فلما ضمّن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثاني، أعني «الله» وكذا قعدتك الله وإن لم يستعمل، أي جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله.

وأجاز الأخفش رفع «الله» في عمرك، ليكون فاعلاً أي عمّرك الله تعميراً، ويجوز ألا يكون انتصابها على المصدر، ويكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي أسأل الله تعميرك وأسأل الله قعدك، أي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، وأسأل متعد إلى مفعولين، أو يكون المعنى: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته وبتقعيدك الله، أي نسبتك إياه إلى القعود أي الدوام والتمكن.

فيكون انتصابها بحذف حرف القسم، نحو: الله لأفعلن، وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان إلى الفاعل، و«الله» مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى: قعدك الله بكسر القاف: بحق قِعدِك أي قعيدك، أي ملازمك العالم بأحوالك وهو

ثُمَّ قِيَاساً[1] فِي مَوَاضِعَ[2]:

منها[3]: مَا[4] وَقَعَ[5] لِلتَّوْبِيخِ[6]، نَحْوُ: أَقُعُوداً[7] وَالنَّاسُ قِيَامٌ.

وَقَدْ تُقَامُ الصِّفَةُ مَقَامَهُ[8]، نَحْوُ أَقَاعِداً[9] وَالرَّكْبُ سَارٍ[10].

وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثْبَتاً بِـ«إِلاَّ» أَوْ مَعْنَاهَا[11] أَوْ مُكَرَّراً[12] بَعْدَ مُبْتَدَإٍ[13] لاَ يَكُونُ[14] خَبَراً عَنْهُ[15] إِلاَّ بِتَأْوِيلٍ[16] أَوْ مُبَالَغَةٍ[17]، نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْراً[18]، وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ

= الله، فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه، فالقِعد والقعيد بمعنى المقاعد، كالحِلف والحليف، فعلى هذا مذهب سيبويه، وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهراً فيهما، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم، كما ذكرنا، إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول، كأنه قيل: طول الله عمرك، افعل لي كذا وكذا.

1 أي حذفاً قياسياً، يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً.

2 متعددة.

3 أي من تلك المواضع.

4 أي مفعول مطلق.

5 وعلى هذا القياس ما يأتي.

6 واللوم مع استفهام.

7 أي أتقعد قعوداً.

8 أي مقام المصدر كثر في التوبيخ وفي غيره أيضاً.

9 أي أتقعد قاعداً بمعنى قعوداً.

10 لا تدركهم. وقد يكون بدون استفهام كقولك: جوراً وعدواناً والله ناظر وتميماً مرة وقيسياً أخرى.

11 أي معنى «إلا» المستفاد من حصر «إنما» والمثبت بأحدهما لا يكون إلا بعد النفي أو معناه فلا حاجة إلى ذكره.

12 وإن لم يكن إثباته بأحدهما.

13 ظرف لـ«وقع»، وتقييد للكل أي يشترط كون كل منها واقعاً بعد مبتدأ طالب للخبر وإن زال ابتداؤه بالنواسخ من نحو كان ووجد.

14 ذلك الواقع.

15 أي عن المبتدأ لكونه ذاتاً وامتناع حمل الحدث على الذات مواطأة.

16 بالمشتق أو تقدير ذو.

17 كما يقال في نحو: زيد عدل، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: 46]، وقول الشاعر:

فإنما هي إقبال وإدبار

فخرج نحو: ما أنا سير لعدم الإثبات، وسرت سيراً لعدم الإثبات، وسرت سيراً لعدم كونه بـ«إلا» أو معناها وما سرت إلا سيراً، وإنما سرت سيراً، و﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾ [الفجر: 21] لعدم الوقوع بعد مبتدأ وما سيري إلا سير شديد لصحة الحمل.

18 أي تسير سيراً.

الْبَرِيدِ[1] ، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً[2] ، وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً[3] .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ تَفْصِيلاً لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ[4] مُتَقَدِّمَةٍ[5] ، وَهُوَ[6] مَصْدَرُهَا[7] الْمُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ[8] ، أَوِ الْمَفْعُولِ[9] ، أَوِ الْمُقَيَّدِ بِالْحَالِ[10] .

وَأَثَرُهُ[11] غَرَضُهُ[12] الْمَطْلُوبُ مِنْهُ[13] ، نَحْوُ: زَيْدٌ يَكْتُبُ فَقِرَاءَةً أَوْ بَيْعاً[14] ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً[15]﴾[16] ، وَأَصْحَبُ مَعَ زَيْدٍ مَسْرُوراً إِمَّا (أَنْ)[17] تَنْفَعَهُ أَوْ يَنْفَعَكَ[18] .

---

1 أي تسير سير البريد . هذان مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي ، وإنما أورد مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبه به فعله أو إلى مفرد ومضاف .

2 أي تسير سيراً ، مثال لما وقع بعد معنى النفي .

3 أي يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً .

4 خبرية أو إنشائية .

5 بيان للواقع .

6 أي مضمون الجملة ما تضمنه ويستفاد منها كما قصد به فيما بعد غير مرة .

7 أي المصدر المفهوم كنها .

8 فيما إذا كان مناط الفائدة نسبة المسند إلى الفاعل .

9 إذا كان مناطها النسبة الإيقاعية .

10 إذا كان مناطها الحال .

11 أي أثر المضمون .

12 أي غايته .

13 سميت غاية الشيء أثراً ؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر ، وتفصيله بيان أنواعه ، وهو على سبيل الجمع كاضرب غلامك تأديباً وتخويفاً لكنهم قيدوا الأنواع بالمحتملة اختصاصها بما هو على سبيل الترديد .

14 أي فيقرأ فيه قراءة أو يبيعه بيعاً ، فهو تفصيل كتابة زيد ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ؛ لأن مناط الفائدة النسبة إليه .

15 أي أما تمنون منا بعد الشد أو تفدون فداء ، فهو تفصيل لأثر شد الوثاق ؛ لأن مناط الفائدة النسبة الإيقاعية ، والمطلوب منه إما قتل أو استرقاق أو من أو فداء فتفصل منها الأهم وهو المن والفداء .

16 سورة محمد : 4 .

17 ساقطة في الشرح .

18 مثال المقيدة بالحال . وكلاهما في تأويل المصدر تفصيل الأثر صحبة زيد وقت السرور ؛ لأنه مناط الفائدة ، والتقدير : إما تنفعه نفعاً أو ينفعك نفعاً . والخبرية هنا نحو : جئتك متكلماً معي أو سماعاً عني .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ [1] عِلاَجاً [2] بَعْدَ جُمْلَةٍ [3] مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اسْمٍ بِمَعْنَاهُ [4] ، وَعَلَى صَاحِبِهِ [5] ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ [6] ، وَصُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلَى [7] .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ [8] لاَ يَحْتَمِلُ [9] غَيْرَهُ [10] ، نَحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً [11] ، وَقَوْلُهُمْ : اللهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ [12] ، وَيُسَمَّى [13] تَأْكِيداً لِنَفْسِهِ [14] .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ [15] ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً [16] ، وَهَذَا زَيْدٌ غَيْرُ مَا تَقُولُ، وَيُسَمَّى تَأْكِيداً لِغَيْرِهِ .

وَمِنْهَا : مَا وَقَعَ مُثَنًّى [17] مُضَافاً إِلَى فَاعِلِ الْفِعْلِ أَوْ مَفْعُولِهِ (لاَ) [18] لِبَيَانِ النَّوْعِ ، نَحْوُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانَيْكَ .

---

1 أي لأن يشبه به أمر آخر ، واحترز به عن نحو : لزيد صوت صوت حسن ؛ لأنه لم يقع للتشبيه .

2 أي حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح .

3 لا قبلها .

4 أي بمعنى المفعول المطلق .

5 أي على صاحب ذلك الاسم أي الذي قام به معناه .

6 أي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتاً بمعنى صوّت تصويتاً . فصوت حمار : مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله : له صوت ، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق ، وهو صوت ، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم ، وهو الضمير المجرور في «له» .

7 أي نحو مررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى ، أي : يصرخ صراخ الثكلى ، وهي امرأة مات ولدها .

8 حال أو خبر لـ«وقع» .

9 أي المضمون أو الجملة .

10 أي غير ذلك المفعول المطلق .

11 أو عرفاً ، فهو مصدر اعترفت ، وقع مضمون جملة له علي ألف درهم ، ولا يحتمل لها غيره .

12 أي دعاء إلى الحق ، وهي الصلاة .

13 هذا القسم من متأخري النحاة .

14 لأنه يؤكد نفسه وذاته لا أمراً يغايره .

15 أي غير المفعول المطلق .

16 أي حق حقاً من حق يحق إذا ثبت فـ«حقاً» مصدر وقع مضمون جملة ، وهي قوله : زيد قائم ولها يحتمل غيره ؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل .

17 أي على صيغة التثنية وإن لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ، ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة .

18 ساقطة في المتن .

وَمِنْهَا : مَا لاَ يَتَصَرَّفُ كَسُبْحَانَ اللهِ[1] ، وَمَعَاذَ اللهِ[2] ، وَمَا لاَ فِعْلَ لَهُ[3] أَصْلاً كَبَهْراً[4] وَآفَةً وَوَيْحَكَ وَوَيْلَكَ .

وَقَدْ يَجْرِي[5] غَيْرُ مَصَادِرَ مَجْرَاهَا[6] ، نَحْوُ تُرْباً وَجَنْدَلاً وَفَاهاً لِفِيهِ وَعَائِذاً بِكَ وَهَنِيئاً مَرِيئاً .

{المفعول به}

الْمَفْعُولُ بِهِ[7] :

---

1 فإنه اسم بمعنى التسبيح والتنزيه بتقدير أسبح الله تسبيحاً .

2 فإنه مصدر ميمي في تقدير : أعوذ بالله معاذاً .

3 أي ومنها المصادر التي لم يسمع لها فعل من لفظها .

4 بمعنى الهلاك .

5 أسماء .

6 أي مجرى المصادر .

7 قال الرضي في شرح الكافية 1/ 333-336 : قوله : «ما وقع عليه فعل الفاعل» ، لفظ جار الله ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيداً ، وأوجدت ضرباً ، وأحدثت قتلاً ، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد .

وفسر ابن الحاجب وقوع الفعل ، بتعلقه بما لا يعقل إلا به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في «مررت بزيد» ، وقربت من عمرو ، وبعدت من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولاً بها ، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم ، وكلامنا في المطلق (في لفظ المفعول به إذا أطلق ولم يقيد بحرف جر أو بواسطة) .

وأيضاً ، فإن معنى اشترك في قولهم : اشترك زيد وعمرو ، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر وهو عمرو ، أو غيره ، وليس بمفعول في الاصطلاح .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتاً .

فبقولنا : «اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله» يخرج عنه جميع المعمولات . أما المفعول المطلق ، فلأن الضرب في قولك ضربت ضرباً ، وأحدثت ضرباً ، وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين ، إلا أنه لا يقال في الأول : أن ضرباً مضروب ، ويقال في الثاني إنه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيداً بحرف الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخاً وجئت وزيد إكراماً لك أن اليوم مسير فيه وكذا فرسخاً ، وزيداً مفعول معه ، وإكراماً مفعول له ، وكذا في قولك : مررت بزيد ، وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه ، وزيداً في : قربت زيداً ، وجئت

وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ[1] الْحَقِيقِيِّ أَوِ الْحُكْمِيِّ، نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْداً، وَأُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً.

= زيداً، وبعث زيداً مالاً، وكلت زيداً طعاماً، وبغيت زيداً شراً، وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر؛ لأنه مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه ومكيل له ومبغي له.

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافاً إلى الأول، فالمعلوم في: علمت زيداً قائماً: قيام زيد، لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما، ولذا قل حذف أحدهما من دون الاخر، مع أنهما في الاصل مبتدا وخبر، لانك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.

وباب كسوت وأعطيت، متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة: مكسوّ ومعطى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل؛ إذ الجبة مكتساة ومعطاة أي ماخوذة، وكذا نحو: أحفرت زيداً النهر «زيداً» محفر والنهر محفور، فالمعنى: حملت زيداً على أن يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر، وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم، أي أحفرته فحفر النهر، لأنك تقول: أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر؛ لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي حملته على أن يحفر النهر.

وباب أعلمتك زيداً قائماً، في الحقيقة متعد إلى مفعولين، فإن المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم، كما قلنا في كسوت وأعطيت، فنصب الثاني والثالث، لكونهما معاً متضمنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في علمت.

وقولهم «المفعول به» الضمير يرجع إلى الألف واللام، أي الذي يفعل به فعل، أي يعامل بالفعل ويوقع عليه، يقال فعلت به فعلاً، قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ﴾ [الأحقاف:]، وكذا الضمير في المفعول فيه، وله، ومعه.

وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه، بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع، أي الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب أي المفعولية.

وقال الفراء هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل، أن هذين القولين أولى، بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية، وقال خلف من الكوفيين: إن عامله: كونه مفعولاً، كما قال في الفاعل إن عامله الإسناد.

1 والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه: تعلقه به بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون في «ضربت زيداً»، إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في «مررت بزيد» إن المرور واقع عليه، بل ملتبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية.

فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل «فيه» أو «له» أو «معه» والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل، فإن المفعول المطلق عين فعله.

والمراد بفعل الفاعل: فعل اعتبر إسناده إلى ما هو فاعل حقيقة أو حكماً. فخرج به مثل «زيد» في «ضرب زيد» على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله، ولا يشكل بمثل: أُعْطِيَ زيد درهماً، فإنه يصدق على «درهماً» أنه واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم

{تقديم المفعول على الفعل}

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ[1] عَلَى الفِعْلِ[2] جَوَازاً مُطْلَقاً[3] وَوُجُوباً[4]:

1 ـ فِيمَا كَانَ اسْتِفْهَاماً[5]، أَوْ شَرْطاً.

2 ـ أَوْ[6] مَعْمُولاً لِجَوَابِ أَمَّا[7] إِلاَّ أَنْ يُصَدَّرَ (فِعْلُهُ)[8] بِـ«أَنْ»، أَوْ «مَا» مُطْلَقاً، أَوْ لاَمِ الابْتِدَاءِ، أَوِ القَسَمِ، أَوْ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ، أَوْ «لاَ» النَّافِيَةِ فِي جَوَابِ القَسَمِ[9]، أَوْ يُؤَكَّدَ بِالنُّونِ[10]، أَوْ يَكُونَ فِعْلَ التَّعَجُّبِ[11].

---

* الفاعل. نحو «ضربت زيداً» و«أعطيت زيداً درهماً»، فإن «زيداً» وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

1 المفعول به.

2 العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدماً ومتأخراً. قال الرضي: هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو؛ إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام.

3 أي كيف كان المفعول نحو: الله أعبد، ووجه الحبيب أتمنى.

4 في موضعين.

5 أو مضافاً إليه نحو من دعوت؟ ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: 24]، ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: 81]، ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: 28].

6 فيما كان.

7 ولم يكن له معمول سواه نحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: 17] على قراءة النصب، ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾ [الضحى: 10]، ومنه ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: 3].

8 وفي الشرح: فعلهم.

9 فيتأخر نحو: من البر أن تكف لسانك، عجبت مما ضربت زيداً، وما ضربت أحداً، وكذا البواقي لامتناع الفصل بين الحرف الموصول وصلته، وامتناع تقدم ما في حيزها لصدارتها.

10 مشددة أو مخففة نحو ﴿وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: 57]، والله لأقولن الحق، واهجر ما أهوى؛ لأن تأكيد الفعل يدل على أنه مهم، وتقديم المفعول يدل على خلاف ذلك فيتنافيان.

11 نحو ما أحسن زيداً؛ لأنه لا يتصرف في معموله أو كان موقع اسمها وخبرها نحو عرفت أنك فاضل، ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللهِ﴾ [الأنعام: 81] قياساً على وقوعها مبتدأ بل أولى. وكذا يجب تأخيره لدى خوف لبسه بالمبتدأ كما في ضربت موسى عيسى، وكذا في نحو سأكرم أيهم جاءني فرقاً بين أي الموصولة وبين أي الشرطية والاستفهام.

{حذف ناصب المفعول}

وَقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ[1] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[2] جَوَازاً كَقَوْلِكَ: زَيْداً لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ؟[3] و(كَقَوْلِكَ)[4]: مَكَّةَ[5]، والقِرْطَاسَ[6] لِلْمُتَهَيّئِ لَهُمَا.

وَوُجُوباً فِي الإِغْرَاءِ[7] وَقَطْعِ النَّعْتِ بِالنَّصْبِ[8]، وَأَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ أُخَرَ:

الأَوَّلُ[9]: سَمَاعِيٌّ[10] نَحْوُ: امْرَءاً، وَنَفْسَهُ[11]، وَشَأْنَكَ وَالْحَجَّ[12]، وَكُلَّ شَيْءٍ لاَ شَتِيمَةَ

---

1 العامل في المفعول به ويبقى المفعول، وقد يعكس أيضاً كثيراً.

2 حالية أو مقالية. قال الرضي في شرح الكافية 1/ 339-340: القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص، من أضرب؟ فتقول: زيداً، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فتقول: زيداً.

3 أي: أضرب زيداً، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال. 4 وفي الشرح: قولك.

5 للمتوجه إليها أي تريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية.

6 أي يرمي القرطاس. أو يصيبه على صيغة الغائب إن كان اللام في المتهيئ للأجل أو بمعنى عن وإن جملته صلة القول ولتقوية عمله فهو بتقدير: أتريد؟ وأترمي؟ بهمزة الاستفهام خطاباً وأما بدونها كما في عبارة بعض فلا يفيد إلا لازم فائدة الخبر.

7 والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليلزمَهُ نحو:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ

وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عُطف عليه نحو «المُروءةَ والنجدةَ» فإن فَقَدَ التكرارَ والعطفَ جاز ذِكْرُ العامل وحذفُهُ، نحو «الصَّلاةَ جَامِعَةً» فـ«الصلاةَ» منصوبٌ بـ«احضُروا» مُقدَّراً و«جامعة» منصوب على الحال ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

أَخَاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وَإِنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً ... فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ وَالْوَشْيِ أَنْ يَصِغْ

على تقدير: الزَمْ أخاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألف في كل حال، وتسمى لغةَ القصرِ، كقولهم: «مُكرَهٌ أخاكَ لا بطَلٌ».

8 كما في الحمد لله الحميد، والملك لله أهل الملك، ومنه ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4].

9 من المواضع الأربعة.

10 أي مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى. وإنما وجب الحذف فيها لكونها أمثالاً أو كالمثل في كثرة الاستعمال والأمثال لا تغير.

11 أي دعه ونفسه ومعناه الحث على الفرار من المرء أو قصير واللسان عنه أو اترك إصلاح أمره إليه؛ لأنه يكفيه عقله وكماله فعلى الأول الواو للعطف وعلى الأخيرين للمصاحبة.

12 أي عليك شأنك مع الحج.

حُرٍّ[1]، وَمَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً[2]، وَائْتِهِ أَمْراً قَاصِداً[3]، وَ﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ[4]﴾[5]، وَقَالُوا: حَسْبُكَ خَيْراً لَكَ[6]، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ[7].

{المنادى}

وَالثَّانِي[8]: الْمُنَادَى. وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ[9] بِحَرْفٍ[10] نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[11].

---

1 وكل شيء لا شتيمة حر، أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتمية حر، وإن تأتني فأهل الليل وأهل النهار أي فتأتي أهل الليل وأهل النهار، أي أهلاً لك بالليل والنهار، وديار الأحبة، أي اذكرها، وقولهم: كاليوم رجلاً، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلاً، على حذف ناصب «رجلاً» وحذف ما أضيف إلى اليوم، وكاليوم حال مقدم من «رجلاً»، وقد يقال: كلاهما بالرفع وتمراً، وكل شيء لا شتمية حر، أي كلاهما لي، وكل شيء أمم. انظر: الرضي 1/ 343.

2 أي أتيت مرحباً أي مكاناً واسعاً لا ضيقاً ومكاناً معموراً مأهولاً لا خراباً أو أهلاً لا أجانب على أنه بمعنى أهل الشخص لا صفة مكان.

3 أي ائته عما أنت فيه وأت أمراً قاصداً أي متوسطاً؛ لأنه لما قيل ائته علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه لأمثاله.

4 أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد.

5 النساء: 171.

6 أي حسبك ما فعلت من هذا الأمر وأت واقصد خيراً لك.

7 أي تنح عن هذا المكان واقصد مكاناً أوسع لك.

8 من أبواب وجوب الحذف المطلق والأول من أبواب وجوب الحذف القياسي.

9 أي توجهت إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد أو حكماً يا سماء ويا أرض ويا جبال، فإنها أنزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها.

10 من الحروف الخمسة، وهي يا، وأيا وهيا وأي والهمزة واحترز به عن نحو: ليقبل زيد.

11 تفصيل للطلب أي طلباً لفظياً بأن تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد أو تقديرياً بأن تكون آلته مقدرة نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29]، أو للنيابة أي نيابة لفظية بأن يكون النائب ملفوظاً، أو تقديرية بأن يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين، أو للمنادى والمنادى الملفوظ، مثل: يا زيد والمقدر مثل ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾ [النمل: 25] أي: ألا يا قوم اسجدوا. وقال الرضي في شرح الكافية 1/ 346: وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصله عنده، أدعو زيداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته. وأجاز المبرد نصب المنادى بحرف النداء، لسده مسدَّ الفعل، وليس ببعيد؛ لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن، من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف. وعلى المذهبين، فـ«يا زيد» جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه: جزءا

وَيُبْنَى [1] عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ [2] إِنْ كَانَ مُفْرَداً [3] مَعْرِفَةً قَبْلَ النِّدَاءِ أَوْ بَعْدَهُ [4] نَحْوِ يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ [5]، وَيَا زَيْدَانِ [6]، وَيَا زَيْدُونَ [7].

وَيُخْفَضُ [8] بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ [9] نَحْوُ يَا لَزَيْدٍ بِالْفَتْحِ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِالْمُسْتَغَاثِ لَهُ لَدَى الْحَذْفِ.

وَيُفْتَحُ [10] لإِلْحَاقِ أَلِفِهَا [11] وَلاَ لاَمَ حِينَئِذٍ [12] نَحْوُ يَا زَيْدَاهُ [13].

= الجملة، أي الفعل والفاعل مقدران. وعند المبرد: حرف النداء سدَّ مسدَّ أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر، ولا منع من دعوى سدِّه مسدَّهما، والمفعولُ به ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظاً أو تقديراً؛ إذ لا نداء بدون المنادى. وما أورد ههنا إلزاماً، من أن الفعل لو كان مقدراً، أو كان «يا» عوضاً منه، لكان جملة خبرية، فغيرُ لازم، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدَّر بلفظ الماضي، أي دعوت، أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي. وقال أبو علي في بعض كلامه: إن «يا» وأخواته أسماء أفعال، ومُنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين والهمزة من أدوات النداء حذف واحد، ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوِّز في أداته ما لم يجوَّز في غيرها، ألا ترى إلى الترخيم، ومُنع أيضاً، بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم. وفي هذا نظر؛ لأن آف وأوه من أسماء الأفعال، وقد أضمر فيهما أنا.

1 أي المنادى: قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاقتصار في بيان النصب بقوله: «وينصب ما سواها».

2 أي على الضم أو الألف أو الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء، والفعل مسند إلى الجار والمجرور أي «به» ولا ضمير فيه وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام.

3 أي لا يكون مضافاً ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه.

4 سبب قصد المعين؛ لأن حرف النداء لا يفيد التعريف بدون القصد؛ ولذا دخلت على العلم وغيره من المعارف لا لاختلاف السبب لاستدامة جواز تعريف المضاف إلى المعرفة والعلم باللام.

5 مثالان لما هو مبني على الضمة أولهما معرفة قبل النداء، وثانيهما معرفة بعد النداء.

6 مثال المبني على الألف.

7 مثال المبني على الواو.

8 أي ينجر المنادى تحاشياً عن إلغاء عامل الجر مع بناء المبني على علة ضعيفة.

9 أي بلام تدخله وقت الاستغاثة، وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء.

10 أي يبنى المنادى على الفتح.

11 أي ألف الاستغاثة بآخره، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها.

12 حال تقييد لإلحاق الألف لا للفتح حتى يتجه أنه يفيد أنه لا يفتح لإلحاق الألف مع اللام ولا يفيد أن الإلحاق مشروط بدون اللام.

13 بإلحاق الهاء به للوقف.

وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا[1] نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا طَالِعاً جَبَلاً، وَيَا رَجُلاً لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ[2]، وَيَا حَسَناً وَجْهُهُ ظَرِيفاً.

وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ الْمُفْرَدَةُ[3] حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً[4] مِنَ التَّأْكِيدِ[5] وَالصِّفَةِ[6] وَعَطْفِ الْبَيَانِ[7] وَالْمَعْطُوفِ بِحَرْفِ الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ «يَا» عَلَيْهِ أَيِ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ غَيْرَ (نَحْوِ)[8] لَفْظِ اللهِ[9] تُرْفَعُ عَلَى لَفْظِهِ[10]، وَتُنْصَبُ عَلَى مَحَلِّهِ[11] (كَمَا نُظِمَ هُنَا)[12]:

---

1 أي وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظاً أو تقديراً إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفرداً بأن يكون مضافاً أو شبه مضاف وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة.

فالقسم الأول: وهو ما لا يكون مفرداً لكونه مضافاً مثل يا عبد الله.

والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفرداً لكونه شبه مضاف مثل يا طالعاً جبلاً.

والقسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلاً لغير معين.

والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً.

2 أي لرجل غير معين.

3 بالرفع صفة التوابع.

4 عمم الإفراد ليدخل فيها المضاف بالإضافة اللفظية وشبه المضاف؛ لأنه وإن كان مفرداً حقيقة إلا أنه يتوهم من إخراجه عنه فيما مضى خروجه هنا أيضاً.

5 أي المعنوي؛ لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناء، نحو: يا زيدُ زيدُ، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً.

6 يعني النعت فيه رد على الأصمعي حيث منع وصف المنادى لكونه مشابهاً لضمير الخطاب.

7 ومنهم من لم يفرق بينه وبين البدل.

8 ساقطة في المتن.

9 فإنه لم يمتنع دخول «يا» عليه فيتعين فيه الرفع في نحو: يا محمد والله وسيأتي ما يماثله في جواز دخول «يا» عليه وما فسرنا به كلام المصنف أخصر وأوضح منه إلا أنه لم يختره لعدم إشعاره بمانع الاستقلال واحتياجه إلى استثناء لفظ الله.

10 الظاهر أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه.

11 لأن حق تابع المبني أن يكون تابعاً لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية.

12 وفي الشرح: تقول.

يَـا تَـيْـمُ أَجْـمَـعُـونَ أَجْـمَـعِـيـنَ[1] يَـا خَـالِـدُ الْـمُـعِـينُ وَالْـمُـعِـينَ[2]
كَـذَاكَ يَـا سَـلْـمَـانُ بُـشْـرُ بُـشْـرَا[3] وَالْـحَـارِثُ وَالْـحَـارِثَ الْـمُـبَـرَا[4]
فِي ذَا الْخَلِيلُ الرَّفْعَ مُطْلَقاً اجْتَبَى كَمَا أَبُو عَمْرٍو إِلَى النَّصْبِ صَبَا[5]
كَـالأَوَّلِ الْـمُـبَـرِّدُ فِـي كَـالْـمُـضْـمَـرْ فِي غَيْرِهِ كَالثَّانِي فَاحْسَنِ النَّظَرْ[6]

وَالْمُضَافَةُ[7] إِضَافَةً مَعْنَوِيَّةً تُنْصَبُ[8] كَتَوَابِعِ الْمَنْصُوبِ[9] وَالْمُسْتَغَاثِ بِالأَلِفِ[10] لاَ[11] بِاللاَّمِ، فَإِنَّهَا مَجْرُورَةٌ[12].

---

1 في التأكيد المعنوي. وفي اللفظي على ظاهر كلام المصنف ومن تابعه هنا يا زيدُ زيدُ زيداً. وأما على رأي الأكثر فالثاني أيضاً مضموم لا غير.

2 في الصفة. ويا زيد الحسن وجهه والحسن الوجه ويا هؤلاء العشرون رجلاً بالرفع والنصب في الكل.

3 في عطف البيان.

4 أي المبرأ عن التهمة والرزائل جيء به لتمة الوزن.

5 أي الخليل ابن أحمد أستاذ سيبويه الذي قيل فيه: أنه لم يسبقه أحد مثله في النحو ولم يخلف أحداً مثله. وقال السيد السند في حاشية الكشاف: إنه أعلى كعباً من سيبويه اختار في المعطوف المذكور الرفع مع تجويزه النصب نظراً إلى المعنى ورعاية للاستقلال الذي كان يقتضي البناء على الضم لولا البعد وعدم مباشرة حرف النداء له. ووافقه على ذلك سيبويه والمازني ومال أبو عمرو بن العلاء إمام القراء الماهر في النحو المتقدم على الخليل إلى النصب وإن جاز الرفع نظراً إلى جانب اللفظ وامتناع مباشرة الحرف له لمكان اللام الملجأ إلى التبعية ولا يرد عليه شبه المضاف، لأن صلوحيته للاستقلال لا تخرجه عن استحقاق النصب بل تؤكده لكن يرد هو والمضاف اللفظي على الخليل؛ لأن استقلالها يقتضي النصب فينبغي أن لا يختار فيهما الرفع إلا أن يقال اختياره فيهما اطرادي بعد ما عد من المفرد.

6 يعني أبو عباس المبرد كالخليل في اختيار الرفع في المعطوف الذي يكون كلفظ المضمر في جواز نزع اللام عنه لإمكان جعله منادى مستقلاً بنزعها عنه وفي غيره أي فيما لا يكون كالمضمر في جواز نزعها عنه كالرجل والطير والنجم هو كأبي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله مناد مستقلاً.

7 عطف على المفردة، أي: وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة إضافة معنوية.

8 عطف على ترفع عطف معمولين على معمولي عامل واحد؛ لأن العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد، وهو الابتداء وذلك؛ لأنها إذا وقعت منادى تنصب فنصبها إذا وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التأكيد ويا زيدٌ ذا المال في الصفة ويا رجلُ أبا عبد الله في عطف البيان.

9 لأن توابع المنادى المعرب مطلقاً تابعة للفظه فقط.

10 لمساواة لفظه ومحله.

11 توابع المستغاث.

12 لأن متبوعها منادى معرب مجرور ولم يجوزوا هنا في نحو يا للكهول والشباب الرفع على محل الكهول المجرور كما في أعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع؛ لأن محل الكهول ليس الرفع.

وَالْبَدَلُ [1] وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ [2] مَا ذُكِرَ [3] حُكْمُهُ [4] حُكْمُ [5] الْمُسْتَقِلِّ [6] مُطْلَقاً [7] (أَيْ) [8] عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ [9] وَتَابِعاً لأَيِّ مُنَادًى وَقَعَ [10] .

وَالْعَلَمُ [11] الْمَوْصُوفُ بِـ«ابْنٍ وَابْنَةٍ» مُضَافاً [12] إِلَى عَلَمٍ آخَرَ [13] يُخْتَارُ [14] فَتْحُهُ [15] .

وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ [16] قِيلَ مَثَلاً يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ [17] ، وَيَا هَذَا الرَّجُلُ [18] ، وَيَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ [19] ، وَالْتَزَمُوا [20] رَفْعَ الرَّجُلِ [21] ؛ لأَنَّهُ [22] الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ وَتَوَابِعِهِ [23] مُطْلَقاً ؛ لأَنَّهَا

---

1 ومنه عطف البيان لدى بعض .

2 قوله غير ما ذكر صفة أو بدل من قوله والمعطوف .

3 أي غير الممتنع دخول «يا» عليه .

4 أي حكم كل واحد منها .

5 المنادى .

6 الذي باشره حرف النداء ، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر والأول كالتوطئة لذكره ، والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ، ولا مانع من دخول «يا» عليه ، فيكون حرف النداء مقدراً فيه .

7 أي حال كون كل واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين .

8 ساقطة في الشرح .

9 من الإفراد والإضافة وشبه الإضافة والتنكير .

10 من الأحوال المذكورة . ولا تخفى عليك الأمثلة إلا أن منهم من جوز يا عبد الله وزيداً نصباً ويا زيد وعمرو رفعاً ونصباً نظراً إلى أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، وقد جوز ذلك في البدل أيضاً إخراجاً له عن الاستقلال .

11 أي العلم المنادى المبني على الضم .

12 أي حال كون ذلك الابن مضافاً .

13 فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به ويختار فتحه للتخفيف .

14 عند غير المبرد وقيل : يجب .

15 لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف وخففوه بالفتحة ؛ لأنها حركته الأصلية لكونه مفعولاً به .

16 أي إذا أريد نداؤه .

17 بتوسيط «أي» مع «ها» التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة .

18 بتوسيط «هذا» .

19 بتوسيط الأمرين معاً .

20 أي الجمهور أو العرب .

21 مثلاً وإن كان صفة وحقها جواز الوجهين ، الرفع والنصب كما مر .

22 أي الرجل وإن كان تابعاً صناعة لكنه مقصود بالنداء معنى .

23 بالجر عطف على الرجل ، أي التزموا رفع توابع الرجل مفردة أو مضافة نحو يا أيها الرجلُ الظريفُ ويا أيها الرجلُ ذُوا المالِ .

تَوَابِعُ مُنَادًى مُعْرَبٍ [1] .

وَقَالُوا [2] يَا أَللهُ [3] خَاصَّةً .

وَأَمَّا نَحْوُ يَا الَّتِي (تَيَّمَتِ) [4] وَيَا الْغُلَامَانِ فَشَاذٌّ [5] .

وَلَكَ [6] فِي (الْأَوَّلِ) [7] مِنْ نَحْوِ يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ الضَّمُّ وَالنَّصْبُ، وَفِي الثَّانِي النَّصْبُ لَا غَيْرُ [8] .

وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ يَا غُلَامِيَ [9] ، وَيَا غُلَامِي [10] ، وَيَا غُلَامِ [11] ، وَيَا غُلَامَا [12] ، وَيَا غُلَامَ [13] عَلَى قِلَّةٍ .

---

1 وتوابع المنادى المعرب لا تتبع إلا لفظه ، ولذا لا ينصب تابع المستغاث باللام ، فلا يرد أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان . ولا يخفى أن تابع مطلق المنادى أيضاً يعرب بإعراب متبوعه إلا أنه لا يجوز في نحو يا زيد الطويل بالرفع وعبدالله إلا نصب عبد الله على محل زيد؛ لأن الطويل ليس بمنصوب والرفع على لفظه يستلزم رفع المعطوف المضاف ، وكذا لا يجوز إبدال علم عن الطويل إلا إذا لم يجعل في حكم السقوط .

2 بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام ، وهي اجتماع أمرين :

أحدهما : كون اللام عوضاً عن محذوف .

وثانيها : لزومها للكلمة .

3 لأن أصله الإله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة ، فلا يقال في سعة الكلام لاه .

4 ساقطة في المتن .

5 لا يجوز في النثر خلافاً للكوفيين والبغداديين .

6 أي وجاز لك .

7 وفي الشرح : أول .

8 لأنه تابع مضاف فيا عدا مذهب الخليل وتابع المضاف تأكيد له على مذهبه والتأكيد اللفظي في الأكثر حكمه حكم الأول وحركته حركته إعرابية كانت أو بنائية فكما أن الأول محذوف التنوين بالإضافة فكذلك الثاني وإن لم يضف .

9 بفتح ياء وهو الأصل كما هو المشهور والثنتان فيما إضافته لفظية أو لم يشتهر بالإضافة .

10 بسكون الياء وهو الأكثر استعمالاً لا غير .

11 بإسقاط الياء والاكتفاء بالكسرة للخفة المرغوبة لا سيما في المنادى ليتخلص منه إلى المقصود ، وقد يجري حينئذٍ مجرى المفرد المعرفة إذا كان مما اشتهر إضافته إلى ياء المتكلم فيضم فيقال: يا غلامُ لا تفعل وعليه القراءة الشاذة ﴿رَبُّ احْكُمْ﴾ [الأنبياء : 112] ، ﴿رَبُّ السِّجْنُ﴾ [يوسف : 33] بالضم .

12 ويا حسرتا بإبدال الكسرة فتحة والياء ألفاً للخفة ورفع الصوت المناسب للنداء .

13 بالفتح اكتفاء به من الألف ولم يذكره المصنف (ابن الحاجب) كالضم للمناسبة بناء على قلة .

وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَتِ خَاصَةً بِتَعْوِيضِ التَّاءِ عَنِ الْيَاءِ مَفْتُوحَةً[1] وَمَكْسُورَةً[2]، وَقَدْ تُضَمُّ[3].

وَيَا أَبَتَا وَيَا أُمَتَا جَمْعاً بَيْنَ الْعِوَضَيْنِ[4] لاَ أَبَتِي وَيَا أُمَتِي بِجَمْعِ الْعِوَضِ وَالْمُعَوَّضِ عَنْهُ[5].

وَقَالُوا يَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ خَاصَةً[6] مِثْلُ بَابِ غُلاَمِي[7] بِلاَ شُذُوذِ الاكْتِفَاءِ بِالْفَتْحِ[8].

وَتِلْكَ الْهَاءُ[9] فِي كُلِّهَا وَقْفاً[10]، لَكِنْ يَجِبُ[11] مَعَ الأَلِفِ[12] وَالتَّاءُ[13] تُقْلَبُ بِهِ[14].

---

1 أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء وهو الفتح.

2 لمناسبة الياء، فإن الكسرة تناسب الياء ولو فيما قبلها، فيكون في البدل شائبة من المبدل منه، وهو الأكثر وإن كان الأول أقيس.

3 وقد جاء بالضم أيضاً لإجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره ابن الحاجب لقلته.

4 عن الياء وهما التاء والألف.

5 فإنه لا يجوز مطلقاً إلا لدى ضرورة.

6 أي قالوا في المضاف إلى الياء الواقع مضافاً إليه للمنادى بشرط كونه لفظ أم وعم لا غير كأخ، وأب وكون المنادى لفظ ابن وابنة لشيوع دخول المؤنث في المذكر. وقال نور الدين عبد الرحمن الجامي: بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ وثقل التضعيف.

7 في جميع ما مرّ.

8 بل هو والكسر هنا أولى كما نبه عليه بإيراد المثالين محذوفي الياء للطول والكثرة المناسبين للتخفيف، ولأنهما في معنى يا أخي الشفيق الأخوة، ولذا أختير الأم على الأب ويا حيم الشديد القرابة ولم يقرأ ﴿يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: 94] إلا على الوجهين حتى قيل: لا يكاد يوجد إثبات الياء والألف إلا في الضرورة.

9 أي زيادتها.

10 أي في حالة الوقف، فتقول: يا غلاميه ويا غلامييه بإسكان الياء والهاء معاً لجواز ذلك في الوقف ويا غلامه ويا غلاماه إلى غير ذلك فرقاً بين الوقف والوصل.

11 الهاء.

12 وقفاً لبيانه أي ليكمل بيان الألف.

13 في يا أمت ويا أبت.

14 أي بالهاء حالة الوقف.

{الترخيم}

تَرْخِيمُ الْمُنَادَى [1] جَائِزٌ [2] مُطْلَقاً [3] ، وَفِي غَيْرِهِ [4] لِلضَّرُورَةِ [5] . وَهُوَ [6] حَذْفٌ فِي آخِرِهِ [7] لِمُجَرَّدِ التَّخْفِيفِ لاَ لأَمْرٍ دَعَى إِلَيْهِ كَمَا فِي قَاضٍ وَيَدٍ .

{شروط الترخيم}

وَشَرْطُهُ [8] :

1 ـ أَنْ لاَ يَكُونَ مُضَافاً وَ(لاَ) [9] شِبْهَهُ .

2 ـ وَلاَ مُسْتَغَاثاً .

3 ـ وَلاَ جُمْلَةً [10] .

4 ـ وَأَنْ يَكُونَ إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاَثَةِ أَحْرُفٍ [11] ، وَإِمَّا [12] بِتَاءِ التَّأْنِيثِ [13] .

---

1 أي ترخيم في المنادى ، فالإضافة بمعنى في .
قال الرضي في شرح الكافية 1/ 393 : إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً .

2 أي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت إليه ، فإن دعت إليه الضرورة فبالطريق الأولى .

3 سعة وضرورة ؛ لأن المقصود بالنداء المنادى له فيستحسن الفراغ عنه مخافة فوت المطلوب ولمزيد اهتمام به ، ولذا لا يحسن في نحو اضرب يا زيد ، وإذا زاد شيء منهما حذف المنادى بتمامه أو رخم مع حذف حرف النداء .

4 عطف على المنادى بحسب المفهوم أي ترخيم في غير المنادى واقع .

5 الشعرية من دون شرط وتعيين قدر ما لم يقع التباس كما أن المنادى كذلك .

6 أي ترخيم المنادى .

7 أي آخر المنادى .

8 أي شرط الترخيم إذا كان في المنادى .

9 ساقطة في الشرح .

10 لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير .

11 لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم ، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته يكون فيما أبقى منه دليل على ما ألقي عنه ، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة .

12 اسماً ملتبساً .

13 وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة ؛ لأن وضع التاء على الزوال فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي .

فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ[1] زِيَادَتَانِ فِي حُكْمِ (الزِّيَادَةِ)[2] الْوَاحِدَةِ فِي أَنَّهُمَا زِيدَتَا مَعاً[3]، (التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَهُمَا زِيَادَتَا عِمْرَانَ)[4]، وَالتَّأْنِيثِ وَالإِلْحَاقِ أَوْ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ صَحِيحٌ أَوْ كَانَ قَابِلاً لِلإِعْرَابِ قَبْلَهُ مَدَّةٌ[5] زَائِدَةٌ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ كَعَمَّارٍ وَمِسْكِينٍ وَمَدْعُوٌّ حُذِفَتَا[6].

وَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى مُرَكَّباً حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ[7] فَحَرْفٌ وَاحِدٌ[8]، وَهُوَ[9] فِي حُكْمِ الثَّابِتِ[10] عَلَى الأَكْثَرِ[11]، فَيُقَالُ: يَا حَارِ، وَيَا ثَمُو، وَيَا كَرَوَ[12].

وَقَدْ يُجْعَلُ[13] اسْماً بِرَأْسِهِ فَيُقَالُ: يَا حَارُ وَثَمِي وَكَرَا.

وَيَجُوزُ[14] حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ[15] إِلاَّ مَعَ لَفْظِ اللهِ وَأَيٌّ بِلاَ وَصْفٍ بِذِي اللاَّمِ وَاسْمِ

---

1 أي في آخر المنادى.

2 ساقطة في المتن.

3 فيه تنبيه على وجه حذفهما معاً.

4 وفي المتن: وَهُمَا زِيَادَتَا عِمْرَانَ والتثنية والجمع.

5 أي ألف أو واو أو ياء.

6 أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين. أما في الأول: فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معاً حذفتا معاً، وأما في الثاني: فلأنه لما حذفت الأخير مع صحته وأصالته، فحذفت المدة الزائدة، لئلا يرد المثل السائر: صلت على الأسد وبلت عن النقد.

7 المذكور من الأقسام الثلاثة.

8 أي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الأكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك.

9 أي المحذوف.

10 فيبقى ما قبله على ما كان عليه من غير تغيير.

11 على الاستعمال الأكثر.

12 في يا حارث، ويا ثمود ويا كروان.

13 قد للتقليل أي ويجعل المنادى المرخّم على الاستعمال الأقل.

14 لقيام قرينة.

15 وأبقاء المنادى على حاله، والمراد يا خاصة؛ لأنها المتبادر إلى الذهن فلا يقدر لدى الحذف سواها.

الْجِنْسِ [1] وَالإِشَارَةِ، وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [2] وَأَيُّهَا الرَّجُلُ وَعَبْدَ اللهِ، وَمَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إِلَيَّ.

وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ [3]، وَافْتَدِ مَخْنُوقُ [4]، وَأَطْرِقْ كَرَا [5].

وَوَجَبَ [6] فِي اللَّهُمَّ لِوُقُوعِ الْمِيمِ عِوَضاً [7].

وَقَدْ يُحْذَفُ [8] الْمُنَادَى [9] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً نَحْوُ أَلاَ يَا اسْجُدُوا، وَيَا لَيْتَنِي، وَيَا بُؤْسُ لِزَيْدٍ.

{المندوب}

وَقَدِ (اسْتَعْمَلُوا [10]) [11] صِيغَةَ النِّدَاءِ فِي الْمَنْدُوبِ، وَهُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ [12] بِـ «يَا» أَوْ «وَا»، اخْتُصَّ بِـ «وَا».

وَهُوَ كَالْمُنَادَى فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ.

لَكِنْ (لاَ يَنْدُبُ [13]) [14] إِلاَّ (الْمُعَرَّفُ [15]) [16] لاَ نَحْوُ رَجُلٍ، وَمُبْهَمٍ [17] وَمَوْصُولٍ غَيْرِ

---

1 أي ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به أو لم يتعرف ؛ لأنه يكثر نداؤه كالعلم.

2 يوسف: 29.

3 صر صبحاً يا ليل.

4 أي أعطني فدية وخلص نفسك يا مخنوق.

5 رقية يصاد بها الكروان.

6 حذفه كثيراً.

7 فالأصل يا الله حذف يا في الأكثر وعوض عنه الميم المشددة آخراً تبركاً باسمه تعالى أولاً، وقد يزاد عليه ما.

8 على قلة.

9 نفسه.

10 وفي الشرح: يستعمل.

11 يعني العرب.

12 وجوداً وعدماً.

13 وفي الشرح: ولا ينوب.

14 أي لا يجعل مندوباً متفجعاً عليه ولا مندوباً متفجعاً به كما عرف.

15 وفي الشرح: المعروف.

16 أي وجب أن يكون المندوب معرفة سواء كان قبل التنبة أو بعدها، ووجب أيضاً أن يكون المتفجع عليه معروفاً مشهوراً عند السامع بذلك علماً كان أو غير علم.

17 كاسم الإشارة وأي.

مُشْتَهِرٍ بِالصِّلَةِ.

و(جَازَ)[1] لَكَ زِيَادَةُ الأَلِفِ فِي آخِرِهِ.

فَتُحْذَفُ التَّنْوِينُ نَحْوُ وَا غُلَامَ زَيْدَاهُ وَوَا مَنْ قَلَعَ بَابَ خَيْبَرَاهُ.

وَتُفْتَحُ السَّاكِنُ فِي نَحْوِ: وَامَنَاهُ لِلْمُسَمَّى بِـ«مَنْ» وَكَذَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِنْ كَانَ لَهُمَا حَرَكَةٌ مُقَدَّرَةٌ نَحْوُ وَا قَاضِيَاهُ وَاسْمَنْدَوَاهُ وَإِلاَّ اكْتَفَيْتَ بِهِمَا إِنْ كَانَا مَدَّتَيْنِ نَحْوُ وَا اضْرِبُوهُ وَا اضْرِبِي إِذَا سُمِّيَ بِهِمَا كَمَا فِي وَا غُلَامَاكُمَاهُ وَاغُلَامَهَاهُ وَامُوسَاهُ.

وَأَمَّا مِيمُ الْجَمْعِ فَتَقُولُ مَعَهَا وَاغُلَامَكُمُوهُ وَاغُلَامَهُمُوهُ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ بِالتَّثْنِيَةِ كَمَا تَقُولُ: وَا غُلَامَكِيهُ وَا غُلَامَهُوهُ خَوْفَ اللَّبْسِ بِالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبَةِ.

و(جَازَ)[2] لَكَ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الْمَدَّاتِ.

وَتُحْذَفُ وَصْلاً.

وَقَدْ تَثْبُتُ فِي الشِّعْرِ مَكْسُورَةً أَوْ مَضْمُومَةً.

وَامْتَنَعَ وَا زَيْدُ الطَّوِيلَاهُ خِلَافاً لِيُونُسَ.

وَمِمَّا أُجْرِيَ مَجْرَى النِّدَاءِ بَابُ الاخْتِصَاصِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، و(نَحْوُ قَوْلِهِمْ[3]): اللَّهُمَّ (اغْفِرْ)[4] لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ وَنَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُورَثُ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ أَوْ عَلَماً[5] كَنَحْنُ الْعَرَبَ أَسْخَى النَّاسِ وَبِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ.

1 ساقطة في المتن.

2 ساقطة في المتن.

3 ساقطة في الشرح.

4 ساقطة في المتن.

5 منصوباً على اختلاف هيئة المنادى.

{المشتغل}

وَالثَّالِثُ[1] : مَا[2] أُضْمِرَ عَامِلُهُ[3] عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ[4]، وَهُوَ[5] كُلُّ اسْمٍ[6] بَعْدَهُ فِعْلٌ أَوْ شِبْهُهُ[7] مُشْتَغِلٌ[8]* عَنْهُ[9] بِضَمِيرِهِ[10] أَوْ (فِي)[11] مُتَعَلَّقِهِ[12] (بِحَيْثُ)[13] لَوْ سُلِّطَ عَلَيْهِ[14] هُوَ[15] أَوْ مُنَاسِبُهُ بِالتَّرَادُفِ أَوِ اللُّزُومِ[16] لَنَصَبَهُ لِصُلُوحِهِ عَامِلاً فِيمَا قَبْلَهُ[17]، نَحْوُ: زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ، وَزَيْداً ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، وَزَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ يُنْصَبُ[18] بِفِعْلٍ

---

1 من الأبواب الأربعة لوجوب حذف عامل المفعول به.

2 مفعول به.

3 الناصب له.

4 الشريطة والشرط واحد، وتاؤها للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو للتأنيث بجعلها منقولة من الجاري على موصوف محذوف هو العلة كما قالوا في الذبيحة والحقيقة ونظائرهما، وإضافتها إلى التفسير بيانية.

5 راجع إلى ما أضمره على سبيل الاستخدام بمعنى منصوب أضمر ليعم المفعول فيه وخبر كان في نحو يوم الجمعة مررت فيه، وزيد كنت إياه.

6 فاختار اسم على مفعول للعموم وأكده بلفظ «كل» فهذه من الفوائد الخاصة لإدخال «كل» في التعريف هنا.

7 يعني اسم الفاعل والمفعول لا غير لما يأتي ولو بفصل كما في زيد عمرو ضربه، والخوان اللحم أكل عليه، وزيد أنت ضاربه أو أنت محبوب عليه.

8 ذلك الفعل أو شبهه، هو صفة لأحد الأمرين المفهوم من كلمة «أو» أو لكل منهما على سبيل التنازع.

9 متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الإعراض أو الفراغ أي مشتغل معرضاً عن العمل في ذلك الاسم أو فارغاً عن العمل فيه.

10 أي بالعمل في ضميره.

11 ساقطة في المتن.

12 أي متعلق الضمير أو الاسم بأن يكون الضمير مضافاً إليه لمفعول المفسر نحو زيداً ضربت غلامه أو للمعطوف على مفعوله نحو زيداً ضربت عمراً وغلامه أو معمولاً لصفة معموله أو صلة نحو زيداً ضربت رجلاً أهانه أو الذي أهانه أو معمولاً لصفة لمعطوف على مفعوله أو لصلة موصول معطوف على مفعوله نحو زيداً لقيت عمراً ورجلاً أهانه أو والذي ضربه وقس على هذا والأخصر الأعذب هو كل اسم بعده عامل في ضميره أو متعلقه.

13 ساقطة في الشرح.

14 بمجرد رفع ذلك الاشتغال.

15 أي أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه أو ذلك العامل.

16 ولو بواسطة.

17 فخرج كل ما فيه مانع من التسليط.

18 الاسم في هذه الأمثلة.

يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ[1] أَيْ ضَرَبْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَأَهَنْتُ، أَوْ لاَبَسْتُ.

ثُمَّ مَا وَقَعَ[2] فِي هَذَا الْبَابِ[3] فَالْمُخْتَارُ أَوِ الْوَاجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ، أَوِ النَّصْبُ أَوْ يَسْتَوِي (فِيهِ)[4] الأَمْرَانِ[5]، فَالأَوْجُهُ خَمْسَةٌ.

فَيُخْتَارُ[6] الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةِ (تَرْجِيحِ)[7] النَّصْبِ كَمَا فِي الأَمْثِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، أَوْ عِنْدَ وُجُودِ (الْقَرِينَةِ الْمُرَجِّحَةِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لَكِنَّ الْقَرِينَةَ الْمُرَجِّحَةَ لِلرَّفْعِ)[8] أَقْوَى مِنْهَا[9]، وَهِيَ:

1 ـ أَمَّا[10] (لِغَيْرِ الطَّلَبِ[11])[12].

2 ـ وَإِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ[13].

وَيُخْتَارُ النَّصْبُ[14] بِالْعَطْفِ[15] عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ[16] لِلتَّنَاسُبِ[17]، نَحْوُ ﴿فَرِيقاً هَدَى

---

1 لا بالمذكور.

2 في مظان الإضمار على شريطة التفسير.

3 أي في موضع يظن في بادئ النظر أنه منه وإن لم يكن منه في الواقع.

4 ساقطة في المتن.

5 أي الرفع والنصب.

6 في الاسم المذكور.

7 ساقطة في المتن.

8 وفي المتن: قرينة.

9 أي من القرينة المرجحة للنصب وهي اثنان لا غير.

10 الداخلة على ذلك الاسم عطفاً على فعلية أو جواب استفهام عنها؛ إذ هما قرينة النصب معها لا غير.

11 وفي الشرح: مع غير الطلب.

12 نحو لقيت القوم وأما زيد فقد أكرمته ونحو أما خالد فقد أكرمته في جواب أيهم أكرمت.

13 مع العطف على الفعلية لا غير نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. فإن المختار فيه الرفع فإن إذا المفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف من أن إذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض.

14 في الاسم المذكور.

15 أي بسبب عطف جملة هو فيها بأي عاطف كان.

16 وهو حكماً كالصفة الناصبة للمفعول في نحو: زيد ضارب عمراً.

17 أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو: خرجت فزيد لقيته.

وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾[1]، وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ[2] وَالاسْتِفْهَامِ[3]، وَإِذَا الشَّرْطِيَّةِ[4]، وَحَيْثُ[5] وَفِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ[6] (وَالدُّعَاءِ)[7]؛ إِذْ هِيَ[8] مَوَاقِعُ الْفِعْلِ[9]، وَعِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ[10] بِالصِّفَةِ[11] إِنْ رَفَعَ نَحْوُ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[12].

وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ[13] فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ أَيْ عِنْدَهُ أَوْ فِي دَارِهِ.

وَيَجِبُ النَّصْبُ[14] بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ «إِنْ» وَ«لَوْ» وَحَرْفِ التَّحْضِيضِ وَأَلَا الْعَرْضِيَّةِ عِنْدَ بَعْضٍ نَحْوُ «إِنْ زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، وَ«أَلَا زَيْداً تُكْرِمُهُ»، وَ«لَيْسَ أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» مِنْهُ، فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ[15]، وَكَذَا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[16]، وَنَحْوُ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي

---

1 الأعراف: 30.

2 يعني «ما ولا وإن» وليس «لم لما ولن» من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يفصل معمولها لضعفها في العمل نحو: «ما زيداً ضربته»، و«لا زيداً ضربته»، و«إن زيداً ضربته إلا تأديباً».

3 أي حرف الاستفهام؛ لأنه لا يدخل في غير الضرورة إلا على الفعل الصريح خلافاً للأخفش.

4 الدالة على المجازاة في الزمان، نحو: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه.

5 الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه.

6 يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي مثل: «زيداً اضربه»، و«زيداً لا تضربه».

7 ساقطة في الشرح.

8 أي بعد حرف النفي والاستفهام وإذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذي قبل الأمر والنهي.

9 أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً وإلا فلا.

10 أي التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال، بل من حيث هو خبر في حال الرفع.

11 فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود، أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود.

12 القمر: 49. ينصب ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ على الإضمار بشريطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ خبراً له لكان موافقاً للنصب في أداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبراً وهو خلاف المقصود فإن المقصود الحكم على ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ بأنه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ مخلوق لنا أنه ﴿بِقَدَرٍ﴾ فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوق لله كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد.

13 أي الرفع والنصب من غير فضل أحدهما على الآخر.

14 أي نصب الاسم المذكور.

15 بالابتداء.

16 القمر: 52.

فَاجْلِدُوا﴾[1]، الْفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ، وَجُمْلَتَانِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَإِلاَّ[2] فَالْمُخْتَارُ النَّصْبُ[3].

{التحذير}

الرَّابِعُ[4]: التَّحْذِيرُ[5]، وَهُوَ مَعْمُولٌ[6] بِتَقْدِيرِ «بَعِّدْ» أَوْ «اتَّقِ» مُحَذَّرٌ مِمَّا بَعْدَهُ[7] أَوْ مُكَرَّرٌ مُحَذَّرٌ مِنْهُ.

وَالْغَالِبُ فِي الأَوَّلِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَقَدْ يَكُونُ[8] مُتَكَلِّماً أَوْ مُظْهَراً مُضَافاً[9] إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَالثَّانِي عَامٌّ[10] نَحْوُ: إِيَّاكَ وَالأَسَدَ، وَإِيَّاكَ وَأَنْ تَحْذِفَ، وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ، (وَنَفْسَكَ نَفْسَكَ)[11]، وَتَقُولُ: إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ، وَمِنْ أَنْ تَحْذِفَ، وَأَنْ تَحْذِفَ بِتَقْدِيرِ «مِنْ» لاَ إِيَّاكَ الأَسَدَ لاِمْتِنَاعِ تَقْدِيرِ «مِنْ».

---

1 النور: 2.

2 أي وإن لم يكن أحد الوجهين.

3 أي واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع ولا يجوز اتفاق القراء على المرجوح فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين لتعين الرفع.

4 من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها.

5 وضابط هذا الباب أن تقول: كل محذَّر معمول لا حذر أو بعِّد، أو شبههما، مذكور بعده ما هو المحذَّر منه إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة، يجب إضمار عامله، وكذا كل محذَّر منه مكرر، معمول لبعِّد، فيدخل في الأول نحو: إياك والأسد وإياي والشر، وماز (ترخيم مازن)، ورأسك والسيف، فالمحذر إذن إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً.

وقد يجيء متكلماً، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو: إياك وإياه من الشر.

انظر: الرضي 1/ 480-481.

6 أي اسم عمل فيه النصب بالمعولية.

7 أي مما بعد ذلك المعمول.

8 أي ضميره.

9 غالباً إلى ضمير المخاطب.

10 يستوي فيه الأسماء المظهرات والمضمرات كلها.

11 ساقطة في المتن.

{المفعول فيه}

الْمَفْعُولُ فِيهِ: هُوَ مَا[1] فُعِلَ فِيهِ[2] فِعْلٌ[3] مَذْكُورٌ[4] تَضَمُّناً[5] أَوْ مُطَابَقَةً[6] مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ[7] أَوْ نَحْوِ مَصْدَرٍ أُنِيبَ مَنَابَهُمَا[8].

وَشَرْطُ نَصْبِهِ[9] تَقْدِيرُ «فِي»[10].

وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا[11] تَقْبَلُ ذَلِكَ[12].

وَظُرُوفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَتْ مُبْهَمَةً قَبِلَتْ وَإِلاَّ[13] فَلاَ[14].

وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ بِالْجِهَاتِ السِّتِّ[15]، وَحُمِلَ عَلَيْهَا[16] عِنْدَ وَلَدَى وَدُونَ وَمَعَ وَسِوَى وَوَسْطَ وَبَيْنَ وَتِلْقَاءَ وَتِجَاهَ وَنَاحِيَةٌ وَشِبْهُهَا لِإِبْهَامِهَا[17].

---

1 أي اسم.

2 أي في مدلوله أو في نفسه مسامحة بحسب دلالة اللفظ؛ لأنه المعنى المتعارف.

3 لغوي أي حدث.

4 لفظاً أو تقديراً.

5 فيما كان العامل به الفعل فعلاً اصطلاحياً ملفوظاً أو مقدراً أو شبهه كذلك.

6 فيما كان العامل مصدراً كذلك، والمراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة وبالتضمن ما يقابلها بالتبع، فيشمل المذكور بالالتزام أيضاً في نحو: قتله يوم الجمعة بمعنى ضربه ضرباً شديداً وباللمح في نحو: زيد أسد في بيته.

7 بيان لـ«ما» الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى قسمي المفعول فيه، وتمهيد لبيان حكم كل منهما.

8 فكثيراً ما تؤول «ما» لمصدرية الفعل بالمصدر الزماني، وتسمى ما دامية زمانية نحو: اجلس ما دام أو ما بقي زيد جالساً.

9 أي شرط نصب المفعول فيه.

10 إذ ذكرها أو ما بمعناها كالباء في صليت بالمسجد يوجب الجر.

11 مبهماً كان الزمان أو محدوداً.

12 أي تقدير «في»؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر. والمحدود منها محمول عليه أي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو: صمت دهراً وأفطرت اليوم.

13 أي وإن لم يكن مبهماً، بل كان محدوداً.

14 فلا يقبل تقدير «في»؛ إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة نحو: جلست في المسجد.

15 وهي: أمام وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت وما في معناها، فإن أمام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهماً.

16 أي على الجهات الست المبهم.

17 كالجهات.

وَالْمَقَادِيرُ الْمَمْسُوحَةُ كَالْفَرْسَخِ وَالْمِيلِ وَالْبَرِيدِ لِمُشَارَكَتِهَا لَهَا [1] فِي الانْتِقَالِ.

وَلَفْظُ «مَكَانٍ» [2] وَكُلُّ ذِي مِيمٍ زَائِدَةٍ [3] مِنْ حَدَثٍ فِيهِ مَعْنَى الاسْتِقْرَارِ [4] لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ.

وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ وَنَزَلْتُ وَسَكَنْتُ، نَحْوُ: دَخَلْتُ الدَّارَ [5] عَلَى الأَصَحِّ.

وَتُنْصَبُ [6] بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ (جَوَازاً، وَ) [7] عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ بِتَفْصِيلٍ مَرَّ [8].

{المفعول له}

الْمَفْعُولُ لَهُ: وَهُوَ مَا فُعِلَ لأَجْلِهِ [9] فِعْلٌ مَذْكُورٌ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً»، وَ«قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً» خِلافاً لِلزَّجَّاجِ. فَإِنَّهُ [10] عِنْدَهُ [11] مَصْدَرٌ (مِنْ غَيْرِ لَفْظِ فِعْلِهِ) [12].

وَشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ اللاَّمِ [13].

وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا اتَّحَدَ (هُوَ) [14] وَعَامِلُهُ فَاعِلاً [15] وَزَمَاناً [16] بِخِلافِ نَحْوُ: جِئْتُكَ

---

1 أي للجهات.

2 وإن كان معيناً كمكان زيد.

3 أي كل اسم مكان مشتق.

4 أو الكون كالمجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقيل والمبيت والمستقر والمستودع إلى غير ذلك.

5 لكثرته في الاستعمال لا لإبهامه.

6 أي المفعول فيه.

7 ساقطة في الشرح.

8 في المفعول به.

9 أي لقصد تحصيله أو بسبب وجوده، وخرج به سائر المفاعيل مما فعل، به، أو فيه، أو معه.

10 أي المفعول له.

11 أي عند الزجاج.

12 ساقطة في الشرح.

13 لأنها إذا أظهرت لزم الجر.

14 ساقطة في المتن.

15 ولو تقديراً كما في المثالين المذكورين آنفاً.

16 بأن تطابقا فيه كما في ضربت تأديباً أو يكون زمان عامله جزء من زمانه كما في قعدت عن الحرب جبناً أو بالعكس في قصد الفاعل.

لِلسِّمَنِ، أَوْ (جِئْتُكَ)[1] لِمَجِيئِكَ إِيَّايَ، أَوْ لِوَعْدِي إِيَّاكَ مِنْ قَبْلُ.

وَالْغَالِبُ فِي الْمَجْرُورِ التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ، وَفِي الْمَنْصُوبِ التَّنْكِيرُ.

{المفعول معه}

الْمَفْعُولُ مَعَهُ[2]: وَهُوَ الْمَذْكُورُ[3] بَعْدَ الْوَاوِ بِمَعْنَى «مَعَ» لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ[4] لَفْظاً أَوْ مَعْنًى[5].

فَإِنْ كَانَ لَفْظاً (وَجَازَ)[6] الْعَطْفُ[7] فَالْوَجْهَانِ[8]: نَحْوُ جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْداً، وَلَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ[9]، وَفَصِيلَتُهَا لَرَضَعَتْهَا رَفْعاً[10] وَنَصْباً[11].

وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ[12] تَعَيَّنَ النَّصْبُ[13]، نَحْوُ: (جِئْتُ وَزَيْداً)[14] وَحَسْبُكَ وَخَالِداً، وَاسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ.

وَإِنْ كَانَ[15] مَعْنًى وَجَازَ الْعَطْفُ[16] تَعَيَّنَ (الْعَطْفُ)[17]، نَحْوُ: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَإِلَّا[18]

---

1 ساقطة في المتن.

2 أي الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه. فقوله «معه» مفعول ما لم يسم فاعله، أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول «به» و«فيه» و«له». والضمير المجرور راجع إلى اللام واعتذر عن نصبه «معه» بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر.

3 صراحة حتى لا يجوز حذفه ولا حذف الواو خلافاً لمن ظنه في وما لنا لا نقاتل؛ إذ الأصح أنه حال مفردة.

4 اللام متعلق بمذكور أي يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبة معمول فعل وإفادته إياها سواء كان ذلك المعمول فاعلاً نحو: «استوى الماء والخشبة» أو مفعولاً نحو: «كفاك وزيداً درهم».

5 أي سواء كان الفعل لفظياً أو معنوياً.

6 وفي الشرح: جاز.

7 أي لم يمتنع.

8 جائزان أي العطف والمعية.

9 على البناء المجهول.

10 وجراً كل على العطف.

11 على المعية ولم يأت في القرآن مثال يكون نصاً فيه.

12 بل يمتنع لمانع معنوي أو لفظي.

13 على المعية.

14 ساقطة في الشرح.

15 أي وإن وجد الفعل.

16 أي لم يمتنع.

17 ساقطة في المتن.

18 أي وإن لم يجز العطف بل يمتنع.

تَعَيَّنَ النَّصْبُ[1]، نَحْوُ: مَالَكَ وَزَيْداً، وَمَا شَأْنُكَ وَعَمْراً؛ لأَنَّ الْمَعْنَى مَا تَصْنَعُ[2].

{الحال}

الْحَالُ: مَا[3] يُبَيِّنُ[4] هَيْئَةَ[5] الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ[6] لَفْظاً أَوْ مَعْنًى[7] حَقِيقَةً[8] أَوْ تَأْوِيلاً[9].

(نَظْمٌ)[10]:

مِنْ نَحْوِ قَدْ ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً[11] ... وَخَالِدٌ عَلَى الرَّحِيلِ صَائِماً[12]
وَهَؤُلاَءِ أَصْدِقَاءُ أَبْرَا[13] ... وَمَا ظَنَنْتُ الظَّنَّ إِلاَّ سَيِّئاً[14]
وَسِرْتُ وَالطَّرِيقَ خَالِياً بِنَا ... وَرَاعِ (إِحْسَانَ)[15] الْكَرِيمِ مُحْسِناً[16]
فَرِّقْ أَوِ اجْمَعْ أَنْتَ مَا تَوَافَقَا ... كُلاًّ بِذِيهِ فِي اخْتِلاَفِ الصِّفَا

---

1 إذ لا وجه سواه.

2 وما يماثله، فمعنى «ما شأنك وزيداً»: ما تصنع وزيداً، ومعنى «مالك وزيداً»: ما تصنع وزيداً، ومعنى «ما لزيد وعمرو»: ما يصنع زيد وعمرو.

3 أي شيء أو اسم إن عدت الجملة اسماً حكماً.

4 معلوم من باب التفعيل على صيغة التذكير أو التأنيث.

5 الهيئة: الحالة والكيفية خرج بها التميز؛ لأنه مبين الذات.

6 وبإضافتها إلى الفاعل والمفعول به خرج مبين هيئة الفعل كالمصدر في رجعت القهقري، وضربت ضرباً شديداً.

7 حال من الفاعل والمفعول أو تميز منهما أو خبر لكان المقدر أي سواء كان الفاعل والمفعول به الذي وقع عنه الحال لفظياً.

8 وصريحاً.

9 وحكماً.

10 ساقطة في الشرح.

11 مثال اللفظي الظاهر الحقيقي.

12 مثال اللفظي المستكن لا المعنوي.

13 مثال المعنوي الظاهر الحقيقي.

14 مثال اللفظي الظاهر التأويلي.

15 في الشرح: أبناء.

16 فمحسناً: حال من الكريم.

كَمَا اجْتَنَبُوا إِنْ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ وَعِنْدَهَا بَابُ الْخِيَارِ مُثْبِتٌ

أَنْوَاعُهَا[1] مُحَقَّقٌ وَدَائِمَةٌ مُقَدَّرَةٌ مُنْتَقِلٌ وَمُوَطِّئَةٌ

---

1 أقسام الحال: تنقسم باعتبارات:

الأولى: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مالكَ ذهباً» و«هذه جُبتكَ خزاً» بخلاف نحو «بعْتهُ يداً بيدٍ» فإنه بمعنى متقابضين، وهو وصف متنقل، وإنما لم يؤول في الأول؛ لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤوّلة بالمشتق، وليس كذلك.

الثانية: المؤكدة نحو ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل: 10؛ القصص: 31] قالوا ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [فاطر: 31]؛ لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: «هوَ الحقُّ صادِقاً» فهي مؤكدة.

الثالثة: التي دلّ عاملُها على تجدُّد صاحبها، نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28] ونحو: «خلقَ اللهُ الزّرافةَ يديها أطولَ منْ رجليها» الحالُ أطول، ويديها بدل بعض، قال بدر الدين ابن ابن مالك: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: 114] وهذا سهو منه؛ لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازِمةُ في غير ذلك بالسماع، ومنه ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18] إذا أعرب حالاً، وقولُ جماعة إنها مؤكدة وَهَمٌ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطِّئة وهي الجامدة الموصوفة نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: 17] فإنما ذكر بشراً توطئة لذكر سوياً، وتقول جاءني زيد رجلاً مُحسناً.

الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: 72] ومُقدّرة، وهي المستقبلة كمررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقدّراً ذلك، ومنه ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: 73]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: 27] ومحكية، وهي الماضية نحو جاء زيدٌ أمسِ راكباً.

الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسِّسة أيضاً، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [النمل: 10؛ القصص: 31] مؤكدة لصاحبها نحو: «جاءَ القومُ طُرّاً» ونحو ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: 99] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو: «زيدٌ أبوكَ عطوفاً» وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولدُه بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

ومما يُشكل قولهم في نحو «جاء زيدٌ والشمسُ طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلُها جاء زيد طالعةَ الشمسُ عند

وَبِالتَّرَادُفِ التَّدَاخُلُ التَّمَامُ وَمَا لِتَأْكِيدٍ أَتَى صِفْ بِالدَّوَامِ
وَالْعَامِلُ الْفِعْلُ وَشِبْهُهُ وَمَا مِنِ اسْمِ فِعْلٍ أَوْ مِنَ الْفَحْوَى نَمَا
مِنَ التَّمَنِّي وَالتَّرَجِّي وَالنِّدَا كَذَا إِشَارَةٌ وَتَشْبِيهٌ بَدَا
لاَ إِنَّ أَنَّ النَّفْيَ وَاسْتِفْهَامٌ إِذْ بِالسَّمَاعِ أَمْرٌ ذِي النِّظَامِ

وَشَرْطُهَا[1] : أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً[2] ، وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً[3] ، أَوْ مُخَصَّصاً بِصِفَةٍ ، أَوْ إِضَافَةٍ ، أَوْ إِفَادَةِ عُمُومٍ ، أَوْ فِي حَيِّزِ (الاسْتِفْهَامِ)[4] ، (أَوْ قَبْلَ إِلاَّ نَقْضاً لِلنَّفْيِ[5])[6] ، وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَمَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ وَنَحْوُهُ[7] ، مُتَأَوَّلٌ[8] .

= مجيء ، يعني فهي كالحال والنعت السببيين كـ«مررتُ بالدار قائماً سُكانُها ، وبرجلٍ قائمٍ غلمانُه» وقال ابن عمرون : هي مؤولة بقولك مُبكراً ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان : 27] في قراءة من رفع البحر : هو كقوله :

وقد أغتدي والطيرُ في وُكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

و«جئتُ والجيشُ مُصطفٌ» ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظرف ، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي الحال ، ويجوز أن يقدر «وبحرها» أي وبحر الأرض . انظر : مغني اللبيب 2/ 535-538 .

1 أي شرط الحال .
2 لأن النكرة أصل والغرض ، وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها يحصل بها ، والتعريف زائد على الغرض .
3 لأنه محكوم عليه في المعنى ، فكان الأصل فيه التعريف .
4 وفي الشرح : استفهام .
5 وفي الفوائد الضيائية : أو بعد إلا نقضاً للنفي .
6 ساقطة في الشرح .
7 أي نحو كل منهما من الحال مع اللام والإضافة إلى المعرفة .
8 بالنكرة ، فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة ، وتأويلها على وجهين :
أحدهما : أنها مصادر لأفعال محذوفة ، أي تعترك العراك وينفرد وحده أي انفراده .
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً ، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية .
وثانيهما : أنها معارف موضوعة موضع النكرات ، أي معتركة ، منفرداً .
فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة ، كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة ، وهي في المعنى نكرة .

فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا [1] نَكِرَةً [2] وَجَبَ تَقْدِيمُهَا [3].

وَلاَ تَتَقَدَّمُ [4] عَلَى الْمَجْرُورِ [5] عَلَى الأَصَحِّ، وَلاَ عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ [6] فِيمَا عَدَا نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِماً كَعَمْرٍو قَاعِداً مِمَّا دَلَّ عَلَى حَدَثَيْنِ غَيْرِ مُمَيَّزَيْنِ بِالْعِبَارَةِ [7] مُخْتَلِفَيْنِ بِالْحَالِ [8] بِخِلاَفِ الظُّرُوفِ [9]. إِذَا تَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ [10]، نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ، وَلاَ [11] عَلَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ، وَالْفِعْلِ الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ [12]، وَالْمَصْدَرِ [13] بِمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ [14]، وَالْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَاللاَّمِ الْمَوْصُولِ، وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ [15] صَحَّ أَنْ تَقَعَ حَالاً مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَأْوِيلٍ بِالْمُشْتَقِّ [16]، نَحْوُ: هَذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً [17]، وَنَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ أَسَداً،

---

1 أي صاحب الحال.

2 محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة.

3 أي تقديم الحال على صاحبها لتخص النكرة بتقديمها؛ لأنها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب.

4 أي الحال.

5 سواء كان مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر.

6 لضعفه في العمل.

7 لكون الدال واحداً.

8 بأن تعلق بكل منها حال.

9 المراد به شبهه ما يشمل الجار والمجرور.

10 على الحال.

11 أي ولا تتقدم.

12 كفعلي التعجب وعسى وليس وأسماء الأفعال.

13 أي والفعل المصدر.

14 من نحو لام الابتداء ولام القسم وهمزة الاستفهام وقد وحرف الشرط وأسمائه وغير ذلك مما يبين في محله لكن منهم من أجاز إن زيداً لراكباً سائر والله لراجلاً أسير، وأما تقديمه على اللامين فلم يجوزه أحد.

15 أي صفة سواء كان مشتقاً كما هو الغالب أو جامداً.

16 لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به.

17 هذا ردٌّ على النحاة، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتق، قالوا: لأنها في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، فقالوا في نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً، أي هذا مبسراً أطيب منه مُرطباً، أي كائناً بسراً وكائناً رطبا، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: 64]، أي دالة،

وَنَحْوُ: بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ، وَكَثُرَ ذَلِكَ[1] فِي السِّعْرِ، نَحْوُ: بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً وَدِرْهَماً أَوْ بِدِرْهَمٍ[2].

وَ(قَدْ)[3] تَكُونُ[4] جُمْلَةً خَبَرِيَّةً[5]، فَالاسْمِيَّةُ[6] الْمُنْتَقِلَةُ[7]، وَالْمُصَدَّرَةُ بِلَيْسَ[8] بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ[9]، أَوْ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا[10]، أَوْ بِالضَّمِيرِ[11] عَلَى ضَعْفٍ[12].

= قال المصنف، وهو الحق، لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن الحال هو المبيِّن للهيئة، كما ذُكِرَ في حدِّه، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتَكَلَّفُ تأويله بالمشتق.

وكذا، رَدَّ عليهم اشتراطَهم اشتقاق الصفة، كما يجيء في بابها، ومع هذا، فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف: الاشتقاق.

فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً: الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطَّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفاً بها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ [يوسف: 2]، وقولك: جاءني زيد رجلاً بهياً. انظر: الرضي 2/ 32.

1 أي كون الحال جامداً.

2 ومنها الحال في نحو: بعت الشاء شاة ودرهماً، وضابطه أن تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من أجزاء مجزّأة، قسطاً، وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء، إما مع واو العطف، كقولنا: شاة ودرهماً، أو بحرف الجر، نحو: بعت البُرَّ قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة ماله، درهماً عن كل أربعين، وقامرته، درهماً في درهم، أي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهماً مني، أو بغير ذلك نحو: وضعت عندكم الدنانير، ديناراً لدى كل واحد.

وكل واحدة من هذه الأحوال كانت جزءاً أول من الجملة الابتدائية. انظر: الرضي 2/ 33.

3 ساقطة في الشرح.

4 أي الحال.

5 محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه، والجمل الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء.

6 أي الجملة الاسمية الحالية.

7 لا المؤكدة.

8 لأنها بمجرد النفي لا دلالة لها على الزمان على الأصح فهي كالنفي الداخل على الاسمية.

9 معاً لقوة الاسمية في الاستقلال، فتطلب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاء زيد وهو راكب.

10 لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام: كنت نبياً وآدم بين الماء والطين.

وهذا أي الربط بالواو وحدها أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المتنقلة. وأما في الحال المؤكدة فلا يجوز بالواو تقول: هو الحق لا شك فيه، وذلك؛ لأن الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما.

11 وحده.

12 لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء، فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو كلمته فوه إلى فيّ فلا بد من الواو على الأصح.

وَالْمُؤَكِّدَةُ[1] وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ[2] بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ[3]، وَيُشْتَرَطُ خُلُوُّهُ[4] عَنْ (حَرْفِ)[5] الاسْتِقْبَالِ[6]، وَمَا سِوَى ذَلِكَ[7] بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ[8]، أَوْ بِأَحَدِهِمَا[9].

وَلاَ بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ[10] مِنْ «قَدْ» ظَاهِرَةً[11] أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ[12]﴾[13].

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ[14] بِأَقْسَامِهِ الثَّلاَثَةِ[15] لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[16] كَقَوْلِكَ: رَاشِداً مَهْدِيّاً

---

1 نحو ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2]، وهو الحق لا شك فيه.

2 أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً.

3 لأن الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة اتصالها ويستغني عنه المضارع لمشابهة اسم الفاعل لفظاً.

4 أي خلو المضارع الواقع حالاً.

5 وفي المتن: حروف.

6 كالسين وسوف ولن.

7 أي المذكورات وهو المضارع المنفي بـ«لا» و«لم» و«ما» أو المقرون بـ«قد» والماضي المثبت والمنفي.

8 معاً جبراً لعدم المقارنة في الماضي المثبت ولعدم الحصول في البواقي.

9 وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية.

فالمضارع المثبت نحو «جاءني زيد وما يتكلم غلامه»، أو «جاءني زيد ما يتكلم غلامه»، أو «جاءني زيد وما يتكلم عمرو».

والماضي المثبت نحو «جاءني زيد وقد خرج غلامه»، أو «جاءني زيد قد خرج»، أو «جاءني زيد وقد خرج عمرو».

والماضي المنفي نحو «جاءني زيد وما خرج غلامه»، أو «جاءني زيد ما خرج غلامه»، أو «جاءني زيد وما خرج عمرو».

10 المتصرف الغير المقرون بالواو الواقع حالاً.

11 في اللفظ، نحو: جاءني زيد قد ركب غلامه.

12 أي قد حصرت صدورهم.

13 النساء: 90.

14 في الحال.

15 من الفعل وشبهه والمعنوي.

16 حالية أو مقالية.

لِلْمُسَافِرِ[1]، وَرَاكِباً لِمَنْ قَالَ: كَيْفَ جِئْتَ[2]؟ وَالْهِلاَلُ بَيِّناً فِي هَذَا الْهِلاَلِ[3].

وَيَجِبُ الْحَذْفُ[4] فِي حَالٍ يُبَيِّنُ ازْدِيَادَ (الثَّمَنِ[5])[6] أَوْ غَيْرِهِ[7] (عَقِيبَ)[8] الْفَاءِ أَوْ «ثُمَّ»،

نَحْوُ: بِعْتُهُ بِعَشَرَةٍ أَوْ قَرَأْتُ جُزْءاً فَصَاعِداً[9].

وَفِي الْمُؤَكِّدَةِ[10] نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً أَيْ أَحِقُّهُ بِمَعْنَى أَحِقُّ أُبُوَّتَهُ (لَكَ)[11].

وَشَرْطُهَا[12]: أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ لاَ يَصْلُحُ شَيْءٌ مِنْ جُزْئَيْهَا لِلْعَمَلِ فِيهَا.

ثُمَّ الْمُنْتَقِلَةُ قَيْدٌ لِلْعَامِلِ[13] بِخِلاَفِ الْمُؤَكِّدَةِ[14].

---

1 أي الشارع في السفر أو المتهيئ له: «راشداً مهدياً» أي «سر راشداً مهدياً» بقرينة حال المخاطب، وقوله «مهدياً» إما صفة لـ «راشداً» أو حال بعد حال.

2 أي جئت راكباً بقرينة السؤال.

3 «بيناً» مثال حذف العامل المعنوي لقرينة حالية.

4 قياساً.

5 وفي الشرح: ثمن.

6 أو نقصه.

7 أو غير الثمن مما يقبل ذلك.

8 وفي المتن: عقب.

9 أو ثم صاعداً.

10 أي ويجب الحذف أيضاً في بعض أغلب الحال.

11 ساقطة في الشرح.

12 أي شرط وجوب حذف عاملها.

13 مخصصة له بوقتها.

14 فإنها ليست قيداً مخصصاً للعامل بل لمجرد التأكيد، ولذا وجب تأخيرها. فالقول بأن الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح إلا أن يراد أنها قيد له بحسب العبارة والصورة.

{التمييز}

التَّمْيِيزُ[1] : مَا يَرْفَعُ[2] الإِبْهَامَ[3] الْمُسْتَقِرَّ[4] عَنْ ذَاتٍ[5] مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ[6] .

---

1 قال الرضي 2/ 53-55 : قوله : «ما يرفع الإبهام» جنس يدخل فيه التميز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبهها .
وقال : عن ذات احترازاً عن الحال ، فإنها ترفع الإبهام ولكن لا عن الذات ، قلت : سلمنا أن الحال تخرج عنه ؛ لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها ، وكذا القهقرى ، في قولك : رجع زيد القهقرى ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي صاحب الرجوع لا عن نفس الرجوع ؛ لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه الذهاب ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل ، أو ظريف ، تدخل فيه ؛ لأن «رجل» ذات مبهمة بالوضع ، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه ، تميّز عما يخالفه ، كما تميّز بطويل ، عن قصير ، فطويل إذن يرفع الإبهام المستقر ، أي الثابت وضعاً ، على ما فسّره المصنف ، عن الذات المذكورة ، وكذا يدخل فيه عطف البيان ، نحو : جاءني العالم زيد ، وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو : مررت به زيد ؛ لأنه رفع الإبهام عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلاً ، وربه رجلاً ، سواء .
ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه في نحو : خاتم فضة ، كما يدخل فيه إذا انتصب ؛ لأن معنى النصب والجر فيه سواء ؛ وكذا يدخل فيه المجرور في نحو : مائة رجل وثلاثة رجال .
قوله : «الإبهام المستقر» ، قال : احترزت بالمستقر ، عن الإبهام في اللفظ المشترك ، فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك في نحو : أبصرت عيناً جارية ، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع ، فإن الذي يثبت منه بوضع الواضع ، إنما يكون بأن يضع الواضع لفظاً لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل ، لا أن يضع لفظاً لمعنى معيّن ، ثم اتفق ، إما من ذلك الواضع ، أو من غيره ، أن يضع ذلك اللفظ ، لمعين آخر ، فيعرض له الإبهام عند المستعمل ، لأجل الاشتراك العارض ، فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع ، بل عَرَض بسبب الاشتراك العارض .
قلت : معنى المستقر في اللغة ، هو الثابت ، ورب عارض ، ثابتٌ لازم ، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ، ينتفي الإبهام ، في المشترك وفي العدد وسائر المقادير ، فلا فرق بينهما أيضاً من جهة الإبهام ، ولا يدل لفظ المستقر على أنه وضعي كما فسر ، والحد لا يتم بالعناية ، والألفاظ المجملة في الحد مما يخل به .
قوله : «عن ذات مذكورة أو مقدرة» ليشمل النوعين : التميز عن المفرد ، والتميز عن النسبة .

2 أي ذكرة ترفع .

3 احترز به عن البدل ، فإن المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء ، بل هو ترك مبهم وإيراد معين .

4 أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له .

5 لا عن وصف ، واحترز به عن النعت والحال ، فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات .

6 صفتان لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التميز .

(نَظْمٌ)[1]:

فَالأَوَّلُ: الأَغْلَبُ فِيهِ أَنْ يَقَعْ — عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارِ شَيْءٍ قَدْ شَرَعْ[2]

مِنْ عَدَدٍ أَوْ وَزْنٍ أَوْ مَسَاحَةْ — كَيْلٍ وَمِقْيَاسٍ (مَقَرِ سِلْعَةْ[3])[4]

تَامٍ بِتَنْوِينٍ وَلَوْ أَنْ تَنْوِيَهْ — أَوِ الإِضَافَةِ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةْ

أَوْ شِبْهِ جَمْعٍ وَالضَّمِيرُ الْمُبْهَمُ — (وَاسْمُ)[5] الإِشَارَةِ دُونَهَا مُتَمِّمُ[6]

---

1 ساقطة في الشرح.

2 أي القسم الأول أغلب مواده وأكثرها أن يأتي عن مفرد مقدار أو لأجله وسببه على أن كلمة «عن» هنا بل في كل هذا الباب تعليلية كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: 82]، ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: 36]، ويجوز أن تكون بمعنى «من» صلة يقع كما هو التبادر إلى الفهم وأن تكون بمعنى «بعد» كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: 19] لكنه بعيد. والمراد بالمفرد هنا: ما يقابل الجملة ولو مآلية؛ لأن ما له المفردات القسم الثاني كلها إليها لاتحاد المضمون، والمقدار ما يقدر به الشيء ويبين، وقد وقع للضرورة بمعنى القدر مفعولاً لـ«شرع» الواقعة صفة لمفرد، ويفهم منه وصفه بالمقدار على معناه الأصلي كما لا يخفى ويجعل بياناً للمقدار.

3 وفي المتن: لذي نهاية.

4 يعني لا يخلو المفرد المقدار من أن يكون عدداً نحو عشرون أو وزناً يبين قدر الموزون نحو رطل أو مساحة أي ذرع يبين قدر المذروع نحو زراع وشبر أو كيلاً يبين قدر المكيل نحو قفيز وصاع أو مقر متاع يضبط قدر ما حل فيه نحو راقود أو مقياساً يقاس به الشيء على غيره ويعرف به قدره نحو مثل وملأ فإنك إذا قلت مثل التمرة أو ملأ الإناء علم المخاطب شيئاً يقيس ذلك لكن لا يعلم أي شيء هو، فإذا قلت: زبداً أو عسلاً تبين أنه المقيس المبين القدر، ومنه كما يأتي آنفاً مع بيان ما قبله مثل زيد رجلاً وبطولك رجلاً وبعرضه أرضاً، وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً، فمحمول على مثالك بالضد أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غيرك وسواك ورجل بطولك وأرض بعرضه بل أصل التمييز كله كذلك فأصل رطل زيتاً زيت رطل وقس فأزيل عن أصله للمبالغة والتأكيد.

5 وفي المتن: كاسم.

6 صفة مفرد أو عدد وما عطف عليه أي شرط أن يكون تاماً بأحد هذه الأمور الأربعة يستغني عن الإضافة فينصب به التمييز كما يأتي ولا تتوهم من ذكرهم هذا الحكم في بحث المفرد المقدار اختصاصه به؛ لأن تمام غير المقدار أيضاً بها غير الضمير واسم الإشارة بل تمام مطلق الاسم بها وباللام إلا أن التمام به لا يفيد في باب التمييز وستسمع أمثلة الكل على الترتيب. واحترز بقوله: شبه الجمع عن نون الجمع في نحو حسنون وجهاً، فإن التمييز فيه لا يكون مما نحن فيه، بل عن ذات مقدرة ويمكن أن يقال أنه خارج بالمقدار.

مُـمَيِّزُ الأَعْـدَادِ يَـأْتِـي لاَ مَـحَـالْ ... كَكَمْ كَأَيِّنَ ثُمَّ فِي (الْبَاقِي)[1] يُقَالْ[2]
رَطْـلٌ زَيْـبـاً أَوْ ذِرَاعٌ أَحْـمَـرَا ... صَاعَانِ بُرّاً مِلأُ (عَدْلٍ)[3] سُكَّرَا
أَوْ (مِثْلُ أَوْ)[4] مِقْدَارُ كَفٍّ ذَهَبَ ... فَكُلُّهَا التَّمْيِيزُ عَنْهَا نُصِبْ
غَيْرَ الْمُثَنَّى وَالْمُنَوَّنِ لاَ تُضِفْ ... وَأَفْرِدِ التَّمْيِيزَ إِنْ جِنْساً عُرِفْ[5]
لَكِنْ (إِذَا)[6] الأَنْوَاعُ مِنْهُ تُقْصَدُ ... كَغَيْرِهِ اجْمَعْهُ كَذَلِكَ الْعَدَدُ[7]
وَمَا تَمِيزُ غَيْرِ مِقْدَارٍ يُفِيدْ ... فَالْخَفْضُ أَوْلاَهُ كَلِي مَرْقَى حَدِيدْ[8]

وَالثَّانِي[9]: عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي نِسْبَةِ جُمْلَةٍ[10]، أَوْ شِبْهِهَا[11]، أَوْ إِضَافَةٍ[12]، نَحْوُ: طَابَ

---

1 وفي المتن: الباب.

2 يعني بيان مميز المقادير التي هي الأعداد يأتي في بابها فلا حاجة للتعرض وإطالة الكلام به هنا كما يأتي بيان مميز كم وكأين وكذا في باب المبني، وتمام هذه الثلاثة بالتنوين المنوي أي المقدر كما في غير المنصرف وخمسة عشر وأخواتها، ويقال في تمييز باقي المقادير والمراد بها المقدرة كما عرفت.

3 وفي المتن: الأرض.

4 وفي المتن: مثله.

5 يعني لا يضاف من المقادير التامة المذكورة إلا التام بالتنوين ولو تقديراً كغير المنصرف ونون التثنية، فإنه يضاف إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاطها جوازاً شائعاً كثيراً لحصول الغرض أي رفع الإبهام بذلك مع التخفيف.

6 وفي المتن: إذ.

7 يعني ما مرّ من الإفراد فيما إذا لم يقصد من الجنس الأنواع. أما إذا قصد منه الأنواع بمعنى ما فوق الواحد فيلزم جمعه ليوافقه ما قصد كما يجمع في غير الجنس إذا لم يقصد الوحدة فيقال رطل زيتاً كما يقال عدل ثياباً في التثنية والجمع جميعاً كما هو ظاهر عبارة المصنف.

8 يعني أن القسم الأول من التمييز كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار يكون فرعاً للتمييز مصنوعاً منه نحو خاتم حديداً وثوب خزاً وباب سباحاً وقطعة ذهباً، ومنه تمييز اسم الإشارة والضمير في نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]، وقولهم في مقام المبالغة والتفخيم غالباً نعم عالماً وويحه رجلاً ويا لها قصة لكن الأول والأكثر استعمالاً هنا خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه المحصول الغرض مع الخفة وعدم بلوغه درجة المقادير في الإبهام وطلب التمييز. ويجوز أن يكون جره بتقدير من الجنسية الشائعة في التمييز.

9 أي القسم الثاني من التمييز ما يرفع الإبهام.

10 ومنها أسماء الأفعال بمرفوعاتها والصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي والداخل عليها اللام الموصول.

11 كنسبة شبه الفعل بأجمعه حتى الظرف في نحو: ﴿فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَىٰ﴾ [الكهف: 88] سوى المصدر.

12 لأن الغالب فيه الإضافة.

زَيْدٌ[1]، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ[2]، وَأَعْجَبَنِي طِيبُهُ[3] نَفْساً وَجَاهاً (وَأَباً)[4] وَأُبُوَّةً (وَدَاراً وَعِلْماً)[5] وَلِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً وَعَالِماً.

ثُمَّ إِنْ كَانَ[6] اسْماً[7] نَصّاً (فِيمَا انْتَصَبَ)[8] عَنْهُ[9] (أَوْ كَانَ نَصّاً فِي مُتَعَلَّقِهِ[10] فَهُوَ[11] لِذَلِكَ[12])[13] وَإِلاَّ احْتَمَلَ كُلاًّ مِنْهُمَا[14] فَيُطَابِقُ[15] فِيهِمَا[16] مَا قُصِدَ مِنْهُ وَحْدَةً وَتَثْنِيَةً وَجَمْعاً (إِلاَّ)[17] إِذَا كَانَ جِنْساً[18] إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الأَنْوَاعُ وَإِنْ كَانَتْ صِفَةً كَانَتْ (الصِّفَةُ)[19] لَهُ وَطِبْقَهُ[20]، وَاحْتَمَلَتِ[21] الْحَالَ[22].

وَلاَ يَتَقَدَّمُ (التَّمْيِيزُ)[23] عَلَى عَامِلِهِ (إِذَا كَانَ عَنْ ذَاتٍ مَذْكُورَةٍ بِالاتِّفَاقِ. وَإِذَا كَانَ عَنْ ذَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الأَصَحِّ)[24] خِلاَفاً لِلْمَازِنِي وَالْمُبَرِّدِ (فِي)[25] الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ[26] مُتَمَسِّكاً بِبَعْضِ الأَشْعَارِ.

---

1 مثال الجملة.

2 مثال شبه الجملة.

3 مثال الإضافة.

4 وساقطة في المتن.

5 ساقطة في الشرح.

6 أي التمييز في هذا القسم.

7 لا صفة بقرينة المقابلة.

8 وفي المتن: في المنتصب.

9 بأن يصح إطلاقه عليه وحمله عليه.

10 أي متعلق المنتصب عنه لا يطلق إلا عليه.

11 أي التمييز.

12 أي المنصوص فيه بأن يرفع الإبهام عن مبهم وهو عينه.

13 وفي المتن: فهو لذلك أو في متعلقه فهو له أيضاً.

14 أي من المنتصب عنه ومتعلقه.

15 أي التمييز.

16 أي في صورتي النص والاحتمال.

17 ساقطة في الشرح.

18 يقع على القليل والكثير.

19 ساقطة في المتن.

20 أي مطابقه إفراداً أو غيره لاحتوائها على ضميره.

21 الصفة.

22 لاستقامة المعنى.

23 ساقطة في الشرح.

24 ساقطة في الشرح.

25 وفي المتن: على.

26 لا الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر.

{المستثنى}

الْمُسْتَثْنَى: مُتَّصِلٌ وَمُنْقَطِعٌ.

فَالْمُتَّصِلُ: هُوَ الْمُخْرَجُ عَنْ مُتَعَدِّدٍ بِالأَفْرَادِ[1] أَوِ الأَجْزَاءِ[2] لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِـ«إِلاَّ» وَأَخَوَاتِهَا.

مِنْ نَحْوِ لِمَا مَا عَدَا وَمَا خَلاَ   وَلَيْسَ لاَ يَكُونُ مَعَ عَدَا خَلاَ
لاَ سِيَّمَا حَاشَا كَذَا سِوَى سَوَا   دُونَ وَبَيْدَ غَيْرُ مِنْ دُونِ امْتِرَا

وَالْمُنْقَطِعُ: هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِلاَّ وَبَيْدَ وَغَيْرِ خَاصَّةً وَغَيْرُ مُخْرَجٍ عَنْ مُتَعَدِّدٍ.

ثُمَّ هُوَ[3] فِي إِعْرَابِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ:

مَنْصُوبٌ وُجُوباً إِذَا كَانَ بَعْدَ «إِلاَّ» غَيْرَ صِفَةٍ فِي كَلاَمٍ تَامٍّ مُوجَبٍ وَلَوْ حُكْماً[4]، نَحْوُ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ إِلاَّ الْخُبْزَ[5] إِلاَّ زَيْداً لَيْسَ بِنَفْيٍ أَوْ (لاَ)[6] نَهْيٍ أَوِ (لاَ)[7] اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُقَدَّماً عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَوْ مُنْقَطِعاً فِي الأَكْثَرِ أَوْ كَانَ بَعْدَ خَلاَ وَعَدَا فِي الأَكْثَرِ أَوْ مَا خَلاَ وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلاَ يَكُونُ.

وَيَجُوزُ (فِيهِ)[8] النَّصْبُ[9]، وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ[10] فِيمَا بَعْدَ إِلاَّ فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوجَبٍ لَيْسَ بِرَدٍّ لِكَلاَمٍ تَضَمَّنَ اسْتِفْهَاماً، وَقَدْ ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مُتَرَاخٍ عَنْهُ الْمُسْتَثْنَى، نَحْوُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[11] وَإِلاَّ قَلِيلاً، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ بِزَيْدٍ وَإِلاَّ زَيْداً بِخِلاَفِ نَحْوِ

---

1 نحو ما جاءني أحد إلا زيد.

2 نحو ما أكلت الرغيف إلا ربعه.

3 أي المستثنى مطلقاً.

4 أي ولو كان إيجابه حكمياً.

5 استثناء مفرغ نقض النفي، فصار الكلام موجباً بمعنى أكل كل الناس الخبز، فانتصب عنه.

6 ساقطة في المتن.

7 ساقطة في المتن.

8 ساقطة في الشرح.

9 على الاستثناء.

10 عن المستثنى منه ولو منصوباً.

11 النساء: 66.

مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً فِي جَوَابِ أَقَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً، وَمَا جَاءَ الْقَوْمُ الْيَوْمَ إِلاَّ زَيْداً، فَإِنَّ الْمُخْتَارَ فِيهَا النَّصْبُ.

وَيُعْرَبُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ (إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ)[1]، وَهُوَ فِي غَيْرِ الْمُوجَبِ لِيُفِيدَ نَحْوُ: مَا ضَرَبَنِي إِلاَّ زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ إِلاَّ زَيْداً، وَمَا مَرَرْتُ إِلاَّ بِزَيْدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى عَلَى الْعُمُومِ أَوْ بِظُهُورِ إِرَادَةِ الاسْتِثْنَاءِ مِنْ خَاصٍّ نَحْوُ: كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ فِي الْمَضْغِ إِلاَّ التِّمْسَاحَ، وَقَرَأْتُ إِلاَّ الْيَوْمَ كَذَا.

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً، وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِقَامَةِ الْمَعْنَى فِي الْمَنْفِيِّ أَيْضاً نَحْوُ مَا مَاتَ إِلاَّ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قَلِيلٌ.

وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى الْمَوْضِعِ نَحْوُ مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ، وَلَيْسَ زَيْدٌ بِسَيِّدٍ إِلاَّ سَيِّداً لاَ يَسُودُ، وَلاَ أَحَدٌ فِيهَا إِلاَّ عَمْرٌو، وَمَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ؛ لأَنَّ مِنْ الاسْتِغْرَاقِيَّةَ وَبَاءَ تَأْكِيدِ النَّفْيِ لاَ تُزَادَانِ بَعْدَ الإِثْبَاتِ، وَمَا وَلاَ لاَ تُقَدَّرَانِ عَامِلَتَيْنِ بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُمَا عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ، وَقَدِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ«إِلاَّ» بِخِلاَفِ لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً؛ لأَنَّهَا عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ، فَلاَ أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ فِي عَمَلِهَا لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ لأَجْلِهِ[2].

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً، وَامْتَنَعَ مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً.

وَمَخْفُوضٌ بَعْدَ غَيْرِ وَبَيْدَ وَدُونَ وَسِوَى وَسَوَاءٍ وَبَعْدَ حَاشَا فِي الأَكْثَرِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُ بِهَا عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ.

وَجَازَ فِيهَا حَشَا وَحَاشَا، وَلاَ تَدْخُلُهَا مَا إِلاَّ شَاذّاً.

وَقَدْ يَجِيءُ اسْماً بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ، فَيُقَالُ: حَاشَا اللهُ وَحَاشَا للهِ وَحَاشاً للهِ بِالتَّنْوِينِ وَدُونَهُ.

وَإِعْرَابُ بَيْدَ النَّصْبُ لاخْتِصَاصِهِ بِالْمُنْقَطِعِ.

---

1 ساقطة في الشرح.

2 أي لأجل ذلك الأمر وهو الفعلية.

وَدُونَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ غَالِباً.

وَكَذَا سِوَى وَسَوَاءٌ دَائِماً عَلَى الأَصَحِّ خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ تَمَسُّكاً بِبَعْضِ اسْتِعْمَالاَتِ الفُصَحَاءِ.

وَإِعْرَابُ غَيْرٍ كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ«إِلاَّ» عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ.

وَغَيْرُ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ حُمِلَتْ عَلَى «إِلاَّ» فِي الاسْتِثْنَاءِ كَمَا حُمِلَتْ «إِلاَّ» عَلَيْهَا فِي الصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِجَمْعٍ مَنْكُورٍ غَيْرِ مَحْصُورٍ لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، وَضَعُفَ فِي غَيْرِهِ خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ.

وَيَجُوزُ فِيهِ الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ بَعْدَ لاَ سِيَّمَا رُوِيَ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَلاَ سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ، عَلَى الأَوْجُهِ الثَّلاَثَةِ.

وَقَدْ يَقَعُ الفِعْلُ مَوْقِعَ الاسْمِ الْمُسْتَثْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لاَ يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلاَ كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا﴾[2].

وَكَقَوْلِهِمْ: أَنْشُدُكَ اللهُ إِلاَّ فَعَلْتَ، وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ، وَالْمَعْنَى: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلاَّ فِعْلَكَ، وَإِلاَّ فِي نَحْوِ: مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلاَّ زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْهُ مُلْغَاةٌ لَفْظاً مُفِيدَةٌ مَعْنًى جَاعِلَةٌ زَيْداً خَيْرَ مَنْ مَرَرْتُ بِهِ.

{خبر كان وأخواتها}

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ بِهِ بَعْدَ دُخُولِهَا.

وَأَمْرُهُ (كَأَمْرِ)[3] خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ، لَكِنْ يَتَقَدَّمُ مَعْرِفَةً[4] أَوْ مُخَصَّصاً إِلاَّ إِنِ انْتَفَى الإِعْرَابُ وَالْقَرِينَةُ، نَحْوُ: كَانَ الْغَنِيُّ مُوسَى.

---

1 الأنبياء: 22.

2 الكهف: 49.

3 وفي الشرح: كحكم.

4 حقيقة أو حكماً.

وَقَدْ تُحْذَفُ «كَانَ» خَاصَّةً بَعْدَ «لَوْ» وَ«إِنْ» كَثِيراً وَ«لَدُنْ» وَأَخَوَاتِهَا قَلِيلاً، نَحْوُ: رَأَيْتُكَ لَدُنْ قَائِماً، وَاطْلُبِ الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصِّينِ، وَالنَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ.

وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ[1].

وَيَجِبُ الْحَذْفُ فِي مِثْلِ أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ[2] أَيْ لأَنْ كُنْتَ أَوْ إِنْ كُنْتُ حُذِفَتْ، وَانْقَلَبَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ مُنْفَصِلاً، وَعُوِّضَ عَنْهَا «مَا» وَأُدْغِمَ النُّونُ فِي الْمِيمِ.

{اسم إن وأخواتها}

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا: هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَسَتَعْرِفُ تَمَامَ أَحْكَامِهَا فِي الْحَرْفِ.

{المنصوب بلا التي لنفي الجنس}

الْمَنْصُوبُ بِلاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ: هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا يَلِيهَا نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مُشْبِهاً بِهِ نَحْوُ: لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ[3] (عِنْدَنَا)[4]، وَلاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ[5].

---

1 الأول: نصب الأول ورفع الثاني وهو أقواها نحو: إن خيراً فخيرٌ، أي إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير.
والثاني: نصبها نحو: إن خيراً فخيراً على معنى: إن كان عمله خيراً فكان جزاؤه خيراً.
والثالث: رفعها نحو: إن خيرٌ فخيرٌ، أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.
والرابع: عكس الأول، نحو: إن خيرٌ فخيراً، أي إن كان في عمله خير فكان جزاؤه خيراً.
وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.

2 أي بفتح همزة إما وكسرها.

3 مثال لما يليها نكرة مضافاً.

4 ساقطة في الشرح.

5 مثال لما يليها مشبهاً بالمضاف.

وَأُجْرِيَ[1] فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ[2] مُجْرَى الْمُفْرَدِ[3] لاَ الْمُضَافِ[4] وَحُمِلَ عَلَيْهِ[5] نَحْوُ: «لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ» وَقَوْلُهُمْ: لاَ بُدَّ[6] لَهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ فَإِنْ كَانَ[7] مُفْرَداً فَمَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ[8] نَحْوُ: لاَ رَجُلَ، وَلاَ مُسْلِمَاتِ، وَلاَ مُسْلِمِيْنَ تَثْنِيَةً وَجَمْعاً، وَنَحْوُ: وَلاَ أَبَا لَهُ، وَلاَ غُلاَمَيْ لَهُ جَائِزٌ[9] تَشْبِيهاً لَهُ بِالْمُضَافِ لِمُشَارَكَتِهِ لَهُ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ[10].

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ «لاَ أَبَا فِيهَا»، وَلَيْسَ بِمُضَافٍ لِفَسَادِ الْمَعْنَى خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ.

وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً[11]، أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ[12] وَبَيْنَ «لاَ» وَجَبَ الرَّفْعُ[13] وَالتَّكْرِيرُ[14]، نَحْوُ: لاَ زَيْدٌ فِيهَا وَلاَ عَمْرٌو، وَلاَ فِيهَا رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ، وَنَحْوُ: قَضِيَّةٌ[15] لاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا، وَقَوْلُهُ: وَيَبْكِي عَلَى زَيْدٍ وَلاَ زَيْدٌ مِثْلُهُ مُتَأَوَّلٌ بِالنَّكِرَةِ.

وَقَوْلُهُ: أَنْ لاَ إِلَيْنَا رُجُوعُهَا شَاذٌّ.

وَفِي مِثْلِ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ»[16] خَمْسَةُ أَوْجُهٍ[17]:

1 ـ فَتْحُهُمَا[18].

---

1 أي شبه المضاف.

2 وهي لغة البغداديين.

3 في البناء على ما ينصب به.

4 في النصب.

5 أي على بعض اللغات.

6 أي لا فراق ولا محالة.

7 أي المسند إليه بعد دخولها.

8 قبل دخول لا عليه وهو الفتح.

9 وإن كان الأصل الأكثر تركيه.

10 أي في إفادة الاختصاص.

11 بانتفاء شرط النكارة.

12 أي بين ذلك المسند إليه.

13 على الابتداء.

14 أي وجب تكرير اسمها لكن مطلقاً لا بعينه.

15 عظيمة.

16 أي فيما كررت فيه «لا» على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة وجوه.

17 بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه، فإنها بحسب التوجيه تزيد عليها.

18 أي «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله» على أن يكون «لا» في كل منهما لنفي الجنس «ولا قوة» عطف على «لا حول» عطف مفرد على مفرد، وخبرها محذوف، أي «لا حولَ ولا قوةَ موجود إلا بالله» أو عطف جملة على جملة أي «لا حولَ إلا بالله ولا قوةَ إلا بالله»، فحذف خبر الجملة الأولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية.

2 ـ وَنَصْبُ الثَّانِي [1].

3 ـ وَرَفْعُهُ [2].

4 ـ وَرَفْعُهُمَا [3].

5 ـ وَرَفْعُ الأَوَّلِ [4] عَلَى ضَعْفٍ، وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ عَلَى «لاَ» هَذِهِ [5] و«مَا» و«لاَ» الآيَتَيْنِ لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ [6]، وَمَعْنَاهَا [7] الاسْتِفْهَامُ وَالْعَرْضُ وَالتَّمَنِّي.

وَيُحْذَفُ اسْمُ «لاَ» [8] فِي مِثْلِ «لاَ عَلَيْكَ» أَيْ «لاَ بَأْسَ عَلَيْكَ» و«لاَ كَزَيْدٍ» يَحْتَمِلُهُمَا [9].

وَنَعْتُ [10] الْمَبْنِيِّ الأَوَّلُ الْمُفْرَدُ الْمُتَّصِلُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَمُعْرَبٌ [11] رَفْعاً [12] وَنَصْباً [13]

---

1 والثاني: فتح الأول ونصب الثاني، أي «لا حولَ ولا قوةً إلا بالله». أما فتح الأول فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس، وأما نصب الثاني فلأن «لا» الثانية مزيدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب أو على محله القريب، وهو النصب.
ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد، وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

2 والثالث: فتح الأول ورفع الثاني، نحو: «لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله». أما فتح الأول فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس، وأما رفع الثاني فلأن «لا» الثانية زائدة والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء، عطف مفرد على مفرد، بأن يقدر لهما خبر واحد أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة وجعل «لا» الثانية عاملة عمل ليس.

3 والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو: «لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله»؛ لأنه جواب قولهم: «أبغير الله حول وقوة» فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال. ويجوز الأمران ههنا أيضاً.

4 والخامس: رفع الأول على أن يكون «لا» بمعنى «ليس» على ضعف، فإن عمل «لا» بمعنى «ليس» قليل، وفتح الثاني نحو «لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله» على أن يكون لا لنفي الجنس.

5 التي لنفي الجنس.

6 أي عمل «لا» أي تأثيرها في مدخولها إعراباً وبناء؛ لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام.

7 أي معنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس إما الاستفهام حقيقة، فتقول: «ألا رجل في الدار؟» مستفهماً؛ وإما العرض، مثل: «ألا نزول عندي»؛ وإما التمني، نحو: «ألا ماء أشربه» حيث لا يرجى ماء.

8 حذفاً كثيراً.

9 أي يحتمل حذف الاسم والخبر كليهما.

10 اسم «لا».

11 لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء.

12 حملاً على محله البعيد.

13 حملاً على اللفظ أو محله القريب.

نَحْوُ: لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ[1]، وَظَرِيفٌ[2]، وَظَرِيفاً[3]، وَإِلاَّ[4] فَالإِعْرَابُ[5].

وَالْعَطْفُ[6] عَلَى اللَّفْظِ وَعَلَى الْمَحَلِّ جَائِزٌ[7]، نَحْوُ: لاَ أَبَ وَابْناً وَابْنٌ.

وَحُكْمُ سَائِرِ التَّوَابِعِ[8] حُكْمُ تَوَابِعِ الْمُنَادَى.

{خبر ما ولا المشبهتين بليس}

خَبَرُ «مَا» وَ«لاَ» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ«لَيْسَ»: هُوَ الْمُسْنَدُ (بِهِ)[9] بَعْدَ دُخُولِهِمَا، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِيِّينَ.

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهَا التَّنْزِيلُ، نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[10].

وَإِذَا زِيدَتْ «إِنْ»[11] مَعَ «مَا»، أَوِ انْتَقَضَ نَفْيُهُمَا بِـ«إِلاَّ» أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ وَلَوْ ظَرْفاً أَوْ مَعْمُولُهُ الَّذِي لَيْسَ بِظَرْفٍ بَطَلَ الْعَمَلُ.

وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ فَالرَّفْعُ[12]، نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِماً، لَكِنْ قَاعِدٌ، أَوْ بَلْ مُضْطَجِعٌ.

---

1 بالفتح.

2 بالرفع. 3 بالنصب.

4 أي إن لم يكن النعت كذلك.

5 أي فحكمه الإعراب لا غير رفعاً حملاً على المحل البعيد أو نصباً حملاً على اللفظ أو المحل القريب.

6 صوابه: وعطف النكرة.

7 إذ عطف المعرفة لا يجوز إلا على المحل لوجوب رفعها. والمراد باللفظ: لفظ المبني لا لفظ اسم «لا» وبالحمل عليه جعل إعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه؛ إذ البناء لا يكون تابعاً لبناء آخر وإنما يكون بالاستقلال، وقد انعكس أمر التابع في اسم لا بالنظر إلى المنادى، فإنه لم يجز بناء الوصف في المنادى. وقد يبنى المعطوف، ولا يجوز بناء المعطوف في اسم «لا» ويبنى وصفه.

8 من التأكيد والبدل والعطف البيان في النكرة.

9 ساقطة في الشرح. 10 يوسف: 31.

11 وهي زائدة عند البصريين، نافية مؤكدة عند الكوفيين.

12 قوله «وإذا عطف عليه»، أي على خبر «ما»، سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة، قوله: «بموجب»، وذلك إذا عطفت عليه بـ«بل»، أو «لكن»؛ لأنها للإثبات بعد النفي. وقوله: «فالرفع» أي الرفع واجب، وذلك لزوال علة العمل وهي النفي.

وَقَدْ تُزَادُ تَاءُ التَّأْنِيثِ عَلَى «لَا»[1] هَذِهِ لِلتَّأْكِيدِ كَمَا تُزَادُ عَلَى «رُبَّ» وَ«ثُمَّ» الْعَاطِفَةِ، فَتَخْتَصُّ بِالأَحْيَانِ[2] وَحَذْفِ أَحَدِ الْمَعْمُولَيْنِ، نَحْوُ: لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ، أَيْ لَيْسَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ.

{المجرورات}

الْمَجْرُورَاتُ: وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْكَسْرَةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْيَاءِ[3].

وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ[4] نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ[5] بِوَاسِطَةِ حَرْفِ جَرٍّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً[6] مُرَاداً[7].

وَشَرْطُ الإِرَادَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً[8] مُجَرَّداً تَنْوِينُهُ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ نُونَيِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ لأَجْلِهَا[9].

وَهِيَ[10]: مَعْنَوِيَّةٌ[11] وَلَفْظِيَّةٌ[12].

---

1 أي وقد تلحق «لا» التاء، نحو: «لات»، فتختص بالعمل في الحين وما يرادفه كالساعة مضافاً إلى النكرة، نحو ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3]. والتاء في «لات» للتأنيث، كما في: «ربت وثمت»، فالوا: إما لتأنيث الكلمة، أي «لا»، أو لمبالغة النفي، كما في «علامة»، فإذا وليها «حين»، فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفاً، و«حين» خبرها، أي: «لات الحين حين مناص»، ويجوز العكس بأن يرفع الحين المذكور، فيكون الخبر محذوفاً، وهو «لهم» في الآية.

2 أي الظروف الزمانية سواء لفظ الحين وغيره.

3 لفظاً أو تقديراً وكذا محلاً في غير الفتحة.

4 حقيقي أو حكمي أو تأويلي ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119] فإنها في حكم المصادر.

5 اسماً كان، نحو «غلام زيد»، أو فعلاً نحو «مررت بزيد».

6 أي ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل «مررت بزيد»، أو مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً.

7 من حيث العمل بإبقاء أثره، وهو الجر مثل «غلام زيد»، و«خاتم فضة»، و«ضرب اليوم» بخلاف نحو «قمت يوم الجمعة»، فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر وهو «في» لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجر به.

8 إذ لو كان فعلاً لا بد أن يتلفظ بالحرف، نحو: مررت بزيد.

9 أي لأجل الإضافة؛ لأن التنوين أو النون دليل تمام ما هي فيه. فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة، وتمموها بالثانية.

10 أي الإضافة بتقدير حرف الجر.

11 أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنى في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.

12 أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها إليه.

{الإضافة المعنوية}

فَالْمَعْنَوِيَّةُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً[1] مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[2].

وَهِيَ[3]:

1 ـ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَا[4] عَدَا جِنْسَ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ[5] وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ التَّصْرِيحُ بِهَا[6].

وَيَكْفِي هُنَا[7] أَدْنَى مُلَابَسَةٍ بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ[8].

2 ـ أَوْ (إِمَّا)[9] بِمَعْنَى «مِنْ»[10] فِي جِنْسِ الْمُضَافِ[11].

3 ـ أَوْ بِمَعْنَى «فِي» فِي ظَرْفِهِ[12]. وَهُوَ[13] قَلِيلٌ[14] حَتَّى رَدَّهَا أَكْثَرُهُمْ إِلَى اللَّامِيَّةِ، نَحْوُ:

---

1 كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

2 أي فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة سواء كان مضافاً إلى معموله ولكن غير صفة كضرب زيد أو لم يكن صفة ولا مضافاً إلى معموله كـ«غلام زيد»، أو كان صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها بل إلى غيره كـ«مصارع مصر» و«كريم البلد».

3 أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء.

4 أي في المضاف إليه.

5 أي لا يكون صادقاً على المضاف وغيره ولا ظرفاً له، نحو «غلام زيد»، فإن زيداً ليس جنساً للغلام صادقاً عليه وعلى غيره ولا ظرفه. فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام، أي غلام لزيد.

6 أي باللام كما في إضافة العام إلى الخاص.

7 أي في الإضافة اللامية.

8 أي بين المضاف والمضاف إليه فهو من باب التغليب كالقمرين.

9 ساقطة في الشرح.

10 البيانية لا التبعيضية وإن كان إضافة البعض إلى الكل.

11 بأن يكون المضاف إليه جنساً صادقاً على المضاف وعلى غيره كالفضة في خاتم فضة، فإنها صادقة على الخاتم وعلى غيره، وبشرط أن يكون المضاف أيضاً صادقاً على المضاف إليه وعلى غيره كالخاتم، فإنه صادق على الفضة وعلى غيرها، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه. (غ)

12 والحاصل: أن المضاف إليه إما مباين للمضاف، وحينئذ إن كان ظرفاً له فالإضافة بمعنى «في» وإلا فهي بمعنى اللام؛ وإما مساوٍ له كـ«ليث أسد» أو أعم منه مطلقاً كـ«أحد اليوم» فلا تجوز الإضافة حينئذ؛ وإما أخص مطلقاً كـ«يوم الأحد» و«علم الفقه» و«شجر الأراك» فالإضافة حينئذ أيضاً بمعنى اللام؛ وإما أخص من وجه، فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف فالإضافة بمعنى «من» وإلا فهي بمعنى اللام.

13 أي كون الإضافة بمعنى «في».

14 في استعمالاتهم.

«غُلاَمُ زَيْدٍ»[1] ، و«عِلْمُ الْفِقْهِ»[2] ، و«كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ»[3] ، و«خَاتَمُ فِضَّةٍ»[4] ، و«ضَرْبُ الْيَوْمِ»[5] .

وَتُفِيدُ[6] تَخْصِيصاً[7] مَعَ[8] النَّكِرَةِ[9] ، وَتَعْرِيفاً[10] مَعَ[11] الْمَعْرِفَةِ إِلاَّ فِيمَا[12] تَوَغَّلَ فِي الإِبْهَامِ[13] ، فَإِنَّهَا لاَ تَتَعَرَّفُ[14] مَا لَمْ تَقَعْ بَيْنَ مَعْرُوفَيْنِ بِالْمُغَايَرَةِ أَوِ الْمُمَاثَلَةِ .

وَقَدْ تُفِيدُ[15] تَذْكِيراً[16] وَتَأْنِيثاً[17] .

---

1 مثال الإضافة بمعنى اللام ، أي لزيد .

2 وهذا المثال والذي يليه مثالان لما كان الإضافة فيه بمعنى اللام ولكن لا يصح التصريح بها . (خ)

3 وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة ؛ فنقول : كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير ، من الإضافة المحضة ، فهو بمعنى اللام ، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف ، فهي بتقدير «من» ولا ثالث لها .

4 مثال للإضافة بمعنى «من» أي خاتم فضة .

5 مثال للإضافة بمعنى «في» ، أي ضرب واقع في اليوم .

6 أي الإضافة المعنوية .

7 أي تخصيص المضاف وتقليل الاشتراك فيه .

8 المضاف إليه .

9 نحو «غلام رجل» ، فإن التخصيص هنا بإضافة غلام إلى رجل قلل الشركاء في الغلام ؛ لأنه خرج منه غلام المرأة والصبي . (خ)

10 أي تعريف المضاف .

11 المضاف إليه .

12 أي في مضاف .

13 واعلم أن بعض الأسماء قد توغل في التنكير ، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية ، نحو : غيرك ، ومثلك ، وكل ما هو بمعناها من نظيرك ، وشبهك ، وسواك وشبهها ، وإنما لم يتعرف «غيرك» ؛ لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى ؛ إذ كل ما في الوجود [إلا ذاته ، موصوف بهذه الصفة ، وكذا مماثلة زيد ، لا تخص ذاتاً ، بَلَى ، نحو مثلك ، أخص من غيرك ، لكن المثلية ، أيضاً يمكن أن تكون من وجوه ، من الطول والقصر ، والشباب والشيب ، والسواد ، والعلم ، وغير ذلك مما لا يحصى .

قال ابن السري : إذا أضفت «غيراً» إلى معرف له ضد واحد فقط تعرّف «غير» لانحصار الغيريّة ، كقولك : «عليك بالحركة غير السكون» ، فلذلك كان قوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة : 7] صفة : ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة : 7] ؛ إذ ليس لِمَنْ رضي الله عنهم ضد ، غير المغضوب عليهم ، فتعرف ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لتخصصه بالمرضي عنهم . انظر : الرضي 2/ 210-211.

14 بل تكتسب التخصيص فقط بدليل وقوعها صفات للنكرات وصفاتها .

15 الإضافة المعنوية .

16 أي تذكير المضاف المؤنث .

17 أي تأنيث المضاف المذكر .

وَشَرْطُهَا[1] : تَجْرِيدُ الْمُضَافِ[2] عَنِ التَّعْرِيفِ[3] .

وَمَا أَجَازَهُ (بَعْض)[4] الْكُوفِيِّينَ مِنَ الثَّلَاثَةِ الأَثْوَابِ وَالْخَمْسَةِ الأَشْيَاءِ وَشِبْهِهَا مِنَ الْعَدَدِ ضَعِيفٌ[5] .

وَحَدِيثُ «بِالأَلْفِ الدِّينَارِ»[6] مَحْمُولٌ عَلَى الْبَدَلِ[7] .

---

1 أي شرط الإضافة المعنوية .

2 إذا كان معرفة .

3 فإن كان ذا لام حذف لامه ، وإن كان علماً نكر بأن يجعل واحداً من جملة من يسمى بذلك الاسم . وإن لم يكن فلا حاجة إلى التجريد ، بل لا يمكن .

4 ساقطة في الشرح .

5 وأما استعمالاً : فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام .

6 أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الحوالات (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها) . وتمام الحديث : وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر رضي الله عنه بعثه مصدقاً ، فوقع رجل على جارية امرأته ، فأخذ حمزة من الرجل كفيلاً حتى قدم على عمر وكان عمر قد جلده مائة جلدة ، فصدقهم وعذره بالجهالة ، وقال جرير والأشعث لعبدالله بن مسعود في المرتدين استبهم وكفلهم ، فتابوا وكفلهم عشائرهم ، وقال حماد : إذا تكفل بنفس فمات ، فلا شيء عليه ، وقال الحكم : يضمن قال أبو عبد الله وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فقال ائتني بالشهداء أشهدهم فقال كفى بالله شهيداً ، قال فأتني بالكفيل قال كفى بالله كفيلاً قال صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى ، فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس مركباً يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج موضعها ثم أتى بها إلى البحر فقال اللهم إنك تعلم أني كنت تسلفت فلاناً ألف دينار فسألني كفيلاً فقلت كفى بالله كفيلاً فرضي بك وسألني شهيداً فقلت كفى بالله شهيداً فرضي بك وأني جهدت أن أجد مركبا أبعث إليه الذي له فلم أقدر وإني أستودعكها فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركباً قد جاء بماله فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لأهله حطباً فلما نشرها وجد المال والصحيفة ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال والله ما زلت جاهداً في طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه قال هل كنت بعثت إلي بشيء قال أخبرك أني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه قال فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت في الخشبة فانصرف بالألف الدينار راشداً .

7 دون الإضافة .

{الإضافة اللفظية}

واللَّفْظِيَّةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ صِفَةً مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[1]، نَحْوُ: ضَارِبُ زَيْدٍ،

---

1 قال الرضي 2/ 218-226: قوله: «أن يكون صفة» أي يكون المضاف صفة، احتراز عن نحو: «غلام زيد»، و«باب ساج». قوله «مضافة إلى معمولها» أي إلى مرفوعها، أو منصوبها، وهو احتراز عن الصفة المضافة لا إلى معمولها، نحو: «مصارع مصر»، و«زيد مضروب عمرو»، فإن جميعها مضافة لا إلى معمولها، فإضافتها محضة. والمتفق عليه من الإضافة اللفظية ثلاثة أشياء: اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله، واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يُسمّ فاعله أو إلى المنصوب المفعول، والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنىً، بعد جعله في صورة المفعول لفظاً.

والمختلف فيه هل هو لفظي أو معنوي: ثلاثة أشياء: إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته، وما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى «من».

أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول: كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في المضاف إليه رفعاً أو نصباً، وذلك؛ لأنه إذا كان كذا، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة، والتنوين المحذوف في اللفظ مقدّر منويّ، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية، فالصفة، إما أن تكون صفة مشبهة، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أفعل تفضيل. وأما الصفة المشبهة فهي أبداً جائزة العمل فإضافتها أبداً، لفظية، وأما اسما الفاعل والمفعول، فعملها في مرفوع هو سببي جائز مطلقاً، سواء كانا بمعنى الماضي أو بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال، أو لم يكونا لأحد الأزمنة، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار، نحو: «زيد ضامرٌ بطنه»، و«مسود وجهه»، و«مؤدب خدامه» وذلك؛ لأن أدنى المشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل، وخاصةً إذا كان سبباً، ألا ترى إلى رفع الظرف، والمنسوب في نحو: «زيد في الدار أبوه» على مذهب أبي علي، ونحو: «مررت برجل مصري حماره»، وكذا برجل خز صفّة سرجه، وإذا كانا كذا، فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما معنى: لفظية دائماً من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى، فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قائم الغلام» فالمعنى: له غلام قائم، وكذا مؤدب الخدام، وحسن الوجه، والنعت هو المعيّن للموصوف والمخصِّص له، لا المتعيّن منه والمتخصِّص به، فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة بما أضيفت إليه، ولا تخصصها منه، بخلاف: خاتم فضة، وغلام زيد، فإن المضاف إليه في الحقيقة ههنا: صفة للمضاف؛ لأن المعنى: خاتم من فضة وغلام لزيد.

ويعمل أيضاً اسما الفاعل والمفعول: الرفع في غير السبب، بمعنى الإطلاق، كانا، أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: مررت برجل نائم في داره عمرو، ومضروب على بابه بكر، لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع؛ إذ لا ضمير فيه يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها، فيبقى بلا مرفوع في الظاهر، ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل، وكذا يعملان في الظرف، والجار والمجرور مطلقاً؛ لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، نحو: مررت برجل ضارب أمس في الدار، ومضروب أوّل من أمس بالسوط، وكذا ينبغي أن يكون «الحال» لمشابهته للظرف، وكذا المفعول المطلق؛ لأنه ليس بأجنبي. وأما عمل اسمي الفاعل والمفعول، في المفعول

= به، وغيره من المعمولات الفعلية، فمحتاج إلى شرط، لكونها أجنبية، وهو مشابهتها للفعل معنى ووزناً، ويحصل هذا الشرط لها، إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال، أو الإطلاق المقيد للاستمرار؛ لأنها إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة، الموازن على الاطراد، لاسم الفاعل والمفعول، بخلاف الماضي، أما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة، وأما صلاحيته للإطلاق المقيد للاستمرار، فلأن العادة جارية منهم، إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يُعبّروا عنه بلفظ المضارع، لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه للإطلاق، كقولك: زيد يؤمن بالله، وعمرو يسخو بموجوده، أي هذه عادته؛ فإذا ثبت أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي، إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة، فإضافتها إذن إلى ذلك الأجنبي لفظية؛ لأن هذا مبني على العمل.

وأبنية المبالغة لمّا كانت للاستمرار لا لأحد الأزمنة، عملت، نحو: إنه لمنحار بوائكها و:

ضروبٌ بنصل السيف سوق سمانها إذا عـدمـوا زاداً فـإنـك عـاقـر

واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان، من بين مطلوباتهما، إلا إلى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه، لشدة طلبهما لها، دون سائر معمولاتهما.

وقد جاء بعض الأسماء مؤولاً باسم الفاعل المستمر، فكانت إضافته لفظية.

وأما إذا كانا بمعنى الماضي، فإضافتهما محضة؛ لأنهما لم يوازنا الماضي، فلم يعملا عمله، إلا عند الكسائي فإنه عنده يعمل، فتكون إضافته عنده لفظية، والدليل على أنهما إذا كانا بمعنى الماضي كانت الإضافة محضة، قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا﴾ [فاطر: 1]، حيث جعل «فاطر» و«جاعل» صفتين للمعرف.

هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى، فلأن ملابسة المضاف للمضاف إليه، قد حصلت في الماضي واشتهرت، في نحو: ضارب زيد أمس، فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في: غلام زيد، حين اشتهر بمملوكيته، وأمّا الحال فلم يتمّ بعدُ حصوله، والمستقبل مترقب، فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعيّن المضاف أو يتخصص.

واسم الفاعل أو المفعول المستمر، يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألا يكون كذلك، وذلك؛ لأنه وإن كان بمعنى المضارع، إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه، يصحح تعينه به أو تخصصه، ولا سيما إذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي، فإن وضعه على الحدوث

قال سيبويه تقول: مررت بعبدالله ضاربك، كما تقول مررت بعبد الله صاحبك، أي: المعروف بضربك، كما تقول: بزيد شبيهك، أي المعروف بشبهك، فإذا قصدت هذا المعنى، لم يعمل اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا، كما في «صاحبك»، وإن كان أصله اسم فاعل من: صحب يصحب، بل تقدره كأنه جامد، قال تعالى: ﴿حم، تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر: 1-3]، ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبي، أي المنصوب قولك: زيد معطي الدار، أي يعطى الدار، وعمرو مكسو الجبة، أي يكسى الجبة، وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب.

واعلم أن المصدر بخلاف الصفة، فإن إضافته إلى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى. أما لفظاً فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهي «أن»،

وَقَائِمُ الأَبِ، (وَخَامُ البَطْنِ، وَكَامِلُ الأَخْلاَقِ)[1] وَمَعْمُورُ الدَّارِ (مَرْفُوعُ القَلْبِ، مَغْرُوبُ الْعَبْدِ)[2]، وَهَاشِمِيِّ النَّسَبِ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَضَرْبُ زَيْدٍ بِمَعْنَى ضَارِبِهِ، وَسَاكِنُ الدَّارِ.

وَلاَ تُفِيدُ[3] إِلاَّ تَخْفِيفاً[4] فِي اللَّفْظِ[5].

= بخلاف الصفة فإنها تؤدي معنى الفعل بلا ضميمة، تقول: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، أي: أن ضَرَبَ زيدٌ عمراً، وتقول: زيد ضاربٌ عمراً، أي: يضرب عمراً، فلقوة شبه الصفة، لم يكن لها بدٌّ من مرفوع إمّا ظاهر أو مضمر، بخلاف المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾ [البلد: 14-15]، فإنه مجرد عن المرفوع، وكقولك: أعجبني ضرب، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب، فلما كانت الصفة أقوى شبهاً بالفعل، كانت أولى بعملها عمل الفعل، فكان تقدير الانفصال فيها، أظهر، فمن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافة المصدر إلى معموله محضة، فيختص المصدر، أو يتعرف بنسبته إلى فاعله أو مفعوله لاشتهاره به، كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد.

فإن قلت: فمقتضى ما ذكرت أن يكون عمل الصفة عمل الفعل، أولى من عمل المصدر عمله، والأمر بالعكس وذلك أن المصدر في عمله لا يحتاج إلى شرط، بخلاف الصفة، فإنها تحتاج إلى الاعتماد، واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان إلى كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال، مع الاعتماد؟

قلت: إن الأمر كذلك، إلا أن المصدر أطلب لما هو فاعل له، ومفعول من الصفة؛ لأنه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلاً، لا وضعاً، فبعد حصولهما له، يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل، واسما الفاعل والمفعول، يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لها أو لأحدهما، فبعد حصولها، لها، يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل، وشروط، حتى يعملا عمل الفعل.

فالمحصول: أن طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته، وعمله فيهما ضعيف، لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظاً ومعنى، فلهذا كان المصدر المضاف إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدر العامل فيهما، وطلب الصفة، للفاعل والمفعول، ضعيف، لكونه بتضمن المصدر، وعملها فيها قوي، لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظاً ومعنى، فلهذا، إذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من تقدير ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع، وإن لم يكن في الحقيقة فاعلاً، كقائم الغلام، وحسن الوجه، فإذا كانت أقوى في العمل من المصدر، كانت إضافتها بتقدير الانفصال، أولى من المصدر؛ لأن انفصال الإضافة مبني على العمل، كما ذكرنا، لا على طلب الفاعل والمفعول.

1 ساقطة في المتن.   2 ساقطة في المتن.

3 أي الإضافة اللفظية فائدة.

4 بحذف التنوين أو النون أو الضمير، لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير الانفصال.

5 لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة. والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف فقط، بحذف التنوين حقيقة، مثل «ضارب زيد» أو حكماً مثل «حواج بيت الله» أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل «ضاربا زيد» و«ضاربو زيد»، وإما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كـ«القائم الغلام» كان أصله «القائم غلامه» حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط، وإما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو «زيد قائم الغلام» أصله «زيد قائم غلامه» فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

وَمِنْ ثَمَّ[1] جَازَ[2] «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»[3]، وَامْتَنَعَ «بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، وَجَازَ «الضَّارِبَا زَيْدٍ وَالضَّارِبُوا زَيْدٍ»[4]، وَامْتَنَعَ «الضَّارِبُ زَيْدٍ»[5] خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ[6]، وَضَعُفَ:

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ[7] وَعَبْدِهَا[8]

وَإِنَّمَا جَازَ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ» حَمْلاً عَلَى الْمُخْتَارِ فِي الْحَسَنِ الْوَجْهِ مِنَ الْجَرِّ بِالإِضَافَةِ.

وَإِنَّمَا جَازَ الضَّارِبُكَ وَشِبْهُهُ فِيمَنْ قَالَ: إِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً عَلَى ضَارِبِكَ[9]، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ نَاصِبٌ فَلَا حَمْلَ.

---

1 أي ومن جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص. والمراد: أن المشار إليه بـ«ثم» وهو مجموع أمور ثلاثة: وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني. ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص.

2 قوله «ومن ثم جاز: مررت برجل حسن الوجه» أي من جهة أنها لم تفد تعريفاً، بل أفادت تخفيفاً، جازت هذه المسألة. وامتنع بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفاً لم تجز الأولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجازت الثانية، لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً، جاز: الضاربا زيد، لحصول تخفيف بحذف النون، وامتنع الضارب زيد، لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب سقط للألف واللام، لا للإضافة. انظر: الرضي 2/ 226-227.

3 بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة.

4 لحصول التخفيف بحذف النون.

5 لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط.

6 فإنه يجوز تركيب «الضارب زيد».

7 قوله «المائة الهجان» أي مائة الناقة الهجان، والهجان: البيض، يستوي فيه الواحد والجمع، كالفلك، قوله: «وعبدها» أي العبد الذي يرعاها، وتمام البيت:

عـوذاً تـزجّـى خـلـفـهـا أطـفـالـهـا

العوذ جمع عائذ، وهي الحديثة النتاج، وزجى أي ساق.

8 يعني هذا البيت ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به.

9 متعلق بـ«حملاً»، وإنما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الإضافة، وإضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة؛ إذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والإضافة مقدرة فإذا اعتبرت الإضافة سقطت من التقدير، فحصل التخفيف في اللفظ حكماً إذ المقدر كالملفوظ.

وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَةٍ[1]، وَلاَ صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا[2]، وَنَحْوُ: مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ، وَصَلاَةُ الأُولَى، وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ[3] مُتَأَوَّلٌ[4].

وَكَذَا نَحْوُ: جُرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلاَقُ ثِيَابٍ، وَلُجَيْنُ الْمَاءِ[5].

وَلاَ يُضَافُ أَحَدُ الْمُتَرَادِفَيْنِ[6]، وَلاَ أَحَدُ الْمُتَسَاوِيَيْنِ[7] إِلَى الآخَرِ، وَلاَ الْخَاصُّ إِلَى الْعَامِّ كَلَيْثٍ وَأَسَدٍ وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ[8] وَإِنْسَانٍ وَنَاطِقٍ وَنُطْقٍ وَضَحِكٍ[9] وَأَحَدٍ وَيَوْمٍ وَشَجَرٍ وَأَرَاكٍ[10] لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ[11] بِخِلاَفِ[12] كُلِّ الدَّرَاهِمِ[13]، وَعَيْنِ الشَّيْءِ وَشَجَرِ الأَرَاكِ، فَإِنَّهُ[14] يَخْتَصُّ بِهِ[15]، وَنَحْوِ قَوْلِهِمْ: سَعِيدُ كُرْزٍ[16] وَعَمْرُو قُفَّةٍ مُتَأَوَّلٌ[17] بِمُسَمَّى ذَلِكَ.

(نَظْمٌ)[18]

مِنْ لاَزِمِ الإِضَافَةِ خَلْفُ قَبْلُ بَعْدُ ... قُدَّامُ فَوْقُ تَحْتُ عِنْدَ حَذْوُ لَدُ

---

1 لئلا يلزم الجمع بين الضدين، وهو تبعية الصفة لكونها صفة وعدمها لكونها مضافاً إليها؛ ولأن الموصوف أخص أو مساوٍ، والمضاف لا يجوز أن يكون أخص أو مساوياً للزوم كونه مبايناً أو أعم فيتباينان.

2 للزوم تقدم الصفة على موصوفها وتأخر المضاف عن المضاف إليه، وكلاهما ممتنع.

3 تأنيث الأحمق.

4 بحذف الموصوف من المضاف إليه، أي مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء، وهذا جواب ما يقال: إن الجامع والغربي والأولى والحمقاء صفات، وقد أضيف إليها موصوفاتها.

5 فإن أصلها قطيفةٌ جردٌ، وثيابٌ أخلاقٌ، وماءٌ لجينٌ، قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت إليه.

6 أي المتحدين مفهوماً.

7 أي المتغايرين مفهوماً، المتحدين ذاتاً.

8 في المترادفين.

9 في المتساويين.

10 في الخاص والعام.

11 في المضاف إليه؛ لأنه لا يفيد إلا ما يفيده المضاف ولا في الإضافة؛ لأنها لا تخفيف بها بل حذف المضاف إليه أخف مع أن إضافة الأخص إلى الأعم توجب الإبهام.

12 إضافة العام إلى الخاص.

13 أي جميعها.

14 أي المضاف في كل منها.

15 أي يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه ولا يبقى على عمومها سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص.

16 فإن «سعيداً» و«كرزاً» اسمان لمسمى واحد كـ«ليث» و«أسد» مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر.

17 متأول بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرز، قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ، ولم يقولوا: كرز سعيد؛ لأن قصدهم بالإضافة التوضيح، واللقب أوضح من الاسم غالباً.

18 ساقطة في الشرح.

لَدُنْ لَدَى لَدِنْ سِوَى بَيْنَ حِذَاءَ   تِجَاهَ تِلْقَاءَ أَمَامَ مَعْ وَرَاءَ
دُونَ وَوَسْطَ وَكَذَا شِبْهٌ وَمِثْلُ   غَيْرٌ وَبَيْدَ قَيْدُ قَطُّ بَعْضٌ وَكُلُّ
حَسْبُ وَقَدْ قَابَ أُولُو أُولاَتُ   أَيٌّ كِلاَ ذُو مُطْلَقاً وَذَاتُ
وَحْدَ دَوَالَيْ سَعْدَى لَكِنْ لِلضَّمِيرِ   لَبَّى يَدَيْ مِسْوَرٌ جَاءَ لاَ كَثِيرَ
أَيْ تُضَافُ مُطْلَقاً فِي النَّكِرَةِ   تَخْتَصُّ غَيْرَ الْمُفْرَدِ فِي الْمَعْرِفَةِ
كُلاً تَخْتَصُّ الْمَعْرِفَةَ الْمُثَنَّى   وَأَنْ يَكُونَ مَعْنًى كَنُونِ لَسْنَا
لأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ حُكْمُ أَيْ جَاءَ   وَفِيهِ تَفْصِيلٌ يَجِيءُ لاَ مِرَاءَ
كَذَاكَ ذِكْرُ مَا يُضَافُ لِلْجُمَلِ   لِمُطْلَقِ ظَرْفِ الزَّمَانِ ذَا حَصَلْ
بَيْنَ الْمُضَافَيْنِ الظُّرُوفُ قَدْ تَقَعُ   فِي الشِّعْرِ نَحْوُ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ صَنَعْ
وُقُوعُ غَيْرِ الظَّرْفِ جَاءَ نَادِرَا   مَنْ قَدْ حَكَى الْجَوَازَ لَيْسَ قَاصِرَا
وَعِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ يُحْذَفُ الْمُضَافُ   إِنَابَةً لِلثَّانِي عَنْهُ فِي الْمُضَافِ
وَالْحَذْفُ لِلثَّانِي كَثِيراً قَدْ جَرَى   أَمَّا هُمَا مَعاً فَنَادِراً تُرَى

وَإِذَا أُضِيفَ الاسْمُ الصَّحِيحُ[1] أَوِ الْمُلْحَقُ بِهِ[2] إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كُسِرَ آخِرُهُ[3] نَحْوُ: ثَوْبِي وَدَلْوِي وَظَبْيِي، وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ[4].

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفاً[5] ثَبَتَ نَحْوُ عَصَايَ وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً، فَتَقُولُ: عَصَيَّ لاَ غُلاَمَيَّ فِي غُلاَمَايَ لِئَلاَّ يَلْتَبِسَ الْمَرْفُوعُ بِغَيْرِهِ.

---

1 وهو في عرف النحاة: ما ليس في آخره حرف علة.

2 وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة؛ ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوف بعد استراحة اللسان، وكما لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون.

3 للتناسب في الصحيح والملحق به.

4 قوله «والياء مفتوحة أو ساكنة» يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به، وأما اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين.

5 قوله «فإن كان آخره ألفاً» يعني إن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً، أو واواً، أو ياءً، والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة، للتثنية كانت كـ «مسلماي» أو لا، كـ «فتاي» و«حبلاي»، و«معزاي».

وَإِنْ كَانَ يَاءً [1] أُدْغِمَتْ [2]؛ وَإِنْ كَانَ وَاواً [3] كَمُسْلِمُونَ وَمُصْطَفَوْنَ (وَأَخَوَاتُهُ) [4] قُلِبَتْ يَاءً [5]، وَأُدْغِمَتْ [6] وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا [7] إِنْ كَانَ مَضْمُوماً، وَفُتِحَتِ الْيَاءُ [8] فِي الصُّوَرِ الثَّلَاثِ لِلسَّاكِنَيْنِ [9].

= وهذيل تجيز قلب الألف التي ليست للتثنية ياء، كأنهم لما رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء، للتناسب في الصحيح والملحق به، ورأوا أن حروف المد من جنس الحركة، ومن ثم نابت عن الحركة في الإعراب جعلوا الألف قبل الياء كالفتحة قبلها، فغيّروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبلها
وأما ألف التثنية، فلم يغيّروها، لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأما في المقصور، فالرفع والنصب والجر، ملتبس بعضها ببعض، لكن لا بسبب قلب الألف ياء، بل لو أبقيت الألف أيضاً، لكان الالتباس حاصلاً. انظر: الرضي 2/ 263.

1 قوله «وإن كان ياء» أي إن كان آخر الاسم ياء، وذلك في المنقوص، نحو: قاضيٌ، وفي المثنى والمجموع نصباً وجراً، نحو: مسلميّ ومسلِميّ.

2 في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة.

3 قوله «وإن كان واواً» وذلك في المجموع بالواو والنون رفعاً، وإنما قلبت الواو ياءً؛ لأن قياس لغتهم، إذا اجتمعت الواو، والياء، وسكنت أولاهما، قلبُ الواو ياءً، وإدغام أولاهما في الثانية، وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة أي اللين، فخفف بالإدغام، فقلب أثقلهما أي الواو إلى الأخف أي الياء، وسهّل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول؛ وتنقلب الواو ياء سواء كانت أولاً، كطيّ، أو ثانياً كسيّد، وأصلهما: طوي وسيود، فإذا حصل الإدغام، فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها لخفتها، نحو: مصطفيّ وأعليّ، في مصطفَوْن وأعلَوْن، وإن كان قبلها ضمة، فإن لم تؤدِّ إلى لَبس وزن بوزن، وجب قلبها كسرة، لأجل الياء، كما في مسلميّ، وسهّل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير، فلهذا لم تقلب في: سُيّل ومُيّل، وأيضاً، فإنهم لما شرعوا في التخفيف في «مسلميّ» بالإدغام تمّموه بقلب الضمة كسرة، بخلاف «مُيّل» وإن أدّى إلى اللبس، فأنت مخيّر في قلبها كسرة وإبقائها، نحو أُليّ، في جمع أَلوي، إذ يشتبه فُعل بفِعل.
انظر: الرضي 2/ 264-265.

4 ساقطة في الشرح.

5 قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، مثل «مسلمون» إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء.

6 الياء في الياء.

7 لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها، فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل: «مسلميّ».
وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحاً، كقولك في «مسلِمَيْن» و«مسلميّ» وفي «مصطفَوْن» «مصطفَيّ» لخفة الفتحة.

8 أي ياء المتكلم.

9 أي للزوم التقاء الساكنين إن لم تتحرك، واختير الفتح لخفته.

وَأَمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ فَأَخِي وَأَبِي وَحَمِي وَهَنِي ، وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ التَّشْدِيدَ (بِإِعَادَةِ اللاَّمِ)[1] ، وَيُقَالُ[2] : فِيَّ[3] فِي الأَكْثَرِ[4] وَفَمِي[5] . وَإِذَا قُطِعَتْ[6] ، قِيلَ : أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ بِتَثْلِيثِ الْفَاءِ تَبَعاً لِحَرَكَاتِ إِعْرَابِهِ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ[7] ، وَجَاءَ «حَمٌ» مِثْلَ «دَلْوٍ»[8] ، وَ«عَصًا»[9] ، وَ«خَبْءٍ»[10] وَسَوَاءٍ مُطْلَقاً[11] .

وَ (جَاءَ)[12] «هَنٌ» مِثْلَ «يَدٍ» مُطْلَقاً[13] .

وَكَذَا «أَخٌ» وَ«أَبٌ» بِنُدْرَةٍ .

وَ(قَدْ)[14] جَاءَ مِثْلَ «عَصًا» وَ«ذُو» لاَ يُضَافُ إِلَى غَيْرِ اسْمِ الْجِنْسِ[15] .

وَلاَ يَنْقَطِعُ[16] وَ«ذُوهُ» ، وَ«ذَوُوهُ» ، وَ«ذَوِينَا» لَيْسَ عَلَى نَهْجِ الْفَصَاحَةِ[17] .

---

1 ساقطة في الشرح .

2 في «فم» حال الإضافة إلى ياء المتكلم .

3 بالرد والقلب والإدغام والإبدال .

4 أي أكثر استعمالاتها .

5 في بعضها إبقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه من الإضافة .

6 عن الإضافة .

7 من الضم والكسر .

8 أي بالواو فيقال : هذا حموٌ وحموك ، ورأيت حمواً وحموك ، ومررت بحموٍ وحموك .

9 مقصوراً بالألف ، فيقال : حماً .

10 بالهمزة فيقال : حمءٌ .

11 أي مفرداً أو مضافاً تقييد للكل .

12 ساقطة في المتن .

13 أي في الإفراد والإضافة ، يقال : هذا هن ، ورأيت هناً ومررت بهن ، وهذا هنك ، ورأيت هنك ، ومررت بهنك .

14 ساقطة في المتن .

15 لا يضاف إلى مضمر ؛ لأنه وضع وُصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، والضمير ليس باسم جنس ، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ .

16 عن الإضافة .

17 بل شاذ جار على مقتضى استقامة المعنى وظهوره .

{التوابع}

التَّوَابِعُ[1] : كُلُّ ثَانٍ (مُعْرَبٍ)[2] بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ[3] .

---

1 جمع تابع منقول من الوصفية إلى الاسمية ، والفاعل الاسمي يجمع على «فواعل» كـ«الكاهل» على «الكواهل» .
والمراد بها : توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم .

2 ساقطة في الشرح .

3 قال الرضي 2/ : قوله : «كل ثان» يشمل التوابع ، وخبر المبتدأ ، وكل ما أصله خبر المبتدأ ، كخبري «كان» و «إن» ، وأخواتها ، ويشمل الحال ، وثاني مفعولي «أعطيت» .
قوله «بإعراب سابقه» ، أي مع إعراب سابقه ، يخرج الكل ، إلا خبر المبتدأ ، وثاني مفعولي : ظننت ، وأعطيت ، والحال عن المنصوب ، نحو : ضربت زيداً مجرداً ، والتمييز عن المنصوب نحو : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر : 12] .
قوله : «من جهة واحدة» ، قال المصنف : يخرج هذه الأشياء ؛ لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى ، وهي كونه خبر المبتدأ ، وكذا انتصاب أول المفعولين ، من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما ، وانتصاب الأول في : ضربت زيداً قائماً ، من جهة كونه مفعولاً به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً ، وكذا في : ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر : 12] ، انتصاب الأول ، من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه تمييزاً . وفيه نظر ؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونهما عمدتي الكلام ، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونها فضلات ، فإن قيل بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول ، والثاني ؟ قلنا : أن نقول : ارتفاع «زيد» في «جاءني زيد الظريف» من جهة كونه فاعلاً ، وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته ، وكذا باقي التوابع ، ثم نقول : الأخبار المتعددة . لمبتدأ ، نحو : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج : 15] الآية ، وكذا المسندات في نحو : علمت زيداً عالماً عاقلاً ظريفاً ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا﴾ [الإسراء : 22] وكذلك المستثنى بعد المستثنى ، نحو : «جاءني القوم إلا زيداً ، إلا عمراً» لا تتغير أسماؤها ، ولا جهات إعرابها ، فينبغي أن تدخل في حد التوابع .
وقوله : «كل ثان» فيه نظر أيضاً ؛ لأن المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته ، ويدخل في قوله «ثان» : النعت الثاني فما فوقه ، وكذا التأكيد المكرر ، وعطف النسق المكرر ؛ لأن كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الأول .
وأما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل ، أما الصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ففيها ثلاثة أقوال :
قال سيبويه : العامل فيها هو العامل في المتبوع .
وقال الأخفش : العامل فيها معنوي ، كما في المبتدأ والخبر ، وهو كونها تابعة .
وقال بعضهم : إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول .
ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم ، منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجيء في «جاءني زيد الظريف» ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة ، وكذا في «جاءني

= العالم زيد»، و«جاءني زيد نفسه»، فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه، وكان الثاني هو الأول في المعنى، كان الأولى انسحاب عمل المنسوب إليهما عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى، أما إذا قلت: «جاءني غلام زيد»، فالمنسوب إليه، وإن كان الغلام مع زيد، إلا أن الثاني ليس هو الأول معنى، فلم يحمل العامل فيهما معاً، وجعله معنوياً، كما ذهب إليه الأخفش، خلاف الظاهر؛ إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة للفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه، وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً، فلا يصار إلى الأمر الخفي، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي، وأما البدل، فالأخفش، والرماني، والفارسي، وأكثر المتأخرين، على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول، استدلالاً بالقياس والسماع، أما السماع فنحو قوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: 33] وغير ذلك من الآي، والأشعار.

وأما القياس فلكونه مستقلاً، ومقصوداً بالذكر، ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفاً وتنكيراً، والجواب عن الأول، أن ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ الجار والمجرور، بدل من الجار والجرور، والعامل، وهو ﴿لجعلنا﴾ غير مكرر، وكذا في غيره.

فإن قيل: لو لم يكن المجرور وحده وهو بيوتهم بدلاً من المجرور، لم يسم هذا بدل الاشتمال؛ لأن الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور، بل البيت مشتمل على الكافر، وكذا في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: 75] من آمن، بعض الذين استضعفوا؟

قلنا: لما لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم، ويسموه بدل الاشتمال، نظراً إلى المجرور، ولا يكرر في اللفظ في البدل من العوامل إلا حرف الجر، لكونه كبعض المجرور.

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً، يؤذن بأن العامل هو الأول، لا مقدر آخر؛ لأن المتبوع إذن كالساقط، فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره، بل عمل في الثاني.

ومذهب سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب، أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ إذ المتبوع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشر الثاني.

هذا، وستعرف في باب عطف البيان: أنه في الحقيقة هو البدل، فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل، وأما عطف النسق، ففيه ثلاثة أقوال:

قال سيبويه: العامل في المعطوف هو الأول بواسطة الحرف.

وقال الفارسي في الإيضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول، لقولك: «يا زيد وعمرو».

وأقول: لا دليل فيه؛ إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه، مع عدم المانع من البناء، كما كان في يا زيد والحارث أعني اللام، وإنما كان اللام مانعاً، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء، فلما ارتفع المانع، صار كأن حرف النداء باشر التابع، لا أنه يقدر له حرف آخر.

واستدل أيضاً بقولهم: قيام زيد وعمرو، وقال: العرض الواحد لا يقوم بمحلين.

والجواب: أن القيام ههنا ليس بعرض واحد، بل هو مصدر، والمصدر يصلح للقليل والكثير، بلفظ الواحد، والمراد هنا: القيامان بقرينة قولك وعمرو، وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو؛ إذ هو متضمن للقيام الصالح

{النعت}[1]

النَّعْتُ: تَابِعٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ مُطْلَقاً.

فَائِدَتُهُ[2]: تَخْصِيصٌ[3] أَوْ تَوْضِيحٌ[4].

وَقَدْ تَكُونُ لِمُجَرَّدِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرَحُّمِ أَوِ التَّأْكِيدِ[5]، نَحْوُ: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[6].

= للقليل والكثير، ولو كان العامل مقدراً، لوجب تعدد الكلام في: جاءني غلام زيد وعمرو، وهو متحد، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم، وكل سخلتها بدرهم، والمراد: هما معاً بدرهم.

وأيضاً، لم يجز يا زيد والحارث، ولم يجز ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً، و ليس زيد ولا عمرو ذاهبين؛ إذ لا يجوز تقدير «ما» و «ليس» بعد «لا»، وأيضاً لم يجز زيد ضربت عمراً وأخاه؛ إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير، مع كونه جملة.

وقال بعضهم: العامل حرف العطف بالنيابة، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين، كما هو حق العامل.

وفائدة الخلاف في هذا كله: جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال: العامل في الثاني غير الأول، وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الأول هذا. انظر: الرضي 2/ 277-282.

1 وإنما قدم المصنف النعت على سائر التوابع، لكونه أكثر استعمالاً.

2 أي فائدة النعت غالباً.

3 معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن «رجل» في قولك: «جاءني رجل صالح» كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: صالح، قلّت الاشتراك والاحتمال.

4 ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا، نحو: «زيد العالم»، و«الرجل الفاضل».

5 لفظة «قد» التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد قليل.

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم، نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾؛ إذ لا شريك له، تعالى، في اسم ﴿الله﴾، ونحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو كان مما له شريك فيه، نحو: «أتاني زيد الفاضل العالم»، أو الفاسق، الخبيث، إذا عرف المخاطب زيداً الآتي قبل وصفه، وإن كان له شركاء في هذا الاسم.

وإنما يكون الوصف للتأكيد، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف المصرح به بالتضمن نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ و﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: 51]، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع، شمولاً، أو إحاطة، فالتابع تأكيد، لا صفة، نحو: الرجلان كلاهما والرجال كلهم، وإن لم يكن، فهو صفة كما في قوله تعالى: ﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [النحل: 51]، وإن كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة، فالتابع تأكيد تكرير، نحو: الرجل نفسه وزيد زيد.

وقد يجيء لمجرد الترحم، نحو: أنا زيد البائس الفقير. انظر: الرضي 2/ 288.

6 الحاقة: 13.

وَلاَ فَرْقَ بَيْنَ الْمُشْتَقِّ وَغَيْرِهِ[1] إِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهُ لِغَرَضٍ (عَلَى)[2] الْمَعْنَى عُمُوماً[3]، نَحْوُ تَمِيمِيٍّ[4]، وَذُو مَالٍ[5]، أَوْ خُصُوصاً[6]، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وَمَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ[7]، وَبِزَيْدٍ هَذَا[8].

وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ[9]، فَيَلْزَمُ الضَّمِيرُ[10] فَهِيَ[11] كَالظُّرُوفِ فِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْبِقْهَا مَا يَطْلُبُهَا لُزُوماً[12] مَعَ النَّكِرَةِ الْمَحْضَةِ صِفَةٌ[13]، وَمَعَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ[14]، وَمَعَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ مِنْهُمَا[15] تَحْتَمِلُهُمَا[16].

---

1 في صحة وقوعه نعتاً.

2 ساقطة في المتن.

3 أي في جميع الاستعمالات.

4 يدل دائماً على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم.

5 يدل دائماً على أن ذاتاً ما صاحب مال.

6 أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتاً، وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتاً مثل «مررت برجل أي رجل» أي كامل في الرجولية، فـ«أي رجل» باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتاً، وفي مثل «أي رجل عندك ؟» لا يدل على هذا المعنى فلا يصح أن يقع نعتاً.

7 فإن «هذا» يدل على ذات مبهمة، و«الرجل» على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صح أن يقع الرجل صفة لـ«هذا». وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وذهب بعضهم إلى أن «الرجل» بدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان.

8 أي بزيد المشار إليه. فـ«هذا» في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة.

9 التي هي في حكم النكرة؛ لأن الدلالة على معنى في المتبوع، كما توجد في المفرد توجد في الجملة الخبرية.

10 الراجع إلى تلك النكرة للربط نحو «جاءني رجل أبوه قائم» وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية بالنسبة إلى الموصوف فلا يصح أن تقع صفة له، مثل «جاءني رجل زيد عالم».

11 أي الجملة الخبرية.

12 بأن يجعلها خبراً أو صلة أو محكية بالقول.

13 إن لم تصدر بالواو الملجأة إلى الحال نحو: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَأُهُ﴾ [الإسراء: 93].

14 نحو: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: 43]، وجاءني زيد يستريح إن لم يمنع مانع.

15 أي من المعرفة والنكرة.

16 أي الصفة والحال نحو: مررت برجل صالح يصلي، ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: 50].

وَلاَ تَقَعُ الإِنْشَائِيَّةُ[1] إِلاَّ بِتَأْوِيلٍ مَقُولٍ (فِي حَقِّهِ كَذَا[2])[3] كَمَا إِذَا وَقَعَتْ حَالاً وَإِنِ اخْتُلِفَ فِيمَا وَقَعَتْ خَبَراً[4].

وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوفِ وَحَالِ مُتَعَلِّقِهِ[5]، نَحْوُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ[6] أَوْ حَسَنٍ غُلاَمُهُ[7].

فَالأَوَّلُ[8]: يَتْبَعُهُ[9] فِي عَشَرَةِ (أُمُورٍ)[10] يُوجَدُ مِنْهَا فِي كُلِّ تَرْكِيبٍ أَرْبَعَةٌ:

1 ـ الإِعْرَابُ الثَّلاَثَةُ[11].

2 ـ وَالتَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ.

3 ـ وَكَذَا الإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ.

4 ـ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ إِنْ لَمْ يَكُنْ[12] مَصْدَراً، أَوْ «أَفْعَلَ مِنْ»[13]، (أَوْ)[14] صِفَةً يَسْتَوِي فِيهَا الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ[15]، أَوْ مُؤَنَّثَةً تَجْرِي عَلَى الْمُذَكَّرِ[16].

---

1 صفة طلبية كانت كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والعرض أو غيرها كصيغ العقود.

2 أي يستحق أن يقال فيه وإن لم يقل بعد.

3 ساقطة في المتن.

4 وجرى الأكثر على عدم الاحتياج إلى التأويل فيه.

5 أي متعلق الموصوف سواء كان كل منهما مفرداً أو جملة، ولذا أخر البحث عن بيان كونه جملة.

6 إذ الحسن حال الرجل وصفته.

7 إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً.

8 أي النعت بحال الموصوف.

9 أي الموصوف.

10 ساقطة في المتن.

11 وهو يعم المحلي.

12 ذلك الوصف.

13 فإن اسم التفضيل المستعمل بـ«من» مفرد مذكر لا غير، وكذا المضاف للزيادة.

14 وفي الشرح: و.

15 كـ«فعول» بمعنى «فاعل» نحو «رجل صبور» و«امرأة صبور» أو «فعيل» بمعنى «مفعول» كـ«رجل جريح» و«امرأة جريح».

16 كـ«علامة».

وَالثَّانِي[1] : يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الأُوَلِ[2] يُوجَدُ مِنْهَا فِي كُلِّ تَرْكِيبٍ اثْنَانِ ، وَفِي الْبَوَاقِي[3] كَالْفِعْلِ[4] يَدُورُ عَلَى فَاعِلِهِ لاَ الْمَوْصُوفِ ، وَمِنْ ثَمَّ[5] حَسُنَ «قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ وَقَاعِدَةٌ»[6] ، وَضَعُفَ «قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ»[7] ، وَجَازَ[8] «قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»[9] .

وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ[10] ، وَلاَ يُوصَفُ بِهِ[11] كَمَا أَنَّ الْعَلَمَ لاَ يَقَعُ صِفَةً .

وَالْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ[12] ، وَمِنْ ثَمَّ[13] لَمْ يُوصَفْ ذُو اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ[14] ، أَوِ الْمَوْصُولِ أَوِ الْمُضَافِ إِلَى أَحَدِهِمَا لاَ بِالْمُضَافِ إِلَى غَيْرِهِمَا .

---

1 أي النعت بحال متعلق الموصوف .

2 وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير .

3 لا يتبع الموصوف .

4 لشبهه به ، يعني ينظر إلى فاعله ، فإن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل ، وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث .

5 أي من أجل أنه في البواقي كالفعل .

6 كما حسن «يقعد غلمانه» وحسن أيضاً «قاعدة غلمانه» ؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن «تقعد غلمانه» .

7 وضعف «قام رجل» «قاعدون غلمانه» ؛ لأنه بمنزلة «يقعدون غلمانه» . وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف .

8 من غير حسن ولا ضعف .

9 وإن كان «قعود» جمعاً أيضاً كـ«قاعدون» ؛ لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته ؛ لأن الفعل لا يكسر . فلم يكن «قعود غلمانه» مثل «يقعدون غلمانه» الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر إلا أن يخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ .

10 لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها ، فلا حاجة لهما إلى التوضيح ، وحمل عليهما ضمير الغائب ، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب .

11 لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية ، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات ؛ لأنه يدل على الذات لا على قيام معنى بها .

12 أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة ، يعني أعرف منها ؛ لأنه المقصود الأصلي ، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها ؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها ، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها .

13 أي من أجل أن الموصوف أخص أو مساوٍ .

14 أي ذي اللام الآخر .

وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا[1] بِذِي اللاَّمِ[2]، أَوِ الْمَوْصُولِ لاَ الْمُضَافِ لِلإِبْهَامِ[3]، وَمِنْ ثَمَّ[4] ضَعُفَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الأَبْيَضِ»[5] حَيْثُ لاَ يَرْفَعُ الإِبْهَامَ لِشُمُولِهِ الأَجْنَاسَ، وَحَسُنَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْعَالِمِ»[6].

(نَظْمٌ)[7]:

إِنْ كَثُرَ الْمَنْعُوتُ وَالنَّعْتُ اخْتَلَفْ ... إِفْرِقْ بِعَطْفٍ وَاجْمَعِ الَّذِي ائْتَلَفْ[8]
لَكِنْ ذَا لَدَى اتِّحَادِ مَا اتَّصَفْ ... لَفْظاً وَأَمَّا عِنْدَمَا اللَّفْظُ اخْتَلَفْ
فَالْعَطْفُ شَرْطٌ وَاتِّحَادُ مَا عَمِلْ ... أَوِ اتِّفَاقُ الْمَعْنَى فِيهِ وَالْعَمَلْ
مَا اخْتَلَفَا مَعْنًى وَتَأْثِيراً مَعاً ... أَوْ وَاحِداً مِنْ ذَيْنِ فَالنَّعْتُ اقْطَعَا
لَكَ الْخِيَارُ فِي الَّتِي تَعَدَّدَتْ ... لِوَاحِدٍ مُعَيَّنٍ تَوَارَدَتْ
فَاتْبِعْ أَوِ اقْطَعْ أَوْ فَبَعِّضْ هُنَا ... كَمَا إِذَا بِوَاحِدٍ تَعَيَّنَا
وَاتْبِعْ إِذَا يَحْتَاجُهَا جَمِيعاً ... وَالْقَطْعُ قَدْ مَضَى فَلَنْ يُضَيَّعَا
وَيُحْذَفُ الْمَنْعُوتُ فِيمَا قَدْ عُلِمْ ... حَذْفاً كَثِيراً وَكَذَا نَعْتٌ فُهِمْ
كَائِنٍ جَلاً وَنَحْوُ سَابِقَاتٍ ... وَنِسْوَةٍ بِدُونِ صَالِحَاتٍ[9]

---

1 أي باب اسم الإشارة.

2 مثل «مررت بهذا الرجل» مع أن القياس يقتضي عدم جواز وصفه بذي اللام.

3 الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لإبهامه.

4 أي ومن أجل أن التزام وصف باب «هذا» بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس.

5 لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس.

6 لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان، بل رجل.

7 ساقطة في المتن.

8 يعني إن تعدد المنعوت وكثر وكذا النعت لكنه مختلف معنى وجب تفريقه بالعطف بالواو نحو مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه. وإن كان مؤتلف المعنى متحدة فاجمعه ولا تفرقه نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء. وقد يقع العطف بين المنعوت ونعته، وكذا بين النعوت لواحد.

9 أحكام النعت وهي أقسام:

أحدها: جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات.

اعلم أنه إذا كان العامل واحداً، وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر، فإن اتفقا تعريفاً وتنكيراً، جاز إفراد كل واحد منها بوصف، وجاز جمعها في وصف واحد.

- فالأول نحو: «جاءني زيد الظريف، وعمرو الظريف»، والثاني نحو: «جاءني زيد وعمرو الظريفان»، و«رأيت رجلا وأمرأة ظريفين»، وإذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت، والعقلَ على غيره نحو: «مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين»، وكذا في خبر المبتدأ، والحال ونحوهما، نحو: «الزيدان والحمر مقبلون»، و«جاءني زيد وهند والحمار مسرعين».

وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً، لم يمكن جمعهما في وصف واحد، فلا تقول: «هذه ناقة وفصيلها الراتعان» ولا راتعان، لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت، أو تجمعهما في نعت مقطوع، نحو: «جاءني رجل وزيد الظريفين».

وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف، نحو: «أعطيت زيداً أباه»، فلا يجوز جمعهما في وصف واحد، بل تفرد كلاً منهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع؛ لأن التابع في حكم المتبوع إعراباً، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أول وثانياً. فإن كان العامل واحداً، ومعمولاه مختلفَيِ الأعراب، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجز جمعهما في وصف واحد، فإما أن تفرد كلاً منهما بوصف، أو تجمعهما في نعت مقطوع، فإن أفردت، فالأولى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه، نحو: «لقي زيد الظريفُ عمراً الظريف»، ويجوز جمعهما، نحو: «لقي زيد عمراً الظريف الظريف»، نعت الثاني بجنبه، ونعت الأول بعد نعت الثاني؛ لأنه إذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته، ففصل أحدهما من صاحبه، أولى من فصلهما معاً.

وإن لم يكن العامل واحداً فإما أن يكون العمل واحداً أو لا، وفي الأول: إن كان العامل مكرراً للتوكيد، جاز جمعهما في وصف نحو: «قام زيد وقام عمرو الظريفان» وإن لم يكن مكرراً للتأكيد، فإن كان العاملان من نوع واحد، أي كانا رافعين أو ناصبين، أو كانا اسمين جارين، أو مبتدأين أو خبرين، وكان أحدهما معطوفاً على الآخر، والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين، جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف، إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً، نحو: «قام زيد وقعد عمرو الظريفان»، و«ضربت زيداً وأكرمت بكراً الطويلين» و«جاءني غلام زيد وأبو عمرو الظريفين»، و«أخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان»، سواء كان «الظريفان» صفة للمبتدأين أو للخبرين.

فإن لم يعطف أحدهما على الآخر، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص، أو لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً، لم يجز جمعهما في وصف، فلا تقول: «هذه جارية أخوي ابنين لفلان كرام»، على أن «كرام» وصف لأخوي وابنين معاً، بل تقول: «كراماً» على القطع، وكذا تقطع نحو: «هذا فرس أخوي ابنيك العقلاء الحكماء» وذلك؛ لأن أحدهما ليس معطوفاً على الآخر.

وكذا لا تقول: «هذا رجل وفي الدار آخر كريمان»؛ لأن المعمولين لم يشتركا في اسم خاص؛ لأن أحدهما مبتدأ، والآخر خبر، وكذا لا تقول: «جاءني زيد وذهب رجل كريمان»، بل تقطع، لاختلاف المعمولين تعريفاً وتنكيراً. وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقاً؛ لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح، فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين.

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد، نحو «ضربت زيداً، وإن عمراً قائم»، ونحو: «هذا لغلام زيد»، فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واحد، وأجازه بعضهم، نحو: «بغلام زيد الظريفين. وإن اختلف العاملان والعمل معاً، فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه، إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما في وصف عند

= تقارب المعنى نحو: ضربت زيداً، والمهان عمرو، الظريفان؛ لأن زيداً وعمراً مهانان معاً.

واعلم أنه لا يجوز نحو: «من عمرو؟ وهذا زيد الرجلين الصالحين» على القطع؛ لأنك لا تثني إلاّ على من أثبتّه وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَن تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة.

وثانيها: تفريق الصفات مع جمع الموصوفات.

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعاً متغاير الصفات، فإما أن تجيء بالصفات على وفق عدده، أو أقلّ، ففي الأول، يجوز الإتباع والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر، تقول: «مررت بثلاثة رجال شاعر، وكاتب، وبزاز»، وإذا رفعت فالتقدير: بعضهم شاعر، وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز، أو هم شاعر وكاتب وبزاز، أو منهم شاعر، ومنهم كاتب، ومنهم بزاز.

ولو تخالفا تعريفاً وتنكيراً، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولى، إن لم يكن هناك للحال معنى، نحو: «بالرجلين قصير وطويل»، ويجوز قطعه إلى النصب أيضاً، على الحال إن كان لها معنى، نحو: «بالرجلين ضاحكاً وباكياً»، ولا يمتنع في الوجهين: الإتباع على البدل.

ويجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء.

وفي الثاني أي فيما كانت الصفات فيه أقل الرفع لا غير، على القطع، نحو: «رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر». وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض.

وأما إن كان الموصوف واحداً، والصفات متعددة، نحو: «مررت برجل شاعر كاتب بزاز»، فالأولى الإتباع، ويجوز القطع على تقدير: هو شاعر، ولا يجوز تقدير: منهم كاتب، ولا يجوز تقدير: بعضهم كاتب.

وثالثها: قطع الصفة رفعاً أو نصباً.

اعلم أن جواز القطع مشروط، بألاّ يكون النعت للتأكيد، نحو: أمس الدابر، و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: 13]؛ لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك، نص في معنى الصفة دال عليه، فلهذا لم يقطع التأكيد في: «جاءني القوم أجمعون أكتعون».

والشرط الآخر: أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطعَ مع الحاجة؛ وكذلك إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر، فلَكَ القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو: «مررت بالرجل العالم المبجّل»، فإن العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل.

ومع الشرطين، جاز القطع وإن كان نعتاً أول، كقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4]، وقولك: الحمد لله الحميدُ، وشرطَ الزجاجي في القطع تكرار النعت، والآية رد عليه.

فنقول: إن كان النعت المراد قطعه معرفة، وجب، ألاّ يكون المنعوت اسم الأشارة؛ لأن اسم الأشارة محتاج إلى نعته لتبيين ذاته.

وإن كان نكرة، فالشرط سبقُهُ بنعت آخر مبيِّن، وألاّ يكون النعت الثاني، أيضاً، لمجرد التخصيص؛ لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع؛ إذ لا قطع مع الحاجة.

- والأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل؛ إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف، فأكد القطع بحرف هو نصٌّ في القطع، أعني الواو.

ويجوز في المعرفة أيضاً القطع مع الواو. والواو في النعت المقطوع، اعتراضية، نصبته أو رفعته.

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت، تعريفاً وتنكيراً، كقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ﴾ [الهمزة: 1-2].

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم: أُتبِعَت، أو قُطِعَت، أو أتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الإتباع؛ إذ الإتباع بعد القطع قبيح.

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحاً أو ذماً أو ترحماً، نحو: الحمد لله الحميدُ، ومررت بزيد الفاسقُ، وبعمرو المسكينُ، وقد يكون تشنيعاً، نحو: ... بزيد الغاصبُ حقِّي.

ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعاني المذكورة، لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز، أو صاحب الثياب، إلا بعد بل، ولكن، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع، قصدت المعاني المذكورة أو لا، وسواء كان المعطوف عليه نعتاً أو لا؛ لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك، فهما مؤذنان بالقطع، تقول: «مررت برجل قائم، بل قاعد»، وفي غير النعت: «ما زيد قائماً بل قاعد، أو لكن قاعد».

وربما قطع النعت الأول بالواو، والإتباع باق بحاله، إذا طال ذيل المنعوت

وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع، إنما يعتبر إذا جاز الإتباع على النعت أيضاً، فأما إذا لم يجز، كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول، أي في جمع الأوصاف مع تفرق الموصوفات، فلا.

ورابعها: حذف الموصوف.

اعلم أن الموصوف يحذف كثيراً إن علم، ولم يوصف بظرف أو جملة، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ [الصافات: 48]، فإن وصف بأحدهما جاز كثيراً أيضاً، بالشرط المذكور بعد لكن، لا كالأول في الكثرة؛ لأن القائم مقام الشيء ينبغي أن يكون مثله، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف، وكذا الظرف والجار، لكونهما مقدرين بالجملة على الأصح.

وإنما يكثر حذف موصوفهما، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بـ «من» أو «في»، قال تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: 11]، وقال: ﴿وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: 164]، أي ما من ملائكتنا إلا ملَك له مقام معلوم.

فإن لم يكن كذا (أي المنعوت كذا، أي مستوفيا للشرط المذكور وهو كونه مسبوقا باسم يشمله مجرور بمن أو في)، لم تقم الجملة، والظرف مقامه إلا في الشعر.

وإنما كثر بالشرط المذكور، لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله، فيكون كأنه مذكور.

ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه، نحو: «مررت بظريف رجل».

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه، لم يقدم إلا ضرورة، والنية به التأخير، كما تقول في: «إن رجلاً ضربك، في الدار: إن ضربك رجلاً في الدار».

{العطف}

الْعَطْفُ[1] : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ[2] مَعَ مَتْبُوعِهِ[3] يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ[4] وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا[5]، نَحْوُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى[6] الْمَرْفُوعِ[7] الْمُتَّصِلِ[8] أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ[9]، نَحْوُ: «ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ» وَ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[10]، إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ[11] قَبْلَ الْعَاطِفِ أَوْ بَعْدَهُ، فَيَجُوزُ تَرْكُهُ[12]،

= وإذا وصفت النكرة بمفرد، وظرف أو جملة، قدم المفرد، وأخر أحد الباقيين، في الأغلب، كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء: 50]، وليس ذلك بواجب، خلافاً لبعضهم، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: 92]، وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: 54].

وإذا ولي النعت «لا» أو «إما» وجب تكريره، قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: 68]، وتقول: «لقيت رجلاً إما عالماً وإما جاهلاً». انظر: الرضي 2/ 317-328.

1 أي العطف بالحروف ويقال له: عطف النسق أي للترتب.

2 الواقعة في الكلام.

3 أي كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً مقصوداً بها نحو: «جاءني زيد وعمرو» فـ«عمرو» تابع؛ لأنه معطوف على «زيد» قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام فكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى «زيد» الذي هو متبوعه أيضاً مقصودة.

4 أي بين المعطوف.

5 في قسم الحرف.

6 الضمير.

7 لا المنصوب والمجرور.

8 بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل.

9 أولاً ثم عطف عليه، وذلك؛ لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل.

10 البقرة: 35.

11 بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه.

12 أي ترك التأكيد؛ لأنه قد طال الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف أو بعده.

نَحْوُ: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ»، وَ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا[1]﴾[2].

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ[3] اسْماً كَانَ أَوْ حَرْفاً، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ» وَ«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ».

وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا يَقْتَضِي الْحُكْمَ مَوْجُوداً فِيهِ (فَكُلُّ مَا يَسْتَحِقُّهُ هَذَا يَسْتَحِقُّهُ ذَاكَ)[4]، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ فِي «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ قَائِماً» وَ«لَا ذَاهِبٌ عَمْرٌو» إِلَّا الرَّفْعُ؛ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِزَيْدٍ[5].

وَإِنَّمَا جَازَ الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ؛ لِأَنَّهَا[6] فَاءُ السَّبَبِيَّةِ.

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ[7] لَمْ يَجُزْ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُقَدَّمُ مَجْرُوراً، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو».

وَأَجَازَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ مُطْلَقاً مَا لَمْ يَتَأَخَّرِ الْمَجْرُورُ، وَمَنَعَهُ سِيبَوَيْهِ رَأْساً.

وَقَدَّرَ الْعَامِلَ فِي كُلِّ مَا هُوَ مَظَانُّهُ.

---

1 فإن المعطوف هو ﴿آبَاؤُنَا﴾ و«لا» زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي.

2 الأنعام: 148.

3 إنما لزم ذلك؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره، أشدُّ من اتصال الفاعل المتصل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جارّه سواء كان ضميراً أو ظاهراً، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فمن ثم لم يجز إذا عطفت المضمر على المجرور، إلا إعادة الجار أيضاً، نحو: «مررت بزيد وبك»، و«المال بين زيد وبينك»، وليس للمجرور ضمير منفصل، حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه، كما عمل في المرفوع المتصل، فلم يبق إلا إعادة العامل الأول، سواء كان اسماً، نحو: «المال بيني وبين زيد»، أو حرفاً نحو: «مررت بك وبزيد. انظر: الرضي 2/ 334.

4 ساقطة في الشرح.

5 لعدم الضمير له فيه.

6 أي الفاء في هذا التركيب.

7 أي غير متحدين بأن لا يكون الثاني عين الأول.

(نَظْمٌ[1])[2]:

---

1 بقية أحكام العطف:

فمنها: أنه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة، كما إذا قيل: من الذي اشترك هو وزيد؟ فقلت: اشترك عمرو، أي: اشترك عمرو وزيد. قال الله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُمْ مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: 10] الآية، أي لا يستوي من أنفق من قبل الفتح ومن أنفق من بعده.

وكذا «أم» مع معطوفها كقولك لمن قال أنا أصلي ليلاً ونهاراً: أفي الليل تصلي أكثر؟ يعني أم في النهار.

وقد تحذف الواو من دون المعطوف.

وقد تحذف «أو» كما تقول لمن قال: أكل اللبن والسمك: كل سمكاً لبناً، أي: أو لبناً، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما.

وقد يحذف المعطوف عليه بعد «بلى» وأخواتها (حروف الجواب)، تقول لمن قال: ما قام زيد، بلى وعمرو أي بلى قام زيد وعمرو؛ لأنها حرف تصديق، فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت.

وكذا تقول: بلى فزيد، وبلى ثم زيد، وبلى أو زيد، وبلى لا زيد؛ لأن «بلى» للإيجاب بعد النفي فيكون التقدير: بلى قام عمرو لا زيد.

وتقول لمن قال: ما قام بكر: نعم، لكن زيد، أي نعم ما قام بكر لكن زيد أي لكن قام زيد؛ لأن «نعم» مقررة لما سبقها، نفياً كان أو إثباتاً، ولكن، للإثبات بعد النفي في عطف المفرد.

وتقول لمن قال ما مات الناس: بَلَى حتى الأنبياء، وتقول لمن قال ما قام زيد: بَلَى، بَلْ عمرو، أو نعم، بل عمرو، أي: بلى قام زيد بل عمرو، ونعم، ما قام زيد بل عمرو.

ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف «أم» و «إما»، وذلك؛ لأن «أم» المتصلة، وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة، و «إما» تقتضي سبق «إما» أخرى

وقد يحذف المعطوف عليه بـ«أم»، قال الله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِماً﴾ [الزمر: 9]، أي الكافر خير، أم من هو قانت.

ويجوز تقديم المعطوف بالواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، في ضرورة الشعر على المعطوف عليه. نحو: «ضربت وعمراً، أو فعمراً أو، ثم عمراً، أو أو عمراً، أو، لا عمراً زيداً»، بشرط ألا يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: «وزيد قام عمرو، ولا مررت وزيد بعمرو»، وذلك؛ لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها، ولامتناع كون التابع مقدماً على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في متبوعه، فلا يقال: والأسدَ إياك؛ لأنه يكون إذن متقدماً على العامل؟.

وكذا لا يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله بعامله، فلا يقال: وزيد ضربت أنت، بالعطف على التاء.

ولا يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر، دخله حرف ناسخ، أو، لا، فلا يجوز: إن وعمراً زيداً قائمان وما وزيد عمرو قائمين، لضعف الحرفين، فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف، وكذا لا تقول: أما وعمرو زيد فمنطلقان، والذي وأبوه زيد ضاربان: أنا، وهل وزيد عمرو قائمان، وكيف وعمرو زيد قائمان؛ لأنه يتقدم على العامل أيضاً، وهو إما الابتداء، أو الخبر على المذهبين.

= فإذا تقدم الخبر نحو: قائمان وزيد عمرو، وكيف وزيد عمرو، جاز اضطراراً، لتأخره عن العامل، على المذهبين.

ويشترط أيضاً في تقديم المعطوف اضطراراً، ألا يكون المعطوف عليه مقروناً بـ«إلا» أو معناها، فلا تقول: ما جاءني وزيد إلا عمرو، ولا إنما جاءني وزيد عمرو، لأن ما بعد «إلا» في حيز غير حيز ما قبلها، لتخالفهما نفياً وإثباتاً، فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها، ومنها أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو، أو «حتى» مع المعطوف عليه، يطابقهما مطلقاً، نحو: زيد وعمرو جاءاني، ومات الناس حتى الأنبياء، وفنوا، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: 34] فالمعنى: ولا ينفقون الكنوز، لدلالة يكنزون على الكنوز.

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 62]، أي يرضوا أحدهما؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر.

ويجوز: زيد وعمرو قام، على حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز: زيد قام وعمرو، على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الأول، أي: وعمرو كذلك، وفي الموضعين: ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ؛ إذ لو كان كذلك لقلت: قاما.

وأما الفاء وثم، فإن كان الضمير في الخبر، عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه، ففي مطابقته لهما خلاف. قال بعضهم: يجب حذف الخبر من أحدهما، إما من الأول نحو: زيد فعمرو قام، وزيد ثم عمرو قام، أي: زيد قام، فعمرو قام، وإما من الثاني نحو: زيد قام فعمرو، أي فعمرو قام، أو: فعمرو كذلك، قالوا: ولا تجوز المطابقة؛ لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الإضمار، وأجاز الباقون مطابقة الضمير، وهو الحق، نحو: زيد ثم عمرو قاما؛ إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم، إذ قد يقال: قام الرجلان مع ترتيب قيامهما، والإضمار والإظهار في هذا سواء، فقاما، وقام الرجلان، مثلان في احتمال اجتماع القيامين، وترتبهما. وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور، وجبت المطابقة اتفاقاً، نحو: جاءني زيد فعمرو، فقلت لهما. . .، وجاءني زيد ثم بكر، وهما صديقاي.

وأما «لا»، و«لكن»، و«بل»، و«أم»، و«أو»، و«إما»، فمطابقة الضمير معها، وتركها موكولان إلى قصدك، فإن قصدت أحدهما، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين: وجب إفراد الضمير، نحو: زيد لا عمرو جاءني، وزيد بل عمرو قام، وزيد أو عمرو أتاك، وكذا تقول: زيد أو هند جاءني، ولا تقول جاءتني إذا المعنى: أحدهما جاءني، والغلبة للتذكير.

وتقول في غير الخبر: جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته، وأزيداً ضربت أم عمراً فأوجعته، وما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته.

وإن قصدت بالضمير كليهما، وجبت المطابقة، نحو: زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما، وزيد أو عمرو جاءني، وقد جئتهما وأكرمتهما.

وتقول في «أو» التي للإباحة: جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثه ويجوز: وباحثهما، وكذا تقول: هذا إما جوهر أو عرض، أو وإما عرض، ثم تقول: وهما محدثان، قال الله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ

لاَ عَطْفَ يَجْرِي بَيْنَ الإِنْشَا وَالْخَبَرْ إِلاَّ لِـقِـصَّـةٍ أَوْ إِعْـرَابٍ ظَـهَـرْ[1]

فِي الْمَاضِي مَعْ مُضَارِعٍ يَجْرِي كَذَا فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ يَقْرُبَانِ مَأْخَذَا[2]

وَمُـفْـرَدٌ وَجُـمْـلَـةٌ صُـورِيَّـةٌ وَجُـمْـلَـةٌ فِـعْـلِـيَّـةٌ وَاسْمِـيَّـةٌ[3]

= أَوْلَى بِهِمَا﴾ [النساء: 135]، وليس «أو» بمعنى الواو كما قاله بعضهم، بل تقول: جواب الشرط محذوف، والمعنى: إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس، فإن الله أولى بالغني والفقير معاً.

وإنما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]، بإفراد الضمير، مع أن الانفضاض كان إليهما معاً؛ لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله: ﴿رَأَوْا﴾.

ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بـ«أو» مع المعطوف عليه، وإن كان المراد أحدهما؛ لأنه لما استعمل «أو» كثيراً في الإباحة، فجاز الجمع بين الأمرين نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، صار كالواو.

ومنها: أنه يعطف الفعل على الاسم، وبالعكس، إذا كان في الاسم معنى الفعل.

ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس، خلافاً لبعضهم.

وكذا يجوز: «لم يقعد زيد، ولا يقعد زيد غداً»، وبالعكس.

وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس، إذا تجانسا بالتأويل، نحو: «زيد أبوه كريم، وعالم إخوته» لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس، لكونها فرعاً عليه في كونها ذات محل من الإعراب، فالأولى كونها تابعة له في الإعراب، فنحو: «مررت برجل شريف وأبوه كريم»، أولى من نحو: «برجل أبوه كريم وشريف»، ولا سيما إذا كانت الجملة والمفرد صفتين؛ لأن تطابق الصفة والموصوف، أكثر من تطابق المبتدأ والخبر، والحال وصاحبها، ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتنكيراً، دون البواقي، فقولك: جئتك أخاف، وراجياً، وهند أبوها كريم وشريفة، ليس في القبح نحو: برجل أبوه كريم وشريف.

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس. قال ابن جني: وذلك بالواو، دون الفاء وأخواتها، لأصالة الواو في العطف.

واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب، إذا عرف المراد، نحو: مررت بزيد، وعمرو، أي: وعمرو كذلك، ولقيت زيداً وعمرو، أي: وعمرو كذلك. انظر: الرضي 2/ 348-355.

2 ساقطة في الشرح.

1 يعني لا يجوز عطف الإنشاء على الخبر وبالعكس إلا لدى أن يعتبر عطف قصة على قصة أي حاصل مضمون جملة على حاصل مضمون جملة أخرى من غير نظر إلى لفظ الإخبار والإنشاء ولا إلى اشتراط كون كل من المتعاطفين جملاً متعددة كما يتبادر من لفظ القصة أو لدى كون المعطوف عليها في محل الإعراب؛ لأن الجملة التي لها محل؛ لأنه حينئذ واقعة موقع المفردات.

2 يعني يجرى العطف بين الماضي والمضارع فيجوز عطف أيها أريد على الآخر. وكذا يجري بين الفعل واسم بمعناه سواء كان اسم فعل أو لا.

3 أي وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس إذا تجانسا، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس.

تَقْدِيمُ مَعْطُوفٍ ضَرُورَةً يَقَعْ مَا نَاءَ فِي الْمَتْبُوعِ فِيهِ قَدْ يَسَعْ [1]
وَحَذْفُ وَاحِدٍ أُجِيزَ إِنْ أُلِفْ بِدُونِ الْحَرْفِ أَوْ بِهِ كَمَا عُرِفْ [2]
وَالْفَصْلُ بَيْنَ عَاطِفٍ وَمَا عُطِفْ مَا لَمْ يَجُزْ كَزَيْدٍ وَالْيَوْمُ خَلَفْ [3]
وَحَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ وَحْدَهُ نَدَرْ إِلاَّ إِذَا تَعَدَّدَتْ فَيُغْتَفَرْ [4]

{التأكيد}

التَّأْكِيدُ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ [5] فِي النِّسْبَةِ دَفْعاً لِغَفْلَةِ السَّامِعِ، أَوْ تَوَهُّمِهِ الْغَلَطَ، أَوْ تَجَوُّزٍ فِي الْمَنْسُوبِ، أَوِ الْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ، أَوْ فِي الشُّمُولِ لِجَمِيعِ الأَفْرَادِ، فَلاَ يُظَنُّ إِرَادَةُ بَعْضِهَا تَنْزِيلاً لَهُ مَنْزِلَةَ الْكُلِّ.

وَيَخْتَصُّ فِي غَيْرِ الْمَحْكُومِ بِهِ بِالْمَعَارِفِ وَتَأْكِيدُ الْمَنْكُورِ الْمَحْضِ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ.

ثُمَّ هُوَ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ: تَكْرَارُ اللَّفْظِ الأَوَّلِ حَقِيقَةً [6] أَوْ حُكْماً [7] نَحْوُ: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ»، وَ«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ».

وَيَجْرِي مُطْلَقُ التَّأْكِيدِ اللَّفْظِيِّ فِي الأَلْفَاظِ كُلِّهَا.

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ [8] الْفَاءُ وَ«ثُمَّ» [9].

---

1 يعني قد يتقدم المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر.

2 يعني يجوز حذف كل من المعطوف والمعطوف عليه مع العاطف أو بدونه.

3 يعني لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور أصلاً كما عرفت، ويجوز بينه وبين المنصوب والمرفوع بالظرف المعطوف عليه أيضاً.

4 يعني حذف حرف العطف مع المعطوف عليه أو المعطوف كثير. وأما حذفه وحده فلا يجوز إلا إذا كان واواً أو كلمة أو.

5 أي حاله وشأنه عند السامع، يعني يجعل حاله ثابتاً مقرراً عنده.

6 بأن يكون بعين لفظه.

7 بأن يكون بمرادف، وهو أولى.

8 أي على التأكيد اللفظي دون المعنوي.

9 العاطفتان.

وَمِنْهُ[1] الإِتْبَاعُ بِذِكْرِ مُوَازِنِ الشَّيْءِ الْمُتَّفِقِ فِي الْحَرْفِ الآخِرِ، نَحْوُ: ﴿هَنِيئاً مَرِيئاً﴾[2]، خَبِيثٌ نَبِيثٌ، حَسَنٌ بَسَنٌ.

وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ مَخْصُوصَةٍ، وَهِيَ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَكِلاَهُمَا وَ(كُلُّهُ)[3] وَجَمِيعُهُ وَعَامَّتُهُ وَأَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ، وَكُلُّ عَدَدٍ مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ، نَحْوُ: ثَلاَثَتُهُمْ.

فَالأَوَّلاَنِ[4] يَعُمَّانِ[5] بِاخْتِلاَفِ صِيغَتِهِمَا[6]، وَضَمِيرِهِمَا[7]، تَقُولُ: نَفْسُهُ[8] نَفْسُهَا[9] أَنْفُسُهُمَا[10]، (وَجَاءَ)[11] نَفْسَاهُمَا[12] أَنْفُسُهُمْ[13] أَنْفُسُهُنَّ[14].

وَقَدْ تُزَادُ فِيهِمَا[15] الْبَاءُ.

وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ[16] بِهِمَا[17] أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ، نَحْوُ: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ.

(وَلاَ يَجِيءُ لِلنِّسْبَةِ مِنَ الْمَعْنَوِيِّ غَيْرُهُمَا)[18].

---

1 أي من التأكيد اللفظي.

2 النساء: 4.

3 وفي المتن: كلهم.

4 أي النفس والعين.

5 أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث.

6 إفراداً وتثنية وجمعاً.

7 العائد إلى المؤكد إفراداً وتثنية وجمعاً.

8 في المذكر الواحد.

9 في المؤنث الواحدة.

10 بإيراد الجمع في تثنية المذكر والمؤنث.

11 ساقطة في الشرح.

12 على قلة.

13 في جمع المذكر العاقل.

14 في جمع المؤنث، وغير العاقل من المذكر.

15 في نفسه وعينه.

16 بارزاً كان أو مستكناً.

17 بالنفس والعين.

18 ساقطة في الشرح.

وَالثَّانِي [1] لِلْمُثَنَّى كِلاَهُمَا وَكِلْتَاهُمَا .

وَالْبَاقِي [2] لِغَيْرِ الْمُثَنَّى بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ فِي كُلِّهِ وَتَالِيَتِهِ [3] كُلُّهُ كُلُّهَا كُلُّهُمْ كُلُّهُنَّ وَبِاخْتِلاَفِ الصِّيَغِ فِي الْبَوَاقِي [4] أَجْمَعُ [5] جَمْعَاءُ [6] أَجْمَعُونَ [7] جُمَعُ [8] .

وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ«كُلٌ» وَمَا بَعْدَهُ إِلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً [9] أَوْ حُكْماً [10] ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ» ، وَ«اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ» بِخِلاَفِ «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ» .

وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ أَتْبَاعٌ لأَجْمَعَ .

فَلاَ يَتَقَدَّمُ [11] عَلَيْهِ [12] ، وَذِكْرُهَا [13] بِدُونِهِ فِي نَحْوِ: «حَوْلاً أَكْتَعَا» [14] ضَعِيفٌ .

---

1 لما سمي النفس والعين أولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً .

2 بعد الثلاثة المذكورة .

3 أي جميعه وعامته .

4 وهي أجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالمهملة أو المعجمة .

5 في المذكر الواحد .

6 في المؤنث الواحدة .

7 في جمع المذكر .

8 جمع المؤنث .

9 كأجزاء القوم والإنسان .

10 كأجزاء الشيء المشترى .

11 يعني أكتع وأخواه .

12 على «أجمع» لو اجتمعت معه .

13 أي ذكر أكتع مع أخويه .

14 تمام البيت :

يا ليتني كنت صبياً مرضعاً   تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

قال البغدادي نقلاً عن العقد الفريد : نظر أعرابي إلى امرأة جميلة تحمل طفلاً كلما بكى قبلته فقال : يا ليتني كنت صبياً .. إلى آخره وبعد هذين الشطرين :

إذن ظللت الدهر أبكي أجمعا

ولم يذكر أحد نسبته لأحد ، والذلفاء مؤنث أذلف ، والذَّلَف استقامة الأنف ، وهو من علامات الجمال .

{البدل}

الْبَدَلُ[1] : تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ دُونَ مَتْبُوعِهِ .

---

1 البدل : وهو في اللغة : العوض ، قال الله تعالى ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خَيْراً مِنْهَا﴾ [القلم : 32] .

وفي الاصطلاح : تابع مقصود بالحكم بلا واسطة . فقول : «تابع» جنس يشمل جميع التوابع .

وقول : «مقصود بالحكم» مخرج للنعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ؛ فإنها مكمِّلة للمتبوع المقصودِ بالحكم ، لا أنها هي المقصودة بالحكم . «وبلا واسطة» مخرج لعطف النسق ؛ كـ«جاء زيد وعمرو» ، فإنه وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم ؛ لكنه بواسطة حرف العطف . وأقسامه ستة :

أحدها : بدل كل من كل ، وهو عبارة عما الثاني فيه عينُ الأول ؛ كقولك : «جاءني محمد أبو عبدالله» ، وقوله تعالى : ﴿مَفَازاً حَدَائِقَ﴾ [النبأ 31-32] ، وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل . وقد استعمله الزجاجي في «جمله» ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس .

والثاني : بدل بعض من كل . وضابطه : أن يكون الثاني جزءاً من الأول ؛ كقولك : «أكلت الرغيف ثلثه» ، وكقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران : 97] ، ﴿فمن استطاع﴾ بدل ﴿من الناس﴾ هذا هو المشهور . وقيل : فاعلٌ بالحجِّ أي : ولله على الناس أن يحج مستطيعُهُمْ .

وقال الكسائي إنها شرطية مبتدأ ؛ والجواب محذوف ، أي من استطاع فليحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتعين القول الأول . وإنما لم يقل : البعض بالألف واللام لما قدمت في كل .

والثالث : بدل الاشتمال ، وضابطه : أن يكون بين الأول والثاني ملابسة بغير الجزئية ، كقولك : «أعجبني زيد علمه» ، وقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة : 217] ، ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان :

نكرتين نحو قوله تعالى : ﴿مَفَازاً حَدَائِقَ﴾ .

ومعرفتين مثل ﴿الناس﴾ و﴿من﴾ .

ومختلفين مثل ﴿الشهر﴾ و﴿قتال﴾ .

والرابع والخامس والسادس : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ، وبدل النسيان : كقولك : «تصدقت بدرهم دينار» فهذا المثال محتمل :

1 ـ لأن تكون قد أخبرتَ بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عَنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار وهذا بدل الاضراب .

2 ـ ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدينار ؛ فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهذا بدل الغلط .

3 ـ ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم ؛ فلما نطقت به ، تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدل النسيان .

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرقُ بين بدلي الغلط والنسيان وقد بيناه ، ويوضحه أيضاً : أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان . انظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ص 345-347 .

وَهُوَ[1] :

1 ـ بَدَلُ الْكُلِّ .

2 ـ وَالْبَعْضِ .

3 ـ وَالاشْتِمَالِ .

4 ـ وَالْغَلَطِ .

وَالأَوَّلُ : مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ .

وَالثَّانِي : جُزْؤُهُ .

وَالثَّالِثُ : مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلاَبَسَةٌ بِغَيْرِهِمَا[2] .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَقْصِدَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ بِغَيْرِهِ[3] .

وَيَكُونَانِ[4] مَعْرِفَتَيْنِ[5] ، وَنَكِرَتَيْنِ[6] ، وَظَاهِرَيْنِ[7] ، وَمُضْمَرَيْنِ[8] ، وَمُخْتَلِفَيْنِ[9] : فَالأَقْسَامُ اثْنَانِ وَثَلاَثُونَ .

لَكِنْ لاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إِلاَّ مِنَ الْغَائِبِ ، نَحْوُ : «ضَرَبْتُهُ زَيْداً» .

وَحَكَى الأَخْفَشُ مَرَرْتُ بِي الْمِسْكِينِ ، وَبِكَ الْكَرِيمِ .

وَ(إِذَا)[10] كَانَ نَكِرَةً عَنْ مَعْرِفَةٍ ، فَالنَّعْتُ[11] ، نَحْوُ ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[12] إِلاَّ فِي نَحْوِ : لَهُ الرُّجُوعُ فَهْقَهْرَى أَيْ رُجُوعٌ إِلَى خَلْفٍ ، وَ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[13] مِمَّا يَشْتَمِلُ النَّكِرَةُ عَلَى الزِّيَادَةِ .

---

1 أربعة أقسام .

2 أي غير الكلية والبعضية .

3 أي غير البدل .

4 أي البدل والمبدل منه .

5 نحو : ضرب زيد أخوك .

6 نحو : جاءني رجل غلام لك .

7 كالأمثلة المذكورة للمعرفين والنكرتين .

8 نحو : الزيدون لقيتهم إياهم .

9 نحو : أخوك ضربته زيداً وأخوك ضربت زيداً إياه .

10 وفي المتن : إن .

11 واجب .

12 العلق : 15-16 .

13 طه : 12 ؛ النازعات : 16 .

{عطف البيان}

عَطْفُ الْبَيَانِ[1] : تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِحُ مَتْبُوعَهُ[2] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْضَحَ مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ»، وَ«يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ».

وَمِنْهُ مَدْخُولُ «أَيْ» التَّفْسِيرِيَّةِ خِلافاً لِمَنْ جَعَلَهَا حَرْفَ عَطْفٍ.

وَيَجْرِي[3] فِي النَّكِرَاتِ، وَالأَفْعَالِ، وَالْجُمَلِ كَالْبَدَلِ دُونَ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمُخْتَلِفَاتِ[4].

وَفَصْلُهُ عَنِ الْبَدَلِ لَفْظاً[5] فِي نَحْوِ :

---

1 واعلم أن التوابع إذا اجتمعت، بُدِئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق.
أمّا الابتداء بالنعت قبل التأكيد فلما في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد، وابن كيسان يقدم التأكيد على النعت؛ إذ النعت يفيد ما لا يفيده الأول بخلاف التأكيد.
وإنما يقدم التأكيد على البدل؛ لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه.
وأما تقديم البدل على المنسوق؛ فلأن للبدل نسبةً معنويةً إلى المبدل منه، إما بالكلية أو بالبعضية، أو بالاشتمال، وأما بدل الغلط فنادر، والمنسوق أجنبي من متبوعه. انظر : الرضي 2/ 394.

2 قوله : «يوضح متبوعه» يخرج التأكيد؛ لأنه لا يوضح المؤكَّد، بل يحقق أصل نسبته، أو شمول النسبة لأجزائه، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر، وكذا البدل، عند النحاة؛ لأن الأول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم، فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان، فلما قال : «غير صفة» خرجت الصفة.
والأولى أن يُحَدَّ بهذا الحد : الأبدال الثلاثة، فيدخل فيها عطف البيان.
ويحد بدل الغلط، بما حد به المصنف مطلق البدل.
قوله : «أقسم بالله أبو حفص عمر»، قصته : أنه : أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال : إن أهلي بعيد، وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نقب ولا دبر

اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر، قال : اللهم صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده فقال : ضَع عن راحلتك فوضع فإذا هي نَقِبَة عجفاء، فحمله على بعيره، وزوّده وكساه.
انظر : الرضي 2/ 394-395.

3 عطف البيان.

4 أي لا يقع في المضمرات ولا في المختلفات إظهاراً وإضماراً أو تعريفاً وتنكيراً.

5 يعني إنهما وإن افترقا معنى كما يفيده تعريفهما لكن يلتبسان لفظاً إذ أكثر التراكيب يحتملها ولا يطرد القول بوجوب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولا أمارة في اللفظ غيرها بل يتوقف ذلك على قصد المتكلم.

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ[1]،

وَيَا رَجُلُ زَيْدٍ مِمَّا خَالَفَ حُكْمُهُ عَطْفَ بَيَانٍ حُكْمَهُ بَدَلاً[2].

{المبني}

الْمَبْنِيُّ: مَا وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ كَالأَسْمَاءِ الْمَعْدُودَةِ بِلاَ عَامِلٍ، أَوْ نَاسَبَ مَبْنِيَّ الأَصْلِ[3].

(نَظْمٌ)[4]:

فِي كَوْنِهِ مُفِيدَ مَعْنَاهُ كَمَنْ ... وَأَيْنَ هَيْهَاتَ نَزَالِ أَوْ صَهٍ[5]

أَوْ شِبْهِهِ فِي الاحْتِيَاجِ لاَ مِرَاءَ ... كَالْمُضْمَرَاتِ وَالَّذِي وَهَؤُلاَءِ[6]

---

1 فإن قولك «بشر» إن جعل عطف بيان لـ«بكري» جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: «أنا ابن التارك بشر» وهو غير جائز.

والفراء يجوز: الضارب زيد، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل.

والمبرد أنكر رواية الجر وقال: لا يجوز في «بشر» إلا النصب بناء على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع. وآخره:

. . . . عليه الطيرُ تَرقُبُهُ وقُوعاً.

و«عليه الطير» ثاني مفعولي «التارك» إن جعلنا بمعنى «المصير» وإلا فهو حال وقوله «ترقبه» حال من «الطير» إن كان فاعلاً لـ«عليه» وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في «عليه».

و«وقوعا» جمع واقع حال من فاعل «ترقبه» أي واقع حوله ترقبه لإزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق، فإن الطير لا يقربه.

2 فإن عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع وواقعاً موقعه بخلاف البدل، ولو وضع «بشر» مكان «البكري» لصار «التارك بشر» وهو ممتنع إلا عند الفراء فلا أقل من أن يكون البدل الذي في حكمه ضعيفاً.

3 وهو الحرف والفعل الماضي والأمر بغير اللام.

4 ساقطة في الشرح.

5 يعني مناسبة الاسم المبني لمبني الأصل إما بكونه مما يفيد معنى مبني الأصل كـ«من» و«أين» و«متى»، فإنها تفيد معنى «إن» الشرطية أو معنى همزة الاستفهام أو حملت عليها الخبرية وعلى الخبرية كـ«ذا» وكـ«أين»؛ لأنها صارا بمعناها وإما بناء «كيت» و«ذيت» فلوقوعها موقع الجملة التي من حيث هي هي لا تتحقق إلا إعراباً ولا بناء. وقد عدها بعض من تلك الحيثية مبني الأصل ولعله الأوضح المفتقر إليه المصحح بناء كثير من الكلمات.

و«هيهات» فإنه يفيد معنى الماضي، و«نزال» يفيد معنى الأمر، و«صها» فإنه لدى التعيين يفيد معنى اسكت سكوتاً ما، وذلك أن تجعل تنوينه للتعريف لا التنكير.

6 أو المناسبة بكون الاسم المبني مشابهاً لمبني الأصل في الاحتياج إلى الغير كالمضمرات تحتاج إلى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر كاحتياج الحرف إلى ذكر المتعلق لإفادة المعنى. ويجوز أن يكون بنائها لعدم موجب

أَوْ كَوْنِهِ شَكِيلَ مَا أَفَادَهْ ... أَوْ وَاقِعاً مَكَانَ مَا أَشْبَهَهْ [1]
أَوْ كَانَ فِي النِّظَامِ حَاوِياً لَهُ ... كَبَيْتَ بَيْتَ أَوْ مُضَافاً نَحْوَهُ [2]
وَحُكْمُهُ اللَّفْظِيُّ مِنْ ذَا الْحَاصِلِ ... أَنْ لاَ اخْتِلاَفَ بِاخْتِلاَفِ الْعَامِلِ [3]
أَلْقَابُهُ وَقْفٌ وَفَتْحٌ كَسْرٌ ضَمّْ ... كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ ذُو السُّكُونِ كَمْ
لِلْمُعْرَبِ بِتَا وَدُونَ تَا أَتَتْ ... بِقِلَّةٍ وَمَا لَهُ قَدْ أُثْبِتَتْ
تَخْتَصُّهُ فَلاَ تَجِيءُ فِي الْبِنَاءِ ... لَكِنْ لَدَى الْكُوفِيِّ كُلُّهَا سَوَاءْ
وَبَعْدَ ذَا أَصْنَافُهُ ثَمَانِيَهْ ... غَيْرُ الْمُنَادَى وَاسْمِ لاَءِ النَّافِيَهْ
الْمُضْمَرُ وَاسْمُ الإِشَارَةِ كَذَا ... مَوْصُولُنَا مَعَ اسْمِ فِعْلٍ جَائِزَا
وَالصَّوْتُ وَالْمُرَكَّبُ الْكِنَايَهْ ... بَعْضُ الظُّرُوفِ وَالدَّخِيلِ غَايَهْ [4]

= الإعراب فيها؛ لأن المقتضي لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغتها لاختلاف المعاني عن الإعراب وكالأسماء الموصولة، فإنها تحتاج في كونها جزءاً تاماً إلى الصلة والعائد احتياج الحرف إلى غيره في الجزئية والإفادة وكالأسماء الإشارة فإنها تحتاج إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي الإشارة أو الوصف لكن الأكثر على أن بناءها لتضمن معنى الحرف، وهو الإشارة؛ لأنها معنى من المعاني النسبية المتوقفة على الغير كالاستفهام فكان حقها أن يوضع لها حرف كما هي عادتهم في كل معنى نسبي يدخل الكلام أو الكلمة من معنى الاستفهام والنفي والتمني وغيرها وكالظروف المقطوعة عن الإضافة، فإنها أيضاً تشابه الحرف في الاحتياج إلى المضاف إليه ولكونها حاوية معنى الحذف أيضاً لتضمنها معنى حرف الإضافة.

1 أي أو بكون الاسم على شكل ما أفاد معنى مبني الأصل كفجار علماً للفجرة، فإنه شكل نزال المفيد معنى انزل أو بكونه واقعاً مكان ما يشبه مبني الأصل كالمنادى في يا زيد، فإنه واقع موقع كاف أدعوك المشابه لمبني الأصل الذي هو حرف الخطاب في ذلك.

2 أي بكون الاسم متضمناً لمبني الأصل كالمركبات من نحو خمسة عشر وبيت بيت وغيرهما، فإنها مضمنة لحرف العطف أو الجر وكأمس، فإنه يتضمن حرف التعريف، أو كونه مضافاً إلى مبني الأصل كحيث وإذا وإذ ومثل وغير المضافة إلى الجمل.

3 أي حكم الاسم المبني وأثره المترتب عليه من حيث كونه مبنياً ومناسباً ولمبني الأصل أن لا يختلف آخره لفظاً ولا تقديراً باختلاف العوامل بل يبقى على هيئة وضعه ويعتبر إعرابه محلاً بالحركات إلا في مثناه فإنه بالحروف المحلية.

4 يعني أصناف المبني: غير المنادى واسم لا وغير ما وقع غير مركب كما هو ظاهر عنده ثمانية، وقد عدها المصنف بصيغة الجمع وصدر كل بحث به للتنبيه على كثرة أضداده. ثم الصوت بالرفع عطف على المضمر؛ إذ ليس المراد اسم الصوت، فإنه الأصوات ليست أسماء، بل جارية مجراها وكذا ما بعده وكان مقتضى عدم شمول تعريف المبني له أن لا يعد في الأصناف.

{المضمرات}

الْمُضْمَرَاتُ[1] : مَا وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَايِبٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى أَوْ حُكْماً[2] .

وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ .

فَالْمُنْفَصِلُ : الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ[3] .

وَالْمُتَّصِلُ : الْغَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ[4] .

---

1 اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس ، فإن «أنا» ، و«أنت» ، لا يصلحان إلا لمعيّن ، وكذا ضمير الغائب ، نصٌّ في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو : «جاءني زيد وإياه ضربت» ، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار .

وليس كذا الأسماء الظاهرة ، فإنه لو سُمّي المتكلم والمخاطب بِعَلَمَيهما فربما التبس ، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول .

وإنما بنيت المضمرات ، إما لشبهها بالحروف وضعاً على ما قيل ، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك» ، ثم أجريت بقية المضمرات نحو : «أنا» ، و«نحن» ، و«أنتما» مجراها طرداً للباب .

وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسّر ، أعني الحضور للمتكلم ، والمخاطب ، وتقدم الذكر في الغائب ، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه الإفرادي ، وإما لعدم موجِب الإعراب فيها ، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء : توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب ، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص .

انظر : الرضي 2/ 401-402 .

2 أراد بالتقدم اللفظي : ما يكون المتقدم ملفوظاً ، إما متقدماً تحقيقاً مثل «ضرب زيد غلامه» أو تقديراً مثل «ضرب غلامه زيد» .

وبالتقدم المعنوي : أن يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ . وذلك المعنى إما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة : 8] ، فإن مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا﴾ فكأنه متقدم من حيث المعنى ، أو من سياق الكلام كقوله تعالى : ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء : 11] ، لأنه لما تقدم ذكر الميراث دلّ على أن ثم موروثاً فكأنه تقدم ذكره معنى .

وأما التقدم الحكمي فإنما جاء في ضمير الشأن والقصة ؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك أبلغ من ذكره أولاً مفسراً وصار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك ، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلاً زيد» و«ربه رجلاً» .

3 غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها ، بل هو كالاسم الظاهر .

4 المحتاج إلى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه .

وَالأَوَّلُ[1] : مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ .

وَالثَّانِي[2] : مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ .

فَذَلِكَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ .

فَالأَوَّلُ[3] : ضَرَبْتُ وَضَرَبْتَ إِلَى ضَرَبْنَ وَضَرُبْنَ .

وَالثَّانِي[4] : ضَرَبَنِي وَأَنَّنِي إِلَى ضَرَبَهُنَّ وَإِنَّهُنَّ .

وَالثَّالِثُ[5] : غُلاَمِي وَلِي إِلَى غُلاَمِهِنَّ وَلَهُنَّ .

وَالرَّابِعُ[6] : أَنَا إِلَى هُنَّ .

وَالْخَامِسُ[7] : إِيَّايَ إِلَى إِيَّاهُنَّ .

فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ[8] فَقَطْ يَسْتَتِرُ :

1 ـ جَوَازاً فِي الصِّفَاتِ[9] مُطْلَقاً[10] وَالظُّرُوفِ[11] ، وَنَحْوِ هَيْهَاتَ[12] ، وَالْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ مِنَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ .

2 ـ وَوُجُوباً[13] : فِيهِ[14] لِلْمُتَكَلِّمِ مُطْلَقاً ، وَالْمُخَاطَبِ ، وَاسْمِ فِعْلٍ بِمَعْنَى الأَمْرِ ، وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ[15] ، (وَاسْمِ التَّفْضِيلِ)[16] وَ(فِعْلِ)[17] الاسْتِثْنَاءِ[18] .

---

1 أي المتصل .

2 أي المنفصل .

3 يعني المرفوع المتصل .

4 أي المنصوب المتصل قسمان : متصل بالفعل نحو ضربني ، ومتصل بغيره نحو أنني .

5 أي المجرور المتصل .

6 أي المرفوع المنفصل .

7 أي المنصوب المنفصل .

8 يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان .

9 أي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب .

10 حال من فاعل يستتر .

11 نحو : زيد في الدار أو عندك ، فإن فاعل الفعل المقدر أو اسم الفاعل منقول منهما إليه ومستتر فيه جوازاً كما يذكر في الإعراب .

12 أي اسم فعل بمعنى الماضي ، تقول : زيد هيهات أي بَعُدَ .

13 ويستتر وجوباً .

14 أي في المضارع .

15 نحو : ما أحسن زيداً ، وأحسن به ؛ لأنه غير متصرف .

16 ساقطة في المتن .

17 ساقطة في المتن .

18 عدا وخلا وليس ولا يكون ؛ لأنها تشبه إلا في الاستثناء ، فيلزم أن لا يقع بينها وبين المستثنى اسم آخر ، وهو الفاعل الظاهر أو البارز كما لا يقع بين «إلا» والمستثنى اسم آخر .

وَلاَ يَسُوغُ[1] الْمُنْفَصِلُ مَرْفُوعاً أَوْ مَنْصُوباً إِلاَّ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ[2]: وَذَلِكَ[3]: بِالتَّقْدِيمِ[4] عَلَى عَامِلِهِ[5]، أَوْ بِالْفَصْلِ لِغَرَضٍ[6]، أَوْ بِالْحَذْفِ[7]، أَوْ بِكَوْنِهِ[8] مَرْفُوعاً بِمَعْنَوِيٍّ[9]، أَوْ حَرْفٍ، أَوْ مُسْنَداً إِلَيْهِ[10] صِفَةٌ لَمْ تَجْرِ عَلَى مَنْ هِيَ[11] لَهُ[12]، نَحْوُ: «إِيَّاكَ ضَرَبْتُ»[13]، وَ«مَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا»[14]، وَ«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ»[15]، وَ«أَنَا زَيْدٌ»[16]، وَ«مَا أَنْتَ قَائِماً»[17]، وَ«هِنْدٌ وَزَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ»[18].

وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا مَرْفُوعاً[19]، فَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ أَعْرَفَ فَلَكَ الْخِيَارُ[20] فِي الثَّانِي نَحْوُ: «أَعْطَيْتُكَهُ» وَ«أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ» وَ«ضَرَبْتِيكَ» وَ«ضَرَبْتِي إِيَّاكَ»

---

1 لا يجوز.

2 أي لأجل تعذره؛ لأن وضع الضمائر للاختصار والمتصل أخصر، فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.

3 أي تعذر الاتصال.

4 أي تقديم الضمير.

5 لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.

6 لا يحصل إلا به؛ إذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض.

7 أي حذف عامله؛ لأنه إذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به.

8 أي كون الضمير.

9 أي بعامل معنوي أو بمبتدأ أو خبر عند من جعل كلاً منهما عاملاً في الآخر

10 أي إلى ذلك الضمير.

11 أي تلك الصفة كائنة.

12 بأن يكون صفة نحوية له أو صلة أو حالاً عنه أو خبراً. فليس المراد بالصفة معنى النعت بل المدار المشتق وهو: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب.

13 مثال لتقديم الضمير على العامل.

14 مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا.

15 مثال لحذف العامل أي: اتق نفسك والشر.

16 مثال كون العامل معنوياً.

17 مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوعاً.

18 مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه «الضاربة» الجارية على «زيد» حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لـ«هند» حيث قام الضرب بها. وإنما يصح ذلك إذا كان «هي» فاعلاً لا تأكيداً وإلا لكان داخلاً في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل «نحو الزيدون ضاربوهم نحن».

19 احتراز عن نحو «أكرمتك»؛ إذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلاً، فيجب اتصاله.

20 بين الوصل والفصل.

وَإِلاَّ [1] فَهُوَ [2] مُنْفَصِلٌ نَحْوُ: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ» وَ«أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ».

وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ «كَانَ» [3] الانْفِصَالُ.

وَالأَكْثَرُ [4] «لَوْلاَ أَنْتَ» وَ«عَسَيْتَ»، وَجَاءَ [5] «لَوْلاَكَ» وَ«عَسَاكَ» إِلَى آخِرِهِمَا.

وَنُونُ الْوِقَايَةِ مَعَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لاَزِمَةٌ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ (وَالأَمْرِ) [6] عَارِياً مِنْ نُونِ الإِعْرَابِ.

وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ فِيهِ [7] وَ«لَدُنْ» وَ«إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا مِنْ ذَوَاتِ النُّونِ [8] مُخَيَّرٌ.

وَيُخْتَارُ [9] فِي «لَيْتَ» وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«قَدْ» وَ«قَطْ» وَعَكْسُهَا [10] «لَعَلَّ» [11].

وَيَدْخُلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ قَبْلَ الْعَوَامِلِ وَبَعْدَهَا صِيغَةُ مَرْفُوعٍ مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ [12]، وَتُسَمَّى فَصْلاً لِيَفْصِلَ بَيْنَ كَوْنِهِ نَعْتاً وَخَبَراً.

وَشَرْطُهُ [13]: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً [14]، أَوْ «أَفْعَلَ مِنْ كَذَا» [15]، نَحْوُ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو»، وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ [16] عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً [17]، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ.

وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ، وَيُسَمَّى ضَمِيرَ الشَّأْنِ [18] وَالْقِصَّةِ [19] يُفَسَّرُ [20] بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهُ.

---

1 أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو يكون ولكن ما قدمته.

2 أي الضمير الثاني على كل من التقديرين.

3 أي خبر كان وأخواتها إذا كان ضميراً.

4 في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد «لولا».

5 في بعض اللغات.

6 ساقطة في الشرح.

7 أي في المضارع.

8 إن، لكن، وكأن.

9 لحوق نون الوقاية.

10 أي عكس هذه الكلمات.

11 فالمختار فيها الترك.

12 إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً وتكلماً وخطاباً وغيبة.

13 أي شرط الفصل بذلك المرفوع.

14 لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيها.

15 لإلحاقه بالمعرفة لامتناع اللام.

16 أي للفصل من الاعراب.

17 أي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ وإلا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر.

18 إذا كان مذكراً رعاية للمطابقة؛ لأن الضمير راجع إليه.

19 إذا كان مؤنثاً. ويحسن تأنيثه إذا كان العمدة فيها مؤنثاً لتحصل المناسبة.

20 ذلك الضمير الغائب لإبهامه.

وَيَكُونُ[1] مُنْفَصِلاً، وَمُتَّصِلاً، وَمُسْتَتِراً، وَبَارِزاً عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ: «هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ»[2]، وَ«مَا هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ»[3]، وَ«إِنَّهُ قَائِمٌ»[4].

وَيَمْتَنِعُ حَذْفُهُ إِلاَّ مَنْصُوباً عَلَى ضَعْفٍ فِي غَيْرِ أَنَّ الْمَفْتُوحَةِ إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ لاَزِمٌ.

{اسم الإشارة}

اِسْمُ الإِشَارَةِ: مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إِلَيْهِ.

وَهِيَ «ذَا» لِلْمُذَكَّرِ وَلِمُثَنَّاهُ «ذَانِ» وَ«ذَيْنِ».

وَالاخْتِلاَفُ[5] وَضْعِيٌّ لاَ إِعْرَابِيٌّ[6] خِلاَفاً لِبَعْضٍ.

وَقَدْ جَاءَ «ذَانِ» فِي الأَحْوَالِ الثَّلاَثِ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[7].

وَلِلْمُؤَنَّثِ تَا وَذِي وَتِي وَتِهِ وَذِهْ وَقْفاً وَكَسْراً وَتِهِي وَذِهِي وَذَاتُ وَلِمُثَنَّاهُ تَانِ وَتَيْنِ.

وَلِجَمْعِهِمَا[8] أُولاَءِ مَدّاً وَقَصْراً وَالْفَارِقُ الصِّفَةُ.

وَتَدْخُلُهَا هَاءُ التَّنْبِيهِ، وَيَتَّصِلُ بِهَا حَرْفُ الْخِطَابِ، وَهِيَ[9] خَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ، فَتَكُونُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ: ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ، وَذَاكِ إِلَى ذَاكُنَّ وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي.

وَيُقَالُ: ذَا لِلْقَرِيبِ، وَذَلِكَ لِلْبَعِيدِ وَذَاكَ لِلْمُتَوَسِّطِ وَتِلْكَ وَذَانِّكَ وَتَانِّكَ مُشَدَّدَتَيْنِ وَأُولَئِكَ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا ثَمَّ وَهِنَّا وَهُنَا وَهُنَالِكَ فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً وَمَجِيئُهَا لِلزَّمَانِ تَجَوُّزٌ.

{الموصول}

الْمَوْصُولُ: مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً إِلاَّ بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ[10]، وَضَمِيرٍ لَهُ غَائِبٍ[11]. وَقَلَّ أَنَا الَّذِي قُلْتُ، وَأَنْتَ الَّذِي قُلْتَ.

---

1 ضمير الشأن أو القصة.

2 مثال للمنفصل.

3 مثال المتصل المستتر.

4 مثال للمتصل البارز.

5 بهذه الكيفية.

6 أي من مقتضيات الوضع دون التراكيب والإعراب لقيام علة البناء.

7 طه: 63.

8 أي لجمع المذكر والمؤنث عاقلاً كان أو غيره.

9 أي حرف الخطاب.

10 لأن الإنشائية لا تقع صلة له.

11 أي الغالب في ضمير الموصول أن يكون غائباً؛ لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب.

وَصِلَةُ الأَلِفِ وَاللاَّمِ: اسْمُ فَاعِلٍ (وَاسْمُ مَفْعُولٍ)[1] لِكَوْنِهِ عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ[2].

وَشَذَّ دُخُولُهُ[3] عَلَى الْفِعْلِ (وَالاسْمِ)[4] وَالظُّرُوفِ.

وَهِيَ[5]: الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ بِالأَلِفِ[6] وَالْيَاءِ[7].

وَقَدْ تُشَدَّدُ النُّونُ (فِيهِمَا)[8]، وَجَاءَ حَذْفُهَا[9].

وَالأُولَى وَاللاَّئِينَ وَالَّذِينَ مُطْلَقاً[10].

وَقَلَّ اللاَّئُونَ وَالَّذُونَ رَفْعاً[11]، وَاللاَّئِي وَاللاَّءِ وَاللاَّيْ (وَاللاَّ وَاللاَّئِي)[12] وَاللاَّتِ وَاللَّوَاتِي وَاللَّوَائِي، وَ(قَدْ)[13] جَاءَ (اللاَّتِ)[14] وَاللَّوَاءِ.

وَأَمَّا «مَا» وَ«مَنْ» وَ«أَيُّ» وَ«ذُو» الطَّائِيَّةُ وَ«ذَا» بَعْدَ «مَا» وَ«مَنْ» (الاسْتِفْهَامِ)[15] وَالأَلِفُ وَاللاَّمُ فَهِيَ تَعُمُّ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ.

وَقَدْ جَاءَ أَيَّةُ وَذَاتُ فِي الْمُؤَنَّثِ وَفَرْعَيْهِ[16]، وَذَوَاتُ[17] فِي جَمْعِهِ[18]، بَلْ قَدْ تُصَرَّفُ «ذُو» هَذِهِ تَصَرُّفَ «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَتُعْرَبُ إِعْرَابَهُ.

وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ[19] (لِغَيْرِ صِلَةِ الأَلِفِ وَاللاَّمِ)[20] يَجُوزُ حَذْفُهُ[21].

وَكَذَا[22] الْمَجْرُورُ بِإِضَافَةِ صِفَةٍ نَاصِبَةٍ لَهُ أَوْ بِمَا (تَجُرُّ)[23] بِهِ الْمَوْصُولُ، نَحْوُ:

---

1 وفي الشرح: أو مفعول.

2 لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية، فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفرداً صورة، عملاً بالحقيقة والشبه جميعاً.

3 أي دخول اللام الموصولة.

4 وفي الشرح: والاسمية.

5 أي الموصولات.

6 في حالة الرفع.

7 في حالتي النصب والجر.

8 ساقطة في المتن.

9 أي حذف نونها حالة الرفع.

10 أي في الأحوال الثلاث.

11 أي بالواو في حالة الرفع.

12 ساقطة في المتن.

13 ساقطة في المتن.

14 ساقطة في الشرح.

15 ساقطة في الشرح.

16 أي المثنى والمجموع.

17 بالضم أيضاً.

18 أي جمع المؤنث ولمفرده وتثنيته أيضاً ذات، ويبقى ذو للمذكر مطلقاً.

19 أي العائد الذي لا يتم الموصول إلا به، إذا كان مفعولاً.

20 ساقطة في الشرح.

21 إذا لم يمنع مانع؛ لأنه فضلة لا إذا كان فاعلاً، لكونه عمدة.

22 أي مثل المفعول في جواز الحذف.

23 وفي الشرح: انجر.

﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾[1] (وَتَوَكَّلْتُ عَلَى الَّذِي تَوَكَّلْتَ)[2]، وَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي لاَ يَكُونُ خَبَرُهُ جُمْلَةً وَلاَ ظَرْفاً[3]. وَقَدْ كَانَ[4] صَدْرَ صِلَةِ «أَيٍّ» وَ(قَدْ)[5] طَالَتِ الصِّلَةُ بِالْعَطْفِ[6]، نحو: ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾[7]، وَشَذَّ الْحَذْفُ فِيمَا عَدَا الْمَذْكُورَاتِ[8].

وَقَدْ تُحْذَفُ الصِّلَةُ[9] رَأْساً[10] كَقَوْلِهِمْ بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتِي، وَجَاءَ الَّذِي فَيَعْلَمُ الْفِقْهَ أَوِ الَّذِي أَوِ الَّتِي ضَرَبْتُ، (وَالْمَوْصُولُ)[11]، نَحْوُ: «عِنْدِي شَرِيكُكَ نَاصَفْتُهُ»[12].

وَإِذَا أَخْبَرْتَ[13] بِالَّذِي[14] صَدَّرْتَهَا[15]، وَجَعَلْتَ مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ[16] ضَمِيراً لَهُ[17]، وَأَخَّرْتَهُ[18] خَبَراً عَنْهَا[19].

فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ فِي ضَرَبْتُ زَيْداً، قُلْتَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ.

وَكَذَلِكَ[20] الأَلِفُ وَاللاَّمُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً[21] لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ[22].

---

1 طه: 72.

2 وفي المتن: واتكلت على الذي اتكلت.

3 فلا يجوز الحذف إذا كان عائد الموصول مبتدأ وخبره ظرف أو جملة.

4 ذلك المبتدأ.

5 ساقطة في الشرح.

6 أي بعطف جملة أخرى عليها.

7 الزخرف: 84.

8 المتقدمة كحذف الصلة.

9 أي صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام للعلم بها.

10 أي بالكلية.

11 وفي الشرح: أو الموصول. أي وقد يحذف الموصول الاسمي غير الألف واللام.

12 أي عندي شريكك الذي ناصفته.

13 أي إذا أردت أن تخبر عن جزء جملة.

14 أي بواسطة الذي.

15 أي أوقعت كلمة «الذي» أو ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية.

16 أي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية، يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الأولى.

17 أي لكلمة «الذي».

18 أي المخبر عنه عن الضمير.

19 أي عن «الذي».

20 أي مثل الذي في الإخبار عن شيء.

21 لا عن شيء في الجملة الاسمية ولو كان خبرها فعلية؛ لأنها في معنى المفرد، فلا يبنى منها ما هو في معنى الجملة، وكذا الكلام فيها كان خبرها اسم فاعل أو مفعول.

22 فإن صلتها لا تكون إلا أحد هذين.

وَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا[1] تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ، وَمِنْ ثَمَّ (امْتَنَعَ)[2] فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ[3]، وَمَا يَفُوتُ بِالتَّأْخِيرِ صَدَارَتُهُ[4]، وَالْمَوْصُولِ بِدُونِ الصِّلَةِ، وَالْمَوْصُوفِ، وَالصِّفَةِ، وَالْمَصْدَرِ الْعَامِلِ[5]، وَالْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ، وَالضَّمِيرِ الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا[6]، وَالاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ[7].

وَ«مَا» الاسْمِيَّةُ: مَوْصُولَةٌ وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَشَرْطِيَّةٌ، وَمَوْصُوفَةٌ، وَتَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَصِفَةٌ[8].

---

1 أي من الأمور الثلاثة التي هي: تصدير الموصول، ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

2 وفي الشرح: تعذر الإخبار.

3 بأن يكون ضمير الشأن مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي، وتأخير المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة.

4 كأسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية.

5 بدون المعمول فلا يجوز في نحو: «عجبت من دق القصار الثوب» أن يخبر بـ«الذي» عن «دق القصار» بدون «الثوب»؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي جعل في موضع «دق القصار» عاملاً في «الثوب» والضمير لا يعمل بخلاف ما إذا أخبر عن المصدر مع معموله فنحو: «الذي عجبت منه دق القصار الثوب».

6 أي لغير كلمة «الذي» لامتناع تصدير «الذي» حينئذ لاستلزام ذلك عود الضمير إليها، فيبقى ذلك الغير بلا ضمير.

7 أي على الضمير المستحق لغيرها.

8 قال الرضي: اعلم أن «ما» تكون حرفية أيضاً وهي حينئذ على أقسام أيضاً ولما كان هو في قسم الأسماء، تعرض لأقسام «ما» الاسمية، وترك أقسام الحرفية إلى قسم الحروف.

والاستفهامية نحو: «ما صناعتك؟» و«ما صنعت؟» ويدخلها معنى التحقير، ومعنى التعظيم، ومعنى الإنكار.

وتحذف ألف «ما» الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجُعل حذف الألف دليل التركيب، ولم يحذف آخر «مَنْ» و«كَمْ»، الاستفهاميتين مجرورتين، لكونه حرفاً صحيحاً.

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية، لم تحذف ألفها، نحو: «بماذا تشغل؟»، وذلك؛ لأن «ذا» لما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلا مع «ما»، صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه في وسط الكلمة، والحذف قليل في الوسط، لتحصنه من الحوادث، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطية المجرورة، وإن شاركت الاستفهامية في التصدر في نحو: «جدار ما تصنع أصنع».

والنكرة الموصوفة، إما بمفرد، نحو: «مررت بما معجبٍ لك»، وإما بجملة، كقوله:

ربما تكره النفوس من الأمر ... له فرجة كحلِّ العقال

وجاز أن تكون «ما» ههنا كافة كما في قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: 2].

وَ«مَنْ» كَذَلِكَ [1] إِلاَّ فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ [2] وَ«أَيٌّ» [3] وَ«أَيَّةٌ» [4] كَـ«مَنْ» [5].

وَالْوَاقِعَةُ صِفَةً أَوْ حَالاً اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي الْحَقِيقَةِ [6].

وَهِيَ [7] مُعْرَبَةٌ [8] وَحْدَهَا [9] إِلاَّ إِذَا [10] حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا [11]، نَحْوُ: «أَيُّهُمْ أَشَدُّ»، وَفِي

= ويعني بالتامة: نكرة غير موصوفة، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه، ونعما هي، أي نعم شيئاً هي عند الزمخشري وأبي علي.

وتكون أيضاً معرفة تامة، أي غير موصوفة، ولا موصولة عند سيبويه، بمعنى الشيء، قال في: «فنعما هي» أي: نعم الشيء هي، وكذا في: دققته دقاً نِعِمَّا، أي: نعم الشيء أو نعم الدق.

و«ما» المصدرية: حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش والرماني، والمبرد.

وأما كلمة «الذي» التي تأتي للمصدرية فلا خلاف في اسميتها لِلاَّم فيها، نحو قول علي رضي الله عنه في النهج: «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء»، أي نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء.

قوله: وصفة، اختلف في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير، فقال بعضهم: اسم، فمعنى قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا﴾ [البقرة: 26]، أيْ مَثَل، وقال بعضهم: زائدة فتكون حرفاً؛ لأن زيادة الحروف أولى من زيادة الأسماء، لاستبدادها بالجزئية، ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل وأيضاً ثبت زيادتها، نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 159]، ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما ثبت، في موضع الالتباس: أولى.

وفائدة «ما» هذه: إما التحقير، نحو: «هل أعطيت إلا عطاء ما»، أو التعظيم نحو: «لأمر ما جدع قصير أنفه»، و:

عزمتُ على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسوَّد من يسود

أو التنويع، نحو: «اضربه ضرباً ما» أي نوعاً من أنواع الضرب أي نوع كان، وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير، أي عطية لا تعرف من حقارتها، وأمر مجهول لعظمته، وضرباً مجهولاً غير معين.

انظر: 3/ 49-53.

1 أي تكون موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة إما بمفرد أو بجملة.

2 فإن كلمة «من» لا تجيء تامة ولا صفة.

3 للمذكر.

4 للمؤنث.

5 في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التامة والصفة.

6 يعني أنها قد تقع صفة لنكرة، وحالاً لمعرفة اتفاقاً، لكنها في الأصل استفهامية.

7 أي كل من «أي» و«أية».

8 بالاتفاق.

9 لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات إلا على الاختلاف في «اللذان» و«اللتان» وفي «ذو» الطائية، إنما أعربت؛ لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد «حيث» و«إذ» و«إذا»؛ لأن إضافتها إلى الجملة كلا إضافة.

10 كانت موصولة.

11 نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69] فيمن قرأ بالضم، أي:

قَوْلِهِم : «مَاذَا صَنَعْتَ ؟» وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : مَا الَّذِي ، وَجَوَابُهُ رَفْعٌ[1] .

وَالآخَرُ : أَيُّ شَيْءٍ[2] ، وَجَوَابُهُ نَصْبٌ .

{اسم الفعل}

اسْمُ الْفِعْلِ : مَا كَانَ بِمَعْنَى الأَمْرِ أَوِ الْمَاضِي[3] لاَ الْمُضَارِعِ كَمَا نُظِمَ فِي ضَبْطِ بَعْضِ جُزْئِيَاتِهِ :

لِلْمَاضِي هَيْهَاتَ الْفَتَى سَرْعَانَ ذَا   شَتَّانَ وَشْكَانَ وَبُطْآنَ كَذَا
أُفٌّ وَأَوْهِ وَاوَ وَيْ وَاهاً لَهَا   أَخْ كَخْ وَهَالاً مَعْ لُغَاتِ بَعْضِهَا
رُوَيْدَ لِلأَمْرِ وَتَيْدَ تَيْدَكَ   عَلَيْكَ دُونَكَ لَدَيْكَ عِنْدَكَ
هَلُمَّ بَلْهَ هَا بِأَقْسَامٍ لَهَا   وَهَاتِ ذُو التَّصْرِيفِ مَعْ تَرَاكِهَا
كَذَا هَيْتَ إِيهِ قَطْكَ قَدْكَ صَهْ   هَيْكَ هَيَا هَيْكَ دَعْ دَعَا وَمَهْ
بَجَلَكَ حَيْ حَيَهَلْ هَلاَ لَعَا   أَيُّهَا (آمِينَ بَسْ)[4] فِدَاءٌ دَعْدَعَا
(أَمَامَكَ)[5] إِلَيْكَ مَعْ حَذَارِكَ   حَذْرَكَ فَرْطَكَ وَرَاءَ بَعْدَكَ
(فِي بَعْضِهَا اللُّغَاتُ قَدْ تَنَاوَبَتْ   تَنْكِيرُ مَا نُوِّنَ مِنْهُ قَدْ ثَبَتْ)[6]

= أيهم هو أشد . وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة ، وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات ؛ لأنه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها ، وهو المضاف إليه .

1 على أن يكون «ذا» بمعنى الذي ، فيكون التقدير : أي شيء الذي صنعت ؟ أي صنعته ، فـ«ما» : مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس ، وحينئذ جوابه رفع أي مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف .

2 قوله : أي شيء ههنا عبارتان إحداهما أن «ماذا» بكمالها بمعنى : أي شيء ، والثانية : أن ما معناه أي شيء و«ذا» زائدة والظاهر أن مؤداهما واحد . فإن معنى قولهم : إنها بكمالها بمعنى «أي شيء» أنه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة «ذا» زائدة . فالمفهوم من مجموعها «أي شيء» ، وحينئذ جوابه نصب أي منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف .

3 اللذين هما من أقسام المبني الأصل .

4 وفي المتن : أمامك .   5 وفي المتن : آمين بس .

6 وفي الشرح :   كذا النجالك والبعض لغات   وكل ما نون منها منكرات .

مِنَ الثُّلاثِي قَدْ أَتَى فَعَالِ … لِلأَمْرِ بِالْقِيَاسِ (مِنْ نَزَالِ)[1]
بِمَعْنَى إِنْزِلْ (قَالَ بَعْضُ الْفُضَلا … لَيْسَ قِيَاساً بَلْ سَمَاعٌ انْجَلَى)[2]
مِنَ الرُّبَاعِيِّ لَمْ يُقَسْ بَلْ قَلَّ لَمْ … يُسْمَعْ سِوَى (لَفْظَيْنِ)[3] فِيمَا يُحْتَلَمْ
قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ … يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَارِ
وَابْنِ فَعَالِ مَصْدَراً (مُعَرَّفاً)[4] … نَحْوُ فَجَارِ لِلْفُجُورِ (يُصْطَفَى)[5]
أَوْ صِفَةً مُؤَنَّثاً كَيَا فَسَاقِ … لِلشِّبْهِ مَعْ نَزَالِ عَدْلاً (وَاتِّفَاقْ)[6]
وَمَا لأَعْيَانٍ (مُؤَنَّثٍ)[7] عُلِمْ … نَحْوُ قَطَامِ أَوْ ظَفَارِ قَدْ حُكِمْ
فِيهِ الْبِنَا أَهْلُ الْحِجَازِ مُطْلَقَا … وَفِي تَمِيمٍ مُعْرَبٌ مَنْعاً وَقَى
إِلاَّ ذَوَاتُ الرَّاءِ (يَرَى أَكْثَرُهُمْ … بِنَائِهَا)[8] لِلثِّقْلِ بَلْهَ رَأْيَهُمْ[9]

---

1 وفي المتن : كالنزال .

2 وفي المتن : مثلهـا بـــراق … نظار أو بدار مع مراك .

3 وفي المتن : اللفظين .

4 وفي المتن : معرفة .

5 وفي المتن : بنية .

6 وفي المتن : بالتفاق .

7 وفي المتن : المؤنث .

8 وفي المتن : فهي عندهم مبنية .

9 اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال لمشابهتها مبني الأصل ، وهو فعل الماضي والأمر ، ولا تقول إن «صه» اسم لـ«لا تتكلم» و«مه» ، اسم لـ«لا تفعل» ؛ إذ لو كانا كذلك ، لكانا معربين ، بل هما بمعنى : «اسكت» ، و«اكفف» ، وكذا لا تقول إن «أف» بمعنى «أتضجر» ، و«أوه» بمعنى «أتوجع» ؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما بمعنى : «تضجرت» و«توجعت» الإنشائيين .

ويجوز أن يقال : إن أسماء الأفعال بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء ، وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر ، أو خرج عنه كالمضارع ؛ فعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور .

والذي حملهم على أن قالوا : إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال : أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرف تصرفها ، وتدخل اللام على بعضها ، والتنوين في البعض الآخر ، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً ، وبعضها جاراً ومجرورا .

وأما تعيين أصولها ، وأنها عن أي شيء نُقِلَتْ ، فنقول :

النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر ، كـ«رُوَيْدَ زَيْداً» ، و«بَلْهَ زَيْداً» ، بنصب المفعول به ، و«فداءِ لك الأقوامِ» بالكسر ، و«أمامك زيداً» ، و«عليك زيداً» ؛ إذ استعمال هذه الكلمات على أصلها كثير ، كـ«رويد زيدٍ» ، و«بله زيدٍ» بالإضافة ، و«فداءٌ لك» بالرفع والنصب ، و«أمامك زيدٌ» برفع زيد .

= وبعضها يشبه أن يكون مصدراً في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدراً، كـ«وشكان»، و«سرعان»، و«بطآن»، و«شتّان» فإنها كلتان في المصادر، وكـ«هيهات» فإنه كـ«قوقاة»، و«نزال»، فإنه كـ«فجار»، و«تيد»، كضَرْب، فنقول: إنها كانت في الأصل مصادر؛ لأنه قام دليل قطعي على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها: المصادر، للمناسبة بينها وزناً، ولإلحاقها بأخواتها من نحو: «رويدَ وبلهَ وفداءِ». والظاهر في بعضها أنها كانت في الأصل أصواتاً، ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال.

ثم نقول: الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضربين:

ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل، نحو: «ايهاً» في الكف، و«ويهاً» في الأغراء، و«واهاً» في التعجب والاستطابة، و«لَعاً»، و«دَعْدَعاً»، في الانتعاش، و«ويلك»، و«ويحك»، و«وَيْبَك» و«وَيْ» لعمرو.

وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال، نحو: «صه»، و«مه»، و«ها»، و«دَعْ» أي انتعش، و«بَس» أي ارفق، و«هيا»، و«هَلاَ»، و«حيّ»، و«ايها»، و«هَيْك» و«هيك» و«هيت».

ويجوز أن يدعى في الضرب الأول: أنه انتقل إلى اسم الفعل، والتنوين فيه كما في: «صهٍ»، و«مهٍ»، و«ايهٍ»، وهي مفتوحة لا منصوبة؛ وفي الضرب الثاني: بقاؤه على المصدرية، وبناؤه لأصله، أعني اسم الصوت.

أما: «أخّ»، و«كخّ»، و«أفّ»، و«أوّه»، و«بَخْ»، إذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو أن تنصب، نحو: «أفّاً»، أو تبين بالحرف، كـ«أفّ» لك فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه وأنها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه، كما أن الأولى في: «فَرَطك» بمعنى «تقدم»، أو احذر مَنْ قدّامك، وبُعدك، أي احذر مَن خلفك، وحذارك عمراً، والنجاءك، أن يقال: إنها باقية على المصدرية؛ إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال: والفَرَط: التقدم، أي: تقدّم تقدماً، أو احذر فرطك أي تقدمك، وبُعدك، أي: ابعد بعداً، وحذرك وحِذارك عمراً، أي احذر عمراً حَذَراً، أو حِذاراً، والنجاءك أي: انج النجاء، والكاف حرف، كما في ذلك.

فإذا تقرر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إما عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً، أو عن الظروف، أو عن الجار والمجرور، فلا تقدح إذن باعتبار الأصل، لا في حد الاسم، ولا في حد الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضر، لمّا ثبت كونه عارضاً بالدليل؛ إذ ربّ أصل مرفوض، وعارض لازم.

وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيراً، نحو: عليك به، لضعفها في العمل، فتتعدى بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول. وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر؛ إذ الأمر كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر.

ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره أبلغ وآكد من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها.

وهي إما متعدية، أو لازمة، فمن المتعدية: «ها» وهو اسم «خذ».

ومنها: «هات»، بمعنى «أعط»، وتتصرف بحسب المأمور، افراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، فتقول: هات، هاتيا، هاتوا، هاتي، هاتين، وتصرفه دليل فعليته.

ومنها: «بله»، أي «دع»، ويستعمل مصدراً، واسم فعل، فيقال: «بلهَ زيدٍ» بالاضافة إلى المفعول، كترْكَ زيدٍ، وبلهَ زيداً، كدَعْ زيداً.

ومنها: «تَيْدَ زيداً»، أي «أمهله».

ومنها: «رُوَيْدَ زَيْداً»، وهو في الأصل تصغير «إِرْوَاداً» مصدر: أَرْوَدَ أي رفق، تصغير الترخيم، أي ارفق به رفقا وإن كان صغيرا قليلا، ويجوز أن يكون تصغير «رود» بمعنى الرفق، عدي إلى المفعول به، مصدراً واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه، ويجيء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر، وهو أصل الباقيين، نحو: «رويدَ زيدٍ» بالإضافة إلى المفعول

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل إما صفة للمصدر نحو: «سِرْ سَيْراً رُوَيْداً» أي مرودداً، أو حال نحو: «سيرُوا رُوَيداً»، أي مرودين ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: 17] يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال.

والثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بأن يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله، نحو: «رويدَ زيداً»، بنصب زيداً، وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الاعرابية.

وقولهم: «رويدك زيداً» يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل.

وقد تزاد «ما» على رويد، اسمَ فعل، كما قال بعض العرب، لصاحبه: لو أردتَ الدراهم لأعطيتك، رويدَ ما الشعر، أي دع الشعر.

ومن اللازمة: «صه»، أي اسكت، و «مه»، أي اكفف، و«إيه»، أي زد في الحديث أو في العمل، و«صه» و«مه»، يستعملان منونين وغير منونين، والكسر مع التنوين للساكنين.

ومنها: «إيهاً»، أي كف عن الحديث واقطعه، ويستعمل لمطلق الزجر، ويجوز أن يكون صوتاً قائماً مقام المصدر معرباً منصوباً، كسقياً ورعياً، أي: كفاً، يقال: إيهاً عنّا، ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً، فالتنوين إذن كما في صهٍ ومهٍ، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو: رويداً وحيهلاً وويهاً وهيها.

ومنها: فِداءِ بالكسر مع التنوين.

ومنها: «هيتَ»، مفتوح الهاء مثلث التاء، كتاء حيث، وفيه لغة رابعة، وهي كسر الهاء وفتح التاء، ومعناه أقبل وتعال.

ومنها: «دَعْ»، و«دَعاً»، و«لَعاً»، و«لَعْلَعاً»، أي انتعش، و«دَعْدَعاً»: تكرير دع، للتوكيد، وقد اشتق منه: الدعدعة بمعنى قول «دَعْ دَعْ»، للعاثر.

ومنها: «هَلاً»، وله معنيان: اسكن، وأسرع.

ومنها: «هَيَّا»، وقد يلحقه الكاف نحو: هيَّاك، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف نحو: هيَّكَ، وقد يخفف فيقال هَيَكَ والمعنى: أسرع.

ومنها: «قَدْكَ»، و«قَطْكَ»، و«بَجَلْكَ»، وكأن الأصل: قدْك وقطّك، أي: اقطع هذا الأمر قطعاً، فهو في الأصل مصدر مضاف إلى الفاعل، فأقيم مقام الفعل، فبني، فحذف المدغم فيه تخفيفاً.

وكذا بَجَلْك، أي: اكتفاءك، يقال: أبجلني أي كفاني، إلا أن الضمير قد يحذف من بَجَلْ، بخلاف: قد، وقط، فمعنى: قدك، أي اكتف، ومعنى قدني: لأكتف.

ومنها: «حيّ»، أي أقبل، يعدي بـ«على» نحو: حي على الصلاة، أي أقبل عليها.

وقد جاء «حي» متعدياً بمعنى: ائت.

وقد يركب «حي» مع «هلا» الذي بمعنى «أسرع»، و«استعجل»، فيكون المركب بمعنى: أسرع، أيضاً، فيعدى: إما بـ«إلى»، نحو: حيهل إلى الثريد، وإما بالباء، نحو: حيهلاً بعمر، أي أسرع بذكره، والباء للتعدية،

{الصوت}

الصَّوْتُ[1] : غَيْرُ مَا جُعِلَ اسْمَ فِعْلٍ أَوْ مَصْدَراً أَوْ نُقِلَ عَلَى الْحِكَايَةِ كُلُّ لَفْظٍ صَدَرَ عَنْ

= كذهب به ، أو بمعنى أقبل فيتعدى بـ«على» نحو : حيهل على زيد ، أو بمعنى : ائت فيتعدى بنفسه نحو : حيهل الثريد . ومما جاء متعدياً ولازماً : «هلم» ، بمعنى أقبل ، فيتعدى بـ«إلى» .

ومنها : «شتان» ، بمعنى افترق ، مع تعجب ، أي : ما أشد الافتراق ، فيطلب فاعلين فصاعداً ، كافترق ، نحو : شتان زيد وعمرو ، وقد تزاد بعده «ما» نحو : شتان ما زيد وعمرو ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمر .

ومنها : «سرعان» ، و«وشكان» ، مثلثي الفاء ، بمعنى : سرع وقرب ، مع تعجب ، أي ما أسرع وما أقرب .

ومنها : «بطآن» ، بضم الباء وفتحها ، أي بطؤ ، ووجه فتح شتان وما بعدها .

ومنها : «أف» ، وفيها إحدى عشرة لغة : أف ، مضمومة الهمزة ، مشددة الفاء مثلثها ، بتنوين ودونه ، وإف بكسر الهمزة والفاء ، بلا تنوين ، وأفّيْ ، كبشرى ، مُمالاً ، وأف ، كخذ ، وأفة منونة ، وغير منونة ، وقد تتبع المنونة «تفة» فيقال : أفةً تفةً ، وقد ترفع «أفة» كويل .

ومنها : «أوّهِ» ، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء ، و«آهِ» بقلب الواو ألفاً ، و«أوّهْ» بكسر الواو مشددة وسكون الهاء ، و«أوّهِ» بكسر الواو مشددة وكسر الهاء بلا إشباع ، و«أوّ» ، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء ، و«أوّة وآوّة» ، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد ، وجاء : «أوّتاه» بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء ، وقد تمد الهمزة في هذه فيقال : «آوّتاه» ، كـ«آمين» في «أمين» ، وليست على وزن فاعلة ؛ إذ لو كانت إياها لا نقلبت اللام ياء ، كما في : قاوية من قويت ، ويقال في أوة : أوتاه ، وفي : آوة ، آوتاه بزيادة الألف والهاء كما في الندبة ، فتكون الهاء ساكنة في الوقف ، ومضمومة أو مكسورة في الوصل .

ومنها : الظروف وشبهها ، لمجر ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب شاذاً قليلاً نحو : عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «من اشتهى منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء» .

فـ«عندك» ، و«دونك» ، و«لديك» ، بمعنى : «خذ» ، والأصل : عندك زيد فخذه ، وكذا لديك زيد ، ودونك زيد ، برفع ما بعدها على الابتداء ، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف ، فكثر استعماله حتى صار بمعنى «خذ» ، فعمل عمله .

والظروف مبنية على الفتح ؛ لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظروفاً ، كما قيل في المصادر الصائرة أسماء أفعال ، ولا محل لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محل له .

ووراءك ، أي تأخر ، وأمامك أي تقدم ، أو احذر من جهة أمامك ، ويجوز أن يقال : هما باقيان على الظرفية ؛ إذ هما لا ينصبان مفعولاً كعندك ، ولديك ، فيكون التقدير : استقر وراءك ، وكذا مكانك ، أي : الزم مكانك .

ويقال : «عليك زيداً» ، أي خذه ، كأن الأصل : عليك أخذه ، ويقال : إليك عني ، والأصل : ضم علقك إليك ، وتنح عني . انظر : الرضي 3/ 83-106 باختصار .

1 اعلم أن الألفاظ التي تسميها النحاة أصواتاً ، على ثلاثة أقسام :

أحدها : حكاية صوت صادر ، إما عن الحيوانات العجم كغاق ، أو عن الجمادات كطق . وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي وليست نفس المحكي إذ هذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة ، محركة بحركات

إِنْسَانٍ بِمُقْتَضَى طَبْعِهِ عِنْدَ نَحْوِ وَجَعٍ أَوْ تَحَسُّرٍ أَوْ تَعَجُّبٍ كَوَى أَوْ حَكَى بِهِ صَوْتاً كَغَاقْ (أَوْ صُوِّتَ بِهِ)[1] صَوْتَ الْغُرَابِ أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِنَحْوِ الْبَهَائِمِ كَنِخْ.

وَهِيَ[2] لَيْسَتْ بِأَسْمَاءٍ ذُكِرَتْ فِي بَابِهَا لِإِجْرَائِهَا مَجْرَاهَا وَأَخْذِهَا حُكْمَهَا مِنْ لَامٍ أَوْ تَنْوِينٍ.

{المركب}

الْمُرَكَّبُ: كُلُّ اسْمٍ مُرَكَّبٍ مِنْ لَفْظَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ، فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفاً بُنِيَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ وَحَادِي عَشَرَ وَأَخَوَاتِهَا إِلْحَاقاً لَهُ بِأَحَدَ عَشَرَ إِلاَّ اثْنَيْ عَشَرَ لِسُقُوطِ النُّونِ[3] وَالاخْتِلاَفِ أَلِفاً[4] وَيَاءً[5].

وَفِي ثَمَانِي عَشَرَ فَتْحُ الْيَاءِ، وَجَاءَ إِسْكَانُهَا، وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونِ (أَوْ)[6] كَسْرِهَا،

= صحيحة، وليس المحكي كذلك؛ لأنه شبه المركب من الحروف، وليس مركباً منها؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إفصاح الإنسان، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة؛ لأنه يتعسر عليهم، أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس إلا في النادر كما في الببغاء، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، أعني الحكاية والمحكي، قضاءً لحق الحكاية، أي كونها كالمحكي سواء، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات.

وثانيها: أصوات صادرة عن فم الأنسان غير موضوعة وضعاً، بل دالة طبعاً على معان في أنفسهم، كأف، وتف، فإن المستكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف»، وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب. فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعاً، كأح، لذي السعال، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه، وجعلوها لغات مختلفة، كما مرّ من لغات: أف، وأوه.

وثالثها: أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إما المجيء كألفاظ الدعاء، نحو: جوت، وقوس، ونحوهما، وإما الذهاب، كهلاً، وهج، ونحوهما، وإما أمر آخر، كسأ، للشراب، وهِدَعِ للتسكين. وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم، وإنما يصوت بها لها عند إرادة شيء مما ذكر.

انظر: الرضي 3/ 117-118.

1 وفي الشرح: عن.

2 أي هذه الأصوات بأنواعها الثلاثة.

3 في التركيب.

4 في حالة الرفع.

5 في حالتي النصب والجر.

6 وفي المتن: و.

وإلاّ أُعْرِبَ الثَّانِي (إِنْ قَبِلَ)[1] وَبُنِيَ الأَوَّلُ فِي الأَفْصَحِ كَبَعْلَبَكَّ لاَ سِيبَوَيْهِ.

وَأَمَّا ذَوَاتُ النِّسْبَةِ[2] كَعَبْدِ اللهِ، وَعَاقِلَةٍ ظَرِيفَةٍ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَتَأَبَّطَ شَرّاً أَعْلاَماً[3] فَمَحْكِيَّةٌ بِإِعْرَابِهَا، وَضَعَّفَ مَنْعُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ أَبِي هُرَيْرَةَ اعْتِدَاداً بِالتَّرْكِيبِ الصُّورِيِّ.

{الكنايات}

الْكِنَايَاتُ: «كَمْ»[4] وَ«كَذَا» وَ«كَأَيِّنْ» لِلْعَدَدِ[5]، وَ«كَيْتَ» وَ«ذَيْتَ» لِلْقِصَّةِ.

فَـ«كَمْ» الاسْتِفْهَامِيَّةُ[6] مُمَيِّزُهَا مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ[7] (كَـ«كَذَا»)[8]، وَجَازَ بِـ«كَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ» (بِجَرٍّ)[9] كَمْ.

وَ«كَمْ» الْخَبَرِيَّةُ[10] مُمَيِّزُهَا مَجْرُورٌ مُفْرَدٌ وَمَجْمُوعٌ. وَقَدْ يُنْصَبُ حَمْلاً عَلَى الاسْتِفْهَامِيَّةِ. وَ(قَدْ)[11] يَتَعَيَّنُ[12] لِلْفَصْلِ سِيَّمَا بِجُمْلَةٍ[13].

وَتَدْخُلُ «مِنْ»[14] فِيهِمَا[15]، مِثْلُ كَأَيِّنْ[16]، وَتَلْزَمُ لِفَاصِلٍ مُتَعَدٍّ[17].

وَقَدْ يُحْذَفُ[18] فِي نَحْوِ: «كَمْ مَالُكَ؟» وَ«كَمْ ضَرَبْتَ؟»[19]، وَفِي مِثْلِ:

---

1 ساقطة في المتن.

2 أي المركبات المشتملة على النسبة سواء كانت إضافية أو تقييدية أو عطفية أو إسنادية.

3 أي حال كون كل واحد منها علماً. (خ)

4 بقسميه.

5 أي للكناية عن العدد.

6 وهي بمعنى أي عدد.

7 حملاً على العدد.

8 ساقطة في المتن.

9 وفي الشرح: بجر.

10 وهي بمعنى كثير.

11 ساقطة في المتن.

12 النصب في مميز كم الخبرية أيضاً.

13 أي إذا فصل بين «كم» الخبرية ومميزها المجرور بجملة أو ظرف أو الجار والمجرور وجب نصب تمييز «كم» الخبرية حتى لا يقع الفصل بين المضاف وهو «كم» وبين المضاف إليه وهو مميز «كم» الخبرية على تقدير الجر. (خ)

14 الجارة.

15 أي في مميز كم الخبرية والاستفهامية.

16 فإنه مفرد مجرور بـ«من» ظاهرة.

17 لدى الفصل بين كم ومجرورها بفعل متعدٍ.

18 مميز «كم».

19 أي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف.

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ

ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ .

وَلَهُمَا[1] وَلِكَأَيِّنْ[2] صَدْرُ الْكَلامِ[3] لاَ[4] «كَذَا» .

وَكُلُّهَا تَقَعُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً[5] .

فَكُلُّ مَا مَعَهُ فِعْلٌ غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ[6] صَالِحٌ لِنَصْبِهِ كَانَ مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ[7] .

وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورٌ وَإِلاَّ فَمَرْفُوعٌ مُبْتَدأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً نَحْوُ : كَمْ يَوْماً سَفَرُكَ إِعْرَاباً وَصَدَارَةَ أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ .

{الظروف}

الظُّرُوفُ : مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ مَنْوِيَّةً مَعْنًى .

(نَظْمٌ)[8] :

(كَقَبْلَ)[9] بَعْدُ تَحْتُ فَوْقُ مَعَ أَمَامْ ... وَرَاءُ خَلْفُ (مِنْ عَلُ عَلْوُ)[10] قُدَامْ

أَسْفَلُ (دُونَ)[11] أَوَّلُ وَمَا الْتُحِقْ ... لاَ غَيْرُ لَيْسَ غَيْرُ حَسْبُ بَجَلْ يَقْ

---

1 أي لقسمي كم .

2 لما تضمن من معنى الاستفهام وإنشاء التكثير .

3 ولا يتقدمها إلا حرف الجر أو المضاف إليها .

4 كغيرها من كلمات الكناية كما يفيده تقديم الخبر .

5 يعني يجري في كل من هذه الأربعة الإعراب الثلاث لكونها أسماء قابلة للعوامل ، ولا يخفى أنه يجري في الكنايات الأخر أيضاً .

6 أو متعلق بضميره ، فهو من حيث هو كذلك منصوب على حسب مقتضى الفعل .

7 أي على حسب عمل هذا الفعل .

8 ساقطة في الشرح .

9 وفي المتن : فقبل .

10 وفي المتن : دون من عل .

11 وفي المتن : علو .

وَمِنْهَا : «حَيْثُ»[1] لِلْمَكَانِ، وَلاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى الْجُمْلَةِ مِنَ الْمَكَانِ غَيْرِهَا وَشَذَّ[2] إِلَى الْمُفْرَدِ (مِنْ نَحْوِ)[3] : حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً وَقَطْعُهَا أَشَذُّ.

---

1 وطيئ تقول : حَوْثُ، وفي الثاء فيها : الضمُّ تشبيهاً بالغايات ؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لأن أثرها - وهو الجر - لا يظهر، والكسر على أصل التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يعرب حيث، وقراءة من قرأ ﴿من حيثِ لا يعلمون﴾ بالكسر تحتملها، وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهي للمكان اتفاقاً، قال الأخفش : وقد ترد للزمان، والغالبُ كونُها في محل نصبٍ على الظرفية أو خفضٍ بمن، وقد تخفض بغيرها كقوله :

فشدَّ ولم ينظر بيوتاً كثيرة　　لدى حيثُ ألقتْ رحلها أمُّ قشعمِ

وقد تقع حيث مفعولاً به وفاقاً للفارسي، وحمل عليه ﴿اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالته﴾ ؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفسَ المكان المستحقُّ لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان وناصبها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم، لا أعلم نفسه ؛ لأن أفعلَ التفضيل لا ينصب المفعول به، فإن أوّلْته بعالمٍ جاز أن ينصبه في رأي بعضهم، ولم تقع اسماً ؛ لإنّ خلافاً لابن مالك، ولا دليل له في قوله :

إنّ حيثُ استقرّ من أنتَ راعيـ　　ـهِ حمىً فيه عزّةٌ وأمانُ

لجواز تقدير حيث خبراً، وحمىً اسماً، فإن قيل : يؤدي إلى جعل المكان حالاً في المكان، قلنا : هو نظير قولك «إنّ في مكةَ دارَ زيدٍ» ونظيره في الزمان «إنّ في يوم الجمعة ساعةَ الإجابة».

وتلزم حيث الإضافة إلى جملة، اسمية كانت أو فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثمّ رجح النصبُ في نحو «جلستُ حيث زيداً أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم　　ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

أنشده ابن مالك والكسائي يقيسه، ويمكن أن يخرج عليه قولُ الفقهاء «من حيث أن كذا». وأندر من ذلك إضافتُها إلى جملة محذوفة كقوله :

إذا رَيْدةٌ من حيثُ ما نفحتْ لهُ　　أتاهُ بريّاها خليلٌ يُواصلُه

أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبّتْ، وذلك ؛ لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نَفَحتْ، فلو كان نفحت مضافاً إليه لحيث لزم بطلانُ التفسير ؛ إذ المضافُ إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

قال أبو الفتح في كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها، انتهى.

وإذا اتصلت بها «ما» الكافّة ضُمِّنت معنى الشرط وجزمتِ الفعلين كقوله :

حيثُما تستقم يُقدِّرْ لكَ اللهُ　　نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان. انظر : مغني اللبيب 1/ 150-152.

2 إضافتها.

3 ساقطة في المتن.

وَاخْتُلِفَ فِي إِنَّ بَعْدَهَا فَتْحاً وَكَسْراً .

وَمِنْهَا : «إِذَا» لِلْمُسْتَقْبَلِ وَضْعاً (وَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي)[1] .

وَقَدْ يَجِيءُ (لِلْمَاضِي)[2] . وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ الْمَقْطُوعِ بِوُقُوعِهِ غَالِباً بِخِلَافِ («لَوْ»)[3] وَ«إِنْ» وَأَخَوَاتِهِمَا .

وَقَلَّ مَجِيئُهَا لِمُجَرَّدِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ اخْتِيرَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ ، فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالشَّرْطِ عَلَى الأَوَّلِ[4] ، وَمُضَافَةٌ إِلَيْهِ[5] ، وَمَنْصُوبَةٌ بِالْجَزَاءِ[6] عَلَى الثَّانِي[7] إِلاَّ فِي نَحْوِ : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[8] ، فَنَاصِبُهَا حَالٌ مُقَدَّرَةٌ مِنَ اللَّيْلِ .

وَقَدْ تَكُونُ لِلْمُفَاجَأَةِ[9] فَيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ[10] بَعْدَهَا فِيمَا سِوَى بَابِ الإِضْمَارِ .

وَمِنْهَا : «إِذْ» لِلْمَاضِي[11] ، وَقَلَّ فِي الْمُسْتَقْبَلِ[12] ، وَتُضَافُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ[13] ، وَتَلْزَمُهَا الظَّرْفِيَّةُ[14] إِلاَّ إِذَا وَقَعَتْ مَفْعُولاً بِهِ ، أَوْ بَدَلاً عَنْهُ[15] ، أَوْ مُضَافاً إِلَيْهَا الزَّمَانُ .

وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ ، وَ(قَدْ تَكُونُ)[16] لِلْمُفَاجَأَةِ ، فَيَلْزَمُهَا الْمَاضِي[17] ، وَيَغْلِبُ وُقُوعُهَا فِي جَوَابِ بَيْنَا وَبَيْنَمَا نَحْوُ :

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَتَلْحَقُهَا «مَا»[18] فَتَصِيرُ (مُجَازَاةً)[19] جَازِمَةً[20] كَـ«حَيْثُ» بِخِلَافِ «إِذَا» .

---

1 ساقطة في المتن .

2 وفي الشرح : له .

3 ساقطة في الشرح .

4 أي على تقدير كونها للمستقبل .

5 أي إلى الشرط أي ما هو على صورته وإن لم يكن شرطاً حقيقة .

6 أي بما هو في محل الجزاء .

7 أي تقدير تضمنها معنى الشرط .

8 الليل : 1 .

9 مجردة عن معنى الشرط .

10 أي الجملة الاسمية .

11 وإن دخلت على المضارع قلبته .

12 أي قد تجيء للزمان المستقبل لكنه قليل .

13 الاسمية والفعلية الماضوية والمضارعية .

14 أي لا تقع إلا ظرفاً نحو قوله تعالى : ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة : 40] وغيره .

15 أي عن المفعول به .

16 ساقطة في المتن .

17 أي يلزم وقوع الماضي بعد إذ الفجائية كما يلزم وقوع الاسمية بعد إذا الفجائية .

18 الكافة عن الإضافة .

19 ساقطة في المتن .

20 للشرط والجزاء على قلة .

وَمِنْهَا: «لَمَّا» الْوُجُودِيَّةُ فَهِيَ بِمَعْنَى «إِذْ». تُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الشَّرْطِ، فَيَلِيهَا فِعْلٌ مَاضٍ أَوْ مَنْفِيٌّ بِـ«لَمْ»، وَجَوَابُهَا كَذَلِكَ أَوِ اسْمِيَّةٌ مَقْرُونَةٌ بِـ«إِذَا»[1] أَوِ بِالْفَاءِ.

وَمِنْهَا: «كُلَّمَا» وَ«بَيْنَا» وَ«بَيْنَمَا» عَلَى أَنَّ «مَا» الْكَافَّةُ[2]، وَصُورَةَ أَلِفِ الْوَقْفِ[3] لِلْكَفِّ مِنَ الإِضَافَةِ إِلَى الْمُفْرَدِ، فَهِيَ مُضَافَةٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا[4]، مَنْصُوبَةٌ[5] بِجَوَابِهَا، وَالأُولَى[6] أَشْبَهُ بِكَلِمَاتِ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ، فَاخْتَصَّتِ الْفِعْلِيَّةَ.

وَمِنْهَا: «مَهْمَا» لِلزَّمَانِ وَالشَّرْطِ، وَلِمَا لاَ يُعْقَلُ فِي غَيْرِ الزَّمَانِ مَعَ تَضَمُّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[7]، وَقَدْ تَجِيءُ لِلاسْتِفْهَامِ[8].

وَمِنْهَا: «أَيْنَ» لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً.

وَكَذَا[9] «أَنَّى» إِمَّا بِمَعْنَاهَا، وَيَلْزَمُهَا «مِنْ» لَفْظاً[10] أَوْ تَقْدِيراً، أَوْ بِمَعْنَى «كَيْفَ» أَوْ «مَتَى» وَأُوِّلَ[11] ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾ بِالثَّلاثَةِ.

وَمِنْهَا: «مَتَى» لِلزَّمَانِ فِيهِمَا[12]، وَتَخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ شَرْطاً وَتَعُمُّهُ، وَالْمَاضِي اسْتِفْهَاماً. وَ(قَدْ)[13] تَجِيءُ[14] بِمَعْنَى «مِنْ» وَ«فِي».

وَمِنْهَا: «أَيَّانَ» لِلْمُسْتَقْبَلِ[15] اسْتِفْهَاماً عَنِ الأُمُورِ الْعِظَامِ، نَحْوُ: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[16].

وَ(مِنْهَا)[17]: «كَيْفَ» لِلاسْتِفْهَامِ عَنْ حَالِ الشَّيْءِ وَصِفَتِهِ، وَهِيَ خَبَرٌ فِي «كَيْفَ زَيْدٌ؟»، وَحَالٌ فِي «كَيْفَ أَتَيْتَ؟»، وَمَصْدَرٌ[18] فِي ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[19].

---

1 الفجائية.

2 في كلما وبينما.

3 في بينا.

4 التي بمنزلة الشرط.

5 على الظرفية.

6 أي كلما.

7 الأعراف: 132.

8 بمعنى أي شيء.

9 أي مثلها.

10 أي ملفوظة.

11 قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223].

12 أي في الاستفهام والشرط.

13 ساقطة في المتن.

14 حرفاً جاراً.

15 من الزمان، ولذا لم يدخل الماضي.

16 الذريات: 12.

17 ساقطة في الشرح.

18 أي مفعول مطلق بتقدير موصوف هو المفعول المطلق.

19 الفجر: 6؛ الفيل: 1.

وَجَوَابُهَا نَكِرَةٌ بِإِعْرَابِهَا [1] .

وَتَجِيءُ (وَحْدَهَا وَ) [2] مَعَ «مَا» لِلْمُجَازَاةِ غَيْرَ جَازِمَةٍ .

وَشَذَّ أَنْ يَدْخُلَهَا «إِلَى» وَ«عَلَى» .

وَمِنْهَا : «مُذْ» وَ«مُنْذُ» بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ [3] ، فَيَلِيهِمَا الْمُفْرَدُ الْمَعْرِفَةُ ، (أَوِ الْمُخَصَّصُ) [4] ، أَوْ بِمَعْنَى جَمِيعِ الْمُدَّةِ [5] ، فَيَلِيهِمَا الْمَقْصُودُ بِالْعَدَدِ .

وَقَدْ يَقَعُ بَعْدَهُمَا الْمَصْدَرُ ، أَوِ الْجُمْلَةُ (أَوْ) [6] أَنْ (أَوْ) [7] أَنَّ ، فَيُقَدَّرُ [8] زَمَانٌ مُضَافٌ ؛ إِذْ كُلٌّ مِنْهُمَا مُبْتَدَأٌ مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، أَوْ بِالْعَكْسِ عِنْدَ الزَّجَّاجِ [9] .

وَمِنْهَا : «لَدَى» (وَهِيَ) [10] بِمَعْنَى «عِنْدَ» لِلْحَاضِرِ الْقَرِيبِ .

وَ(مِنْهَا أَيْضاً) [11] «لَدُنْ» بِلُغَاتِهَا الثَّمَانِيَةِ بِمَعْنَى «مِنْ عِنْدَ» فَيَلْزَمُهَا (مَعْنَى) [12] الابْتِدَاءِ وَ«مِنْ» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً ، وَ(يَلْزَمُهَا) [13] الإِضَافَةُ إِلَى مُفْرَدٍ أَوْ (إِلَى) [14] جُمْلَةٍ .

(وَقَدْ يُنْصَبُ حَمْلاً عَلَى الاسْتِفْهَامِ) [15] .

وَقَدْ يُنْصَبُ بِهَا خَاصَّةً «غُدْوَةً» عَلَى التَّمْيِيزِ أَوِ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ .

وَمِنْهَا : «قَطُّ» لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ فِيهِ وُقُوعُ شَيْءٍ ، وَقَوْلُ الْعَوَامِ «لاَ أَفْعَلُهُ قَطُّ» خَطَأٌ .

وَ(مِنْهَا) [16] : «عَوَضُ» لِلْمُسْتَقْبَلِ (الْمَنْفِيِّ فِيهِ وُقُوعُ شَيْءٍ) [17] ، وَقَدْ يُضَافُ ، وَيُسْتَعْمَلُ

---

1 أي لا يكون جوابها إلا نكرة معربة على وفق إعرابها رفعاً كان أو غيره وكذا حكم البدل .

2 ساقطة في المتن .

3 أي أول المدة معينة بإضافتها إلى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة .

4 ساقطة في الشرح .

5 أي جميع المدة المعينة بالجملة السابقة .

6 وفي المتن : و .

7 وفي المتن : و .

8 بعدهما .

9 فيكون قولهم : ما رأيته مذ يومان أو مذ يومان مركباً من جملتين إحداهما : ما رأيته ، والآخر : مذ يومان ؛ لأن حاصل المعنى : ما رأيته وجميع زمان عدم رؤيتي يومان .

10 ساقطة في المتن .

11 ساقطة في المتن .

12 ساقطة في الشرح .

13 ساقطة في المتن .

14 ساقطة في الشرح .

15 ساقطة في الشرح .

16 ساقطة في المتن .

17 ساقطة في المتن .

لِمُجَرَّدِ الزَّمَانِ فَيُعْرَبُ[1] .

وَمِنْهَا : «أَمْسِ»[2] مُطْلَقاً[3] عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ .

وَ(مِنْهَا)[4] : «الآنَ»[5] وَيَلْزَمُهَا اللاَّمُ (لِلظَّرْفِيَّةِ)[6] .

وَالظُّرُوفُ الْمُعْرَبَةُ[7] الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ«إِذْ» يَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ (مَا لَمْ تَكُنْ مُثَنَّى)[8]، وَكَذَلِكَ[9] «مِثْلُ» وَ«غَيْرُ» مَعَ «مَا» وَ«أَنْ» وَ«أَنَّ»[10] .

{المعرفة والنكرة}

الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ : فَالْمَعْرِفَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ .

وَهِيَ[11] :

1 ـ الْمُضْمَرَاتُ .

2 ـ وَالأَعْلاَمُ .

3 ـ وَالْمُبْهَمَاتُ[12] .

4 ـ وَمَا عُرِّفَ بِاللاَّمِ .

5 ـ وَالنِّدَاءِ .

6 ـ وَالإِضَافَةِ .

وَأَعْرَفُهَا بَعْدَ لَفْظِ اللهِ : الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ فَالْمُخَاطَبُ فَالْغَائِبُ (فَالأَعْلاَمُ)[13] فَاسْمُ الإِشَارَةِ فَالْمَوْصُولُ فَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ وَالنِّدَاءِ .

وَالْمُضَافُ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ .

وَالنَّكِرَةُ : مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ .

---

1 لأن البناء إنما كان للقطع عن الإضافة أو تضمن الاستغراق .

2 إذا أريد به المتقدم على يوم التكلم ، وهو مبني مثلث الآخر أو على الكسر .

3 أي في الأحوال الثلاث .

4 ساقطة في المتن .

5 للوقت الحاضر الذي أنت فيه جميعه أو بعضه .

6 ساقطة في الشرح .

7 احتراز عن المبنية كحيث وغيرها .

8 ساقطة في الشرح .

9 أي مثل تلك الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب .

10 أي مضافين إلى جملة .

11 ستة .

12 أي أسماء الإشارة والموصول .

13 ساقطة في الشرح .

{المذكر والمؤنث}

المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ: المُؤَنَّثُ غَيْرُ (المُؤَنَّثِ)[1] التَّأْوِيلِيِّ[2]، وَالكَلِمِيُّ مَا فِيهِ الأَلِفُ مَقْصُورَةٌ أَوْ مَمْدُودَةٌ أَوِ التَّاءُ المُنْقَلِبَةُ هَاءً فِي الوَقْفِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً بِأَيِّ مَعْنًى كَانَتْ مِنْ مَعَانِيهَا الثَّلاثَةَ عَشَرَ[3].

---

1 ساقطة في المتن.

2 كرجال ونحوه من الجموع المؤنثة بتأويل الجماعة.

3 وتجيء التاء للثلاثة عشر معنى:

أحدها: الفرق بين المذكر: إما في الصفات، كضاربة، ومنصورة، وحسنة وبصرية، وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة، أي: في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ـ غير أفعل التفضيل، وأفعل الصفة ـ وفي المنسوب بالياء. وإما في الاسم الجامد وهي أسماء مسموعة قليلة، نحو امرأة، ورجلة، وانسانة، وغلامة.

الثاني: لفصل الآحاد المخلوقة، وآحاد المصدر، من أجناسها، كنخل، ونخلة، وتمر وتمرة، وبط وبطة، ونمل ونملة.

الثالث: أن تجيء التاء للدلالة على الجمع، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل أو فعول، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على: فعال.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التي على فعّال، أو فاعل، أو مفعال، أو فعول، كراوية، ونسابة، ومطرابة، وفروقة، فهذه تفيد مبالغة في الوصف

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كجواربة، وموازجة، وكيالجة، دلالة على أن واحدها، معرب

السادس: أن تدخل أيضاً على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب، كالأشاعثة، والمشاهدة، في جمع أشعثي، ومشهدي.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى أيضاً عوضاً عن ياء المدة قبل الآخر، كجحاجحة في جحجاح.

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إما واجب الدخول، وهو في بناءين: أفعلة، كأغربة، وفعلة، كفلحة، أو جائزة، وهو في ثلاثة أبنية: فعالة، كجمالة، وقد تلزم في هذا البناء كما في حجارة، وذكارة، ـ وفعولة كصقورة، وبعولة، وخيوطة، وقد تلزم كعمومة وخؤولة، والجمع الأقصى، كصياقلة، وملائكة ولا تلزم.

التاسع: دخولها لتأكيد معنى التأنيث، كما في: ناقة ونعجة، وأورية، وهذه التاء لازمة.

العاشر: دخولها لا لمعنى من المعاني، بل هي تأنيث لفظي، كما في غرفة وظلمة، وعمامة وملحفة، وهي لازمة.

الحادي عشر: دخولها عوضاً من فاء الفعل، كما في: عدة وزنة، أو عن لامه، كما في: كرة، وظبة، وهي لازمة.

الثاني عشر: دخولها عوضاً عن ياء الإضافة، وهو في: يا أبت، ويا أمت، فقط.

الثالث عشر: دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالباً غير محتاج إلى موصوف، كالنطيحة والذبيحة، وهذه التاء أكثرها غير لازم. والأولى أن التاء في حلوبة وركوبة، وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا، لأنها لا يذكر معها الموصوف البتة، كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة، نحو امرأة شكور وصبور. وكل ما لحقته التاء في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث. انظر: الرضي 3/324-329 باختصار.

(نَظْمٌ)[1] :

فَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ فِي الصِّفَاتِ ... لَكِنْ بِخَمْسٍ (عَادِمٌ)[2] الثَّبَاتِ

فَعِيلُ مَفْعُولُ فَعُولُ فَاعِلُ ... مِفْعَالُ مِفْعِيلُ كَذَاكَ مِفْعَلُ[3]

لِذَاكَ فِي الأَسْمَا سَمَاعاً أُثْبِتَتْ ... كَمَا لِعُجْمٍ نِسْبَةُ نَقْلٍ أَتَتْ

وَالْفَرْقِ بَيْنَ وَاحِدٍ وَجِنْسِهِ ... (وَالْفَصِيحُ عَنْ جَمْعٍ وَعَنْ تَقْدِيرٍ)[4]

أَوْ نَائِباً عَنْ فَاءٍ أَوْ لاَمٍ حُذِفْ ... أَوْ يَاءِ (جَمْعٍ أَوْ تَكَلُّمٍ وَصْفٍ)[5]

تَأْكِيدِ تَأْنِيثٍ وَجَمْعٍ أَوْ صِفَهْ ... وَكُنْ لِتَأْنِيثِ الْجَمِيعِ عَارِفَهْ

وَبَعْدَ ذَا أَوْزَانٌ مَا فِيهَا أُلِفْ ... كَثِيرَةٌ لَكِنْ مِنْهَا مَا أُلِفْ

فُعْلَى وَفَعْلَى فُعَلَى وَأُفْعَلَى ... فِعْلَى فُعَالَى فَعَلَى وَفَوْعَلَى

فُعُلَّى إِفْعِلَي فِعْلَى فِعْلَلَى ... فِعِلَّى فُعَلَّى فُعَيْلَي فِيعَلَى

فُعَنْلَى فِعْيلَى فَعَالَى فِعْلَلَى ... مِفْعَلَيْ مِفْعِلَى كَذَا فَعَوْلَلَى

فُعَالَى فَعْلُوتِي فُعَالِى فَعَلَلَى ... يِفْعَلَّى فَعْلَيَا فُعُلْنَى فَعَوْلَى

وَفَعْلَلاَيَا فَعَلِيَا كُلُّهَا ... بِالْقَصْرِ مَعْرُوفَ وَمِنْ مَمْدُودِهَا

فَعْلاَءُ فُعْلُلاَءُ فِعَالاَ فَاعِلاَءُ ... وَفَعْلَلاَءُ فِعَلِيَاءُ فِعْلِلاَءُ

وَأَفْعُلاَءُ أَفْعَلاَءُ أَفْعِلاَءُ ... فُعَالِلاَءُ فُعَلاَءُ فَعِلاَءُ

وَفِعَلاَءُ فَاعُولاَءُ فَعُولاَءُ ... مَعَ فَعَلِيَاءُ فَعْلاَءُ فَعِيلاَءُ

وَيُعْرَفُ التَّأْنِيثُ بِالضَّمِيرِ ... وَالْفِعْلِ وَالإِشَارَةِ وَالتَّصْغِيرِ

وَهُوَ.[6] : حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ.

---

1 ساقطة في المتن. 2 وفي المتن : ما لها.

3 يعني التاء في الصفات لمحض التأنيث. والفرق بين المذكر والمؤنث كقائم وقائمة ومضروب ومضروبة وجميل وجيلة وهاشمي وهاشمية، وهو القياس في هذه الأربعة أي في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة غير أفعل التفضيل وأفعل الصفة وفي المنسوب بالياء.

4 وفي المتن : أو افتراق الجمع من أفراده.

5 وفي المتن : نفس أو لجمع واعترف.

6 أي مطلق المؤنث ينقسم إلى قسمين.

فَالْحَقِيقِيُّ: مَا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ الْحَيَوَانِ كَامْرَأَةٍ وَنَاقَةٍ.

وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلاَفِهِ كَظُلْمَةٍ وَعَيْنٍ.

وَإِذَا أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْمُتَصَرِّفُ فَبِالتَّاءِ إِنْ لَمْ يَكُنْ[1] عَلَماً لِمُذَكَّرٍ كَطَلْحَةَ.

وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ (وَالْحَقِيقِيُّ مَعَ حَاجِزٍ)[2] بِالْخِيَارِ. وَالْمُخْتَارُ[3]: طَلَعَ الآنَ الشَّمْسُ، وَحَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ.

وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ مُطْلَقاً غَيْرِ (جَمْعِ)[4] الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ.

وَضَمِيرُ الْعَاقِلِينَ غَيْرُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فَعَلَتْ وَفَعَلُوا فَيُشَارِكُ السَّالِمَ وَالنِّسَاءُ وَالأَيَّامُ فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ، وَقِسِ الضَّمَائِرَ مُفْرَدَةً.

{المثنى}

الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَكْسُورَةٌ إِلاَّ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ (وَاحِدٌ)[5] مِنْ جِنْسِهِ، فَلاَ يُقَالُ: قُرْآنِ لِلطُّهْرِ وَالْحَيْضِ إِلاَّ عَلَى التَّغْلُبِ كَعُمَرَيْنِ[6] وَقَمَرَيْنِ.

وَأَمَّا (جَوَازُ)[7] نَحْوِ الزَّيْدَيْنِ فَبِتَأْوِيلِ بِالْمُسَمَّى.

وَالْمَقْصُورُ: إِنْ كَانَ أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ، وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ رُدَّتْ إِلَى الْوَاوِ وَإِلاَّ فَالْيَاءُ.

وَالْمَمْدُودُ: إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً ثَبَتَتْ، وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ قُلِبَتْ وَاواً وَإِلاَّ فَالْوَجْهَانِ[8].

وَتُحْذَفُ النُّونُ بِالإِضَافَةِ وَالأَلِفُ لِلسَّاكِنَيْنِ لاَ الْيَاءُ فَتُكْسَرُ وَلاَ تُحْذَفُ التَّاءُ، وَجَاءَ خُصْيَانِ وَأَلْيَانِ.

---

1 ذلك المؤنث.

2 ساقطة في المتن.

3 أي ولكن المختار في مؤنث حقيقي مع الفصل الإتيان بالتاء وفي غير حقيقي عدمه.

4 ساقطة في الشرح.

5 وفي الشرح: مثله.

6 لأبي بكر وعمر.

7 ساقطة في المتن.

8 المذكوران جائزان: أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها؛ لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل، وفي الأخرى عن أصلية، فشابها همزة «قراء» فثبتت في الصورتين كما في «قراء».
وثانيهما: قلب الهمزة واواً؛ لأن عين الهمزة في الصورتين ليست بأصلية فشابهت همزة «حمراء» فانقلبت مثلها واواً.

وَلاَ يُرَدُّ اللاَّمُ مِنْ مَحْذُوفَةِ الأَعْجَازِ نَسْيًا (إِلاَّ فِي الخَمْسَةِ: أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنٌ ذَاتٌ)[1] دُونَ «ذُو» . وَقَلَّ يَدَيَانِ وَدَمَوَانِ .

وَقَدْ يُثَنَّى اسْمُ الجَمْعِ وَالجَمْعُ[2] بِتَأْوِيلِ الفِرْقَةِ[3] ، وَكَذَا أَلْقِ فِي أَمْرِ الوَاحِدِ لِتَكْرِيرِ الفِعْلِ ، فَيُقَالُ: أَلْقِيَا مُرَاداً بِهِ: أَلْقِ أَلْقِ كـ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾[4] أَيِ ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي ارْجِعْنِي .

وَإِذَا أُضِيفَتْ تَثْنِيَةٌ إِلَى أُخْرَى وَهِيَ جُزْؤُهَا تُثَنَّى وَتُجْمَعُ وَتُفْرَدُ، نَحْوُ: قَلْبَاكُمَا وَقُلُوبُكُمَا وَقَلْبُكُمَا وَأَفْرَاسُكُمَا وَفَرَسُكُمَا .

{المجموع}

المَجْمُوعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ مَقْصُودَةٍ[5] بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ بِتَغَيُّرٍ مَا فَنَحْوُ: تَمْرٍ، وَرُومٍ مِمَّا الفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ التَّاءُ أَوِ اليَاءُ لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الأَصَحِّ، وَكَذَا[6] رَكْبٌ وَجَامِلٌ وَبَاقِرٌ مِمَّا لَيْسَ مِنْ أَوْزَانِ جَمْعِ القِلَّةِ[7] ، وَيَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ المُفْرَدِ[8] بِخِلاَفِ نَحْوِ: فُلْكٍ وَهِجَانٍ وَنِسْوَةٍ مِمَّا فِيهِ خَوَاصُّ الجَمْعِ[9] وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُفْرَدٌ أَوْ لَمْ يُغَايِرْهُ وَهُوَ[10] :

1 ـ صَحِيحٌ[11] .

2 ـ وَمُكَسَّرٌ[12] .

---

1 ساقطة في الشرح.

2 المكسر.

3 والجماعة.

4 المؤمنون: 99.

5 أي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم.

6 ليس بجمع على الأصح.

7 وهي الأربعة الآتية.

8 من تصغيره على لفظه وجعله منسوباً على ذلك وإرجاع ضمير الواحد إليه ووقوعه تمييزاً لخمسة عشر وأخواتها ولو كان جمعاً لما جاز فيه شيء من هذه الأمور.

9 من كونه من الأوزان المشهورة أو المختصة بالجمع وعدم إطلاقه إلا على الثلاثة فما فوقها وعدم وقوعه تمييزاً لما بين العشرة والمائة ومن الرد إلى الواحد في التصغير والنسبة وتأنيث فعله والضمير الراجع إليه.

10 أي مطلق الجمع قسمان.

11 وهو ما لم يتغير بناء واحده، ويقال له جمع على هجائين والجمع الذي على حد التثنية؛ لأنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للإضافة ويستفاد من قوله فيما بعد جمع التكسير أن يسمى هذا جمع الصحة أيضاً.

12 وهو ما غير بناء واحده.

فَالصَّحِيحُ:

1 - لِمُذَكَّرٍ.

2 - وَمُؤَنَّثٍ.

{جمع المذكر السالم}

فَالْمُذَكَّرُ[1]: مَا[2] لَحِقَ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا وَنُونٌ[3] مَفْتُوحٌ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ مَعَهُ[4] مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِهِ فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ[5] (وَإِنْ كَانَ[6] مَقْصُوراً حُذِفَتْ)[7] الأَلِفُ[8] وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً[9].

(وَحُكْمُ الْمَمْدُودِ مَا)[10] فِي التَّثْنِيَةِ.

وَشَرْطُهُ[11]: إِنْ كَانَ اسْماً فَالْعَلَمِيَّةُ بِلاَ تَاءٍ[12]، وَالْعَقْلُ وَالتَّذْكِيرُ؛ وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَالتَّذْكِيرُ وَالْعَقْلُ حَقِيقَةً أَوْ حُكْماً، وَأَنْ لاَ يَكُونَ أَفْعَلَ فَعْلاَءَ كَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ، وَلاَ فَعْلاَنَ فُعْلَى كَسَكْرَانَ سَكْرَى، وَلاَ مُسْتَوِياً فِيهِ الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَجَرِيحٍ وَصَبُورٍ، وَلاَ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ كَعَلاَّمَةٍ.

وَتُحْذَفُ نُونُهُ بِالإِضَافَةِ.

(نَظْمٌ)[13]:

وَشَذَّ[14] عِلِّيُّونَ عَالَمُونَا ... بَنُونَ أَهْلُونَ دُهَيْدِهُونَا

---

1 أي فجمع المذكر بحذف المضاف.

2 أي جمع مصحح.

3 عوضاً عن الحركة أو التنوين.

4 أي مع مفرده الواحد من حيث معناه.

5 الآخر والتأنيث باعتبار الياء.

6 أي الاسم.

7 ساقطة في المتن.

8 للساكنين سواء كان ألفه منقلباً عن أصل كمصطفى ومشترى أو زائدة كحبلى.

9 ولم يتغير لتدل الفتحة على الألف نحو مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر.

10 وفي المتن: وحكمه ما مرّ.

11 أي شرط ما أريد جمعه جمع الصحيح المذكر.

12 أي كونه علماً بلا تاء التأنيث فلا يجمع به نحو طلحة.

13 ساقطة في الشرح.

14 الشاذ فيما على صورة جمع المذكر بالواو والنون كثير:

حُـرُونَ أَرَضُـونَ وَوَابِـلُـونَـا   هَـنُـونُ وَالأَخُـونَ مَعَ أَبُـونَـا
أُولُـو دُرَخْـمِـينَ وَفِتَكْـرِيـنَ   وَالْـبُلْـغِـينَ الْـبُرَحِـينَ حِـينَـا
وَكُـلُّ مَـا عُـوِّضَ تَـا عَنْ لاَمِـهِ   وَلَمْ يَجِئْ تَكْسِيرُهُ فِي جَمْعِهِ
نَحْوُ سِنُونَ وَهُوَ بَابٌ قَدْ غَلَبْ   وَفِي عَلِيمِ الْفَاءِ أَيْضاً قَدْ يَجِبْ
قَدْ (يُوقَعُ)[1] الإِعْرَابُ فِي النُّونِ هُنَا   مَعَ الْتِزَامِ الْيَا كَحِينٍ يُعْلَنَا
(فِي)[2] مُطْلَقِ الْبَابِ اسْتُقِلَّ هَذَا   فِيمَا بِهِ سَمَّيْتَ لَيْسَ شَاذَا
(مِـئِينَ مَعْ فَـئِينَ إِوَزُّونَـا   وَتَـا عَنِ الْقِيَاسِ خَارِجُونَـا
وَبَعْضٌ أَخْرَجَ نَحْوَ سِنِينَـا   عَنِ الشُّذُوذِ لاَ مِثْلَ أَرَضِينَا)[3] .

= منها : أبينون .

ومنها : دهيدهون وأبيكرون .

ومنها : أولو ، فانه جمع «ذو» على غير لفظه .

ومنها : عليون .

ومنها : العالمون ؛ لأنه لا وصف ولا علم . وأما العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ، ويجوز أن يدعى فيه الوصف ؛ لأن العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلاً عليه ، فهو بمعنى الدال .

ومنها : أهلون ، وشذوذه ؛ لأنه ليس بصفة .

ومنها : عشرون إلى تسعين .

ومنها : أرضون ، وإنما فتحت الراء ؛ لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء ، فكأنه قيل : أرضات ، أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة . ويجوز إسكان راء أرضون .

ومنها : أبون ، وأخون وهنون ، وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم ، وأما ذو مال فوصف .

ومنها : بنون في ابن ؛ لأن قياسه ابنون ، وإنما جمع على أصل ابن ، وهو بنو على حذف اللام نسياً منسياً في الجمع كما حذف في الواحد .

ومنها : قولهم ، بلغت مني البُلغين والدُّرخين ، بضم الفاء فيهما ، ولقيت منك البرحين بضم الفاء وكسرها . وكذا : الفتكرين ، كلها بمعنى الدواهي ، والشدائد ، وقولهم : ليث عفرين ، يجوز أن يكون شاذاً ، من هذا الباب ، جعل النون معتقب الإعراب . انظر : الرضي 3/ 379- 381 باختصار .

1 وفي المتن : يقع .

2 وفي المتن : وفي .

3 ساقطة في الشرح .

{جمع المؤنث السالم}

والْمُؤَنَّثُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ وَتَاءٌ لاَ تُقْلَبُ هَاءً مُغَيَّراً لَهُ مَا غُيِّرَ لِلتَّثْنِيَةِ. وَيَجُوزُ رَدُّ الْمَحْذُوفِ مِنْ نَحْوِ سَنَةٍ وَعِدَةٍ.

وَشَرْطُهُ: إِنْ كَانَ صِفَةً لَهَا مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ (مُذَكَّرُهُ)[1] جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا تَاءٍ مُشْتَرِكاً[2] كَرَبْعَةٍ وَعَلاَّمَةٍ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مُذَكَّرٌ فَأَنْ تَكُونَ بِالْهَاءِ لاَ كَحَائِضٍ وَطَالِقٍ.

وَغَيْرُ ذَلِكَ جُمِعَ مُطْلَقاً[3] بِنَوْعِ تَفْصِيلٍ[4].

وَيُقَالُ فِي (نَحْوِ)[5] تَمْرَةٍ تَمَرَاتٍ بِالْفَتْحِ[6]. وَأَمَّا الإِسْكَانُ فِي نَحْوِ جَوْزَاتٍ مِنْ مُعْتَلِّ الْعَيْنِ فَضَرُورَةٌ، وَفِي (نَحْوِ)[7] كِسْرَةٍ عَلَى كِسِرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ[8] لَكِنْ نَحْوُ دِيمَاتٍ وَرِشْوَاتٍ (بِالْفَتْحِ وَالسُّكُونِ)[9]، وَفِي حُجْرَةٍ عَلَى حُجُرَاتٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ وَبِدُولاَتٍ وَ(رُقْيَاتٍ)[10] إِسْكَانٌ وَفَتْحٌ[11].

---

1 ساقطة في الشرح. 2 بين المذكر والمؤنث.

3 بالألف والتاء من دون شرط أصلاً.

4 وذلك لما في الرضي والتسهيل: أنه لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة إلا سماعاً، وكذا الحقيقي المجرد عنها كما يستفاد من الرضي. فالقاعدة في هذا الجمع أن يكون علماً لمؤنث كهند وسلمى أو يكون التاء ظاهرة كغرفة وتمرة وطلحة أو يكون فيه ألف التأنيث أو لا يكون اسماً لمذكر حقيقي كبشرى، فإنه حينئذ يجمع بالواو والنون أو يكون علم غير العاقل مصدراً بإضافة ابن أو ذو نحو ابن عرس وذو القعدة وفيما عدا ذلك سماعي إلا أنها غالبة في جنس مذكر لا يعقل، ولم يأت فيه التكسير كحمارات وسرادقات وفي الخماسي الأصلي الحروف كسفرجلات وجعله الفراء قياساً. وفي الجموع التي لا تكسر مرة أخرى كرجالات وبيوتات، فلا يقال أكلبات لمجيء أكالب ولا جوالقات لمجيء جواليق. ومن المباحث المهمة في هذا الباب معرفة جمع فعلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها.

5 ساقطة في المتن.

6 أي بفتح العين وجوباً فرقاً بين الاسم والصفة.

7 ساقطة في الشرح.

8 أي بفتح العين للخفة وبكسرها على الإتباع فرقاً بين الاسم والصفة أيضاً وغير تسكنها كما في الصفة، وصوبه الفراء.

9 وفي الشرح: بالقلب والفتح. 10 وفي المتن: لقيات.

11 على أصل الخفة فيهما ولم يجز الإتباع اتفاقاً للثقل. وأما معتل اللام الواوي فيجوز فيه الضم أيضاً لمجانس الواو ولذا جمعناه مع الصحيح.

وَالْمُضَاعَفُ سَاكِنٌ فِي الْجَمِيعِ كَالصَّفَّاتِ وَفُتِحَ لُجَبَاتٍ وَرَبَعَاتٍ لِلَمْحِ اسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّةٍ ، وَلِمُقَدَّرِ التَّاءِ مِنْ نَحْوِ أَرْضٍ وَعُرْسٍ وَعِيرٍ حُكْمُ مَذْكُورِهَا .

{جمع التكسير}

جَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا غُيِّرَ بِنَاءُ وَاحِدِهِ ، وَلَهُ نَحْوُ ثَلَاثِينَ بِنَاءً .

اثْنَانِ لِلرُّبَاعِيِّ وَنَظِيرِهِ ، وَالْبَاقِي لِلثُّلَاثِيِّ وَمَزِيدِهِ : أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ وَفِعْلَةٌ وَجَمْعَا الصَّحِيحِ [1] لِلْقِلَّةِ [2] ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ [3] لِلْكَثْرَةِ [4] .

وَأَبْنِيَةُ الثُّلَاثِيِّ اسْماً كَانَ أَوْ (صِفَةً) [5] عَشَرَةٌ ، وَكَذَا أَبْنِيَةُ جَمْعِهِ (وَبَعْضُهَا) [6] أَغْلَبُ فَالْغَالِبُ فِي نَحْوِ فَلْسٍ عَلَى أَفْلُسٍ وَفُلُوسٍ .

وَفِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ عَلَى أَثْوَابٍ ، وَمَا جَاءَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَيْهِ فَمُؤَوَّلٌ ، وَجَاءَ زِنَادٌ فِي غَيْرِ بَابِ سَيْلٍ ، وَجَاءَ رِئْلَانٌ وَبُطْنَانٌ وَغِرَدَةٌ وَسُقُفٌ وَحِرَفٌ [7] وَشَذَّ أَنْجِدَةٌ وَعَبِيدٌ وَضِيَافٌ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ اسْمُ جَمْعٍ .

وَفِي (نَحْوِ) [8] حِمْلٍ عَلَى أَحْمَالٍ وَحُمُولٍ ، وَجَاءَ قِدَاحٌ وَأَرْجُلٌ وَصِنْوَانٌ وَذُؤْبَانٌ وَقِرَدَةٌ .

وَفِي (نَحْوِ) [9] قُرْءٍ عَلَى أَقْرَاءٍ وَقُرُوءٍ ، وَجَاءَ قِرَطَةٌ وَفُلْكٌ وَخِفَافٌ فِيمَا يُلْبَسُ . وَأَمَّا خُفُّ نَحْوِ الْبَعِيرِ فَأَخْفَافٌ ، وَبَابُ عُودٍ عَلَى عِيدَانٍ أَيْضاً .

وَفِي نَحْوِ جَمَلٍ عَلَى أَجْمَالٍ وَجِمَالٍ ، وَبَابُ تَاجٍ عَلَى تِيجَانٍ ، وَجَاءَ عَلَى ذُكُورٍ وَأَزْمُنٍ وَحِرْبَانٍ وَحُمْلَانٍ وَجِيرَةٍ وَحِجْلَي .

---

1 أي الجمع بالواو والنون والألف والتاء موضوعة .

2 فتسمى جمع قلة حيث تطلق على الثلاثة إلى العشرة حقيقة فلا يحتاج إلى قرينة وإن جاز ذكرها كما في نحو ثلاثة مسلمين مع أنه بيان العدد لا العدد بيانه ولا تطلق على ما فوق العشرة إلا بقرينة .

3 الأربعة والجمعين .

4 أي جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة حقيقة ولا يطلق على ما تحتها إلا بقرينة أيضاً .

5 وفي المتن : فعلاً .

6 وفي المتن : لكن بعضها .

7 بكسر ففتح بمعنى الطرف .

8 وساقطة في المتن .

9 وساقطة في المتن .

وَنَحْوُ فَخِذٍ عَلَى أَفْخَاذٍ فِيهِمَا [1] ، وَجَاءَ عَلَى نُمُورٍ وَنُمُرٍ .

وَنَحْوُ عَجُزٍ عَلَى أَعْجَازٍ فِيهِمَا [2] ، وَجَاءَ سِبَاعٌ ، وَلَيْسَ رَجْلَةٌ بِجَمْعٍ بَلِ اسْمُهُ .

وَنَحْوُ عِنَبٍ عَلَى أَعْنَابٍ ، وَجَاءَ أَضْلُعٌ وَضُلُوعٌ .

وَنَحْوُ إِبِلٍ عَلَى آبَالٍ فِيهِمَا [3] .

وَنَحْوُ صُرَدٍ عَلَى صِرْدَانٍ فِيهِمَا [4] ، وَجَاءَ أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ .

وَنَحْوُ عُنُقٍ عَلَى أَعْنَاقٍ فِيهِمَا .

وَامْتَنَعُوا مِنْ أَفْعُلٍ فِي الْمُعْتَلِّ الْعَيْنِ ، وَأَقْوُسٌ وَأَثْوُبٌ وَأَعْيُنٌ وَأَنْيُبٌ شَاذٌّ ، وَامْتَنَعُوا مِنْ فِعَالٍ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ ، كَفُعُولٍ فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ ، وَشَذَّ فُرُوجٌ .

وَلِلْمُؤَنَّثِ سِتَّةُ جُمُوعٍ لاَ يُغَايِرُ مَا لِلْمُذَكَّرِ إِلاَّ اثْنَانِ مِنْهَا فَنَحْوُ قَصْعَةٍ عَلَى قِصَاعٍ وَبُدُورٍ عَلَى بِدَرٍ وَنُوَبٍ ، وَنَحْوُ لِقْحَةٍ عَلَى لِقَحٍ غَالِباً ، وَجَاءَ عَلَى لِقَاحٍ وَأَنْعُمٍ ، وَنَحْوُ بُرْقَةٍ عَلَى بُرَقٍ غَالِباً ، وَجَاءَ عَلَى حُجُوزٍ وَبِرَامٍ .

وَنَحْوُ رَقَبَةٍ عَلَى رِقَابٍ ؛ وَجَاءَ عَلَى أَيْنُقٍ وَنِيَرٍ وَبُدْنٍ ، وَنَحْوُ مَعِدَةٍ عَلَى مِعَدٍ ، وَنَحْوُ تُخَمَةٍ عَلَى تُخَمٍ .

أَمَّا الصِّفَةُ ، فَنَحْوُ صَعْبٍ عَلَى صِعَابٍ غَالِباً ، وَبَابُ شَيْخٍ عَلَى أَشْيَاخٍ ، وَجَاءَ ضِيفَانٌ وَوُغْدَانٌ وَكُهُولٌ وَرِطَلَةٌ وَشِيخَةٌ وَوُرْدٌ وَسُحُلٌ وَسُمَحَاءُ ، وَنَحْوُ جِلْفٍ عَلَى أَجْلاَفٍ كَثِيراً ، وَأَجْلُفٍ نَادِراً ، وَنَحْوُ حُرٍّ عَلَى أَحْرَارٍ ، وَنَحْوُ بَطَلٍ عَلَى أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وَإِخْوَانٍ وَذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ ، وَنَحْوُ نَكِدٍ عَلَى أَنْكَادٍ وَوِجَاعٍ وَنُخُشْنٍ ، وَجَاءَ وَجَاعَى وَحَبَاطَى وَحَذَارَى ، وَنَحْوُ يَقُظٍ عَلَى أَيْقَاظٍ ، وَنَحْوُ جُنُبٍ عَلَى أَجْنَابٍ .

وَيُجْمَعُ الْجَمِيعُ جَمْعَ السَّلاَمَةِ لِلْعُقَلاَءِ الذُّكُورِ وَهُوَ الْغَالِبُ فِي نَحْوِ يَقُظٍ .

وَأَمَّا مُؤَنَّثُهَا فَبِالأَلِفِ وَالتَّاءِ لاَ غَيْرُ ، نَحْوُ عَبْلاَتٍ وَحَلِيَاتٍ ، وَيَقُظَاتٍ ، إِلاَّ نَحْوَ عَبْلَةٍ وَكَمْشَةٍ ، فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ ، وَقَالُوا عِلَجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ .

وَلِلاسْمِ الَّذِي زِيَادَتُهُ مَدَّةٌ ثَالِثَةٌ أَحَدَ عَشَرَ جَمْعاً يُوَافِقُ الْمُجَرَّدَ فِي ثَمَانِيَةٍ مِنْهَا ، فَنَحْوُ

---

1 أي في جمع القلة والكثرة .

2 أي في جمع القلة والكثرة .

3 أي في جمع القلة والكثرة .

4 أي في جمع القلة والكثرة .

زَمَانٍ عَلَى أَزْمِنَةٍ غَالِباً، وَجَاءَ قُذُلٌ وَغِزْلاَنٌ وَعُنُوقٌ، وَنَحْوُ حِمَارٍ عَلَى أَحْمِرَةٍ وَحُمُرٍ غَالِباً، وَجَاءَ صِيرَانٌ وَشَمَائِلُ، وَنَحْوُ غُرَابٍ عَلَى أَغْرِبَةٍ، وَجَاءَ قُرُدٌ وَغِرْبَانٌ وَزُقَّانٌ، وَغِلْمَةٌ قَلِيلٌ، وَذُبٌّ نَادِرٌ، وَجَاءَ فِي مُؤَنَّثِ الثَّلاَثَةِ أَعْنُقٌ وَأَذْرُعٌ وَأَعْقُبٌ، وَشَذَّ أَمْكُنٌ.

وَنَحْوُ رَغِيفٍ عَلَى أَرْغِفَةٍ وَرُغُفٍ وَرُغْفَانٍ غَالِباً، وَجَاءَ أَنْصِبَاءُ وَفِصَالٌ وَأَفَائِلُ، وَقَلَّ ظِلْمَانٌ، وَرُبَّمَا جَاءَ مُضَاعَفُهُ عَلَى سُرُرٍ، وَنَحْوُ عَمُودٍ عَلَى أَعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاءَ قِعْدَانٌ وَأَفْلاَءُ وَذَنَائِبُ.

وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَحَمَائِمُ وَرَسَائِلُ وَذَوَائِبُ وَسَفَائِنُ وَحَمَائِلُ وَجَاءَ سُفُنٌ.

وَلِلصِّفَةِ تِسْعَةُ جُمُوعٍ لاَ يُغَايِرُ مَا لِلاسْمِ إِلاَّ وَاحِدَةٌ نَحْوُ جَبَانٍ عَلَى جُبَنَاءَ وَصُنُعٍ وَجِيَادٍ، وَنَحْوُ كِنَازٍ عَلَى كُنُزٍ وَهِجَانٍ، وَنَحْوُ شُجَاعٍ عَلَى شُجَعَاءَ وَشُجْعَانٍ، وَنَحْوُ كَرِيمٍ عَلَى كُرَمَاءَ وَكِرَامٍ وَنُذُرٍ وَثُنْيَانٍ وَخِصْيَانٍ وَأَشْرَافٍ وَأَصْدِقَاءَ وَأَشِحَّةٍ وَظُرُوفٍ، وَنَحْوُ صَبُورٍ عَلَى صُبُرٍ غَالِباً، وَعَلَى وُدَدَاءَ وَأَعْدَاءَ.

وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ بَابُهُ فَعْلَى كَجَرْحَى وَأَسْرَى وَقَتْلَى، وَجَاءَ أُسَارَى، وَشَذَّ قُتَلاَءُ وَأُسَرَاءُ، وَلاَ يُجْمَعُ جَمْعَ الصَّحِيحِ، فَلاَ يُقَالُ جَرِيحُونَ وَلاَ جَرِيحَاتٌ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ فَعِيلٍ الأَصْلِ، (وَكَذَا فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ كَمَا مَرَّ)[1] وَنَحْوُ مَرْضَى مَحْمُولٌ عَلَى جَرْحَى، وَإِذَا حَمَلُوا عَلَيْهِ هَلْكَى وَمَوْتَى وَجَرْبَى فَهَذَا أَجْدَرُ كَمَا حَمَلُوا أَيَامَى وَيَتَامَى عَلَى وَجَاعَى وَحَبَاطَى.

وَلِمُؤَنَّثِهَا ثَلاَثَةُ أَبْنِيَةٍ مِنْ تِلْكَ الثَّمَانِيَةِ فَنَحْوُ صَبِيحَةٍ عَلَى صِبَاحٍ وَصَبَائِحَ، وَجَاءَ خُلَفَاءُ، وَجَعْلُهُ جَمْعَ خَلِيفٍ أَوْلَى[2]،

---

1 ساقطة في الشرح.

2 إذا لحقت التاء فعيلاً في الوصف، فإنه يجمع على فِعَال، كما جمع قبل لحاقه، فيقال: صِبَاح وظِراف، في جمع صبيح وصبيحة وظريف وظريفة، ويختص ذو التاء ـ سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحة أو لاَ كالكبيرة ـ بفَعَائل، دون المذكر المجرد، وقد شذ نُظَائِرُ في نظير، وكَرَائه في كريه، بمعنى مكروه، وهو جمع من غير حذف شيء من واحده، فهو في الصفة نظير صحيفة وصحائف في الاسم، وقد يستغنى عن فَعَائل بفِعَال كصِغار وكِبار وسِمان، في صغيرة وكبيرة وسمينة، ولم يقولوا نسوة كَبَائر وصغائر وسَمَائن، وجاء فيه حرفان فقط على فُعَلاَء، نحو نسوة فُقَرَاء، وسُفَهَاء، قالوا: وإنما جاء خُلَفَاء في جمع خليفة؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء، فكأنهم جمعوا خليفاً على خلفاء، وقد جاء خليفٌ أيضاً، فيجوز أن يكون

وَنَحْوُ عَجُوزٍ عَلَى عَجَائِزَ [1].

وَلِفَاعِلِ الاسْمِ ثَلَاثَةُ (أَبْنِيَةٍ) [2] أَيْضاً (مَا لَمْ يَأْتِ مِنْهَا وَاحِدٌ) [3] فَنَحْوُ كَاهِلٍ عَلَى كَوَاهِلَ، وَجَاءَ حُجْرَانٌ وَجِنَّانٌ [4].

= الخلفاء جمعه، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده، قال:

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودِ

وقياس جمع فَعَالة كامرأة طُوَالة، أن يكون كجمع فَعِيلة، لمساواة مذكره مذكَّرَهُ كما ذكر.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 149-151.

1 ونحو عجوز فعول لا يدخله التاء، والذي هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فعائل، حملاً على فعيلة، نحو عجوز وعجائز، وتَخُوصٍ وتَخَائِص، وإذا دخله التاء للمبالغة كفَرُوقَة، جمع بالألف والتاء

واعلم أنه قد جاء في فِعَال المؤنث من غير تاء فَعَائل، وهو قليل، كهَجَائن في جمع ناقة هِجَان، حملاً على فِعَالة، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كامرأة جَبَان على فَعَائل، بل مذكره ومؤنثه في الجمع سواء.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 151.

2 ساقطة في الشرح.

3 ساقطة في المتن.

4 قياس فَاعَل - بفتح العين وكسرها - في الاسم، فواعل، قياساً لا ينكسر، وقد جاء فَوَاعيل بإشباع الكسر كطوابيق، ودوانيق، وخواتيم، وليس بمطرد، وقيل: خواتيم جمع خاتام، قال:

يَا مَيُّ ذَاتُ الْجَوْرَبِ الْمُنْشَقِّ أَخَذْتِ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ

فخواتم على هذا قياس، قال الفراء: قد جاء في كلام المولدين بَوَاطيل في جمع باطل.

وقد جاء فُعْلَان كحُجْرَان وفِعْلَان كجِنَّان، والأول أكثر: أي مضموم الفاء، ويجوز أن يكون جيطان من الأول قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء.

وإذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم، كراكب الذي هو مختص براكب البعير كما قلنا في أَكِيلة ونطيحة ورَكُوبة وحَلُوبة، وفَارِس المختص براكب الفرس، وراع المختص برعى نوع مخصوص؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم؛ فإنه يجمع في الغالب على فُعْلَان كحُجْرَان في الاسم الصريح، وقد يكسر هذا الغالب على فِعَال أيضاً كرِعَاء، وصِحَاب؛ وذلك لأن فاعلاً شبه بفَعِيل حين جمع على فُعْلَان كجريب وجُرْبَان، وفَعِيل يجمع على فِعَال كأفيل وإفال، فأجيز ذلك في فاعل أيضاً. قال سيبويه: ولا يجوز في هذا الوصف الغالب فَوَاعِل، كما كان في الاسم الصريح؛ لأن له مؤنثاً يجمع على فَوَاعل، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث، قال: وقد شذ فَوَارِس، وقال غيره: جاء هوالك أيضاً، يقال: فلان هالك في الهَوَالك، قال السيرافي: وجاء في الشعر:

أُحَابِي عَنْ ذِمَارِ بَنِي أَبِيكُمْ وَمِثْلِي فِي غَوَائِبِكُمْ قَلِيلُ

وذكر المبرد أن فَوَاعل في فاعل الغالب أصل، وأنه في الشعر سائغ حسن قال:

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ

الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ كَاتِبَةٍ عَلَى كَوَاتِبَ [1] ، وَقَدْ نَزَّلُوا فَاعِلاَءَ مَنْزِلَتَهُ [2] فَقَالُوا قَوَاصِعُ وَنَوَافِقُ وَدَوَامُّ وَسَوَابُّ .

وَلِلصِّفَةِ تِسْعَةٌ لَيْسَ فِيهَا مِمَّا لَمْ يَأْتِ إِلاَّ اثْنَانِ فَنَحْوُ جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ وَجُهَّالٍ غَالِباً ، وَفَسَقَةٍ كَثِيراً ، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ ، وَعَلَى بُزُلٍ وَشُعَرَاءَ وَتِجَارٍ وَصُحْبَانٍ وَقُعُودٍ ، وَأَمَّا فَوَارِسُ فَشَاذٌّ . الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ نَائِمَةٍ عَلَى نَوَائِمَ وَنُوَّمٍ ، وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وَحُيَّضٌ [3] .

= قال الرضي : لا دليل في جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الهَوَالك جمع هالكة : أي طائفة هالكة ، وكذا غيره كقولهم الخوارج أي الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفّاً﴾ [الصافات : 1] أي : طوائف الملائكة .

وإذا سمّي بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أَفْعِلَة كواد وأَوْدِيَة ، كأنهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فُعلان . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 151-154 .

1 لم يخافوا في الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا في الصفة ذلك ، فلم يجمعوهما معاً على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث في الصفة لا فرق بينهما إلا التاء ، فإذا حذفتها وجمعتَ حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول للمذكر كاتب وللمؤنث كاتبة ، حتى يلتبسا في كواتب . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 154 .

2 وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لكونها علامة التأنيث مثلها . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 155 .

3 اعلم أن الغالب في فاعل الوصف فُعَّل ، كشُهَّد وغُيَّب ونُزَّل وصُوَّم وقُوَّم ، وقيل : صُيَّمٌ وقُيَّمٌ ، وقيل : صِيَّم وقِيَّم . وليس بخارج عن فُعَّل بضم الفاء ؛ وكسرها لأجل الياء ، كشُيُوخ وشِيُوخ وتقول في الناقص : غاز وغُزًّى .

ويكسر أيضاً كثيراً على فُعَّال ، كزُوَّار وغُيَّاب ، وهما أصل في جمع فاعل الوصف ، أعني فُعَّلاً وفُعَّالاً . ويجيء على فَعَلَة أيضاً كثيراً ، لكن لا كالأولين ، نحو عَجَزَة وفَسَقَة وكَفَرَة وبَرَرَة وخَوَنَة وحَوَكَة ، ويقال : حاكَة وباعة أيضاً .

وإذا كسر على فَعَلة في المعتل اللام بضمّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير ، وقال الفراء : أصله فُعَّل بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثلين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفَرْهَة وغَزِيّ وليس بجمع ، وذلك لعدم فُعَلَة جمعاً في غير هذا النوع .

ويجمع كثيراً على فُعُل بضمتين ، كبُزُل وشُرُف تشبيهاً بفَعُول لمناسبته له في عدد الحروف ثم يخفف عند بني تميم بإسكان العين . وأما الأجوف نحو عُوط وحُول ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال ، وأما عِيط بمعنى عُوط ، فإنه من اليائي ، كسر الفاء لتسلم الياء كما في بيض جمع أبيض .

ويكسر على فُعَلاء كجُهَلاء وشُعَراء ، تشبيهاً له بفَعِيل نحو كريم وكُرَماء ، ففُعّل وفُعَلاء ليسا بمتمكنين في هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر .

وَلِلْمُؤَنَّثِ بِالأَلِفِ أَرْبَعَةٌ: فَعَالَى وَفِعَالٌ، نَحْوُ أُنْثَى عَلَى إِنَاثٍ، وَنَحْوُ صَحْرَاءَ عَلَى صَحَارَى. وَلِلصِّفَةِ أَرْبَعَةٌ: فَنَحْوُ (عَطْشَى)[1] عَلَى عِطَاشٍ، وَنَحْوُ حَرْمَى عَلَى حَرَامَى، وَنَحْوُ بَطْحَاءَ عَلَى بِطَاحٍ، وَنَحْوُ عُشَرَاءَ عَلَى عِشَارٍ، وَفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْوُ الصُّغْرَى عَلَى الصُّغَرِ (وَنَحْوُ حَمْرَاءَ عَلَى حُمْرٍ)[2]. وَبِالأَلِفِ خَامِسَةً التَّصْحِيحُ لاَ غَيْرُ فَنَحْوُ حُبَارَى عَلَى حُبَارَيَاتٍ[3].

= وأكثر ما يجيء فُعَلاَء في هذا الباب وغيره إذا دلَّ على سجية مدح أو ذم كجُهَلاَء وجُبَناء وشُجَعَاء، ويجيء أيضاً فُعَلاَء كثيراً جمعاً لفعيل بمعنى مُفَاعل كجُلَسَاء وخُلَفَاء.

وجاء فاعل على فُعْلاَن أيضاً كشُبَّان ورُعْيَان، تشبيهاً بفاعل الاسم كحُجْرَان.

وجاء على فِعَال كجِيَاع ونِيَام ورِعَاء وصِحَاب، وعلى فُعُول كشُهُود وحُضُور وركُوع، وذلك فيما جاء مصدره على فُعُول أيضاً. وأما فوارس فشاذة ذلك لغلبته.

وإذا كان فاعل وصفاً لغير العقلاء جاز جمعه على فَوَاعل قياساً؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث في الجمع، فيقال جِمَال بَوَازِل، وأيام مواض. وإذا كان في فاعل الوصف تاء ظاهرة كضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه فَوَاعل وفُعَّل بحذف التاء. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 154-158.

1 وفي المتن: عطشان.

2 ساقطة في الشرح.

3 اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة إما أن تكون رابعة، أو فوقها، فما ألفه رابعة: إذا لم يكن فُعْلى أفعل، ولا فَعْلاَء أفعل، يَطَّرِد جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضاً جمعه مكسراً، لكن غير مطرد، وتكسيره على ضربين:

الأول: أن يجمع الجمع الأقصى، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم، فيقال في المقصورة فَعَالٍ وفَعَالَى في الاسم كدَعَاوٍ ودَعَاوَى، وفي الصفة فَعَالَى بالألف لا غير كحَبَالَى وخَنَاثَى، والألف في فعالى مبدلة من الياء، ويقال في الممدودة فَعَالَى بالألف المبدلة وفعال كجوارٍ في الأحوال الثلاث، ويجوز فَعَالِيُّ قليلاً، وهو الأصل.

والثاني: أن يجمع على فِعَال كإناث وعِطَاش، وبِطَاح وعِشَار، في أُنْثَى وعَطْشَى وبَطْحَاء وعُشَرَاء، وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا إناث لم يقولوا أَنَاثَى، ولما قالوا خَنَاثَى لم يقولوا خِنَاث، وكان الأصل في هذا الباب الجمع الأقصى اعتداداً بألف التأنيث للزومها، فتجعل كلام الكلمة، وأما حذفها في الجمع على فِعَال فنظراً إلى كون الألف علامة للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمة بعد إسقاطه كما في التاء، فيجعل نحو عطشى وبطحاء وأنثى كقصعة وبُرْمَة، فيكون عطاش وبطاح وإناث كقصاع وبرام، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فَعْلَة وفُعْلَة لكونه أشبه بفَعَالَى الذي هو الأصل كما تقرر، وحمل نحو نُفَسَاء وعُشَرَاء على فُعْلَى فجمعا على فِعَال وإن لم يكسر فُعْلَة بضم الفاء وفتح العين على فِعَال، لما قيل من مناسبته لفَعَالَى التي هي الأصل في مثله، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسة بسبب

* حركة العين . كما عرفت في النسب في نحو حُبَارى وجَمَزَى ولم يسمع بجمع فُعَلَى كأُرَبَى وشُعَبَى ولا فَعَلَى كالمَرَطَى والدَّقَرَى ولا فَعَلاَء كالثَأدَاء ، لا على صيغة الأقصى ولا على فِعَال ، ولو كسرت فالقياس فِعَال كما ذكر في نحو نُفَسَاء ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب في الوصف الذي ألفه مقصورة قلب الياء في الجمع ألفاً دون الاسم كما ذكر ؛ لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف في الاسم أيضاً أكثر من الياء ، والدليل على أن ألف فَعَالَى في الأصل ياء أنا لو سمينا بحَبَالَى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحُبَارى ، وذلك أنا جوزنا هناك حُبَيرى وحُبَيّرا ، كما بين في باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول : حُبَيْلٍ بحذف الألف المتوسطة كما نقول في تصغير جوار ومساجد علمين : جُوَيْرٍ ومُسَيْجِد ، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جَوَارٍ في جارية ، تطبيقاً للجمع بالواحد في الموضعين ، أعني حَبَالى وجَوَارٍ ، فرقاً بين ألف التأنيث وغيره : من الألف المنقلبة كما في مَهْلَى ، وألف الإلحاق كما في أَرْطَى ، وهذا من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائية وشواء وإداوة وأداوى ، بخلاف برية وبرايا ، لما كان الألف في شائية وإداوة ثابتة كما في الجمع بخلاف برية ، هذا ، وقد جاء في بعض ما آخره ألف منقلبة ما جاء في ألف التأنيث من قلب الياء ألفاً تشبيهاً له به ، وذلك نحو مدرى ومدار ومدارى ، بالألف ، وذلك ليس بمطرد .

وقال السيرافي : هو مطرد ، سواء كان الألف في المفرد منقلبة أو للإلحاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هذا في مَلْهَى : مَلاَهٍ ومَلاَهَى ، وفي أرطى : أَرَاطٍ وأَرَاطَى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع .

وأما ذو المدودة الرابعة فإنه جاء فيه ثلاثة أوجه مع أن الأكثر فيه فَعَالَى بالألف ، وذلك لأنك تقلب في الجمع الأقصى ألفه التي قبل الهمزة ياء لاجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح فترجع الهمزة إلى أصلها من الألف ، وذلك لأنها في الأصل ألف تأنيث عند سيبويه كما في حبلى زيدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمة كما زيدت في كتاب وحمار فاجتمع ألفان فحركت الثانية دون الأولى ، لأنها للمد كما في حمار ، ولم تحذف الأولى للساكنين خوفاً من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانية عند الاحتياج إلى تحريكها واواً ولا ياء مع أن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أكثر ، لشدة تناسبها بالوصف مع تباينها في المخارج ، وذلك لأن الواو والياء في مثل هذا الموضع تقلبان ألفاً كما في كساء ورداء ، فلم يبق بعد الواو والياء حرف أنسب إلى الألف من الهمزة لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء ، رجعت الهمزة إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزة ، أعني الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أولى ثم أدغمت الياء في الياء ، فيجوز على قلة استعمال هذا الأصل ، قال :

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن في الواحد حتى تحتمل في الجمع للمطابقة كما في كرسي وكراسي ، وأيضاً الحذف في مثله تسبب إلى جعل الياء ألفاً كما كان ، وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرابيس والقراقير فيقولون : الكرابس والقراقر فما ظنك به مع الياءين ؟ ألا ترى إلى توهم أثاف وعوار وكراس في أثافي وعواري وكراسي ، فيبقى إذن صحار كجوار سواء في جميع أحوالها ، والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجة ثالثة ، وهي قلب الياء ألفاً لصيرورته كدعاو ، بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث ، فتقول : صحارى وعذارى وصلاقى ، ولا يجوز هذا في ألف الإلحاق ،

= لا تقول في حرباء : حرابى ، بل يجب في مثله حرابي ، مشدداً أو مخففاً ، وذلك لأن جعلها ألفاً إنما كان لتصير الياء ألفاً كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظة عليها لكونه علامة ، من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسي ككراسي جمع كرسي ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه يا كظرابى جمع ظربان .

وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن في المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما بخاتي ومهارى ، فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة ، والتشديد أولى ، ولا يقاس عليهما ، فلا يقال في أثفية وعارية : أثافى وعوارى بالألف ، وألحق بنحو فتاو وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل معى وناقة معيية وجمال أو نوق معاى ومعايا .

وإنما أبقيت المقصورة الرابعة في التصغير بحالها نحو حبيلى وقلبت في الجمع الأقصى ياء ثم ألفاً ؛ لأن بعض أبنية التصغير تم قبل الألف وهو فعيل ، فجاز المحافظة على الألف التي هي علامة الجمع ، بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه ولذلك قيل في التصغير : أنيعام ، وفي التكسير : أناعيم . وإن كانت ألف التأنيث خامسة فالممدودة يجوز جمع ما هي فيه بالألف والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقواصع وخنافس في قاصعاء وخنفساء ، وكذا قرائث وبرائك وجلائل في قريثاء وبراكاء وجلولاء .

وأما المقصورة كحبارى فقال سيبويه : لا يجمع ما هي فيه إلا بالألف والتاء ، إذ لو قالوا حبائر وحبارى كما قيل في التصغير حبير وحبيرى ، لالتبس حبائر بجمع فعالة ونحوها ، وحبارى بجمع فعلى وفعلاء ، وفي التعليل نظر ، لأن حبيرا في التصغير يلتبس بنحو حمير وقواصع في الجمع يلتبس بجمع فاعلة ، ولم يبال في الوضعين ، فنقول : السماع كما ذهب إليه سيبويه ، لكن لايمنع القياس ـ كما ذكر المالكي ـ أن يقال في نحو حبارى حبائر وحبارى ، كما في التصغير ، وكذا لا يمتنع القياس أن يقال في جمع عرضى عراضن ، وإنما لم يجز في نحو قريثاء وبراكاء وجلولاء حذف المد المتوسط كما جاز مع المقصورة لأن المقصورة أشد اتصالاً بالكلمة لكونها ساكنة على حرف واحد ، والممدودة على حرفين ثانيهما متحرك ، وذلك قيل عريضن في تصغير عرضنى بحذف الألف لكونها كاللام ، وخنيفساء ، لكون الألف كالكلمة المنفصلة كما في نحو بعلبك ، وإنما لم يجز خنافساء وزعافران كما جاز خنيفساء وزعيفران للثقل المعنوي في الجمع ، فصار التخفيف اللفظي به أليق ، فلا يكاد يجيء بعد بنية أقصى الجموع إلا ما هو ظاهر الانفكاك ، كتاء التأنيث في نحو ملائكة . وإن كانت الألف فوق الخامسة كما في حولايا فالحذف لا غير ، نحو حوال .

وأما فعلى أفعل وفعلاء أفعل فلم يجمعا أقصى الجموع ، فرقاً بينهما وبين نحو أنثى وصحراء

ولما كانا أكثر من غيرهما طلب تخفيفهما فاقتصر في فعلاء على فعل إتباعاً لمذكره ، نحو أحمر وحمراء وحمر ، وفي الفعلى على الفُعَل تشبيهاً لألفه بالتاء ، فالكُبَرُ في الكبرى كالغرف في الغرفة ، والفعل في الفعلى غير فعلى أفعل شاذ ، كالرؤى في الرؤيا ، خلافاً للفراء .

وكان حق رُبّى أن يجمع على رباب ـ بكسر الراء ـ لكنه قيل : رباب بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كرخال وتؤام .

وأرى أن صحراء في الأصل فعلاء أفعل ، كأن أصله أرض صحراء : أي في لونها صحرة ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء فتوغل في باب الاسمية ، فلم يجمع على فعل ، بل على فعال ، وكذا البطحاء أصله باب حمراء ، ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلي في أبطح ، كما اعتبر في أسود وأرقم ، بل يصرف ، وحتى لم يجمع على البطح ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البطاح ، وكذا حرمى في الأصل من باب عطشى ، أعني فعلى فعلان ، من «حَرِمَت النعجة» إذا اشتهت الضراب ، فلو لم يمنع المعنى مجيء فعلان منه لكنت تقول حرمان وحرمى .

وَلأَفْعَلِ الاسْمِ كَيْفَ تَصَرَّفَ[1] أَفَاعِلُ فَنَحْوُ أَجْدَلٍ وَإِصْبَعٍ وَأَحْوَصٍ، وَأَبْلَم أَجَادِلُ وَأَصَابِعُ وَأَحَاوِصُ[2] وَأَبَالِمُ، وَقَوْلُهُمْ حُوصٌ لِلَّمْحِ الْوَصْفِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ. وَلِلصِّفَةِ ثَلاَثَةٌ فَنَحْوُ أَحْمَرَ عَلَى حُمْرَانٍ وَحُمْرٍ[3]، وَلاَ يُقَالُ أَحْمَرُونَ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ[4]، وَلاَ حَمْرَاوَاتٌ؛ لأَنَّهُ فَرْعُهُ، وَجَاءَ الْخَضْرَاوَاتُ لِغَلَبَتِهِ اسْماً[5]، وَنَحْوُ الأَفْضَلِ عَلَى الأَفَاضِلِ وَالأَفْضَلِينَ.

وَلِفَعْلاَنِ الاسْمِ كَيْفَ كَانَ فَعَالِينُ فَنَحْوُ شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ وَسِرْحَانٍ عَلَى شَيَاطِينَ وَسَلاَطِينَ وَسَرَاحِينَ، وَجَاءَ سِرَاحٌ[6].

= وإنما جمع فعلان كسكران على فعالى، تشبيهاً للألف والنون بالألف الممدودة، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 158-167.

1 أي تصرف حركة همزته وعينه.

2 جمع أحوص، وأحوص في الأصل من باب أحمر حمراء، فجمعه فُعْلٌ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسماً جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمي، وجاز جمعه على فُعْل نظراً إلى الأصل، وعلى أَفْعَلُون إذا كان علماً للعاقل، وعلى أَفْعَلاَت إذا كان علماً للمؤنث. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 168.

3 الوصف إما أن يكون على أفعل فعلاء، أو على أفعل فعلى، والأول أظهر في باب الوصف، لصحة تقديره بالفعل، نحو «مررت برجل أحمر» أي برجل حَمِرَ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط، ولضعف معنى الوصفية في أفعل التفضيل لا خلاف في صرفه إذا نكر بعد التسمية، كما اختلف في نحو أحمر إذا نكر بعد العلمية والمطرد في تكسير أفعل فعلاء وفي مؤنثه فُعْل، ولا يضم عينه إلا لضرورة الشعر، ويجيء فُعْلان أيضاً كثيراً كسُودان وبيضان. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 168-170.

4 ويجوز أَفْعَلُونَ وفَعْلاَوَات لضرورة الشعر، قال:

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ ... حَلاَئِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَا

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 170-172.

5 غلب الخضراوات في النباتات التي تؤكل رطبة، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلمية لزوال الوصف جاز مع الغلبة لأن الغلبة تقلل معنى الوصفية أيضاً، ويجوز في نحو أرمل وأرملة أرملون وأرملات؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 172.

6 كل اسم على فِعْلاَن مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة، كورشان والشيمان والظربان، يجمع على فعالين، إلا أن يكون علماً مرتجلاً، كسلمان وعثمان وعفان وحمدان وغَطَفان، وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول، إذ له عهد بالتكسير، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث كما في التصغير، وإنما تصرف في ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا «صحارى» مع كونها أصلاً للألف والنون للضرورة الملجئة إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور، ألا ترى أنه قيل في التصغير «صحيراء» لما لم يكن مثل تلك الضرورة لتمام بناء فعيل قبل الألف، فلهذا قالوا

وَلِلصِّفَةِ[1] فِعَالٌ وَفَعَالَى فَنَحْوُ غَضْبَانَ عَلَى غِضَابٍ وَسَكَارَى، وَقَدْ ضُمَّتْ أَرْبَعَةٌ[2]

= «ظريبان» في التصغير، و«ظرابين» في الجمع، وللمحافظة على الألف والنون في المرتجل قالوا في تصغير سلمان «سليمان» وفي تصغير سلطان «سليطين».

واعلم أنهم قالوا في جمع ظربان «ظربى» أيضاً كحجلى في جمع حجل، ولم يأت في كلامهم مكسر على هذا الوزن غيرهما، وإنما جاء في سرحان وضبعان سراح وضباع تشبيها بغرثان وغراث.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 172-173.

1 اعلم أن الوصف إذا كان على فَعْلان بفتح الفاء سواء كان له فَعْلى، كسكران وسكرى، أو لم يكن، كندمان وندمانة؛ جاز جمعه وجمع مؤنثه على فعالى، وكذا فعال، لمشابهة فعلان لفعلاء بالزيادتين والوصف، وليس شيء من الجمعين مطرداً، لا في فعلان فعلى ولا في فعلان فعلانة، وقد يجمع فعلان فعلانة بهما كندامى وندام، ومع ألف التأنيث لم يجمع بينهما كما ذكرنا فقيل بطاح دون بطاحى، وصحارى دون صحار، بالكسر

وإذا كان صفة على فعلان بالضم كعريان وخمصان، لم تجمع على فعالى؛ لأن فعلاء بسكون العين لم يجيء مؤنثاً حتى يشبه فعلان به، فقالوا في خمصان وخمصانة «خماص» تشبيهاً بغرثان وغراث، وقال بعض العرب «خمصانون وخمصانات» نظراً إلى أنه لا يستوى مذكره ومؤنثه، وكذا قالوا «ندمانون وندمانات».

وأما فعلان فعلى فلا يجمع جمع السلامة إلا لضرورة الشعر، كما قيل في أفعل فعلاء.

ولم يجيء في عريان عراء، اكتفاء بعراة جمع عار؛ لأن العريان والعاري بمعنى واحد، فاكتفى أحدهما عن الجمع الآخر.

وجاء الضم في جمع بعض فعلان الذي مؤنثه على فعلى خاصة، وهو في كسالى وسكارى أرجح من الفتح، وإنما ضم في جمع فعلان خاصة لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه لألف التأنيث، فغير أول الجمع غير القياسي عما كان ينبغي أن يكون عليه، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس، وأتبع جمع المؤنث جمع المذكر في ضم الأول وإن لم يكن مخالفاً للقياس، وأوجب الضم في قدامى الطير: أي قوادم ريشه، وفي أسارى، جمع قادمة وأسير، وإلزام الضم فيهما دلالة على شدة مخالفتهما لما كان ينبغي أن يكسرا عليه، ولا يجوز الضم في غير ما ذكر. وقال بعض النحاة ـ لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول ـ: إنه اسم جمع كرباب وقوم ورهط ونفر، وليس بجمع، وقال آخرون: إن نحو عجالى ليس جمع فعلى على توفية حروفه، وعجالى بالفتح جمعه على توفية حروفه، فالأول: كقلاص في قلوص، والثاني كقلائص، حذف الزائد في عجلى فبقي عجل فجمع، وجعل ألف الجمع في الوسط وألف التأنيث في الأخير، وأما ألف عجالى بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبة عن ياء هي ياء منقلبة عن ألف التأنيث كما تقدم، فالألف في عجالى بالضم مجلوبة للتأنيث كما في ضمنى وزمنى جمع ضمن وزمن.

قال السيرافي: هذا أقوى القولين.

قال الرضي: وأول الأقوال أرجح عندي.

2 قال الرضي: لم أر أحداً حصر فعالى المضموم الأول في أربعة، بل في المفصل أن بعض العرب يقول: كسالى، وسكارى، وعجالى وغيارى، بالضم، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر، وقد ذكر في الكشاف في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعَافًا﴾ [النساء: 9] أنه قرئ ضَعَافى ضُعَافى كسَكَارَى وسُكَارَى.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 173-175.

كُسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى وَغُيَارَى .

وَلِفَيْعَلٍ ثَلَاثَةٌ نَحْوُ مَيِّتٍ عَلَى أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَنْبِيَاءَ [1] ، وَأَمَّا نَحْوُ شَرَّابُونَ وَحُسَّانُونَ [2] وَفِسِّيقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرِمُونَ [3] ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بِالصَّحِيحِ ، وَجَاءَ عَوَاوِيرُ وَمَلَاعِينَ وَمَلَامِينَ وَمَيَاسِيرُ وَمَشَائِيمُ وَمَنَاكِيرُ وَمَفَاطِيرُ وَمَطَافِلُ وَمَشَادِنُ .

وَلِلرُّبَاعِيِّ بِأَبْنِيَتِهِ الْخَمْسَةِ : فَعَالِلُ وَكَذَا فَعَالِيلُ إِذَا لَحِقَتْهُ مَدَّةٌ فَنَحْوُ جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِ [4] عَلَى جَعَافِرَ ، وَنَحْوُ قِرْطَاسٍ عَلَى قَرَاطِيسَ [5] .

---

1 اعلم أن فيعلاً بكسر العين لا يجيء إلا في المعتل العين كسيد ، وبفتحها لا يجيء إلا في الصحيح كصيقل وحيدر حرفاً واحداً .
وأصل فَيْعِل أن يجمع جمع السلامة : في المذكر بالواو والنون ، وفي المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بحذف العين ، نحو الميتون والميتات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات في جمع ميت وميتة ، كما قيل : أحياء في جمع حي وحية . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 175-177 باختصار .

2 بضم الفاء وفتحها ، وفسيقون ، أبنية للمبالغة لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحة : المذكر بالواو والنون . والمؤنث بالألف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابهتها مُفَعَّلاً : لفظاً بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغة ، فهذه الاوزان الثلاثة لا تكسر . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 178 .

3 أي : كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظا ومعنى . وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون ملاعين ومشائيم وميامين ، تشبيهاً ، بمفرود وملمول ، وكذا قالوا في مكسور : مكاسير ، وفي مسلوخة : مساليخ ، وقالوا أيضاً في مفعل المذكر كموسر ومفطر ، وفي مفعل كمنكر : مياسير ومفاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع ضعفها في نحو معاليم جمع معلم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياس التصحيح ، والأغلب في المفعل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن والمراضع ، وقد يجيء هذا الباب بالتاء أيضاً ، نحو ناقة متل ومتلية للتي يتلوها ولدها ، وكلبة مجر ومجرية للتي لها جرو ، وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون ، وجوزوا في جمع هذا المؤنث زيادة الياء أيضاً ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ﴾ [القصص : 12] . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 180-182 .

4 أي : غير هذا الوزن من أوزان الرباعي كدرهم وزبرج وبرثن وقمطر وبرقع ، على قول الأخفش ، جمعه على فعالل ، سواء كان للقلة أو للكثرة ، إذ لا يحذف من حروفه الأصلية شيء حتى يرد بسببه إلى جمع القلة ، وأما ذو التاء من الرباعي فقيل : يكسر في الكثرة على ما كسر عليه المذكر ، وفي القلة يجمع جمع السلامة بالألف والتاء ، نحو جماجم وجمجمات في جمجمة ، وكذا ما هو على عدد حروفه من ذى زيادة الثلاثي غير المذكور قبل ، كمكرمة ومكرمات ومكارم وأنملة وأنملات وأنامل . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 183 .

5 أي : كل رباعي قبل آخره حرف مد كعصفور وقرطاس وقنديل ، فإنك تجمعه على فعاليل .
انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 183 .

وَمَا كَانَ عَلَى زِنَتِهِ [1] مُلْحقاً [2] أَوْ غَيْرَ مُلْحقٍ [3] بِمَدَّةٍ أَوْ بِدُونِهَا [4] يَجْرِي مَجْرَاهُ نَحْوُ كَوْكَبٍ وَجَدْوَلٍ وَعِثْيَرٍ وَتَنْضُبٍ وَمِدْعَسٍ وَقِرْوَاحٍ وَقِرْطَاطٍ وَمِصْبَاحٍ [5] . (وَأَمَّا نَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَأَشَاعِثَةٍ فَفِي الأَعْجَمِيِّ وَالْمَنْسُوبِ [6]) [7] .

وَتَكْسِيرُ الْخُمَاسِيِّ مُسْتَكْرَهٌ وَلَوْ بِحَذْفِ خَامِسِهِ [8] كَتَصْغِيرِهِ بِهِ ، وَنَحْوُ أَرَاهِطَ وَأَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ وَأَعَارِيضَ وَأَقَاطِيعَ وَعَجَاجِيلَ وَأَهَالٍ وَلَيَالٍ وَمَذَاكِيرَ وَمَحَاسِنَ وَمَشَابِهَ

---

1 أي : زنة الرباعي ، أعني عدد حروفه ، سواء كان مثله في الحركات المعينة والسكنات كجدول وكوثر ، أو لا كتنضب ، وهذا القول منه تجوز ، لأنه يعتبر في الوزن الحركات المعينة والسكنات ، فلا يقال : تنضب على زنة جعفر نظراً إلى مطلق الحركات ألا على مجاز بعيد ، وكذا يعتبر في الزنة زيادة الحروف وأصالتها ، لكن يتجوز تجوزاً قريباً في الملحق فيقال : إنه على زنة الملحق به ، فيقال : جدول وكوثر على زنة جعفر ، ولا يقال إن حاراً على زنة قِمَطر ، لما لم يكن ملحقاً به . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 183-184 .

2 يعني نحو كوثر وجدول وعثير .

3 يعني نحو تنضب ومدعس .

4 من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المدة عندهم لا تكون للإلحاق : أي لا يكون ملحقاً بالرباعي ، لكن يساويه في عدد الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواة بسبب زيادة المدة ، احترازاً عن مثل فاعل وفعال وفعول وفعيل ، فان هذه تساوي الرباعي بسبب زيادة المدة ، وليست للإلحاق ، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثلة لأن تكسيرها لا يكون كتكسير الرباعي ، بل لها جموع معينة . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 184 .

5 يعني هذه الأمثلة تكسيرها كتكسير الرباعي الذي قبل آخره مدة ، نحو قرطاس ، وإن لم تكن رباعية ، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثي المزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعة مدة كانت نحو كلوب وكلاب وإصباح وإجفيل وأملود أو غير مدة كسنور وسكيت ، وعلى ما قاله سيبويه في تصغير مسرول مسيريل ينبغي أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا في كنهور كناهير كما يقال في تصغيره : كنيهير ، ولو قال «ونحو قرواح وقرطاط ومصباح كقرطاس» لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنة الرباعي بلا مدة رابعة كجعفر أو معها كقرطاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كوكب إلى قوله مدعس بما يوازن الرباعي بلا مدة رابعة ، ومن قوله قرواح إلى مصباح بما يوازن الرباعي مع مدة رابعة .

انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 184-185 .

6 اعلم أن كل جمع أقصى واحده معرب كجورب أو منسوب كأشعثي فإنهم يلحقون به الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثاني فوجوبا . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 185 .

7 ساقطة في المتن .

8 إنما استكره تصغير الخماسي وتكسيره ؛ لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه ، ولا شك في كراهته ، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم ، لكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه ؟ قالوا : كذا وكذا ، ولك زيادة ياء العوض كما في التصغير . انظر : شرح الشافية للرضي 2/ 192-193 .

(وَحَمِيرٍ)[1] وَأَمْكُنٍ عَلَى غَيْرِ الْوَاحِدِ مِنْهَا[2].

وَقَدْ يُجْمَعُ الْجَمْعُ نَحْوُ أَكَالِبَ وَأَنَاعِيمَ وَجَمَائِلَ وَجِمَالاَتٍ وَكِلاَبَاتٍ وَبُيُوتَاتٍ وَحُمُرَاتٍ وَجُزُرَاتٍ وَنُذُرَاتٍ[3].

---

1 ساقطة في الشرح.

2 اعلم أن هذه جموع لفظاً ومعنى، ولها آحاد من لفظها، إلا أنها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع.

فأراهط جمع رَهط، وكان ينبغي أن يكون جمع أرهط، قيل: وجاء أرهط، قال:

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطِهِ

فهو إذن قياس.

وأباطيل: جمع باطل، والقياس بواطل، وأحاديث: جمع حديث وأعاريض: جمع عروض، وأقاطيع: جمع قطيع، وأهال: جمع أهل، وقياسه أن يكون جمع أهلاة، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليلاة، ومثله في التصغير لييلية، قيل: وقد جاء في الشعر:

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلِّ لَيْلاَهْ

وهو غريب.

وكذا قياس الأرضي أن يكون جمع أرضاة، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومعيز وضئين، وقال غير سيبويه: إنه ليس من أبنية الجموع، فهو اسم جمع كركب وفرهة.

وعند سيبويه أيضاً فعال من أبنية الجموع، خلافاً لغيره، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظؤار في ظئر، وفعل كرخال في رخل، قال «ونؤام في توأم شاذ» وعند غيره هو اسم الجمع

وأمكن وأزمن في جمع مكان وزمان شاذان، وكذا محاسن ومشابه جمع حسن وشبه، وكذا أكارع في كراع، وكذا دوانيق وخواتيم وزواريق في دانق وخاتم وزورق، والقياس ترك الياء، فالشذوذ في هذا إشباع الكسر، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التي لم تجمع جمع التكسير، كجمال سبحلات وربحلات وحمامات وسرادقات، ولما قالوا فراسن وجواليق لم يقولوا فرسنات ولا جوالقات، وقد جاء في بعض الأسماء المذكورة ذلك مع التكسير، نحو بوانات في بوان، وهو عمود الخيمة. مع قولهم بون، وإنما جمع بالألف والتاء في مثله مع أنه ليس قياسه لاضطرارهم إليه، لعدم مجيء التكسير، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه.

وقريب من ذلك نحو الأرضين والعزين والثبين، ونحو ذلك من المؤنثات المجموعة بالواو والنون.

وقد يجيء جمع لا واحد له أصلاً، لا قياسي ولا غير قياسي، كعباديد وعبابيد.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 204-208.

3 اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد، كما قال سيبويه وغيره، سواء كسرته أو صححته، كأكالب وبيوتات، بل يؤتى بجمع الجمع فيما سمع فقط ولا يتجاوز، فلو قلت أفلسات وأدليات في أفلس وأدل لم يجز، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياساً، وكذا المصدر لأنه أيضاً اسم جنس، فلا يقال الشتوم والنصور في الشتم والنصر، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول، وكذا لا يقال الأبرار في جمع البُر، بل

{المصغر}

الْمُصَغَّرُ: الْمَزِيدُ فِيهِ لِيَدُلَّ عَلَى تَقْلِيلٍ. فَالْمُتَمَكِّنُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيُفْتَحُ ثَانِيهِ وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الأَرْبَعَةِ إِلاَّ فِي تَاءِ التَّأْنِيثِ، وَأَلِفَيْهِ وَالأَلِفِ وَالنُّونِ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا وَأَلِفِ أَفْعَالٍ جَمْعاً.

وَلاَ يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِيءْ فِي غَيْرِهَا إِلاَّ فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ وَفُعَيْعِيلٌ.

وَإِذَا صُغِّرَ الْخُمَاسِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ فَالأَوْلَى حَذْفُ الْخَامِسِ.

وَقِيلَ: مَا أَشْبَهَ الزَّائِدَ، وَسَمِعَ الأَخْفَشُ سُفَيْرِجَلٌ.

وَيُرَدُّ نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمُوقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِذَهَابِ مُقْتَضِي الْقَلْبِ، بِخِلاَفِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأُدَدٍ، وَقَالُوا عُيَيْدٌ بِلاَ رَدٍّ لِقَوْلِهِمْ أَعْيَادٌ.

فَإِنْ كَانَتْ مَدَّةٌ ثَانِيَةٌ فَالْوَاوُ لاَزِمَةٌ، نَحْوُ ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارِبٍ وَضُوَيْرِيبٍ فِي ضِيرَابٍ.

وَالاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحْذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَةٍ وَكُلٍ اسْماً وُعَيْدَةٌ وَأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ وَمُذٍ اسْماً سُتَيْهَةٌ وَمُنَيْذٌ، وَفِي دَمٍ وَحِرٍ دُمَيٌّ وَحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبِنْتٍ وَهَنْتٍ مِمَّا لاَ يُعْتَدُّ بِمَا فِيهِ مِنَ الْبَدَلِ، بِخِلاَفِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ.

وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَاوٌ أَوْ أَلِفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءً، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ عُرَيَّةٍ وَعُصَيَّةٍ وَرُسَيِّلَةٍ، وَتَصْحِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَلِيلٌ، فَإِنِ اتَّفَقَ

= يقتصر في جميع ذلك على المسموع، إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع، قال:

بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطْهَا الْقَذَى

وقد سمع في أفعل وأفعلة كثيراً، كالأيدي والأيادي والأوطب والأواطب والأسقية والأساقي، مشبه بالأجدل والأجادل والأنملة والأنامل، وقالوا: الأقوال والأقاويل، والأسورة والأساورة، والأنعام والأناعيم وقالوا في الصحيح: أعطيات وأسقيات كأنملات، وجمعوا أيضاً فعالاً على فعائل كجمال وجمائل وشمائل، وصححوه ككلابات ورجالات وجمالات، وقالوا في فعول نحو بيوتات، وفي فعل نحو جزرات وحمرات وطرقات، وفي فعل نحو عوذات ودورات جمع عوذ ودور جمع عائذ ودار، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث، وقالوا في فعلان كمصارين وحشاشين جمع مصران جمع مصير وجمع حشان جمع حش، فهو كسلطان وسلاطين، ولا يقاس على شيء من ذلك. انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 208-210.

اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاآتٍ حُذِفَتِ الأَخِيرَةُ نَسْياً عَلَى الأَفْصَحِ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ: عُطَيٌّ وَأُدَيَّةٌ وَغُوَيَّةٌ وَمُعَيَّةٌ، وَقِيَاسُ أَحْوَى أُحَيٌّ غَيْرَ مُنْصَرِفٍ، وَعِيسَى يَصْرِفُهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أُحَيٍّ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسَيْوِدُ أُحَيْوٍ.

وَيُزَادُ فِي الْمُؤَنَّثِ الثُّلَاثِيِّ بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ كَعُيَيْنَةٍ وَأُذَيْنَةٍ، وَعُرَيْبٌ وَعُرَيْسٌ شَاذٌّ، بِخِلَافِ الرُّبَاعِيِّ كَعُقَيْرِبٍ، وَشَذَّ قُدَيْدِيمَةٌ.

وَتُحْذَفُ أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ غَيْرُ الرَّابِعَةِ كَجُحَيْجِبٍ وَحُوَيْلِيٍّ فِي جَحْجَبِى وَحَوْلَايَا.

وَتَثْبُتُ الْمَمْدُودَةُ مُطْلَقاً ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكَّ.

وَالْمَدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ يَكُنْ إِيَّاهَا، كَمُفَيْتِيحٍ وَكُرَيْدِيسٍ.

وَذُو الزِّيَادَتَيْنِ غَيْرُهَا مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ يُحْذَفُ أَقَلُّهُمَا فَائِدَةً كَمُطَيْلِقٍ وَمُغَيْلِمٍ وَمُضَيْرِبٍ وَمُقَيْدِمٍ فِي مُنْطَلِقٍ وَمُغْتَلِمٍ وَمُضَارِبٍ وَمُقَدِّمٍ.

فَإِنْ تَسَاوَيَا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْسِيَةٍ وَكُقَلَيْنِسَةٍ وَحُبَيْنِطٍ وَحُبَيْطٍ.

وَذُو الثَّلَاثِ غَيْرُهَا تُبْقَى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيْعِسٍ فِي مُقْعَنْسِسٍ.

وَيُحْذَفُ زِيَادَةُ الرُّبَاعِيِّ كُلُّهَا مُطْلَقاً غَيْرَ الْمَدَّةِ كَقُشَيْعِرٍ فِي مُقْشَعِرٍّ وَحُرَيْجِيمٍ فِي احْرِنْجَامٍ.

وَيَجُوزُ التَّعْوِيضُ مِنْ حَذْفِ الزَّائِدِ بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْكَسْرَةِ فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُغَيْلِيمٍ فِي مُغْتَلِمٍ.

وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمُ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قِلَّتِهِ، ثُمَّ يُصَغَّرُ نَحْوُ غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَانٍ، أَوْ إِلَى وَاحِدِهِ، فَيُصَغَّرُ ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ غُلَيِّمُونَ وَدُوَيْرَاتٍ.

وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ كَأُنَيْسِيَانٍ وَعُشَيْشِيَةٍ وَأُغَيْلِمَةٍ وَأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ.

وَقَوْلُهُمْ أُصَيْغِرُ مِنْكَ وَدُوَيْنَ هَذَا وَفُوَيْقَهُ لِتَقْلِيلِ مَا بَيْنَهُمَا.

وَنَحْوُ مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذٌّ، وَالْمُرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ.

وَنَحْوُ جُمَيْلٍ وَكُعَيْتٍ لِطَائِرَيْنِ وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ.

{تصغير الترخيم}

وتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ تَحْذِفَ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغِّرَ كَحُمَيْدٍ فِي أَحْمَدَ، وَمُحَمَّدٍ وَمَحْمُودٍ.

وَخُولِفَ فِي أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأُلْحِقَ قَبْلَ أَوَاخِرِهِمَا يَاءٌ، وَزِيدَتْ آخِرَهُمَا أَلِفٌ، فَقِيلَ: ذَيَّا وَتَيَّا وَاللَّذَيَّا وَاللَّتَيَّا وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتَيَّانِ وَاللَّذَيُّونَ وَاللَّتَيَّاتُ.

وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّمَائِرِ، وَنَحْوِ مَتَى وَأَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرُ وَحَسْبُكَ، وَالاسْمِ عَامِلاً عَمَلَ الْفِعْلِ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ ضُوَيْرِبُ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ ضُوَيْرِبٌ زَيْداً.

{المنسوب}

الْمَنْسُوبُ: الْمُلْحَقُ بِآخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى النِّسْبَةِ إِلَى الْمُجَرَّدِ عَنْهَا.

وَقِيَاسُهُ حَذْفُ تَاءِ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً، وَزِيَادَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلاَّ عَلَماً قَدْ أُعْرِبَ بِالْحَرَكَاتِ، فَلِذَلِكَ جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وَقِنَّسْرِينِيٌّ.

وَيُفْتَحُ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ نَمِرٍ وَدُئِلٍ وَإِبِلٍ بِخِلاَفِ تَغْلِبِيٍّ عَلَى الأَفْصَحِ.

وَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْ فَعُولَةٍ وَفَعِيلَةٍ بِالتَّاءِ بِشَرْطِ صِحَّةِ الْعَيْنِ وَنَفْيِ التَّضْعِيفِ كَحَنَفِيٍّ وَشَنَئِيٍّ، وَمِنْ فُعَيْلَةٍ غَيْرَ مُضَاعَفٍ كَجُهَنِيٍّ بِخِلاَفِ طَوِيلِيٍّ وَشَدِيدِيٍّ، وَحَرُورِيٌّ وَفُرُولِيٌّ وَجُبَيْنِيٌّ وَشَذَّ سَلِيقِيٌّ وَسَلِيمِيٌّ فِي الأَزْدِ، وَعَمِيرِيٌّ فِي كَلْبٍ، وَأَمَّا عُبَدِيٌّ وَجُذَمِيٌّ بِالضَّمِّ فِي بَنِي عَبِيدَةَ وَجَذِيمَةَ أَشَذُّ. وَشَذَّ أَيْضاً خُرَيْبِيٌّ، وَثَقَفِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَةَ، وَمُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَةَ.

وَتُحْذَفُ الْيَاءُ مِنَ الْمُعْتَلِّ اللاَّمِ مِنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَتُقْلَبُ الْيَاءُ الأَخِيرَةُ وَاواً كَغَنَوِيٍّ وَقُصَوِيٍّ وَأُمَوِيٍّ، وَجَاءَ (عَلَى النُّدُورِ) أُمَيِّيٌّ بِخِلاَفِ غَنَوِيٍّ، وَشَذَّ أَمَوِيٌّ، وَأُجْرِيَ نَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةٍ مُجْرَى غَنَوِيٍّ، وَأَمَّا فِي نَحْوِ عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتِّفَاقاً، وَفِي نَحْوِ عَدُوَّةٍ قَالَ الْمُبَرِّدُ مِثْلُهُ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ عَدَوِيٌّ.

وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ مِنْ نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَمُهَيِّمٍ مِنْ هَيَّمَ، وَطَائِيٌّ شَاذٌّ، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ مُهَيِّمٍ تَصْغِيرَ مَهُومٍ قِيلَ مُهَيْمِيٌّ بِالتَّعْوِيضِ.

وتُقلَبُ الألِفُ الأخيرةُ الثالِثةُ والرابعةُ المُنقلِبةُ واواً كَعصَوِيٍّ ورَحَوِيٍّ ومَلْهَوِيٍّ ومَرْمَوِيٍّ، ويُحذَفُ غيرُهُما كَحُبْلَى وجَمَزَى ومُرامِيٍّ وقَبَعْثَرِيٍّ، وقَدْ جاءَ في نَحوِ حُبْلَى حُبْلَوِيٌّ وحُبْلاوِيٌّ، بِخِلافِ نَحوِ جَمَزِيٍّ.

وتُقلَبُ الياءُ الأخيرةُ الثالِثةُ المَكسورُ ما قَبلَها واواً ويُفتَحُ ما قَبلَها كَعَمَوِيٍّ وشَجَوِيٍّ.

وتُحذَفُ الرابِعةُ على الأفصَحِ كَقاضِيٍّ، ويُحذَفُ ما سِواهُما، كَمُشتَرِيٍّ، وبابُ مُحَيٍّ جاءَ على مُحَوِيٍّ ومُحَيِّيٍّ كَأمَوِيٍّ وأُمَيِّيٍّ. ونَحوَ ظَبْيَةٍ وقُنْيَةٍ ورَقْيَةٍ وغَزْوَةٍ وعُرْوَةٍ ورَشْوَةٍ على القِياسِ عِندَ سِيبَوَيْهِ، وزِنَوِيٌّ وقُرَوِيٌّ شاذٌّ عِندَهُ، وقالَ يُونُسُ: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ قِنَوِيٌّ، واتَّفَقا في بابِ غَزْوٍ وظَبْيٍ، وشَذَّ بَدَوِيٌّ في بَدْوٍ عِندَهُما.

وبابُ طَيٍّ وحَيٍّ تُرَدُّ الأُولى إلى أصلِها، وتُفتَحُ نَحوُ طَوَوِيٍّ وحَيَوِيٍّ بِخِلافِ دَوِيٍّ وكَوِيٍّ.

وما آخِرُهُ ياءٌ مُشدَّدةٌ بَعدَ ثَلاثةٍ إنْ كانَ نَحوُ مَرْمِيٍّ قِيلَ مَرْمَوِيٌّ ومَرْمِيٌّ وإنْ كانَتْ زائِدةً حُذِفَتْ كَكُرْسِيٍّ وبَخاتِيٍّ في بَخاتِيٍّ اسمِ رَجُلٍ.

وما آخِرُهُ هَمزةٌ بَعدَ الألِفِ إنْ كانَتْ لِلتأنيثِ قُلِبَتْ واواً، وصَنْعانِيٌّ وبَهْرانِيٌّ ورَوْحانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شاذٌّ، وإنْ كانَتْ أصلِيّةً ثَبَتَتْ على الأكثَرِ كَقُرّائِيٍّ، وإلاّ فالوَجْهانِ كَكِسائِيٍّ ورِدائِيٍّ وعِلْباوِيٍّ.

وبابُ سِقايةٍ سِقائِيٌّ بِالهَمزةِ، وبابُ شَقاوةٍ شَقاوِيٌّ بِالواوِ، وبابُ رايٍ ورايةٍ رايِيٌّ ورائِيٌّ وراوِيٌّ.

وما كانَ على حَرفَيْنِ إنْ كانَ مُتَحرِّكَ الأوسَطِ أصلاً والمَحذُوفُ هُوَ اللامَ ولَمْ يُعوَّضْ هَمزةُ الوَصلِ أوْ كانَ المَحذُوفُ فاءً وهُوَ مُعتَلُّ اللامِ وَجَبَ رَدُّهُ كَأبَوِيٍّ وأخَوِيٍّ، وسَتَهِيٍّ في سَتٍ ووِشَوِيٌّ في شِيَةٍ.

وقالَ الأخفَشُ: وِشْيِيٌّ على الأصلِ، وإنْ كانَتْ لامُهُ صَحِيحةً والمَحذُوفُ غيرُها لَمْ يُرَدَّ كَعِدِيٍّ وزِنِيٍّ وسَهِيٍّ في سَهٍ وجاءَ عِدَوِيٌّ ولَيسَ بِرَدٍّ، وما سِواهُما يَجُوزُ فيهِ الأمرانِ نَحوُ غَدِيٍّ وغَدَوِيٍّ وابْنِيٍّ وبَنَوِيٍّ وحِرِيٍّ وحِرَحِيٍّ؛ وأبُو الحَسَنِ يُسكِّنُ ما أصلُهُ السُّكونُ فَيَقُولُ غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ، وأُختٌ وبِنْتٌ كَأخٍ وابنٍ عِندَ سِيبَوَيْهِ وعَلَيهِ كِلْتَوِيٌّ، وقالَ يُونُسُ: أُختِيٌّ وبِنْتِيٌّ وعَلَيهِ كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتاوِيٌّ.

وَالْمُرَكَّبُ يُنْسَبُ إِلَى صَدْرِهِ كَبَعْلِيٍّ وَتَأَبَّطِيٍّ وَخَمْسِيٍّ فِي خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً، وَلاَ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَدَداً، وَالْمُضَافُ إِنْ كَانَ الثَّانِي مَقْصُوداً أَصْلاً كَابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَبِي عَمْرٍو، قِيلَ: زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ، وَإِنْ كَانَ الأَوَّلُ مَقْصُوداً أَصْلاً كَعَبْدِ مَنَافٍ وَامْرِئِ الْقَيْسِ، قِيلَ: عَبْدِيٌّ وَمَرْئِيٌّ.

وَالْجَمْعُ يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِدِ، فَيُقَالُ فِي كُتُبٍ وَصُحُفٍ وَمَسَاجِدَ وَفَرَائِضَ: كِتَابِيٌّ وَصَحَفِيٌّ وَمَسْجِدِيٌّ وَفَرَضِيٌّ، وَأَمَّا بَابُ مَسَاجِدَ عَلَماً فَمَسَاجِدِيٌّ كَكِلاَبِيٍّ وَأَنْصَارِيٍّ.

وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ مِنَ الأُصُولِ فَشَاذٌّ.

وَكَثُرَ مَجِيءُ فَعَّالٍ فِي الْحِرَفِ كَبَتَّاتٍ وَعَوَّاجٍ وَثَوَّابٍ وَجَمَّالٍ، وَجَاءَ فَاعِلٌ أَيْضاً بِمَعْنَى ذِي كَذَا كَتَامِرٍ وَلاَبِنٍ وَدَارِعٍ وَنَابِلٍ، وَمِنْهُ عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ وَطَاعِمٌ كَاسٍ.

{أسماء العدد}

أَسْمَاءُ الْعَدَدِ: مَا وُضِعَ لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأَشْيَاءِ[1].

---

1 مقصوده: تحديد ألفاظ العدد، وكمية الشيء: عدده المعيّن؛ لأن الكمية: ما يجاب به عن السؤال بـ«كم»، وهو العدد المعين، كما أن ماهية الشيء: حقيقته المعيّنة التي يستفهم عنها بـ«ما»، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقة.
وكيفية الشيء: وصفه المعين الذي يستفهم عنه بـ«كيف»، فكأنه قال: اسم العدد: ما وضع للعدد المعين، احترازاً عن الجمع، فإنه وضع لعدد غير معين، ويخرج منه: المئات والألوف.
وقوله: «آحاد» جمع واحد، فينبغي ألا يكون: واحد، واثنان، من ألفاظ العدد؛ لأن «واحداً» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء؛ لأنه يقال: كم درهماً عندك؟ فتقول: واحد، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت: اثنان، في جواب: كم درهماً. ولو دخل «واحد، واثنان»، لدخل نحو: رجل ورجلان؛ لأنهما وضعا لكمية الشيء أيضاً، وإن كانا وضعا مع ذلك لماهية الشيء أيضاً.
ولو قال: العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب، لم يدخل نحو: رجل ورجلان، ولم يخرج: واحد، واثنان؛ لأن لفظ الشيء، يقع على كل ذي عدد، من المفرد، والمثنى وما فوق ذلك.
ويجوز أن يقال: ما وضع للكمية فحسب، ولا خلاف عند النحاة أن لفظ واحد واثنان، من ألفاظ العدد، وعند الحُسّاب: ليس الواحد من العدد؛ لأن العدد عندهم: هو الزائد على الواحد، ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد، قالوا؛ لأن الفرد الأول ليس بعدد، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأول، والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد، فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائداً على الواحد: لا يدخل الواحد، ويدخل الاثنان؛ لأنه زائد عليه، وعلى تفسير النحاة، أي الموضوع للكمية، يدخل الواحد والاثنان.
انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 281-282.

وَأُصُولُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً : وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ [1] .

تَقُولُ : وَاحِدٌ وَاثْنَانِ وَاحِدَةٌ وَاثْنَتَانِ أَوْ ثِنْتَانِ [2] .

---

1 يعني أن الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد : اثنتا عشرة كلمة ، وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية ، وما عدا تلك الألفاظ متفرع منها ، بتثنية ، كمائتان ، وألفان ، أو بجمع ، كعشرين وأخواته ، الجارية مجرى الجمع ، أو بعطف ، كثلاثة وعشرين ، وأحد ومائة ، ومائة وألف ، وكذا أحد عشر وأخواته ؛ لأن أصلها العطف وإما بإضافة نحو : ثلاثمائة ، وثلاثة آلاف ، وقد يدخل العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف ، نحو : ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 282- 283 .

2 يعني : أن ، واحد ، واثنان ، للمذكر ، وواحدة واثنتان ، وثنتان للمؤنث ، جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس : ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر .

والواحد : اسم فاعل من وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً ، وَحِدَةً ، أي انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي العدد المنفرد ، ويستعمل في المعدود ، كسائر ألفاظ العدد ، فيقال : رجل واحد ، وقوم واحدون ، والتكسير : وُحدان وأحدان ، كشاب وشبان ، والهمزة بدل من الواو ، ويقال في الصفة المشبهة منه : وَحَد ، بفتح الحاء ، وكسره ، ووحيد ، وتبدل الواو في هذا التركيب همزة . أما في أحدان ، فقياس ؛ إذ الواو المضمومة ، يجوز إبدالها همزة ، في الأول كانت ، كأجوه ، أو في الوسط كفؤوس ، وأما في أحد ، فشاذ ، عند الجميع ، وأما إحدى ، فهو قياس عند المازني ، أي إبدال الواو المكسورة في الأول همزة ، كإلدة ، وإشاح ، شاذ عند غيره .

وإذا استعمل في الأعداد المنيفة : اختاروا لفظ أحد ، وإحدى على : واحد وواحدة ، تخفيفاً ، وقد يقع في التنيف : واحد وواحدة أيضاً ، لكن قليلاً ، فيقال : واحد عشر ، وواحدة عشرة ، وواحد وعشرون ، وواحدة عشرون ، وربما قيل : وحد عشر ، ويستعمل أحد ، وإحدى ، في غير التنييف أيضاً ، مضافتين مطرداً ، نحو أحدهم ، وإحداهن ، ولا يستعمل إحدى ، إلا في التنييف أو مع الإضافة ، وأما أحد ، فيستعمل مطرداً لعموم العلماء ، بعد نفي أو نهي أو استفهام ، أو شرط ، نحو : ما جاءني أحد ، ويلزمه الإفراد والتذكير ، قال الله تعالى : ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب : 32] وتعريفه حينئذ نادر ، وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تضمن ضميره ، نحو : إن أحداً لا يقول كذا ، كما مرّ في باب الاستثناء ، ولا يقع أحد ، في إيجاب يراد به العموم ، فلا يقال : لقيت أحداً إلا زيداً ، خلافاً للمبرد ، ويستعمل «واحداً» أيضاً ، في عموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث ، نحو : ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهن .

وقال أبو علي : همزة «أحد» المستعمل في غير الموجب أصلية ، لا بدل من الواو ، وأما في الموجب نحو قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1] ، فهي بدل اتفاقاً ، كأنه لما لم يرد في نحو : ما جاءني أحد : معنى الوحدة ، ارتكب كون الهمزة أصلاً ، والأولى أن نقول : همزته في كل موضع بدل من الواو ، ومعنى ما جاءني أحد : ما جاءني واحد ، فكيف ما فوقه ؟

وقد يستعمل ، قليلاً ، «أحد» في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمال واحد ، قال الله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1] .

وقد يقال في المدح ونفي المثل : هو أحد الأحدين ، وهو إحدى الأحد ، جمعوا «إحدى» على «إحد» تشبيهاً بسدرة وسدر ، فمعنى هو إحدى الأحد : داهية هي إحدى الإحد ، قال :

حتى استثاروا بي إحدى الإحد

ثَلاَثَةٌ إِلَى عَشَرَةٍ[1] وثَلاَثٌ إِلَى عَشْرٍ[2] أَحَدَ عَشَرَ وَاثْنَا عَشَرَ[3] إِحْدَى عَشْرَةَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ وثَلاَثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ[4] وثَلاَثَ عَشْرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ[5] .

وتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشِّينَ .

وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا[6] فِيهِمَا[7] أَحَدٌ وَعِشْرُونَ[8] ، إِحْدَى وَعِشْرُونَ[9] .

ثُمَّ بِالْعَطْفِ[10] بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ[11] إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٌ وَأَلْفٌ[12] وَمِائَتَانِ وَأَلْفَانِ[13] فِيهِمَا[14] ثُمَّ بِالْعَطْفِ[15] عَلَى مَا تَقَدَّمَ[16] .

= ويستعمل استعمال «أحد» في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ ، وهي : عريب ، وديار ، وداري ، ودوري ، وطوري ، وطؤوي ، وطاوي ، وأرم وأريم ، وكتيع ، وكراب ، ودعوي ، وشفر ، وقد تضم شينه ، وقد لا يصحب نفياً ، ودبي ، ودبيج ، ووابر ، وآبز ، بالزاي ، وتامور ، وتومور ، وتوموري ونمي . وأما «اثنان» فهو لفظ موضوع لواحدين ، من الثني ، واثنتان محذوف اللام ، والتاء للتأنيث ، وثنتان : مثل : بنت ، تاء التأنيث فيه بدل من الياء ، وهو قليل ، وإبدال التاء من الواو كثير ، كأخت وبنت ، وتراث ، وتكأة .

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 283-286 .

1 بالتاء للمذكر اعتباراً للتأنيث بالجماعة .

2 بدونها لجمع المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم ينقل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق .

3 بتذكير الجزئين للمذكر على القياس .

4 في المذكر ، نحو : ثلاثة عشر رجلاً .

5 في المؤنث نحو : ثلاث عشرة امرأة .

6 بكسر التاء عطف على محله ويرفعها على أنه مجمل وضع موضع مفصل أي ثلثون إلى تسعون فأعرب بإعرابها المحلي .

7 أي في المذكر والمؤنث من غير فارق إلا القرينة وهي عقود ثهانية تقول فيها زاد على كل عقد منها إلى العقد الأخر .

8 في المذكر .

9 في المؤنث ولا يغير الواحد والواحدة حملاً على التركيب لكون العطف في قوته خروجاً عن لفظ ما تقدم فأوضح العطف فيهما كما في مائة وألف .

10 أي عطف تلك العقود على الزائد عليها حال كون ذلك الزائد .

11 من اثنين واثنتين وثلاثة وثلاث .

12 في الواحد .

13 في التثنية .

14 أي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما .

15 أي بعطف الزائد عليها أو عطفها على الزائد حال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم .

16 يعني ترجع من ابتداء كل مائة إلى انتهائها : فتأتي أولاً بالعدد على التركيب المذكور ، ثم تعطف المائة على ذلك العدد ، نحو : أحد ومائة ، اثنان ومائة ، ثلاثة ومائة ، أو تعطفه على المائة ، نحو : مائة وأحد ، مائتان وأحد ، ألف واثنان ، في غير المعلوم معدوده ، وفي المعلوم : مائة ورجل ، ألف ورجلان ، مائة وثلاثة رجال .

وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ[1] مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لَفْظاً أَوْ مَعْنًى[2] إِلاَّ فِي ثَلاثِمِائَةٍ إِلَى

= والأول، أي عطف الأكثر على الأقل: أكثر استعمالاً، ألا ترى أن العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير، فثلاثة عشر، في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا ثلاثة وعشرون، أكثر من: عشرون وثلاثة، فإذا وصلت إلى الألف، استأنفت العمل، فيكون بين كل ألف إلى تمام ألف آخر، كما من أول العدد إلى الألف، تعطف الألف على ذلك العدد المنيف عليه، نحو: أحد وألف، عشرة وألف، عشرون وألف، مائة وألف، مائتان وألف، ثلاثمائة وألف.

وإن شئت جعلت الألف معطوفاً عليه، كما في المائة مع ما أناف عليها.

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألوف، اسماً مستأنفاً، ثم للعاشر من ذلك العاشر، اسماً مستأنفاً، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة، وللعاشر من المئات اسم الألف، إلا أنهم لما رأوا أن الأعداد لا نهاية لها، وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو محال، اقتصروا على الألف، فقالوا عشرة آلاف وأحد عشر ألفاً إلى عشرين ألفاً، إلى مائة ألف، مائتي ألف، ثلاثمائة ألف، إلى ألف ألف، ثم مائة وألف ألف، مائتان وألف ألف، ثلثمائة وألف ألف، إلى: ألف وألف ألف، وألفان وألف ألف، وثلاثة آلاف وألف ألف، إلى: ألف ألف ألف، وهكذا، إلى ما لا نهاية.

ولم يقولوا عشر مائة، بل قالوا: ألف، ولا أحد عشرة مائة، بل مائة وألف، ولا ثلاث عشرة مائة، بل ثلاثمائة وألف.

وثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى المائة، وجب حذف تائها، سواء كان مميز المائة مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلثمائة رجل أو امرأة، وإذا أضيفت إلى ألف وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكراً أو مؤنثاً، نحو: ثلاثة آلاف رجل أو امرأة؛ لأن مميزها: المائة والألف لا ما أضيف إليه المائة والآلاف.

وأصل مائة: مئية، كسدرة، حذفت لامها، فلزمها التاء عوضاً منها كما في عزة وثبة، ولامها ياء، لما حكى الأخفش: رأيت مئياً بمعنى مائة، وإنما يكتب «مائة» بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه بصورة: منة، فإذا جمع أو ثنى، حذفت الألف. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 297-298.

1 الحد ههنا داخل في المحدود، أعني أن مميز الثلاثة والعشرة أيضاً، مخفوض مجموع. أما خفضه بالإضافة، فلأن الكلمة تصير بها أخف، وقد تترك الإضافة، فيقال: ثلاثة أكلب، على البدل.

وربما جاء في الشعر نحو: ثلاثة أثواباً، وإنما شذ النصب؛ لأن المعدود في الأصل كان موصوفاً، وهو المقصود، فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات.

وأما الإضافة إلى الجمع، فلأن ذلك المضاف إليه، كان في الأصل موصوفاً، ثم أضيف العدد إليه للتخفيف، وأصل موصوف الثلاثة فما فوقها: أن يكون جمعا. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 300.

2 الجمع المعنوي: إما اسم الجنس كالتمر والعسل، أو اسم الجمع كالرهط والقوم، والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما: فُصِل بمن، نحو: ثلاثة من الخيل، وخمس من التمر، وذلك لأنهما، وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد فكُرِهَ إضافة العدد إليهما، بعد ما تقدم من إضافته إلى الجمع. وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليها، وهو باطل، لقوله تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: 48]، وقالوا: ثلاثة نفر، وقال:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلا جمع قلة، أضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة، أضيف العدد إليه،

تِسْعَمِائَةٍ [1] وَكَانَ قِيَاسُهَا مِئَاتٍ أَوْ مِئِينَ .

وَمُمَيِّزُ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ [2] . وأما ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً﴾ [3] فَهُوَ بَدَلٌ ، وَالتَّمْيِيزُ مَحْذُوفٌ .

وَمُمَيِّزُ مِائَةٍ وَأَلْفٍ وَتَثْنِيَتِهِمَا وَجَمْعِهِمَا [4] مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ [5] وَ﴿ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ [6] ،

= كثمانية أقلام وأربعة رجال ، وإن كان له الجمعان معاً ، أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة ، لمطابقة العدد للمعدود قِلّةً ، نحو ثلاثة أجبال ، وقد جاء : ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة : 228] ، مع وجود أقراء ، وليس بقياس .
وقال المبرد : يجوز قياسا : ثلاثة كلاب ، بتأويل : ثلاثة من كلاب ، وليس بمشهور .
انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 300- 301 .

1 استثناء من قوله : مجموع ؛ لأن المائة المضاف إليها ثلاثة إلى تسعة : مفردة غير مجموعة ، وكان القياس ثلاث مئات ؛ لأن للمائة جمعين : أحدهما : في صورة جمع المذكر السالم ، وهو : مئون ، والعدد لا يضاف إليه ، فلم يبق إلا مئات يضاف إليها ، لعوز جمع التكسير ، كما في ﴿ثَلاثُ عَوْرَاتٍ﴾ [النور : 58] لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع بالألف والتاء ، بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون ، أعني : عشرين إلى تسعين ، فاقتصر على المفرد ، مع كونه أخصر ، وارتفاع اللبس . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 301- 302 .

2 أما نصبه ، فلتعذر الإضافة إليه ، أما من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فلكراهتهم أن تجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد . وأما عشرون وأخواته ، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف ، بل هي مشبهة بها .
وأما إفراده ، فلأن جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفاً إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه ؛ لأن المضاف إليه غير فضلة بل من تمام الأول كالموصوف ، فما بقيت الجمعية له مضافاً ، كما كانت له موصوفاً ، فلما تعذرت الإضافة ، ونصب على التمييز ، وهو في صورة الفضلات ، لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله ، والجمعية مفهومة من العدد المتقدم ، والمفرد أخصر ، فاقتصر عليه . ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات ، يراعى أصله حين كان موصوفاً ، فلا يوصف في الأغلب ، إلا هو دون العدد ؛ لأنه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود ، وإن كان مقدما ، كالوصف له . تقول : عندي عشرون رجلاً شجاعاً ، كما يوصف هو إذا كان مضافاً إليه ، قال الله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف : 43] ، ويجوز وصف العدد أيضاً لكن على قلة . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 303- 304 .

3 الأعراف : 160 .

4 أي تثنية المائة والألف ، وجمع الألف ؛ إذ المائة لا تجمع مضافاً إليها ثلاث وأخواته ، وإن لم يضف إليها ثلاث وأخواته ، جُمِعَتْ وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد ، نحو : مئات رجل . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 304 .

5 أما خفضه فعلى الأصل ، كما في نحو : ثلاثة رجال ، وأما إفراده ، فلما جرأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله ، مع أنه أخف من الجمع ، ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ، ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم حكم الأفراد في كثير من الأشياء ، كتصغيرهم له على لفظه ، وجمعهم له مرة بعد أخرى جمعَ التكسير ، وأما هذه المرتبة فمشهور كثرتها ، لا كمرتبة الآحاد ، فأغنت عن جمع مميزها .
وقد يجمع مميز المائة ، نحو مائة رجال ، وقد يفرد منصوبا . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 305 .

6 الكهف : 25 .

بَدَلٌ[1].

وَإِذَا كَانَ الْمَعْدُودُ مُؤَنَّثًا وَاللَّفْظُ مُذَكَّرًا (أَوْ بِالْعَكْسِ)[2] فَوَجْهَانِ[3].

وَلاَ يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ[4] اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ عَنْهُمَا[5] لِإِفَادَتِهِ الْمَقْصُودَ بِالْعَدَدِ وَثِنْتَا حَنْظَلٍ شَاذٌّ.

وَتَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ أَصْلَهُ الثَّانِيَ وَالثَّانِيَةَ إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ لاَ غَيْرُ وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ الأَوَّلَ وَالثَّانِيَ وَالأُولَى وَالثَّانِيَةَ إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ وَالْحَادِيَ عَشَرَ وَالْحَادِيَةَ عَشْرَةَ إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةِ عَشَرَ[6].

---

1 ﴿ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ بالتنوين، وهي من غير حمزة، والكسائي، : أنه على البدل، لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز المائة ونصبه، فكأنه قال: ولبثوا سنين، وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.
قال الزجاج: لو انتصب سنين، على التمييز، لوجب أن يكونوا، لبثوا تسعمائة سنة، ووجهه: أنه فهم أن مميز المائة، واحد من مائة، كقولك: مائة رجل، فرجل: واحد من المائة، فلو كان «سنين» تمييزاً، لكان واحداً من ثلثمائة، وأقل السنين: ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.
انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 305.

2 ساقطة في المتن.

3 يعني مثل قولك: شخص، إذا أطلقته على امرأة، وقولك: نفس، إذا أطلقتها على رجل، ففي الأول: المعدود وهو المرأة مؤنث، ولفظ الشخص مذكر، وفي الثاني: المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم، لما ذكر في الموصولات، فتقول: ثلاثة أشخص أي نساء، وثلاث أنفس أي رجال، ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة أنفس للرجال وثلاث أشخص للنساء، قال:

فكان مجني دون من كنت أتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 308.

4 إنما لم يميز، واحد، واثنان، لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد، لما لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا: رجال، لم يُعلم عددهم، ولو قالوا ثلاثة واقتصروا، لم يُعلم ما هي؟ فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معاً، استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين، ولا واحد رجال؛ لأن لفظة رجل وحدها، تفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: اثنا رجل ولا: اثنا رجال؛ لأن لفظة رجلين تفيد الاثنينية، وقوله:

كأن خصييه من التدلدل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

ضرورة. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 309.

5 يعني لم يقولوا: واحد رجل ولا اثنا رجلين؛ لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثاني يفيد الاثنينية، وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو: واحد رجل، واثنا رجل، وثنتا حنظل. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 309.

6 يعني بالمفرد: الواحد، وبالمتعدد: المعدود، وأن جميع ألفاظ العدد، كانت في الأصل لمجرد العدد، كما في قولك: ثلاثة نصف ستة، ثم استعملت في المعدودات، كما في: رجال ثلاثة، وستة رجال، فإذا كان هناك

= معدود معين كعشرة رجال مثلاً ، وقصدت ذكر واحد منهم ، فان أردت ذكره بلا ترتيب ، جئت بواحد ، أو أحد ، الذي هو أول تلك الألفاظ الاثني عشر ، فقلت : هذا واحد العشرة ، أو : أحدهم ، وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي ، فذلك على وجهين :

أحدهما : أن تقصد إلى ذلك الواحد ، المعين درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله ، أي درجته التي هو فيها من العدد ، لا باعتبار عدد آخر ، كالثالث أي الواحد من الثلاثة لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين ، والثاني ، أي الواحد من الاثنين باعتبار وقوعه بعد الأول ، وهو معنى قوله : «باعتبار حاله» .

والثاني : أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته ، أيضاً ، فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم ، وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته ، نحو : ثالث اثنين ، أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه إلى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلاثة ، حتى صار واحدها ، ومحوه عن المجموع اسم الاثنين ، فمعنى ثالث اثنين : مصير اثنين ثلاثة بنفسه ؛ إذ صار (اثنان) معه ، ثلاثة ، وهذا معنى قوله : «باعتبار تصييره» .

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير ، لم يجز أن يبنى من واحد ؛ إذ ليس تحت الأحد عدد ، يصير أحداً ، بانضمامه إلى الأحد ، ويجوز أن يبنى من الاثنين نحو : ثاني واحد ، أي : مصير واحد : اثنين بنفسه .

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصير ، إما مجروراً أو منصوباً ، وجب أن يكون أنقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة ، كرابع ثلاثة وخامس أربعة ، ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة ، ولا أزيد بشيء ؛ إذ المعنى : أنه صير مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه ، وهذا المعنى لا يتم إلا في الناقص بدرجة فقط .

وإذا نصبت به فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي ، كما يجيء في اسم الفاعل ، والإضافة في هذا ، أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين ، فإنهما متساويان فيها ، أو النصب أكثر .

وإنما قل النصب ههنا ؛ لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل ، وذلك ؛ لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً ، وإن انضم إليها واحد ، بل يكون المنضم والمنضم إليه معاً ، ثلاثة .

والتأويل : أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد : اسم الاثنين ، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة ، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني .

فعلى هذا ، جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة ؛ إذ لكل منها فعل ، ومصدر ، نحو : ثنيت الأحد ثنياً ، وثلثت الاثنين ثلثاً ، وكذا ربعت الثلاثة ، إلى : عشرت التسعة ، والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامه حرف حلق ، كأربع وأسبع وأتسع ، وقد يكسر هذا أيضاً على الأصل .

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم العين في المضارع إلا ما لامه حرف حلق ، بمعنى آخر ، وهو قولهم : ثلثت الرجل أي أخذت ثلث ماله ، وكذا ربعته وخمسته إلى عشرته ، وليس هذا المعنى مما نحن فيه ، ولا يجيء بهذا المعنى : ثنيت الرجل ؛ إذ لا معنى له .

ولا يتجاوز بهذين المعنيين : العشرة ، وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير ، خلافاً للأخفش ، والمازني ، والمبرد .

قال أبو عبيدة : تقول : كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم ، أي جعلتهم ثلاثين ، وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم ، أي جعلتهم أربعين ، وهكذا إلى المائة ، قال السيرافي : إن كثيراً من النحويين يمنعون الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة ، وهذا هو القياس ، قال : ومنهم من يجيزه ، ويشتقه من لفظ النيف ، فيقول : هذا ثاني أحد

= عشر، وثالث اثني عشر، وينونه، قال المبرد: هذا لا يجوز؛ لأن هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل، ونحن لا نقول: ربعت ثلاثة عشر، ولا أعلم أحداً حكاه.

واعلم أنه إنما لم يجز الاشتقاق، فوق العشرة، بمعنى المصير، وجاز بمعنى أحد، نحو ثلاثة عشر؛ لأن ما هو بمعنى الأحد، في صورة اسم الفاعل، وليس به معنى، كحائط، وكاهل، فلا بأس أن يبنى من أول جزأي المركب؛ إذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل، وأما المصير فهو اسم فاعل حقيقة، واسم الفاعل لابد له من فعل ومصدر، ولم يثبت فعل ولا مصدر مبنيان من العدد الذي فوق العشرة.

والذي حكى أبو عبيدة، إنما هو في العقود من عشرة إلى مائة، كعشرين وثلاثين إلى تسعين، فقط، وليس من المركب، والمعطوف، والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يقل ذلك عن سماع، فعلى ما قال، يجوز فيه وجهان: نحو: رابع عشر ثلاثة عشر، على بناء اسم الفاعل من أول جزأي المركب، والإتيان بثانيهما كما هو، ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب، ولا يجوز ههنا حذف أول جزأي المركب المضاف، لا على أن تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتبنيهما، ولا على أن تضيف «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي تعرب «رابع»، للالتباس برابع عشر بمعنى الأحد، كما يجيء.

وأما إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تضف، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول؛ لأن الواحد، يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لتبين قصد الترتيب.

وهذا المبني على وزن الفاعل، وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو الحائط، وهذا، يجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقاً، فتقول: الحادي عشر، تنقلب الواحد إلى الحادي، بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء، وتقول: الثاني عشر، فتسكن ياءي الحادي والثاني مع أنهما مركبان.

وأما العشرون، والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما: واحد، كما مرّ في باب المركب، وكان القياس أن يقال: العاشرون، والثالثون.

وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالث والمائة، والرابع والألف، وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلك أن تضيفه إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه، فلفظ الأول، لا يضاف إلا إلى ما فوقه، نحو: أول العشرة، وأول الخمسة، ولا يضاف إلى الأحد، فلا يقال أول الأحد، ولا أول الواحد؛ لأن معنى الاسم المضاف بهذا المعنى: بعض المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى ثالث ثلاثة: أحد ثلاثة، وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، وأما غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان، نحو: ثاني اثنين، وقولك: عطارد ثاني السبعة السيارة.

ولا يجوز عند الجمهور، أن ينصب أصله؛ إذ ليس باسم فاعل حقيقة.

ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له، فإذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة، قلت، على ما أجاز سيبويه، وحكاه عن العرب: حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و«أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه، مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جزأي المركبين: مبنيان.

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي الأَوَّلِ: ثَالِثُ الاثْنَيْنِ أَيْ مُصَيِّرُهُمَا ثَلاثَةً، وَفِي الثَّانِي: ثَالِثُ ثَلاثَةٍ[1] أَيْ أَحَدُهَا.

وَتَقُولُ: حَادِيَ عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَلَى الثَّانِي خَاصَّةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ، فَتُعْرِبُ الأَوَّلَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: حَادِيَ عَشَرَ.

= وقد أنكر ثعلب هذا الوجه، وحكاه عن الكوفيين، وقال: إنهم لا يجوزون إلا ثالث ثلاثة عشر، وحجتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، فتبنه من الجزء الأول وهو النيف.

وقول سيبويه أولى؛ لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته، ولا ريب أن حذف ثاني جزأي المركب المضاف، أكثر استعمالاً، لخفته، ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفته أعربت أول الجزأين بوجوه الإعراب، لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأي المركب الأخير.

ويجوز حذف أول جزأي المركب المضاف إليه أيضاً، فتقول في ثالث ثلاثة عشر: ثالث عشر، فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف: فتحهما جميعاً، أما الثاني، فلتضمن الواو، وأما الأول، فلقيام ثاني جزأي المركب المضاف إليه، مقام ثاني جزأي المركب المضاف، وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول، وأما الثاني فلا كلام في بنائه، لتضمنه الحرف، ووجه إعراب الأول: عدم قيام ثاني جزأي المركب المضاف إليه مقام ثاني جزأي المركب المضاف.

قال السيرافي: هذا قول قريب، لم ينكره أصحابنا، وروى الكسائي الوجهين عن العرب.

قال ابن الحاجب في الوجه الأول، أعني بناء الجزأين: الظاهر أن هذا اللفظ: لفظ الاسمين الأولين بلا إضافة إلى المركب الثاني، لعدم الالتباس.

واعلم أن لقولك: ثالث ثلاثة عشر، بإعراب «ثالث»: معنيين:

أحدهما: الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى، يجوز أن يقال: ثالث اثني عشر، وثالث أربعة عشر؛ لأن «ثالث» من ثلاثة، لا من ثلاثة عشر.

وثانيهما: أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا، لا يجوز: ثالث اثني عشر، ويجوز: ثالث أربعة عشر؛ لأن أصله: ثالث عشر ثلاثة عشر، وثالث عشر أربعة عشر.

واعلم أن حكم فاعل، المذكور، سواء كان بمعنى المصير أو الواحد، أو غيرهما، حكم سائر أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو: الثالثة عشرة، والثالثة والعشرون، تؤنث الاسمين في المركب، للمؤنث، كما تذكرهما للمذكر، نحو: الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين؛ لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 314-320.

1 أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين: اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إضافتاهما، فإضافة المصير إلى ما دونه، وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط، إلى مثله، أو إلى ما فوقه. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 320.

{المصدر}

الْمَصْدَرُ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ[1].

وَهُوَ مِنَ الثُّلاَثِيِّ سَمَاعِيٌّ، نَحْوُ قَتْلٍ وَفِسْقٍ وَشُغْلٍ[2] وَرَحْمَةٍ وَنِشْدَةٍ[3] وَكُدْرَةٍ وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانٍ وَحِرْمَانٍ وَغُفْرَانٍ وَنَزَوَانٍ وَطَلَبٍ وَخَنِقٍ وَصِغَرٍ وَهُدًى وَغَلَبَةٍ وَسَرِقَةٍ وَذَهَابٍ وَصِرَافٍ وَسُؤَالٍ وَزَهَادَةٍ وَدِرَايَةٍ وَبُغَايَةٍ وَدُخُولٍ وَوَجِيفٍ وَقَبُولٍ وَصُهُوبَةٍ

---

1 يعني بالحدث معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر، كالطول والقصر.

اعلم أن الجري في كلامهم يستعمل في أشياء:

1 ـ يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له، ومأخذ اشتق منه، فيقال في: حمدت حمداً: إن المصدر جار على فعله، وفي نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمل: 8]، إن تبتيلاً ليس بجار على ناصبه.

2 ـ ويقال: اسم الفاعل جار على المضارع، أي يوازنه في الحركات والسكنات.

3 ـ ويقال: الصفة جارية على شيء، أي ذلك الشيء: صاحبها، إما مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول، والأولى: صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة، فلو قال: اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حداً تاماً على مذهب البصرية، فإن الفعل مشتق منه عندهم، وعكس الكوفيون.

قال البصريون: سمي مصدراً لكونه موضع صدور الفعل.

وقال الكوفيون: هو مفعل بمعنى المصدر الميمي مثل قعدت مقعداً حسناً، أي قعوداً، وهو هنا بمعنى الفاعل، أي صادر عن الفعل، كالعدل بمعنى العادل، واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول، وهو مغالطة؛ لأنه كون العامل قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، و: بزيد، و: لم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول.

وقال البصريون: كل فرع يؤخذ من أصل، ويصاغ منه، ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل، مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنه كان يحصل في قولك: لزيد ضرب: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيبويه: يسمي المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً، فإذا انتصب بفعله سمي مفعولاً مطلقاً.

وقوله: «الجاري على الفعل» احتراز من: العالمية والقادرية. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 399-400.

2 والتي ذكرها المصنف من أوزان مصادر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة، وقد جاء غير ذلك أيضاً.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 152.

3 قوله «ورحمة ونشدة» ليس الأول للمرة ولا الثاني للهيئة وإن وافقتا في الوزن ما يصاغ لهما.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 152.

وَمَدْخَلٍ وَمَرْجِعٍ وَمَسْعَاةٍ وَمَحْمِدَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ إِلاَّ أَنَّ الْغَالِبَ فِي فَعَلَ اللاَّزِمِ نَحْوُ رَكَعَ عَلَى رُكُوعٍ[1] ، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْوُ ضَرَبَ عَلَى ضَرْبٍ ، وَفِي الصَّنَائِعِ وَنَحْوِهَا نَحْوُ كَتَبَ عَلَى كِتَابَةٍ ، وَفِي الاضْطِرَابِ نَحْوُ خَفَقَ عَلَى خَفَقَانٍ ، وَفِي الأَصْوَاتِ نَحْوُ صَرَخَ عَلَى صُرَاخٍ .

---

1 ليس على إطلاقه ، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب ؛ فالأولى بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، ولا المتعدى واللازم ، بل نقول :

الغالب في الحِرَف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر ، كالصياغة ، والحياكة ، والخياطة ، والتجارة ، والإمارة وفتحوا الأول جوازاً في بعض ذلك ، كالوكالة والدلالة والولاية .

والغالب في الشِّراد والهِياج وشبهه الفِعَال كالفرار والشِّماس والنكاح ، والضراب ، والوداق ، والطماح ، والحِران شبه الشِّماس والشراد والجماح والجامع امتناعه مما يراد منه .

ويجيء فِعَال بالكسر في الأصوات أيضاً لكن أقل من مجيء فُعَال بالضم وفَعِيل فيها ، وذلك كالزِّمار والعِرار .

والفِعَال قياسٍ من غير المصادر في وقت حينونة الحدث ، كالقِطاف والصِّرام والجِداد والحِصاد والرفاع ، ويشاركه فَعَال بالفتح .

والفِعَال بالكسر غالب في السمات أيضاً كالعِلاَط والعِراض لوسم على العنق ، والجِناب على الجنب ، والكِشَاح على الكَشْح .

والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعِلَ المكسور العين الفُعَال ، كالسُّعَال والدُّوَار ، والعُطَاس ، والصُّدَاع ، ويشاركه في لفظ لسواف فَعَال بالفتح ، لاستثقال الضم قبل الواو .

والغالب في الأصوات أيضاً الفُعَال بالضم ، كالصُّراخ والبُغام والعُواء ويشاركه في الغُوات فَعَال بالفتح ، ويأتي فيها كثيراً فَعِيل أيضاً ، كالضَّجيج والنَّئيم والنَّهيب وقد يشتركان ، كالنُّهيق والنُّهاق ، والنَّبيح والنُّباح .

ويجيء فُعَال من غير المصادر بمعنى المفعول ، كالدُّقَاق ، والحُطَام ، والفُتَات ، والرُّفَات .

والفُعَالة للشيء القليل المفصول من الشيء الكثير ، كالقُلاَمة ، والقُراضة ، والنُّقاوة ، والنُّفاية .

والقياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب الفَعَلاَن ، كالنَّزَوَان ، والنَّقَزَان ، والعَسَلاَن والرَّتَكَان ، وربما جاء فيه الفُعَال ، كالنزاء والقُماص ، والشنآن شاذ ؛ لأنه ليس باضطراب

والأغلب في الألوان الفُعْلَة ، كالشُّهْبَة والكُدْرَة .

وفي الأدواء من باب فَعِلَ المكسور العين الفَعَل ، كالوَرَمِ ، والْمَرَضِ والْوَجَعِ .

وبعض الأوزان المذكورة ليس بمصدر .

ثم نقول : الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدى على فعل من أي باب كان ، نحو قَتَلَ قَتْلاً ، وَضَرَبَ ضَرْباً ، وَحَمِدَ حَمْداً ، وفَعَلَ اللازم فُعُول ، نحو دَخَلَ دُخُولاً . وأما فَعِلَ اللازم ففَعَلٌ بالفتح ، كتَرِبَ تَرَباً ، وفَعُلَ ـ وهو لازم لا غير ـ فَعَالَة في الأغلب ، نحو كرم كرامة .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 153-156 .

وَقَالَ الْفَرَّاءُ : إِذَا جَاءَكَ فَعَلَ مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ مَصْدَرُهُ[1] فَاجْعَلْهُ فَعْلاً لِلْحِجَازِ وَفُعُولاً لِنَجْدٍ .

وَنَحْوُ هُدًى وَقِرًى[2] مُخْتَصٌّ بِالْمَنْقُوصِ .

وَنَحْوُ طَلَبٍ مُخْتَصٌّ بِيَفْعُلُ[3] ، إِلاَّ جَلَبَ الْجُرْحِ وَالْغَلَبِ .

وَفِي فَعِلَ اللاَّزِمِ نَحْوُ فَرِحَ عَلَى فَرَحٍ ، وَالْمُتَعَدِّي نَحْوُ جَهِلَ عَلَى جَهْلٍ .

وَفِي الأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ[4] نَحْوُ سَمِرَ وَأَدِمَ عَلَى سُمْرَةٍ وَأُدْمَةٍ .

---

1 يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين : فُعُول ، متعدياً كان أو لازماً ، وقياس الحجازيين فيه فَعْل ، متعدياً كان أولا ، هذا قوله ، والمشهور ما قدمنا ، وهو أن مصدر المتعدى فَعْل مطلقاً ، إذا لم يسمع ، وأما مصدر اللازم ففُعُول من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلٌ من فَعِلَ المكسور وفَعَالَة من فَعُلَ ؛ لأنه الأغلب في السماع فيرد غير المسموع إلى الغالب . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 157 .

2 قالوا : ليس في المصادر ما هو على فُعَل إلا الهدى والسرى ، ولندرته في المصدر يؤنثهما بنو أسد على توهم أنهما جمع هدية وسرية ، وإن لم تسمعا ؛ لكثرة فُعَل في جمع فُعْلة ، وأما تُقًى فقال الزجاج : هو فُعَل والتاء بدل من الواو كما في تَقْوى ، وقال المبرد : وزنه تُعَل والفاء محذوف كما يحذف في الفعل ، فيقال في اتَّقَى يَتَّقِي : تَقَى يَتْقِي . ولم يجيء فِعَل في مصدر فَعَلَ المفتوح عينه إلا في المنقوص ، نحو الشُّرَى ، والقِرَى ، والقِلَى ، وهو أيضاً قليل . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 157-158 .

3 يعني لم يجيء في باب فَعَلَ المفتوح مصدر على فَعَلٍ المفتوح العين إلا ومضارعه يَفْعُل بالضم سوى حرفين : جَلَبَ الْجُرْحُ جَلَبَاً : أي أخذ في الالتئام ، والمضارع من جَلَبَ الْجُرْحُ يَجْلِبُ وَيَجْلُبُ معاً ، وليس مختصاً بيَفْعُلُ بالضم ، وأما الغَلَب فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ ، قال الله تعالى : ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم : 3] قال الفراء : يجوز أن يكون في الأصل من بعد غلبتهم بالتاء ، فحذف التاء ، كما في قوله :

إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أي : عدة الأمر .

وأما فَعَلاَن فنادر ، نحو لَوَى لَيَاناً ، قال بعضهم : أصله الكسر ففتح للاستثقال ، وقد ذكره أبو زيد بكسر اللام ، وجاء أيضاً شنآن بالسكون ، وقرئ في التنزيل بهما .

ولم يأت الفَعُول ـ بفتح الفاء ـ مصدراً إلا خمسة أحرف : توضأت وَضُوءاً وتطهرت طَهُوراً ، وولِعت وَلُوعاً ، ووقدت النار وَقُوداً ، وقَبِلَ قَبُولاً ، كما حكى سيبويه . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 158-160 .

4 هذا الذي ذكره هو الغالب في الألوان ، وإن كانت من فَعُلَ بضم العين أيضاً ، وقد جاء شيء منها على فُعَلَ كالصدأ والعيس ، وأما العيسة ـ بكسر العين ـ فأصلها الضم ، كسرت للياء ، وقد جاءت الصهوبة والكدورة ، قال سيبويه : قالوا : البياض والسواد تشبيهاً بالصباح والمساء ؛ لأنهما لونان مثلهما .

وأما مجيء العيوب على فُعْلَة ـ بالضم ـ فقليل ، كالأدرة والنفخة ، وقد جاء الفُعْلَة والفَعْلَة لموضع الفعل في

وَفِي فَعُلَ نَحْوُ كَرُمَ عَلَى كَرَامَةٍ غَالِباً [1] ، وَعَلَى عِظَمٍ وَكَرَمٍ كَثِيراً .

وَهُوَ مِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ وَالرُّبَاعِيِّ قِيَاسٌ ، فَنَحْوُ أَكْرَمَ عَلَى إِكْرَامٍ ، وَنَحْوُ كَرَّمَ عَلَى تَكْرِيمٍ وَتَكْرِمَةٍ [2] ، وَجَاءَ كِذَّابٌ وَكِذَابٌ [3] .

= الأعضاء كثيراً ، كالقطعة والقطعة لموضع القطع ، وكذا الجذمة والجذمة ، والصلحة والصلعة ، والنزعة والنزعة ويكون الفُعْلَة ـ بضم الفاء وسكون العين ـ للفضلة أيضاً ، كالقلفة ، والغرلة .

ويجيء الفِعْل للمفعول ، كالذبح والسفر والزبر .

ويجيء الفَعَل ـ بفتح الفاء والعين ـ له أيضاً ، كالخبط للمخبوط ، والنفض للمنفوض .

وجاء فُعْلَة : بسكون العين كثيراً بمعنى المفعول كالسبة والضحكة واللعنة ، وبفتح العين للفاعل ، وكلتاهما للمبالغة . ويجيء المُفْعَلَة لسبب الفعل . ويجيء الفَعُول لما يفعل به الشيء كالوجور لما يوجر به ، وكذا النقوع والفيوء . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 160-162 .

1 فَعَالة في مصدر فَعُلَ أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فَعَال كجَمَال ، وفَعَالَة ككَرَامة ، وفُعْل كحُسْن ، والباقي يحفظ حفظاً . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 163 .

2 تفعيل في غير الناقص مطرد قياسي ، وتَفْعِلَة كثيرة ، لكنها مسموعة ، وكذا في المهموز اللام ، نحو تَخْطِيئاً وتَخْطِئَةً ، وتَهْنِيئاً وتَهْنِئَةً ، هذا عن أبي زيد وسائر النحاة ، وظاهر كلام سيبويه أن تَفْعِلَة لازم في المهموز اللام كما في الناقص ، فلا يقال تَخْطِيئاً وتَهْنِيئاً ، وهذا كما ألحق أرأيت بأقمت ، وأما إذا كان لام الكلمة حرف علة فإنه على تَفْعِلَة لا غير ، وذلك بحذف الياء الأولى ، وإبدال الهاء منها ، لاستثقال الياء المشددة ، وقد جاء التشديد في الضرورة كما في قوله :

فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيَّا ... كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيَّا

وإنما قلنا «إن المحذوف ياء التفعيل» قياساً على تكرمة ؛ لأنه لم يحذف فيها شيء من الأصول ، ولأنها مدة لا تتحرك ، فلما رأينا الياء في نحو تعزية متحركة عرفنا أن المحذوف هو المدة ، فلو حذفت الثانية لزم تحريك المدة لأجل تاء التأنيث .

وأما إجازة واستجازة فأصلهما إجواز واستجواز أعل المصدر بإعلال الفعل كما يجيء في باب الإعلال ، فقلبت العين ألفاً ، فاجتمع ألفان ، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه ، قياساً على حذف مدة نحو تعزية ، ولكونها زائدة ، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء ؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مداً ، كما في قل وبع ، ويجيء احتجاجهم في باب الإعلال في نحو مقول ومبيع ، وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً ، نحو أقام إقاماً واستجاز استجازاً ، استدلالاً بقوله تعالى : ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء : 73] وخص الفراء ذلك بحال الإضافة ، ليكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء ، وهو أولى ، لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ، ولم يجوز سيبويه حذف التاء من نحو التعزية على حال ، كما جوز في ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [الأنبياء : 73] ؛ إذ لم يسمع .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 164-165 .

3 هذا وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل لكنه هو القياس ، قال سيبويه : أصل تفعيل فِعَّال ، جعلوا التاء في أوله عوضاً من الحرف الزائد ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا آخره كما غيروا أوله ، فإن التغيير يجري على التغيير .

وَالْتَزَمُوا الْحَذْفَ وَالتَّعْوِيضَ فِي نَحْوِ تَعْزِيَةٍ وَإِجَازَةٍ وَاسْتِجَازَةٍ.

وَنَحْوُ ضَارَبَ عَلَى مُضَارَبَةٍ وَكَثُرَ ضِرَابٌ، وَقِتَالٌ وَمِرَاءٌ، وَقِتَّالٌ شَاذٌّ[1].

وَجَاءَ قِيتَالٌ وَنَحْوُ تَكَرَّمَ عَلَى تَكَرُّمٍ.

وَجَاءَ تِمِلَّاقٌ، وَالْبَاقِي وَاضِحٌ.

وَنَحْوُ التَّرْدَادِ وَالتَّجْوَالِ وَالتَّهْدَادِ وَالتِّلْعَابِ وَالتِّقْتَالِ وَالتَّسْيَارِ وَالتِّشْرَابِ وَالتِّبْيَانِ وَالتِّلْقَاءِ وَالْحِثِّيثَى وَالْحِجِّيزَى وَالدِّلِّيلَى وَالْقِتِّيتَى وَالرِّمِّيَّا وَالْخِلِّيفَى لِلتَّكْثِيرِ[2].

= ولم يجيء فِعَّال في غير المصدر إلا مبدلاً من أول مضعفه ياء نحو قيراط ودينار وديوان.

وأما المصدر فانه لم يبدل فيه ليكون كالفعل. وفِعَّال في مصدر فَعَّلَ، وفِيعَال وفِعَال في فَاعَلَ، وتِفِعَّال في تَفَعَّلَ، وإن كانت قياساً لكنها صارت مسموعة لا يقاس على ما جاء منها، ولا يجيء فِعَّال فيما فاؤه ياء استثقال، فلا يقال يِسَّار في يَاسَرَ، وفِعَالٌ في فَاعَلَ مقصور فِيعَال، والياء في مكان ألف فاعل.

وأما كِذَاب ـ بالتخفيف ـ في مصدر كَذَّبَ فلم أسمع به، والأولى أن يقال في قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبأ: 28] في قراءة التخفيف: إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كذب، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8]. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 165-166.

1 يعني بالتشديد، والقياس مِرَاء بالتخفيف، وإنما زادوا في المصادر على الأفعال شيئاً؛ لأن الأسماء أخف من الأفعال، وأحمل للأثقال. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 166.

2 يعني أنك إذا قصدت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيته على التَّفْعَال، وهذا قول سيبويه، كالتَّهْذَار في الهذر الكثير، والتَّلْعَاب والتَّرْدَاد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد.

وقال الكوفيون: إن التَّفْعَال أصله التَّفْعِيل الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً فأصل التكرار التكرير، ويرجح قول سيبويه بأنهم قالوا التلعاب، ولم يجيء التلعيب، ولهم أن يقولوا: إن ذلك مما رفض أصله.

قال سيبويه: وأما التِّبْيَان فليس ببناء مبالغة، وإلا انفتح تاؤه، بل هو اسم أقيم مقام مصدر بَيَّنَ، كما أقيم غَارَة وهي اسم مقام إغارة في قولهم: أَغَرْتُ غَارَةً، ونَبَاتٌ موضع إنبات، وعطاء موضع إعطاء، في قولهم: أنبت نباتاً، وأعطى عطاءً.

قالوا: ولم يجيء تِفْعَال ـ بكسر التاء ـ إلا ستة عشر اسماً: اثنان بمعنى المصدر، وهما التِّبْيَان والتِّلْقَاء، ويقال: مَرَّ تِهْوَاء من الليل: أي قطعة، وتِبْرَاك وتِعْشَار وتِرْبَاع: مواضع، وتِمْسَاح معروف، والرجل الكذاب أيضاً، وتِلْفَاق: ثوبان يُلْفَقَانِ، وتِلْقَام: سريع اللقم، وتِمْثَال وتِجْفَاف معروفان، وتِمْرَاد: بيت الحمام، وأتت الناقة على تِضْرَابِها، وتِلْعَاب: كثير اللعب، وتِقْصَار: للمخنقة، وتِنْبَال: للقصير.

وأما الفِعِّيلَى فليس أيضاً قياساً، فالحِثِّيثَى والرِّمِّيَّا والحِجِّيزَى مبالغة التحاث والترامي والتحاجز: أي لا يكون من واحد، وقد يجيء منه ما يكون مبالغة لمصدر الثلاثي كالدِّلِّيلَى والنِّمِّيمَى والهِجِّيرَى والخِلِّيفَى: أي كثرة الدلالة، والنميمة، والهجر: أي الهذر، والخلافة، وأجاز بعضهم المد في جميع ذلك، والأولى المنع، وقد حكى الكسائي خصيصاء بالمد، وأنكره الفراء. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 167-168.

وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ مِنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى مَفْعَلٍ قِيَاساً مُطَّرِداً [1] كَمَقْتَلٍ وَمَضْرَبٍ . وَأَمَّا مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ ، وَلاَ غَيْرُهُمَا عَلَى الأَفْصَحِ ، فَنَادِرَانِ حَتَّى جَعَلَهُمَا الْفَرَّاءُ جَمْعاً لِمَكْرُمَةٍ وَمَعُونَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ [2] عَلَى (صِيغَةِ) [3] (زِنَةِ) [4] الْمَفْعُولِ كَمُخْرَجٍ وَمُسْتَخْرَجٍ ، وَكَذَا

---

1 ليس على إطلاقه ؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالْمَوْعِدِ والْمَوْجِلِ ، مصدراً كان أو زماناً أو مكاناً ، على ما ذكر سيبويه ، بل إن كان المثال معتل اللام كان بفتح العين كالمولى ، مصدراً كان أو غيره .
قال سيبويه عن يونس : إن ناساً من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل ومَوْحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره . قال سيبويه : إنما قال الأكثرون موجل بالكسر لأنهم ربما غيروه في توجل ويوحل ، فقالوا : ييجل ، ويأجل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو يَوْعِد المعل بالحذف ، فكما قالوا هناك موعد قالوا ههنا موجل ، ومن قال المؤجل بالفتح فكأنهم الذين يقولون : يوجل ، فيسلمونه ، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها في الإعلال ، وإنما قالوا مودة بالفتح اتفاقاً لسلامة الواو في الفعل اتفاقاً .
وقد يجيء في الناقص المفعل مصدراً بشرط التاء كالْمَعْصِيَةِ والْمَحْمِيَةِ .
وجاء في الأجوف المعيشة ، قال سيبويه في ﴿حَتَّى مَطْلِعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر : 5] بالكسر : أي طلوعه ، ويجوز أن يقال : أنه اسم زمان : أي وقت طلوعه
وقد جاء بالفتح والكسر مَحْمِدَة ومَذَمَّة ومَعْجِزَة ومَظْلِمَة ومَعْتِبَة ومَحْسِبَة ومِعْلَق مَضِنَّة وبالضم والكسر المعذرة ، وبالفتح والضم الميسرة .
وجاء في التثليب مهلك ومهلكة ومقدرة ومأدبة
وجاء بالكسر وحده المكبر والميسر والمحيض والمقيل والمرجع والمجيء والمبيت والمشيب والمعيب والمزيد والمصير والمير والمعرفة والمغفرة والمعذرة والمأوية والمعصية والمعيشة .
فذو التاء المفتوح العين شاذ من جهة ، وكذا المكسور العين أو المضمومها بلا تاء ، وأما المكسورها أو المضمومها مع التاء فشاذ من وجهين . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 170-174 .
2 أي : من غير الثلاثي المجرد فيصلح للمصدر والمفعول والزمان والمكان كالمدحرج والمقاتل والمحرنجم كما يجيء .
الميسور : اليسر ، والمعسور العسر ، والمجلود : الجلد : أي الصبر ، والمفتون : الفتنة ، قال الله تعالى : ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم : 6] أي : الفتنة ، على قول ، وخالف سيبويه غيره في مجيء المصدر على وزن المفعول ، وجعل الميسور والمعسور صفة للزمان : أي الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه ، على حذف الجار ، كقولهم : المحصول : أي المحصول عليه ، وكذا قال في المرفوع والموضوع ، وهما نوعان من السير ، قال : هو السير الذي ترفعه الفرس وتضعه : أي تقويه وتضعفه ، وكذا جعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود : أي العقل المشدود المقوى ، وجعل الباء في ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم : 6] زيادة ، وقيل : بأيكم الجنى ، وهو المفتون ، والمجلود : الصبر الذي يجلد فيه : أي يستعمل الجلادة ، وأما المكروهة فالظاهر أنها ليست مصدراً ، بل هو الشيء المكروه ، والهاء دليل الاسمية ، وكذا المصدوقة : يقال : بين لي مصدوقة حاله : أي حقيقتها ، من قولهم : صدقني سن بكره : أي بين حاله التي صدقتها . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 174-175 .
3 ساقطة في الشرح .
4 وفي المتن : اسم .

الْبَاقِي .

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى مَفْعُولٍ كَالْمَيْسُورِ وَالْمَعْسُورِ وَالْمَجْلُودِ وَالْمَفْتُونِ فَقَلِيلٌ .

وَمَا جَاءَ عَلَى فَاعِلَةٍ كَالْعَافِيَةِ [1] وَالْعَاقِبَةِ وَالْبَاقِيَةِ وَالْكَاذِبَةِ أَقَلُّ .

وَنَحْوُ دَحْرَجَ عَلَى دَحْرَجَةٍ وَدِحْرَاجٍ بِالْكَسْرِ .

وَنَحْوُ زَلْزَلَ عَلَى زَلْزَلَةٍ وَزِلْزَالٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ [2] .

{اسم المرة}

وَالْمَرَّةُ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ (مِمَّا لاَ تَاءَ فِيهِ) [3] عَلَى فَعْلَةٍ ، نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ [4] ، وَبِكَسْرِ

---

1 تقول : عافاني الله مُعَافاة وعافية ، وأما العاقبة فالظاهر أنه اسم فاعل ؛ لأنه بمعنى الآخر ، يقال : عقب الشيء الشيء أي : خلفه ، والهاء دليل الاسمية ، أو يقال : إنها صفة النهاية في الأصل ، وأما الباقية في قوله تعالى ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة : 8] فقيل : بمعنى بقاء ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية ، أو شيء باق ، والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل ، والهاء للاسمية ، أو العطية الفاضلة ، والكاذبة في قوله تعالى ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة : 2] قيل : بمعنى الكذب ، ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة : أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدالة : الدلال والغنج ، هذا كله مع التاء ، قيل : وقد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر ، نحو قم قائماً : أي قياماً ، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل ، نحو رجل عدل وصوم ، ويجوز أن يكون قائماً حالاً مؤكدة . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 174-176 .

2 قال سيبويه : الهاء في دحرجة عوض من الألف الذي هو قياس مصادر غير الثلاثي المجرد قبل الآخر ، والفَعْلَلَة هو المطرد دون الفِعْلاَل ، لا يقال : بَرْقَشَ برقاشاً ، وكذا الفِعْلاَل مسموع في الملحق بدحرج غير مطرد ، نحو حِيقَال ، وكذا في المضاعف ، ولا يجوز في غير المضاعف فتح أول فِعْلاَل ، وإنما جاز ذلك في المضاعف - كالقَلْقَال والزَّلْزَال والخَلْخَال - قصداً للتخفيف ، لثقل التضعيف .

ومصادر ما زيد فيه من الرباعي نحو تَدَحْرُج واحْرِنْجَام واقْشِعْرَار ، وأما اقشعر قشعريرة واطمأن طمأنينة فالمنصوبان فيهما اسمان واقعان مقام المصدر ، كما في أنبت نَبَاتاً وأعطى عطاء .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 178 .

3 وفي المتن : بأني .

4 اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره ، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لاً .

فالمجرد عنها تجعلها على فَعْلَة بفتح الفاء وحذف الزوائد إن كانت فيه ، نحو خرجت خرجة ودخلت دخلة .

وذو التاء تبقيه على حاله ، نحو دريت دِرَايَةً ونَشَدْتُ نِشْدَةً ولا تقول دَرْيَةً ونَشْدَةً ، كذا قال المصنف ، ولم أعثر في مصنف على ما قاله ، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي لمجرد على فَعْلَة . قال سيبويه : إذا أردت الوحدة من الفعل جئت بها أبداً على فَعْلَة على الأصل ؛ لأن أصل المصادر فَعْل ، هذا قوله ، والذي أرى أنك ترد ذا التاء أيضاً من الثلاثي إلى فَعْلَة ، فتقول : نشدت نَشْدَةً بفتح النون .

الْفَاءِ لِلنَّوْعِ ، نَحْوُ ضِرْبَةٍ[1] وَقِتْلَةٍ ، وَمَا عَدَاهُ[2] عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُسْتَعْمَلِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَاءٌ[3] زِدْتَهَا ، وَأَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً وَلَقِيتُهُ لِقَاءَةً شَاذٌّ .

{إعمال المصدر}

وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِياً أَوْ غَيْرَهُ[4] .

= وغير الثلاثي المجرد تخليه على حاله ، سواء كان رباعياً كدحرجة أو ذا زيادة كانطلاق وإخراج وتدحرج ، فإن لم تكن فيه التاء زدتها ، نحو أكرمته إكرامة ، وإن كان فيه تاء خليتها ، نحو عزيته تعزية : أي واحدة ، والأكثر الوصف في مثله بالواحدة رفع اللبس ، نحو عزيته تعزية واحدة ، ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجيء بتاء الوحدة فلا بأس .

واستدل سيبويه على أن أصل مصادر جميع الثلاثي متعدياً كان أو لازماً فعل ببناء الوحدة ، قال : لا شك أن الجنس من نحو تمرة وتفاحة بحذف التاء ، فكان القياس أن يكون الجنس في نحو خرجة ودخلة كذلك أيضاً ، ونعني بالجنس المصدر المطلق ، نحو خرج ودخل ، إلا أنهم تصرفوا في مصادر الثلاثي بزيادة الحروف وتغيير التركيب لخفته ، دون الرباعي وذي الزيادة .

ثم اعلم أنه إن جاء للرباعي وذي الزيادة مصدران أحدهما أشهر فالوحدة على ذلك الأشهر دون الغريب ، تقول : دحرج دحرجة واحدة ، ولا تقول دحراجة ، وكذا لا تقول قاتلت قتالة ، ولا كذب كذابة .

وقد شذ في الثلاثي حرفان لم تحذف منهما الزوائد ولم يردا إلى بناء فعلة ، بل ألحق بهما التاء كما هما ، وهما إتيانة ولقاءة ، ويجوز أتية ولقية على القياس ، قال أبو الطيب :

لقيت بدرب القلة الفجر لقية شفت كمدي والليل فيه قتيل

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 178-180 .

1 أي : ضرباً موصوفاً بصفة ، وتلك الصفة إما أن تذكر نحو «حسن الركبة» و«سيء الميتة» و«جلست جلسة حسنة» أو تكون معلومة بقرينة الحال ، كقوله :

ها إن تاعذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد

أي عذر بليغ : وقد لا تكون الفَعْلَة مرة والفِعْلَة نوعاً كالرحمة والنشدة .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 180- 181 .

2 أي : ما عدا الثلاثي المجرد الخالي من التاء ، وهو ثلاثة : الرباعي ، وذو الزيادة ، والثلاثي ذو التاء ، على ما ذهب إليه المصنف . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 180 .

3 أي : فيما عداه .

4 اعلم أن معنى المصدر عرض ، لا بد له في الوجود من محل يقوم به ، وزمان ، ومكان ، ولا بد أيضاً لبعض المصادر مما يقع عليه ، وهو المتعدي ، ولبعضها من الآلة ، كالضرب ، لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقاً من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده .

ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه ، ألا ترى

= أنه وضع الألفاظ الدالة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ: الألفاظ الدالة على محالها، فنقول:

إذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة معيناً، مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقع عليه: صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إما بمجرد تغيير حركاته وسكناته، كضرب في: الضرب، أو بتغييرهما مع الحذف، كاستخرج في الاستخراج، أو بتغييرهما مع الزيادة، كيضرب واضرب، في الضرب، بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيناً، وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الأخر، من الزمان المعين، كاليوم، والليلة، والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه، فتسمى تلك الصيغة فعلاً مبنياً للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها، مفعول ما لم يسم فاعله.

فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معيناً، وبعض لوازمه الأخر، الأهم عند المتكلم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فجيء بما كان منها ذكره أهم، بعدها، وإنما قلت: في الأغلب؛ لأنه أمكن في بعضها ذلك، كأضرب، وتضرب، ولكنه لما كان الأغلب: ما لم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضاً، بعدها طردا للباب فأضمر «أنا» بعد أضرب، و«نحن» بعد نضرب، بدلالة العطف عليهما في: أضرب أنا وزيد.

وإنما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتماماً بمحل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره، من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالاً من المبني للمفعول، فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة أمامك بالسوط، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلاً على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو: ضرب عمراً زيد، وسير يوم الجمعة فرسخان.

فظهر أن ما قيل: ان تقدم المفعول على الفاعل، وحده، أو مع الفعل، يفيد كونه أهم، ليس بشيء، بل المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده: التوسع في الكلام فقط، وفائدة تقديمه على الفعل، إما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ [الزمر: 66]، أي: من دون الأصنام، أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو: زيداً ضربت وعمراً وبكراً.

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل، اتصل به، أو انفصل، فثبت بهذا التطويل أن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ.

وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل؛ لأنه مقتضاه، والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل: ألا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا فيه؛ لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر، لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً، وعمله فيه؛ لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل في المسند إليه وغيره، وغير الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم

وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ [1] .

= المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه ، وإن دل كل واحد منها أيضاً ، على المصدر ، الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما ، وذلك ؛ لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي ، وطلبه للمنصوب تابع للوضعي ، وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي ، بل هو عقلي ، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه ؛ لأن الواضع نظر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به ، فلم يطلب إذن في نظره ، لا فاعلاً ، ولا مفعولاً ، وكذا اسم الفاعل ، فإن لفظه في نظره دال على الفاعل ، فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه ، وكذا اسم المفعول ، فإنه وضع دالاً على المفعول .

فكان حق هذه الأشياء ألا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول ، لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ، ومشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر ، لفظاً ومعنى ، كما مرّ في باب الإضافة ، فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل ، وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل ، كما مرّ في باب الإضافة : الحال والاستقبال ، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة : المشابهة المعنوية أيضاً ، وألزما المسند إليه كالفعل ، فيجوز الإضمار فيهما كالفعل ، والأصل في إضمار المسند إليه : الفعل ؛ إذ طلبه له وضعي كما سبق ، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال ، وهو إضماره مستتراً ، ولما لم يكن مشابهة المصدر له كمشابهة اسمي الفاعل والمفعول ، لا لفظاً بالموازنة ، ولا معنى ؛ لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة ، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن» ، لم يلازم عمل الفعل ، ولا يلزم مجيء المسند إليه بعده ، ولا جوز الإضمار فيه وأما اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر ، فلما مرّ في باب الإضافة .

فإن قلت : فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظاً ومعنى ، كان حقه ألا يعمل ؟

قلت : إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً ، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعاً ، أعني الفعل ، يتحرك ذلك الوجد الكامن ، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما ، وإن لم يكن ذلك الطلب لازماً ، كما في اسمي الفاعل والمفعول ، ولا ذاك العمل ، واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنها المصدر ، فطلب المصدر عقلاً ، أقوى من طلبهما ، وقد مرّ شطر صالح من هذا ، في باب الإضافة .

وأيضاً لو ألزم المصدر ذكر المسند إليه بعده ، وأحد الأزمنة الثلاثة ، صار اشتقاق الفعل منه عبثاً ، لأنا ذكرنا أن وضع الفعل ، لبيان أحد الأزمنة ، مع ذكر المسند إليه .

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل ، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، وذلك ؛ لأنه لا يصح ، إذن تقديره بأن والفعل ، إذ ليس معنى ضربت ضرباً أو ضربة أو ضرباً شديداً : ضربت أن ضربت ، وأما قولك ضربته ضرب الأمير اللص ، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقاً في الحقيقة ، بل المفعول المطلق محذوف تقديره : ضرباً مثل ضرب الأمير اللص .

وتقديرهم للمصدر بأن والفعل لا يتم إلا إذا كان بمعنى الحال ؛ لأن «أن» إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال ، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي ، فإنه يبقى معها على معنى المضي ، لكنهم قدروه بأن دون «ما» و«كي» ، وإن كان في الحال أيضاً ، نحو : ضربك الآن زيداً : شديد ، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً منهما .

ولتقديرهم له بأن والفعل ، وهم بعضهم وظن أنه لا يعمل حالاً ، لتعذر تقديره ، إذن ، بأن .

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 402-406 .

1 قيل : لأنه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل ، والحرف المصدري موصول ، ومعمول المصدر في الحقيقة : معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، كما مرّ في باب

وَيَجُوزُ تَرْكُ فَاعِلِهِ رَأْساً وَلاَ يَسْتَتِرُ فِيهِ بِحَالٍ.

وَعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ.

وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ [1]، وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَإِعْمَالُهُ بِاللاَّمِ قَلِيلٌ [2] وَإِنْ كَانَ مُطْلَقاً فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ بَدَلاً مِنْهُ

= الموصولات، قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، نحو: أعجبني ضربك اليوم أمس زيداً، على أن أمس ظرف لأعجبني؛ لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها، لا يجوز، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 183-184]، بمعنى: صوموا أياماً، وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله؛ لأنه يكون كحذف، الموصول مع إبقاء بعض الصلة، إلا أن يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور، كما مرّ في المفعول معه، هذا ما قالوا.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 406.

1 وهو الأكثر، لأنه محله الذي يقوم به، فجعله معه كلفظ واحد بإضافته إليه، أولى من رفعه له، ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وأيضاً، طلبه للفاعل شديد من حيث العقل؛ لأنه محله الذي يقوم به، وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلا الإضافة، قالوا: والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل، وليس أقوى أقسام المصدر في العمل: المنون، كما قيل، بل الأقوى: ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل، إذن، كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشد شبها بالفعل، وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إما بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل، نحو: أعجبني ضرب زيد الكريم، أو بمجيء الفاعل بعده صريحاً، كقوله:

أمن رسم دار مربع ومصيف   لعينيك من ماء الشئون وكيف

أو بقرينة معنوية نحو: أعجبني أكل الخبز.

ويجوز أن يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية، نحو أعجبني أكل خبز، أي أن أكل خبز، فتجوز الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل، كما تجيء للمجرور بتابع مرفوع، نحو يعجبني أكل الخبز النقي، وإذا أضيف إلى الظرف جاز أن يعمل فيما بعده، رفعاً ونصباً، نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمراً. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 408-409.

2 إنما قل لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري، وليس كذلك: اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول؛ لأنها موصولة داخلة على ما هو اسم لفظاً وفعل حقيقة، وأما اللام التي في الصفة المشبهة، فلم تضعف بها؛ لأن عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يجيء، لا لمشابهة الفعل، قيل: ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء معدى بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَنْ ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً﴾ [النساء: 148] ويجوز أن يقال: إن من ظلم فاعل المصدر، أي أن يجهر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصل، ويجوز أن يقال: إن التقدير أن يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف أي الا جهر من ظلم.

فَالْوَجْهَانِ [1].

{اسم الفاعل}

اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ [2] لِمَنْ قَامَ بِهِ [3] بِمَعْنَى الْحُدُوثِ [4].

وَصِيغَتُهُ: مِنْ مُجَرَّدِ الثُّلَاثِيِّ عَلَى فَاعِلٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ، وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الآخِرِ كَمُدَحْرِجٍ وَمُتَدَحْرِجٍ.

---

* وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله:

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل

وقوله:

لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فينبغي، على هذا، أن يجوز: عجبت من الضرب زيداً على أن الكاف مفعول.

والمبرد منعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه، وقال في قوله: أعداءه، أي: في أعدائه، قال: أو يكون منصوباً بمصدر منكر مقدر، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 409-410.

1 أي فيجوز فيه وجهان: عمل الفعل للأصالة وعمل المصدر للنيابة.

2 أي مصدر، وذلك على ما تقدم، أن سيبويه سمى المصدر: فعلاً، وحدثاً، وحدثاناً، والدليل على أنه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب، وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر: أن الضمير في قوله: «لمن قام به» راجع إلى الفعل، والقائم هو المصدر والحدث.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 413.

3 الأولى أن يقول: «لما قام به» وذلك لما ذكرناه، أن المجهول أمره يذكر بلفظة «ما»، ولعله قصد التغليب.

ويخرج بقوله: «لمن قام به» اسم المفعول والآلة، والموضع، والزمان، ويدخل فيه: الصفة المشبهة، ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين، نحو: زيد مقابل عمرو، وأنا مقترب من فلان، ومبتعد عنه، ومجتمع معه، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول، لا تقوم بأحدهما معيناً دون الآخر. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 413.

4 يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث، ردت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في حسن: حاسن الآن أو غداً، قال تعالى في ضيق: لما قصد به الحدوث: ﴿وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود: 12]، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة، ويخرج بهذا القيد أيضاً، ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث، نحو: فرس ضامر، وشازب، ومقور، وعذره أن يقال: إن قصد الاستمرار فيها عارض، ووضعها على الحدوث، كما في قولك: الله عالم، وكائن أبداً، وزيد صائم النهار وقائم الليل.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 414.

وَيَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ وَالاسْتِقْبَالِ[1]، وَالاعْتِمَادِ عَلَى صَاحِبِهِ[2]، أَوِ الاسْتِفْهَامِ أَوِ النَّفْيِ.

وَإِذَا كَانَ لِلْمَاضِي وَجَبَتِ الإِضَافَةُ[3] خِلافاً لِلْكِسَائِيِّ، وَإِنْ كَانَ مَعْمُولٌ آخَرُ فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ، نَحْوُ زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَماً، فَإِنْ دَخَلَتِ اللامُ اسْتَوَى الْجَمِيعُ[4].

وَمَا وُضِعَ مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ، كَضَرَّابٍ وَضَرُوبٍ (وَضَرُوبٍ)[5] وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ، وَحَذِرٍ، وَهُمَزَةٍ، وَلُمَزَةٍ مِثْلُهُ.

وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ مِثْلُهُ[6].

---

1 إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، لأنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى؛ لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه لفظاً لا معنى؛ لأنه لا يوازنه مستمراً. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 416.

2 اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول، مع مشابهتها للفعل لفظاً ومعنى، لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل؛ لأن طلبها لها، والعمل فيها، على خلاف وضعهما؛ لأنها وضعا، كما ذكرنا، للذات المتصفة بالمصدر، إما قائماً بها كما في اسم الفاعل، أو واقعاً عليها، كما في اسم المفعول، والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشترط للعمل: إما تقويها بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصها، كرجل ضارب أو مضروب، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كالمضراب والمضرب فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل، وإما وقوعها بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي.

ويعني بصاحبه: المبتدأ إما في الحال، نحو: زيد ضارب أخواه، أو في الأصل، نحو: كان زيد ضاربا أخواه، وظننتك ضاربا أخواك، وإن زيداً ذاهب غلاماه، والموصوف نحو: جاءني رجل ضارب زيداً، وذا الحال نحو: جاءني زيد راكباً جملاً. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 416.

3 يعني يجب أن يضاف إلى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: ضارب زيد أمس، وتكون إضافته معنوية، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلا جاز ألا يضاف، نحو: هذا ضارب أمس، ويرفع مع كونه ماضياً كما تكرر ذكره، ولا ينصب إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: زيد ضارب أمس بالسوط؛ لأنه يكفيها رائحة الفعل فيعمل فيها اتفاقاً.

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء.

انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 417.

4 أي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

5 ساقطة في الشرح.

6 أي يعملان عمل اسم الفاعل، أما المثنى وجمعا السلامة فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل. وأما جمع المكسر، فلكونه فرع الواحد. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 423.

وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ مَعَ اللامِ وَالْعَمَلِ (وَالتَّعْرِيفِ)[1] تَخْفِيفاً[2] .

{اسم المفعول}

اسْمُ الْمَفْعُولِ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ .

وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ عَلَى مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ .

---

1 لا بد أن يوجد هنا كما في كافية ابن الحاجب .

2 يعني بالتعريف دخول اللام ، وبالعمل : النصب كقوله :

الحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم نطف

وذلك ؛ لأن اللام موصول ، وقد طالت الصلة بنصب المفعول ، فجاز التخفيف بحذف النون ، كما حذفت في الموصول في قوله :

أبني كليب ان عمي اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

وقال :

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد

وأما حذف النون مع الجر ، فللإضافة ، ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول : ألا يكونا مصغرين ولا موصوفين ؛ لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل ، ولم تخرجها التثنية والجمع ، وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياساً على المثنى والمجموع ، وليس بشيء ، وأما قولهم : أنا مرتحل فسوير فرسخاً ، فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً ، ويكفيه رائحة الفعل .

واعلم أنه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف ، قال :

وكرار خلف المجحرين جواده ... إذا لم يحام دون أنثى حليلها

أي : كرار جواده ، وقد شذ أيضاً ، الفصل بالمفعول نحو : معطي الدرهمَ عمرٍو ، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى : ﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام : 137] . فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل ، فإن كان بمعنى الماضي نحو : هذا ضارب زيد أمس وعمرو ، فالمختار جر المعطوف حملاً على اللفظ .

والنصب جائز ، لكن بإضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل وإن لم يعمل ، ولذلك ضعف ، ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً ، ليوافق المفسر ، إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه ، نحو : هذا ضارب زيد أمس وعمراً غداً ، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، جاز النصب والجر ، والحمل على اللفظ أولى ، ويبقى هنا الخلاف في أن النصب حملاً على المحل ، أو بعامل مقدر ، فإن كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه ، فتقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر ، أنشد سيبويه :

هل أنت باعث دينار لحاجتنا ... أو عبد رب أخا عون بن مخراق

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 424-425 .

وَأَمْرُهُ فِي الْعَمَلِ وَالاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ [1] ، (مِثْلُ) [2] : زَيْدٌ مُعْطًى غُلاَمُهُ دِرْهَماً .

{صفة المشبهة}

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لاَزِمٍ لِمَنْ قَامَ (بِهِ) [3] عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ .

وَصِيغَتُهَا لاَ تَجِيءُ عَلَى فَاعِلٍ عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ كَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَشَدِيدٍ .

وَالْغَالِبُ أَنْ تَجِيءَ مِنْ نَحْوِ فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ ، وَقَدْ جَاءَ مَعَهُ الضَّمُّ فِي بَعْضِهَا ، نَحْوُ نَدُسٍ وَحَذُرٍ وَعَجُلٍ ، وَجَاءَتْ عَلَى سَلِيمٍ وَشَكْسٍ وَحُرٍّ وَصِفْرٍ وَغَيُورٍ [4] .

---

1 يعني أن حاله في عمله عمل فعله ، أي المضارع المبني للمفعول ، كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل ، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي ، كحال اسم الفاعل ، فلا وجه لإعادته ، فلا يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان كما تبين في باب الإضافة ، وليس في كلام المتقدمين ، ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في عمل اسم المفعول .
انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 428 .

2 وفي الشرح : نحو .

3 ساقطة في الشرح .

4 اعلم أن قياس نعت ما ماضيه على فَعِلَ ـ بالكسر ـ من الأدواء الباطنة كالوَجَع واللَّوَى وما يناسب الأدواء من العيوب الباطنة كالنَّكِدِ والعَسِرِ واللَّحِزِ ، ونحو ذلك من الهَيَجَانَاتِ والخِفَّة غير حرارة الباطن والامتلاء كالأرج والبَطِر والأَشَر والجَذَل والفَرِح والقَلَق والسَّلَس أن يكون على فَعِلٍ .
وقياسُ ما كان من الامتلاء كالسَّكْر والرِّي والغَرَث والشِّبَع ، ومن حرارة الباطن كالعَطَش والجُوع والغَضَب واللَّهَف والثُّكل أن يكون على فَعْلاَن .
وما كان من العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى ، ومن الحلى كالسواد والبياض والزَّبَب والرَّسَح والجَرَد والهَضَم والصَّلَع أن يكون على أَفْعَل ، ومؤنثه فَعْلاَء ، وجمعها فُعْل .
فمن ثم قيل في عَمَى القلب عَمٍ لكونه باطناً ، وفي عَمَى العين أَعْمَى ، وقيل : الأَقطع والأجذم ، بناء على قطع وجذم وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِع وجُذِم ـ على ما لم يسم فاعله ـ والقياس مقطوع ومجذوم .
وقد يدخل أَفْعَل على فَعِل قالوا في وَجِرَ ـ أي خاف ـ وهو من العيوب الباطنة ، فالقياس فَعِلٌ : وَجِرٌ وأَوْجَرُ ، ومثله حَبِقٌ وأَحمَقُ .
وكذا يدخل فَعِلٌ على أَفْعَل في العيوب الظاهرة والحُلَى ، نحو شَعِث وأَشْعَث ، وحَدِب وأحدب وكَدِر وأكدر ، وقَعِس وأقعس وكذا يدخل أيضاً فَعِل على فَعْلاَن في الامتلاء وحرارة الباطن ، كَصَدٍ وصَدْيان وعَطِش وعطشان .
ويدخل أيضاً أَفْعَل على فَعْلاَن في المعنى المذكور ، كأهيم وهيمان ، وأشيم وشيمان .
وقد ينوب فعلان عن فَعِل ، كغضبان ، والقياس غَضِبٌ ، إذا الغضب هيجان : وإنما كان كذلك ؛ لأن الغضب

وَمِنَ الأَلْوَانِ وَالْعُيُوبِ وَالْحُلِيِّ عَلَى أَفْعَلَ نَحْوُ أَعْوَرَ وَأَخْضَرَ وَأَبْلَجَ .

وَمِنْ نَحْوِ كَرُمَ عَلَى كَرِيمٍ ، وَجَاءَتْ عَلَى خَشِنٍ وَحَسَنٍ وَصَعْبٍ وَصُلْبٍ وَمُلْحٍ وَجَبَانٍ وَشُجَاعٍ وَوَقُورٍ وَجُنُبٍ [1] .

وَهِيَ مِنْ فَعَلَ قَلِيلَةٌ ، وَجَاءَتْ نَحْوُ حَرِيصٍ وَشَيْخٍ وَأَفْعَلُ كَأَشْيَبَ وَضَيِّقٍ [2] .

وَتَجِيءُ مِنَ الْجَمِيعِ [3] عَلَى فَعْلَانَ نَحْوُ جَوْعَانَ وَشَبْعَانَ وَعَطْشَانَ وَرَيَّانَ .

= يلزمه في الأغلب حرارة البطن ، وقالوا : عَجِل وعَجْلَان ، فعَجِل باعتبار الطيش والخفة وعَجْلَان باعتبار حرارة الباطن . والمقصود أن الثلاثة المذكورة إذا تقاربت فقد تشترك وقد تتناوب .

وقالوا : قَدَح قَرْبَان إذا قارب الامتلاء ، ونَصْفَان إذا امتلأ إلى النصف ، وإن لم يستعمل قَرِبَ ونَصِفَ ، بل قارب وناصف ، حَمْلاً على المعنى : أي امتلأ .

ويجيء فعيل فيما حقه فَعِل ، كسَقِيم ومَرِيض ، وحمل سَلِيم على مريض ، والقياس سالم .

ويجيء فعيل في المضاعف والمنقوص اليائي أكثر كالطبيب واللبيب والخسيس والتقي والشق

وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة ـ أي : مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث ـ في هذا الباب وفي غيره ، وإن كان أصل فاعل الحدوث ، وذلك كخَاشِن وساخِط وجائع . ونعني بالحلى الخلق الظاهرة كالزَّبَب والغَمَم فيعم الألوان والعيوب . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 143-148 .

1 الغالب في باب فَعُلَ فَعِيل ، ويجيء فُعَال ـ بضم الفاء وتخفيف العين ـ مبالغة فعيل في هذا الباب كثيراً ، لكنه غير مطرد ، نحو طويل وطُوَال ، وشَجِيع وشُجَاع ، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيب وعُجَاب ، فإن شددت العين كا أبلغ كطُوَّال ، ويجيء على فَعِل كخَشِن ، وعلى أَفْعَل كأخشن وخشناء وعلى فاعل كعاقر .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 148 .

2 إنما يكثر الصفة المشبهة في فَعِلَ ؛ لأنه غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة والحلى ، والثلاثة لازمة في الأغلب لصاحبها ، والصفة المشبهة لازمة ، وظاهرها الاستمرار ، وكذا فَعُلَ للغرائز ، وهي غير متعدية ومستمرة ، وأما فَعَلَ فليس الأغلب فيه الفعل اللازم ، وما جاء منه لازماً أيضاً ليس بمستمر ، كالدخول والخروج ، والقيام والقعود ، وأَشْيَب نادر ، وكذا أَمْيَل من مال يميل ، وحكى غير سيبويه ميل يميل كجَيِد يجيد فهو أجيد ، وفَيْعِل لا يكون إلا في الأجوف ، كالسيد والميت والجيد والبين ، وفَيْعَل ـ بفتح العين ـ لا يكون إلا في الصحيح العين ، اسماً كان أو صفة ، كالشَّيْلَم والغَيْلَم والتَّيْرب والصَّيْرَف وقد جاء حرف واحد في المعتل بالفتح ، قال :

ما بال عيني كالشعيب العين

وهو ما فيه عيب وخرق من الأسقية ، وقد يُخَفَّف نحو سَيِّد بحذف الثاني وذلك مطرد الجواز .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 148- 151 .

3 أي : من فَعَل ، وإنما قال هذا ليدخل فيه نحو جاع يجوع وناع ينوع ، وما يجيء من غير باب فَعِل ـ بكسر العين ـ بمعنى الجوع والعطش قليل ، وهو محمول على باب فعل ، كما حمل ملآن وقَرْبان عليه .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 151 .

وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا مُطْلَقاً .

وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا [1] : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ بِاللاَّمِ ، أَوْ مُجَرَّدَةً عَنْهَا ، وَمَعْمُولُهَا مُضَافاً ، أَوْ بِاللاَّمِ ، أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُمَا [2] . فَهَذِهِ (الأَقْسَامُ سِتَّةٌ) [3] .

وَالْمَعْمُولُ [4] فِي كُلٍّ مِنْهَا مَرْفُوعٌ ، وَمَنْصُوبٌ ، وَمَجْرُورٌ ، صَارَتْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ :

فَالرَّفْعُ [5] عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ [6] .

وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ [7] بِالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَ(عَلَى) [8] التَّمْيِيزِ (فِي النَّكِرَةِ) [9] .

وَالْجَرُّ عَلَى الإِضَافَةِ .

وَتَفْصِيلُهَا : حَسَنٌ وَجْهُهُ [10] ثَلاَثَةٌ .

وَكَذَلِكَ حَسَنُ الْوَجْهِ .

حَسَنُ وَجْهٍ .

الْحَسَنُ وَجْهِهِ .

الْحَسَنُ الْوَجْهِ .

الْحَسَنُ وَجْهٍ .

اثْنَانِ مِنْهَا مُمْتَنِعَانِ [11] : الْحَسَنُ وَجْهِهِ وَالْحَسَنُ وَجْهٍ .

---

1 أي جعلها قسماً قسماً ، وبيان حكم كل قسم ، ويسمّى كل قسم مسألة ؛ لأنه يسأل عن حكمه ويبحث عنه .

2 أي عن اللام والإضافة .

3 وفي المتن : ستة أقسام .

4 أي معمول الصفة المشبهة .

5 في المعمول .

6 أي فاعليته للصفة المشبهة .

7 أي تشبيه معمول الصفة .

8 ساقطة في المتن .

9 ساقطة في الشرح .

10 بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية أو نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالإضافة .

11 الضابط فيهما : أنه متى كانت الصفة بالألف واللام وكان المعمول مجرداً عنهما أو مضافاً إلى غير معرف بالألف واللام لم تجز الإضافة . فمثال المعمول المجرد : الحسن وجهٍ ، ومثال المضاف إلى غير المعرف بالألف واللام : الحسن وجهِهِ والمضروب عبده والحسن وجه غلامه . فإن كان المعمول مضافاً إلى معرف بالألف واللام جازت الإضافة مثل الحسن وجه الأب والظريف غلام الابن .

وَاخْتُلِفَ (في)[1] حَسَنٍ وَجْهِهِ[2]، وَالْبَوَاقِي مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ أَحْسَنُ، وَمَا فِيهِ ضَمِيرَانِ حَسَنٌ، وَمَا لاَ ضَمِيرَ فِيهِ فَقَبِيحٌ.

---

1 ساقطة في الشرح.

2 اعلم أن الصفة المشبهة إما أن تكون باللام أو مجردة عنها، وهذه قسمة حاصرة، وإنما لم يقسمها بحسب إعرابها في نفسها؛ لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إما أن يكون مضافاً، أو مع اللام، أو مجرداً عنهما، وهذه أيضاً قسمة حاصرة، صارت ستة أقسام، الصفة باللام مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة، مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، صارت ثمانية عشر؛ لأن الستة صارت مضروبة في الثلاثة، وتفصيلها بالتمثيل:

حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه.

حسن الوجه، كذلك.

حسن وجه، كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام.

وكذلك: الحسن وجهه، الحسن الوجه، الحسن وجه، اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق: إحداهما: الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: الحسن وجهه وكذا إذا كان المعمول مضافاً إلى المضاف إلى الضمير، نحو: الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام أخيه، وذلك؛ لأنها لم تفد الإضافة فيها خفة، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك، وإنما قلنا بعدم حصول الخفة، لأن الخفة تحصل في إضافة الصفة المشبهة، إما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو مما أضيف إليه الفاعل واستتاره في الصفة، كالحسن الوجه، والحسن وجه الغلام، والحسن وجه أبي الغلام، وإما بحذف التنوين من الصفة، كحسن وجهه وإما بهما معاً، كحسن الوجه، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باق لم يحذف.

وأما في المثنى والمجموع، نحو: الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز: عند سيبويه، لكن على قبح كما في حسن وجهه، على ما يجيء من الخلاف.

والثانية من الممتنعتين: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير نحو: الحسن وجه، أو وجه غلام.

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف، لكنها فرع الإضافة المحضة فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معاً ههنا بخلاف المحضة، فلا أقل من ألا تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها مختلف فيها، وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو حسن وجهه، فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة، وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين، فإن ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقبيحة كما في: رجل ضارب أباه، بل لكونهم شرعوا في الصفة الإضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة. انظر: شرح الكافية للرضي 3/ 435-436.

فَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا، فَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا فَهِيَ كَالْفِعْلِ، وَإِلاَّ فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ فَتُؤَنَّثُ وَتُثَنَّى وَتُجْمَعُ.

وَأَسْمَاءُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ اللاَّزِمَيْنِ مِثْلُ الصِّفَةِ فِيمَا ذُكِرَ.

{اسم التفضيل}

اسْمُ التَّفْضِيلِ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ (عَلَى)[1] أَفْعَلَ.

وَشَرْطُهُ: أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلاَثِيٍّ (لاَ مَزِيدَ فِيهِ)[2] لِيُمْكِنَ بِنَاءُ اسْمِ التَّفْضِيلِ مِنْهُ وَلَيْسَ بِلَوْنٍ وَلاَ عَيْبٍ، وَلاَ حِيلَةٍ؛ لأَنَّ مِنْهَا أَفْعَلَ لِغَيْرِهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ تُوُصِّلَ إِلَيْهِ بِأَشَدَّ (وَأَبْلَغَ)[3] وَنَحْوِهِ[4]، نَحْوُ: هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً، وَبَيَاضاً، وَعَمًى لِلْفَاعِلِ[5].

وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: أَعْذَرُ وَأَلْوَمُ وَأَشْهَرُ وَأَشْغَلُ وَأَحَبُّ.

وَيُسْتَعْمَلُ عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ:

1 ـ مُضَافاً.

2 ـ أَوْ بِـ «مِنْ».

3 ـ أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ.

فَلاَ يَجُوزُ زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَلاَ أَفْضَلُ إِلاَّ أَنْ يُعْلَمَ.

فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الأَكْثَرُ أَنْ تَقْصِدَ بِهِ الزِّيَادَةَ[6] عَلَى مَا أُضِيفَ[7] (إِلَيْهِ)[8]، فَيُشْتَرَطُ[9] أَنْ يَكُونَ[10] مِنْهُمْ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ، فَلاَ يَجُوزُ يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ لِخُرُوجِهِ

---

1 ساقطة في الشرح.

2 ساقطة في المتن.

3 ساقطة في الشرح.

4 مما يدل على الشدة أو الزيادة أو الكثرة أو الحسن.

5 أي لتفضيل الفاعل.

6 أي زيادة موصوفه المقصودة منه.

7 أي اسم التفضيل إليه باعتبار تحققه في ضمن ما عدا المفضل لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وإنما كان هذا الاستعمال أكثر؛ لأن وضع التفضيل على غيره يقتضي أن يكون المفضل عليه مذكوراً.

8 ساقطة في الشرح.

9 في استعماله في هذا المعنى.

10 موصوفه بعضاً.

عَنْهُمْ[1]، بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ .

وَالثَّانِي : أَنْ يُقْصَدَ بِهِ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ ، وَيُضَافُ لِلتَّوْضِيحِ ، فَيَجُوزُ يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ ، وَيَجُوزُ فِي[2] الأَوَّلِ الإِفْرَادُ[3] وَالْمُطَابَقَةُ[4] لِمَنْ هُوَ[5] لَهُ[6] .

وَأَمَّا الثَّانِي وَالْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ فَلاَ بُدَّ فِيهِمَا مِنَ الْمُطَابَقَةِ، وَالَّذِي بِـ«مِنْ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ، وَلاَ يَعْمَلُ فِي مُظْهَرٍ إِلاَّ إِذَا كَانَ لِشَيْءٍ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِمُسَبَّبٍ مُفَضَّلٍ بِاعْتِبَارِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ مَنْفِيّاً[7] ، نَحْوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ

---

1 أي عن الأخوة .

2 في النوع الأول من المضاف .

3 والتذكير نحو زيد أفضل الناس والزيدون أفضل القوم ، وهند أفضل الناس .

4 تذكيراً وتأنيثاً وتثنية وجمعاً .

5 أي اسم التفضيل .

6 منعوتاً كان أو مبتدأ أو ذا حال لمشابهة ذي اللام في المعرفية .

7 هذه شروط رفع أفعل التفضيل لفاعله الظاهر ، كما رفع أحسن ، الكحل في قولك : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فيعمل إذن الرفع قياساً مستمراً بلا ضعف .

قوله : «لشيء» ، هو «رجلاً» في المثال المذكور وذلك ؛ لأنه صفته

قوله : «وهو» أي أفعل ، «في المعنى لمسبب» ، أي لمتعلق لذلك الشيء والأظهر في اصطلاحهم : أن يقال في المتعلق : السبب لا المسبب ، وأحسن في مثالنا ، لمتعلق الرجل وهو الكحل ، فإن الأحسن في الحقيقة هو الكحل ، لا الرجل ، قوله : «مفضل» ، صفة لمسبب ، أي ذلك المتعلق الذي هو الكحل ، إذا اعتبرت الأول ، أي صاحب أفعل ، وهو «رجلاً» في مثالنا : مفضل ، قوله : «على نفسه» ، الضمير للمسبب ، أي : هو ، إذا اعتبرت الأول : مفضل ، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول ، وهو في مثالنا : زيد ، يكون مفضلاً عليه ، قوله : «منفياً» صفة مصدر محذوف ، أي مفضل تفضيلاً منفياً ، أي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الأول فاضلاً وباعتبار الثاني مفضولاً ، بل هو باعتبار الثاني فاضل ، وباعتبار الأول مفضول ، أو حاله باعتبار الأول مساوية لحاله باعتبار الثاني ، والمراد في مثل هذا المثال : أنه باعتبار الثاني فاضل ، وباعتبار الأول مفضول ، فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في أعين جميع الرجال ، وإنما قلت : جميع الرجال مع أن لفظ «رجلاً» في المثال المذكور مفرد ؛ لأنه نكرة في سياق النفي فتكون عامة .

إن قيل : كيف يتعلق قوله : باعتبار الأول ، وباعتبار غيره بقوله : مفضل ، وقد اتفق النحاة على أنه لا يجوز أن يتعلق حرفان بمعنى واحد بدون العطف بعامل واحد .

قلت : باعتبار الأول ، وباعتبار الثاني : حالان ، الأول من الضمير المرفوع في «مفضل» ، والثاني من قوله : «نفسه» أي ملتبسا باعتبار الأول ، أو مقترناً به ، كما تقول : فضلت زيداً راكباً على عمرو راجلاً .

ومعنى قوله : باعتبار الأول ، أي بالنظر إليه ، يقال : اعتبرت الشيء ، أي نظرت إليه وراعيت حاله .

فِي عَيْنِ زَيْدٍ ؛ لأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسُنَ ، مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا أَحْسَنَ ، لَفَصَلُوا (بَيْنَ أَحْسَنَ)[1] وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ الْكُحْلُ[2] .

وَلَكَ أَنْ تَقُولَ : أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ[3] ، فَإِنْ قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ

= قوله : «لأنه بمعنى حسن» قال المصنف : إنما لم يعمل أفعل ؛ لأنه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل ، كما كان لاسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ، وأحسن ههنا ، بمعنى حسن ، إذ المعنى : ما رأيت رجلاً حسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيد ، فعمل أفعل ؛ لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه .

قلت : هذه العلة التي أوردها تطرد في جميع أفعل التفضيل ، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطرداً ، وذلك ؛ لأن معنى مررت برجل أحسن منه أبوه ، أي : حسن أبوه أكثر من حسنه ، كما أن معنى : أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد : حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد .

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 466-468 .

1 وفي المتن : بينه .

2 هذا تعليل سيبويه ، وهو أن «أفعل» إنما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل ، للاضطرار إلى العمل ؛ لأنه لو لم يعمل ، لزم رفعه بالابتداء ، ويكون الكحل مبتدأ ، كما في قولك مررت برجل أحسن منه أبوه ، برفع أحسن والجملة صفة لرجل ، ولا يجوز ذلك معنا ؛ لأن قولك : منه ، بعد الكحل ، متعلق بأحسن ، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي والعامل الضعيف لا يتحمل ذلك بخلاف العامل القوي ، نحو : زيداً كان عمرو ضارباً ، وأعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل ، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه ، كيف ، والكحل مبتدأ ، وأحسن خبره فله تعلق به من هذا الوجه .

وعند الكسائي والفراء : ليس الفصل ههنا بأجنبي ؛ لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر ، كما ذكرنا في أول الكتاب .

فإن قلت : فليقدم «منه» على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بأجنبي

قلت : يبقى الضمير في «منه» ، راجعاً إلى غير مذكور ، وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتاً ، أيضاً ، نحو : مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

ونقل الرماني جواز ذلك في المثبت ، والسماع لم يثبت إلا في المنفي ، ولا مانع أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي ، وإن لم يكن صريحاً فيه ، نحو : قلما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل .

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 468-469 .

3 يعني أن لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهاً أخصر من الأول ، وهو أن تحذف المفضول المجرور بمن ، وتدخل حرف الجر على الاسم الذي ذكرنا أنه غير الأول ، فتقول بدل قولك : منه في عين زيد ، من عين زيد ، وهو على حذف المضاف أي من كحل عين زيد ؛ لأنه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ، ومن التفضيلية تدخل على المفضول . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 469 .

وُجُوباً : مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ[1] ، مِثْلُ :

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِياً
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً[2]

---

1 أي : لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية ، وهي أن تقدم الاسم الذي قلنا إنه غير الأول ، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه ، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول : ما رأيت كعين زيد ، أحسن فيها الكحل ، وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت أفعل بالابتداء ، لأنها فرع الأولى ، ولأن «من» التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا أيضاً ، بعد السبب المرفوع ، وقولك : أحسن ، في هذه العبارة ، بدل من قولك كعين زيد ، أي عيناً أحسن فيها الكحل ، وذلك أن معنى ، ما رأيت كعين زيد : أي عيناً كعين زيد ، ولا زائدة عليها ، ومعنى ما رأيت أحسن منها ، أي أحسن منها ولا مثلها ، فحذف المعطوف ، في الموضعين ، اعتماداً على وضوح المعنى ، فقولك : ما رأيت كعين زيد ، أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد ، وقولك ما رأيت أحسن من عين زيد : أي رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن ، فهذا بدل الكل من الكل ، أتى به للبيان ، لأن الأول مبهم ، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد ، ولم تذكر أن النقصان ، في أي شيء ، ولا يجوز أن يكون : أحسن فيها الكحل ، صفة لقولك : كعين زيد ؛ لأنه يكون في المعنى ،

ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها ، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة ؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع ، لدلالة قولك كعين زيد ، عليه ؛ لأن معناه ، كما قلنا ، ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها ، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك : . . . أحسن فيها الكحل منه في عين زيد .

انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 469-470.

2 انتصاب وادياً على أنه مفعول لأرى ، وقوله : كوادي السباع حال منه ؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها ، انتصبت على الحالية ، ويجوز أن يكون عطف بيان لقوله كوادي السباع ، والكاف اسمية ، ويجوز أن يكون تمييزاً كقولك : عندي مثل زيد رجلاً ، ويجوز أن يكون موصوفاً بأقل ، بدلاً من : كوادي السباع كما كان : أحسن في عينه الكحل ، بدلاً من كعين زيد ، والتقدير : أقل به ركب ، منهم بوادي السباع ، وأخوف به ركب منهم بوادي السباع ، قوله : ولا أرى ، الواو اعتراضية ، قوله : حين يظلم ، ظرف لمعنى الكاف ، أي : وادياً يشبه وادى السباع وقت ظلامه ، و «ما» في قوله : ما وقى الله ، مصدرية على حذف مضاف أي وقت وقاية الله للسارين ، وهو ظرف لأخوف ، وهو بمعنى المفعول مثل أشهر وأحمد ، وقوله : تئية ، أي : تثبتاً وتوقفاً ، وهو تفعلة من تركيب : أيا ، كحيّا ، يقال : تأيّا ، أي تثبت ، وهو منصوب على التمييز من «أقل» كما في قولك : زيد أحسن منك ثوباً ، فيكون في المعنى فاعلاً مضافاً إلى المرفوع بأفعل ، أي أحسن ثوبه ، وأقل تثبتاً ركب أتوه .

ولو عبرت بالعبارة الأولى قلت : ولا أرى وادياً أقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه الصلاة والسلام : «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» ، ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت : ولا أرى وادياً أقل به ركب تئية من وادي السباع . انظر : شرح الكافية للرضي 3/ 470-471.

{اسما الزمان والمكان}

أَسْمَاءُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ : مِمَّا مُضَارِعُهُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ أَوْ مَضْمُومُهَا [1] .

---

[1] اعلم أنهم كأنهم كانوا بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحها ، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضمومها نحو يقتل وينصر ؛ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب مفعل إلا نادراً كمَكْرُم ومَعُون ، فلم يحملوا ما أدّى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعُدِلَ إلى أحد اللفظين مَفْعَل ومَفْعِل ، وكان الفتح أخفَّ فحمل عليه .

وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين كلماتٌ على مَفْعِل بالكسر لا غير ، وهي : المَشْرِق ، والمَغْرِب ، والمِرْفَق وهو موصل الذراع والعضد ، وهو أيضاً كل ما ينتفع به ، والارتفاق : الانتفاع ، والاتكاء على المرفق ، ويقال فيهما المرفق على وزن المِثْقَب أيضاً ؛ لأنهما آلتا الرفق الذي هو ضد الخرق ؛ إذ المتكئ على مرفقه ساكن مطمئن ، وكذا ذو المال المنتفع به على الأغلب ، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مظنتا الرفق ومحلاه ، ومنها المَنْبِت ، والمَنْخِر ، والمَجْزِر ، والمَسْقِط ، والمَظِنَّة .

وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين أيضاً كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر ، وهي المَفْرِق ، والمَحْشِر ، والمَسْجِد ، والمَنْسِك ، وأما المَحِلّ بمعنى المَنْزِل فلكون مضارعه على الوجهين قرئ قوله تعالى : ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه : 81] على الوجهين .

وجاء فيما مضارعه يَفْعِل بالكسر لغاتٌ بالفتح والكسر ، وهي المَعْتَبُ ، ومأوى الإبل ، والمَزِلَّة ، ومَضْرِبَة السيف ، وجاء مَقْبُرة ومَشْرُقة ومَفْيُأة ومَقْبُرة ومَقْنُأة ومَقْنُؤة فتحاً وضماً ، وكذا المَشْرُبَة في الغرفة ؛ لأنهم كانوا يشربون في الغرف ، والمَشْرُقة والمَفْيُأة من ذوات الزوائد ؛ إذ هما موضعان للشرق والفيء فيشذان من هذا الوجه أيضاً ، ولهذا لم تعل المفيأة ، أو لأنه لم يذهب بها مذهب الفعل ، والمسربة لشعر الصدر مضمومة العين لا غير .

قال سيبويه : لم تذهب بالمسجد مَذْهَب الفعل ، ولكنك جعلته اسماً لبيت ، يعني أنك أخرجته عما يكون اسم الموضع ، وذلك لأنك تقول : المقتل في كل موضع يقع فيه القتل ، ولا تقصد به مكاناً دون مكان ، ولا كذلك المسجد فإنك جعلته اسماً لما يقع فيه السجود بشرط أن يكون بيتاً على هيئة مخصوصة ، فلم يكن مبنياً على الفعل المضارع كما في سائر أسماء المواضع ، وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع ، قيل : ولو أردت موضع السجود وموقع الجبهة من الأرض سواء كان في المسجد أو غيره فتحت العين ، لكونه إذن مبنياً على الفعل لكونه مطلقاً كالفعل ، وكذا يجوز أن يقال في المنسك ؛ إذ هو مكان نسك مخصوص ، وكذا المفرق ، لأنه مفرق الطريق ، أو الرأس ، وكذا مضربة السيف مخصوصة برأس السيف قدر شبر ، وليس بمعنى موضع الضرب مطلقاً ، فلذا جاء فيه الفتح أيضاً : أي لكونه غير مبني على الفعل ، ولذا دخلته التاء التي لا تدخل الفعل ، وكذا المقبرة ؛ إذ ليست اسماً لكل ما يقبر فيه : أي يدفن ؛ إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مقبرة فموضع الفعل إذن مقبر كما هو القياس ، وكذا المشرقة اسم لموضع خاص لا لكل موضع يشرق فيه من الأرض من جانب الغرب أو الشرق وكذا المقنأة والمفيأة ، وكذا المنخر صار اسماً لثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى النخر ، وكذا المشربة ليس اسماً لكل موضع يشرب فيه الماء ويجري .

قال سيبويه : وكذا المطبخ والمربد بكسر الميم فيهما اسمان لموضعين خاصين لا لموضع الطبخ مطلقاً ، ولا لكل

وَمِنَ الْمَنْقُوصِ [1] مُطْلَقاً عَلَى مَفْعَلٍ ، نَحْوُ مَشْرَبٍ وَمَقْتَلٍ وَمَرْمَى وَمَوْقَى وَمَوْجَى .

وَمِنْ مَكْسُورِهَا وَالْمِثَالِ عَلَى مَفْعِلٍ ، نَحْوُ مَضْرِبٍ وَمَوْعِدٍ ، وَجَاءَ الْمَنْسِكُ وَالْمَجْزِرُ وَالْمَنْبِتُ وَالْمَطْلِعُ وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ وَالْمَفْرِقُ وَالْمَسْقِطُ وَالْمَسْكِنُ وَالْمَرْفِقُ وَالْمَسْجِدُ وَالْمَنْخِرُ بِالْكَسْرِ . أُجِيزَ الْفَتْحُ فِي كُلِّهَا .

وَأَمَّا مِنْخِرٌ فَفَرْعٌ كَمِنْتِنٍ وَلاَ غَيْرَهُمَا [2] ، وَنَحْوُ الْمَظِنَّةِ وَالْمَقْبَرَةِ فَتْحاً وَضَمّاً [3] لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَمَا عَدَاهُ فَعَلَى لَفْظِ الْمَفْعُولِ [4] .

وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ مِنَ الثُّلاَثِيِّ الْمُجَرَّدِ ، فَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ وَمَأْسَدَةٌ وَمَذْأَبَةٌ وَمَحْيَاةٌ وَمَفْعَاةٌ وَمَقْثَأَةٌ وَمَبْطَخَةٌ .

---

* موضع الربود : أي الإقامة ، بل المطبخ بيت يطبخ فيه الأشياء معمول له ، والمربد محبس الإبل ، أو موضع يجعل فيه التمر ، ويجوز أن يقال في المرفق بكسر الميم في المعنيين : أن أصله الموضع ، فلما اختص خُيِّرَ بكسر الميم عن وضع الفعل كما قال سيبويه في المطبخ والمربد ، فكل ما جاء على مفعل بكسر العين مما مضارعه يفعل بالضم فهو شاذ من وجه ، وكذا مفعلة بالتاء مع فتح العين ، وكذا مفعل بكسر الميم وفتح العين ، ومفعلة كالمظنة أشذ ، ومفعلة بضم العين كالمقبرة أشذ ؛ إذ قياس الموضع إما فتح العين أو كسرها ، وكذا كل ما جاء من يفعل المكسور العين على مفعل بالفتح شاذ من وجه ، وكذا مفعلة بالتاء مع كسر العين ، ومفعلة بفتحها أشذ ، لكن كل ما ثبت اختصاصه ببعض الأشياء دون بعض وخروجه عن طريقة الفعل فهو العذر في خروجه عن القياس.
انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 181-185 .

1 يعني نحو الْمَثْوَى وإن كان من يَفْعِل بكسر العين وإن كان أيضاً مثالاً واوياً كالمولى لموضع الولاية ، وذلك لتخفيف الكلمة بقلب اللام ألفاً ، وإنما يكون المثال الواوي على مفعل بالكسر وإن كان على يفعل بفتح العين كالموجل والموحل لما ذكرنا في باب المصدر ، وذكرنا هناك أن بعض العرب يقولون موجَل وموحَل بالفتح فيطرد ذلك في الموضع والزمان أيضاً ، وحكى الكوفيون الموضع ، وقد جاء على مفعل بالفتح من المثال بعض أسماء ليست بمصادر ولا أمكنة مبنية على الفعل ، كموحد في العدد ، والموهبة للغدير من الماء ، وأما موظب في اسم مكان وموهب ومواَلة وموكل ومورق في أعلام رجال معينين فمنقولات من المبنى على الفعل وفيها العدل ، والمثال اليائي بمنزلة الصحيح عندهم لخفته تقول في ييقظ ميقظ في المصدر والزمان والمكان ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة : 280] بفتح العين . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 185-186 .

2 قال سيبويه : يقال في مغيرة مغيرة بكسر الميم للإتباع . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 186 .

3 يعني يأتي بها المقبرة ، دون المظنة ، فإنه لم يأت فيها إلا الكسر ، وإنما كان الفتح في المقبرة شاذاً لكونها بالتاء ، والمفعل في المكان والزمان والمصدر قياسه التجرد عن التاء . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 186 .

4 يعني ماعدا الثلاثي المجرد ، وهو ذو الزيادة والرباعي ، فالمصدر بالميم منه والمكان والزمان على وزن مفعوله ، قياساً لا بكسر ، كالمخرج والمستخرج والمقاتل والمدحرج والمتدحرج والمحرنجم يحتمل كل منها أربعة معان .
انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 186 .

{اسم الآلة}

الآلَةُ: عَلَى مِفْعَلٍ وَمِفْعَالٍ وَمِفْعَلَةٍ، نَحْوُ مِحْلَبٍ وَمِفْتَاحٍ وَمِكْسَحَةٍ، وَنَحْوُ الْمُسْعُطِ وَالْمُنْخُلِ وَالْمُحْرُضَةِ وَالْمُدُقِّ وَالْمُدُقَّةِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ [1].

---

1 اعلم أن المِحْلَب ليس موضع الحلب؛ لأن موضعه هو المكان الذي يقعد فيه الحالب للحَلْب، بل هو آلة يحصل بها الحلب، وكذا المِسْرَجة ـ بكسر الميم ـ كما قال سيبويه.

قوله ونحو المسعط والمنخل: هذا لفظ جار الله، وهو موهم أنه جاء من هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً.

وقال سيبويه: جاء خمسة أحرف بضم الميم: المكحلة، والمسعط، والمنخل، والمدق، والمدهن، هذا كلامه، وجاء المنصل أيضاً، لكنه ليس بآلة النصل، بل هو بمعنى النصل، وأما المحرضة فذكرها الزمخشري. وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء، وكذا قال ابن يعيش: لا أعرف الضم فيها.

قال سيبويه في الأحرف الخمسة: هي مثل المغفور والمغثور، وهما ضرب من الصمغ، والمغرود: ضرب من الكمأة، والمغلوق: المغلاق، أربعة أحرف جاءت على مفعول، لا نظير لها في كلام العرب.

وقال سيبويه في المكحلة وأخواتها: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية، يعني أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة، وكذا أخواتها، فلم تكن مثل المكسحة والمصفاة، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة كما قيل في المسجد وأخواته، والمسعط: ما يسعط به الصبي أو غيره، أي يجعل به السعوط في أنفه، والمدق: ما يدق به الشيء كفهر العطار، والمدهن: ما يجعل فيه الدهن من زجاج ونحوه، ولو قيل إن المكحلة والمدهن موضعان للكحل والدهن، ولم يبنيا على مفعل كما هو بناء المواضع؛ لأنهما ليس موضعين لما يفعل فيه الشيء كالمقتل حتى يبنيا على الفعل، بل هما موضعان لاسم جامد، لم يبعد، فإذا جعلا اللتين فيهما بمعنى آلة الكحل والدهن ـ بفتح الكاف والدال ـ كالمثقب لآلة الثقب، والمحرضة: وعاء الحرض: أي الأشنان، والظاهر أن مضربة السيف آلة الضرب، لا موضعه، غيرت عما هو قياس بناء الآلة لكونها غير مذهوب بها مذهب الفعل.

وجاء الفعال أيضاً للآلة، كالخياط والنظام.

واعلم أن الشيء إذا كثر بالمكان وكان اسمه جامداً فالباب فيه مفعلة بفتح العين، كالمأسدة والمسبعة والمذأبة: أي الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد، فلا يقال مضبعة ومقردة، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضفدع والثعلب، بل استغنوا بقوله: كثير الثعالب، أو تقول: مكان مثعلب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى على أنها اسم فاعل، قال لبيد:

يَمَّمْنَ أَعْدَاداً بِلُبْنَى أَوْ أَجَا   مُضَفْدِعَاتٍ كُلُّهَا مُطَحْلِبَهْ

ولو كانوا يقولون من الرباعي على قياس الثلاثي لقالوا مثعلبة ومعقربة على وزن المفعول؛ لأن نظير المفعل فيما جاوز الثلاثة على وزن مفعوله، نحو مدحرج ومقاتل وممزق، ولم يسمع مثعلبة ومعقربة بفتح اللام، فلا تظن أن معنى قول سيبويه فقالوا على ذلك أرض مثعلبة ومعقربة، أن ذلك مما سمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا، قال: ومن قال ثعالة قال مثعلة؛ لأن ثعالة من الثلاثي، قال الجوهري: وجاء معقرة بحذف الباء: أي كثيرة العقارب، وهو شاذ. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 186-189.

{الفعل}

الفِعْلُ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ .

{خواص الفعل}

وَمِنْ خَوَاصِّهِ [1] :

1 ـ دُخُولُ قَدْ [2] .

2 ـ وَالسِّينِ .

3 ـ وَسَوْفَ [3] .

4 ـ وَالْجَوَازِمِ [4] .

5 ـ وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ (وَنَحْوِ) [5] تَاءِ فَعَلْتُ .

{أصناف الفعل}

وَأَصْنَافُهُ : الْمَاضِي ، وَالْمُضَارِعُ ، وَالأَمْرُ .

{الفعل الماضي}

الْمَاضِي : مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ .

وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ .

وَلِمُجَرَّدِ الثُّلاثِيِّ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ : فَعَلَ ، وَفَعِلَ ، وَفَعُلَ نَحْوُ ضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ وَجَلَسَ وَقَعَدَ

---

1 أي من خواص الفعل .

2 لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال أو لتقليل الفعل ، أو تحقيقه ، وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل .

3 لدلالة الأول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد .

4 لأنها وضعت إما لنفي الفعل كـ لم ولما أو لطلبه كلام الأمر أو للنهي عنه كـ لا النهي أو لتعليق الشيء بالفعل كأدوات الشرط . وكل من هذه المعاني لا تتصور إلا في الفعل .

5 وفي المتن : نحو .

وَشَرِبَهُ وَوَمِقَهُ وَفَرِحَ وَوَثِقَ وَكَرُمَ [1].

وَلِلرُّبَاعِيِّ الْمُجَرَّدِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ نَحْوُ دَحْرَجْتُهُ وَدَرْبَخَ، وَلِمَزِيدِهِ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ: تَدَحْرَجَ وَاحْرَنْجَمَ وَاقْشَعَرَّ، وَهِيَ لازِمَةٌ [2].

وَلِمَزِيدِ الثُّلاثِيِّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ:

مُلْحَقٌ بِدَحْرَجَ نَحْوُ شَمْلَلَ [3]، وَحَوْقَلَ [4]، وَبَيْطَرَ، وَجَهْوَرَ [5]، وَقَلْنَسَ، وَقَلْسَى [6].

وَمُلْحَقٌ بِتَدَحْرَجَ نَحْوُ تَجَلْبَبَ [7]، وَتَجَوْرَبَ [8]، وَتَشَيْطَنَ [9]، وَتَرَهْوَكَ [10]، وَتَمَسْكَنَ [11].

---

1 ذكر لفَعَلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعَلَ يَفْعِلُ، والثاني من باب فَعَلَ يَفْعَلُ، ولم يذكر من باب فَعَلَ يَفْعُلُ ـ بفتحها ـ لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع، ومثالين للازم منهما، وذكر أيضاً لفَعِلَ أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فَعِلَ يَفْعَلُ كشَرِبَ، والثاني من باب فَعِلَ يَفْعِلُ كوَمِقَ، ومثالين للازم منهما، وذكر لفَعُلَ مثالاً واحداً، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازماً.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 67.

2 دربخ: أي خضع، فَعْلَلَ يجيء لازماً ومتعدياً، وتَفَعْلَلَ مطاوع فعلل المتعدي كتَفَعَّلَ لفَعَّلَ، نحو دحرجته فتدحرج. واحرنجم في الرباعي كانفعل في الثلاثي، واقشعرّ واطمأنّ من القُشَعْرِيرة والطُّمَأْنِينة، كاحمرّ في الثلاثي، وافْعَنْلَلَ الملحق باحرنجم كاقعَنْسَسَ غير متعدٍّ مثل الملحق به، وكذا تجورب وتشيطن الملحقان بتدحرج، وكذا اخْرَنْبَى الملحق باحرنجم، وقد جاء متعدياً في قوله:

إِنِّي أَرَى النُّعَاسَ يَغْرَنْدِينِي   أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

كأنه محذوف الجار: أي يغرندى علي، ويسرندى علي: أي يغلب ويتسلّط.

واعلم أن المعاني المذكورة للأبنية المذكورة ليست مختصة بمواضيها، لكنه إنما ذكرها في باب الماضي، لأنه أصل الأفعال. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 113-114.

3 شَمْلَلَ: أي أسرع، وأيضاً بمعنى أخذ من النخل بعد لِقَاطِهِ ما يبقى من ثمره.

4 حَوْقَلَ: كبر وعجز عن الجماع.

5 جَهْوَرَ: رفع صوته.

6 قَلْنَسَهُ وقَلْسَاهُ: ألبسه القَلَنْسُوَة.

7 تجلبب: لبس الجِلْبَاب.

8 تجورب: لبس الجورب.

9 تَشَيْطَنَ الرجل: صار كالشيطان في تمرده.

10 ترهوك الرجل في المشي: أي كان كأنه يموج فيه.

11 تَمَسْكَنَ: تشبه بالمسكين.

وَمُلْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ [1] نَحْوُ اقْعَنْسَسَ [2]، وَاسْلَنْقَى [3].

غَيْرُ مُلْحَقٍ نَحْوُ أَخْرَجَ، وَجَرَّبَ، وَقَاتَلَ، وَتَكَسَّرَ، وَتَفَاعَلَ، وَانْطَلَقَ، وَاقْتَدَرَ، وَاسْتَخْرَجَ، وَاشْهَابَّ، وَاشْهَبَّ، وَاغْدَوْدَنَ [4]، وَاعْلَوَّطَ [5]، وَاسْتَكَانَ [6].

وَقِيلَ: افْتَعَلَ فَالْمَدُّ شَاذٌّ، وَقِيلَ: اسْتَفْعَلَ مِنْ كَانَ فَالْمَدُّ قِيَاسِيٌّ.

وَفَعَلَ [7]: لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَبَابُ الْمُغَالَبَةِ يُبْنَى مِنْهُ عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعُلُهُ ـ بِالضَّمِّ ـ نَحْوُ: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ فَأَكْرُمُهُ إِلاَّ وَعَدْتُ وَيَسَسْتُ وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ؛ فَإِنَّهُ فَعَلْتُهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، وَعَنِ الْكِسَائِيِّ فِي نَحْوِ: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ بِالْفَتْحِ.

---

1 احرنجم القوم: ازدحموا.

2 اقْعَنْسَسَ: رجع وتأخر.

3 اسْلَنْقَى: مطاوع سلقى: أي صرَعَ.

4 اغْدَوْدَنَ النبتُ: طال.

5 يقال: اعْلَوَّطَ البعير: إذا تعلقت بعنقه وعلوته.

6 استَكَانَ: ذل.

7 اعلم أن باب فَعَلَ لخفته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها؛ لأن اللفظ إذا خف كثر استعماله واتسع التصرف فيه.

ومما يختص بهذا الباب بضم مضارعه المغالبة، ونعني بها أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، فلا يكون إذن إلا متعدياً

نحو: كارمني فكرمته أكرمه: أي غلبته بالكرم، وخاصمني فخصمته أخصمه، وغالبني فغلبته أغلبه. وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ وخَصَمَ وكَرُمَ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب، إلا أن يكون المثال الواوي كوعد، والأجوف والناقص اليائيين كباع ورمى، فإنك لا تنقلها عن فَعَلَ يَفْعِلُ، بل تنقلها إليه إن كانت من غيره؛ لأن هذه الأنواع مضارعها يَفْعِلُ ـ بالكسر ـ إذا كان الماضي مفتوح العين قياساً لا ينكسر.

وحكى عن الكسائي أنه استثنى أيضاً ما عينه أو لامه أحد الحروف الحلقية، وقال: يلزمه الفتح، نحو: شاعرته فشعرته أشعره، والحق ما ذهب إليه غيره؛ لأن ما فيه حرف الحلق لا يلزم طريقة واحدة كالمثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين، بل كثير منه يأتي على الأصل نحو بَرَأَ يَبْرُؤُ وَهَنَأَ يَهْنِئُ. وقد حكى أبو زيد شاعرته فشعرته أشعره ـ بالضم ـ وكذا فاخرته أفخره ـ بالضم ـ وهذا نص في عدم لزوم الفتح في مثله.

واعلم أنه ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى. قال سيبويه: وليس في كل شيء يكون هذا، ألا ترى أنك لا تقول: نازعني فنزعته أنزعه، استغني عنه بغلبته، وكذا غيره، بل تقول: هذا الباب مسموع كثير. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 70- 71.

وَفَعِلَ [1]: تَكْثُرُ فِيهِ الْعِلَلُ وَالأَحْزَانُ وَأَضْدَادُهَا نَحْوُ سَقِمَ وَمَرِضَ وَحَزِنَ وَنَدِمَ وَفَرِحَ وَجَزِلَ.

وَتَجِيءُ الأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ وَالْحُلِيُّ كُلُّهَا عَلَيْهِ.

وَقَدْ جَاءَ مِنَ (الأَلْوَانِ) [2] سَمِرَ، وَأَدِمَ، وَصَهِبَ، وَكَرِبَ، وَشَهِبَ، وَعَجِفَ، وَحَزِقَ، وَحَمِقَ، وَرَعِنَ، وَعَجِبَ، وَبَلِجَ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ.

وَفَعُلَ [3] - بِالضَّمِّ -: لأَفْعَالِ الطَّبَائِعِ وَنَحْوِهَا كَحَسُنَ وَقَبُحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّةَ كَانَ لاَزِماً [4]، وَشَذَّ رَحُبَتْكَ الدَّارُ: أَيْ رَحُبَتْ بِكَ الدَّارُ.

---

1 اعلم أن فَعِلَ لازمه أكثر من متعديه، والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه، كحزِن ورَدِيَ وشَعِثَ ومنهِكَ ونَكِدَ وعَسِرَ وشَكِسَ ولَحِزَ ولَحِجَ وخَزِيَ؛ ومن الْهَيْجِ كبطِرَ وفرِحَ وخَمِطَ خمطاً، وهو الرائحة الطيبة، وقَنِمَ قَنَمَةً، وهي الرائحة المكروهة، وغضب وغار يغار وحَمِش وقَلِقَ وحار حيرة وبَرِقَ. ومن الهيج ما يدل على الجوع والعطش وضديهما من الشبع والري، وقريب منه تَغيِفَ القدح أي امتلأ نصفه وقَرِبَ إذا قارب الامتلاء، ويكثر في هذا الباب الألوان والحلى، فالألوان نحو كَدِرَ وشَهِبَ وصَدِئَ وقَهِبَ وكَهِبَ وأَدِمَ، والأغلب في الألوان افْعَلَّ وافعالَّ نحو ازْرَاقَّ واخضارَّ وابْيَضَّ واحْمَرَّ واصْفَرَّ، ولا يجيء من هذه الألوان فَعَلَ ولاَ فَعُلَ.

ونعني بالحلى العلامات الظاهرة للعيون في أعضاء الحيوان، كشَتِرَ وصَلِعَ ورَسِحَ وهَضِم.

وقد يشاركه فَعُلَ مضموم العين في الألوان والعيوب والحلى، كالكلمات التي عدها المصنف، وفي الأمراض والأوجاع كسَقِمَ وعسر، بشرط أن لا يكون لامه ياء، فإن فَعُلَ لا يجيء فيه ذلك، إلا لغة واحدة، نحو بَهُوَ الرجل وبَهِيَ أي: صار بهياً.

وفَعِلَ في هذه المعاني المذكورة كلها لازم؛ لأنها لا تتعلق بغير من قامت به، وأما قولهم: فَرِقْتُهُ وفَزِعْتُهُ فقال سيبويه: هو على حذف الجار، والأصل فرقت منه وفزعت منه، قال: وأما خشيته فأنا خاش، والقياس خَشٍ، فالأصل أيضاً خشيت منه، فحمل على رحمه، حمل الضد على الضد، ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش والقياس خش؛ لأن قياس صفة اللازم من هذا الباب فَعِلٌ، وكذا كان قياس مصدره خشى فقيل خشية حملاً على رحمة، وكذا حمل ساخط على راض مع أنه لازم، يقال: سخط منه أو عليه.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 72-73.

2 ساقطة في الشرح.

3 اعلم أن فَعُلَ في الأغلب للغرائز، أي: الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصغر والطول والقصر والخشط والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق، ونحو ذلك.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 74.

4 لأن الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره هكذا قيل. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 74.

وَأَمَّا بَابُ سُدْتُهُ [1] فَالصَّحِيحُ أَنَّ الضَّمَّ لِبَيَانِ بَنَاتِ الْوَاوِ لاَ لِلنَّقْلِ، وَكَذَلِكَ بَابُ بِعْتُهُ.

وَرَاعَوْا فِي بَابِ خِفْتُ بَيَانَ الْبِنْيَةِ.

وَأَفْعَلَ [2]:

---

1 جواب عن اعتراض وارد على قوله «كان لازماً» أجاب بأن سدته ليس من باب فَعُلَ بالضم في الأصل، ولا هو منقول إليه كما هو ظاهر قول سيبويه وجمهور النحاة. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 78.

2 اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً، إذا قيل مثلاً: إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك على نحو ما يقال: إن الباء في ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [الرعد: 43]، و«من» في «ما من إله» زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده، فكذا لابد في الهمزة في «أقالني» من التأكيد والمبالغة.

والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجيء لمعان على البدل، كالهمزة في «أفعل» تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره.

وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُفَ: أظْرَفَ، وفي نَصَرَ: أَنْصَرَ، ولهذا رد على الأخفش قياس أظن وأحسب وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول: نَصَّرَ ولا دَخَّلَ، وكذا في غير ذلك من الأبواب، بل يحتاج في كل باب إلى استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين، فكما أن لفظ «أَذْهَبَ» و«أَدْخَلَ» يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً، فليس لك أن تستعمل «أَذْهَبَ» بمعنى «أَزَالَ» الذهاب أو «عَرَّضَ» للذهاب أو نحو ذلك.

والأغلب أن تجيء هذه الأبواب مما جاء منه «فعل» ثلاثي، وقد تجيء مما لم يأت منه ذلك، كأَلْجَمَ وأَسْحَمَ وجَلَّدَ وقَرَّدَ واسْتَحْجَرَ المكان واسْتَنْوَقَ الجمل، ونحو ذلك، وهو قليل بالنسبة إلى الأول.

فإذا فهم هذا فاعلم أن المعنى الغالب في «أَفْعَلَ» تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ماكان، فمعنى «أذهبت زيداً» جعلت زيداً ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في «ذهب زيد»، فان كان الفعل الثلاثي غير متعدياً إلى واحد فو مفعول لمعنى الهمزة ـ أي: الجعل والتصيير ـ كأذهبته، ومنه أعظمت: أي جعلته عظيماً باعتقادي، بمعنى استعظمته، وإن كان متعدياً إلى واحد صار بالهمزة متعدياً إلى اثنين أولها مفعول الجعل والثاني لأصل الفعل، نحو: أحفرت زيداً النهر: أي جعلته حافراً له، فالأول مجعول، والثاني محفور، ومرتبة المجعول مقدمة على مرتبة معفول أصل الفعل؛ لأن فيه معنى الفاعلية. وإن كان الثلاثي متعدياً إلى اثنين صار بالهمزة متعدياً إلى ثلاثة أولها للجعل والثاني والثالث لأصل الفعل، وهو فعلان فقط: أعلم، وأرى.

وقد يجيء الثلاثي متعدياً ولازماً في معنى واحد، نحو فَتَنَ الرجلُ: أي صار مفتتناً، وفتنته: أي أدخلت فيه الفتنة، وحَزِنَ وحَزَنْتُهُ: أي أدخلت فيه الحزن، ثم تقول: أفتنته وأحزنته، فيهما، لنقل فَتَنَ وحَزِنَ اللازمين لا المتعدين، فأصل معنى أحزنته جعلته حزيناً، كأذهبته وأخرجته، وأصل معنى حزنته جعلت في الحزن وأدخلته فيه، ككَحَلْتُهُ ودَهَنْتُهُ: أي جعلت فيه كحلاً ودهناً، والمغزى من أحزنته وحزنته شيء واحد، لأن من أدخلت فيه الحزن فقد جعلته حزيناً، إلا أن الأول يفيد هذا المعنى على سبيل النقل والتصيير لمعنى فعل آخر ـ وهو حزن ـ دون الثاني.

1 ـ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً ، نَحْوُ : أَجْلَسْتُهُ .

2 ـ ولِلتَّعْرِيضِ[1] لِلشَّيْءِ نَحْوُ : أَبَعْتُهُ .

3 ـ ولِصَيْرُورَتِهِ ذَا كَذَا[2] نَحْوُ : أَغَدَّ الْبَعِيرُ ، وَمِنْهُ : أَحْصَدَ الزَّرْعُ[3] .

- وقولهم أَسْرَعَ وأَبْطَأَ في سَرُعَ وبَطُؤَ ، ليس الهمزة فيهما للنقل ، بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعديين ، لكن الفرق بينهما أن سَرُعَ وبَطُؤَ أبلغ ؛ لأنهما يفيدان كأنها غريزة كصَغُرَ وكَبُرَ .

ولو قال المصنف مكان قوله «وأفعل للتعدية غالباً» : «الغالب أن يجعل الشيء ذا أصله» لكان أعم ؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله جامداً ، نحو أَفْحَى قِدْرَهُ : أي جعلها ذات فَحاً وهو الأَبْزَار ، وأجداه : أي جعله ذا جدى ، وأذهبه : أي جعله ذا ذهب .

وقد يجيء «أفعل» لجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو «أهديت الشيء» : أي جعلته هديةً أو هدياً . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 83-87 .

1 أي : تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثي مُعَرَّضاً ؛ لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث ، سواء صار مفعولاً له أو لا ، نحو أقتلته : أي عرضته لأن يكون مقتولاً قُتِلَ أولاً ، وأبعت الفرس : أي عرضته للبيع ، وكذا أسقيته : أي جعلت له ماء وسِقْياً شَرِبَ أو لم يشرب ، وسَقَيْتُهُ : أي جعلته يشرب ، وأَقْبَرْتُهُ : أي جعلت له قبراً قبر أولا . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 88 .

2 أي : لصيرورة ما هو فاعل «أفعل» صاحب شيء ، وهو على ضربين :

إما أن يصير صاحب ما اشتق منه ، نحو أَلْحَمَ زيد : أي صار ذا لحم ، وأطفلت : أي صارت ذات طِفْل ، وأعسر وأيسر وأقلّ : أي صار ذا عُسْر ويُسْر وقلة ، وأغدّ البعير : أي صار ذا غُدَّة ، وأراب : أي صار ذا ريبة .

وإما أن يصير صاحب شيء هو صاحب ما اشتق منه ، نحو أَجْرَبَ الرَّجُلُ : أي صار ذا إبل ذات جَرَب ، وأَقْطَفَ : أي صار صاحب خيل تَقْطِفُ وأَخْبَثَ : أي صار ذا أصحاب خبثاء ، وأَلأَمَ : أي صار صاحب قوم يلومونه ، فإذا صار له لُؤّام قيل : هو مُلِيم ، ويجوز أن يكون من الأول : أي صار صاحب لوم ، وذلك بأن يلام ، كأحصد الزرع : أي صار صاحب الحصاد ، وذلك بأن يحصد ، فيكون «أفعل» بمعنى صار ذا أصله الذي هو مصدر الثلاثي ، بمعنى أنه فاعله ، نحو أَجْرَبَ : أي صار ذا جرب ، أو بمعنى أنه مفعوله ، نحو أحصد الزرع ، ومنه أَكَبَّ : أي صار يَكِبُّ وقولهم «أكب مطاوع كبه» تدريس ؛ لأن القياس كون «أَفْعَلَ» لتعدية «فَعَلَ» لا لمطاوعته . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 88 .

3 إنما قال «ومنه» لأن أهل التصريف جعلوا مثله قسماً آخر ، وذلك أنهم قالوا : يجيء «أفعل» بمعنى حَانَ وقتُ يستحق فيه فاعلُ أفعل أن يُوقَع عليه أصل الفعل ، كأحصد : أي حان أن يُحْصَدَ ، فقال المصنف : هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا ، أي : صار الزرع ذا حصاد ، وذلك بحينونة حصاده ، ونحوه أَجَدَّ النخل وأقطع ويجوز أن يكون ألام مثله : أي حان أن يلام .

ومن هذ النوع ـ أي : صيرورته ذا كذا ـ دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل ، نحو أصبح وأمسى وأفجر وأشهر : أي دخل في الصباح والمساء والفجر والشهر .

وكذا منه دخول الفاعل في وقت ما اشتق منه أفعل ، نحو أشملنا وأجنبنا وأصبينا وأدبرنا : أي دخلنا في أوقات هذه الرياح .

4 ـ وَلِوُجُودِهِ عَلَى صِفَةٍ [1] ، نَحْوُ: أَحْمَدْتُهُ وَأَبْخَلْتُهُ .

5 ـ وَلِلسَّلْبِ [2] ، نَحْوُ: أَشْكَيْتُهُ .

6 ـ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى «فَعَلَ» [3] نَحْوُ قِلْتُهُ وَأَقَلْتُهُ .

وَفَعَّلَ [4] :

= قال سيبويه : ومنه أدنف ، أي حصل في وقت الدنف ، ومنه الدخول في المكان الذي هو أصله ، والوصول إليه ، كأكدى : أي وصل إلى الكدية وأنجد وأجبل : أي وصل إلى نجد وإلى الجبل ، ومنه الوصول إلى العدد الذي هو أصله ، كأعشر وأتسع وآلف : أي وصل إلى العشرة والتسعة والألف ، فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا : أي صار ذا الصبح ، وذا المساء ، وذا الشمال ، وذا الجنوب ، وذا الكدية ، وذا الجبل ، وذا العشرة .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 89-90 .

1 أي : لوجودك مفعول «أفعل» على صفة ، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل ، نحو أكرمتَ فارِبْطْ : أي وجدت فرساً كريماً ، وأسمنت : أي وجدت سميناً ، وأبخلته : أي وجدته بخيلاً ، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل ، نحو أحمدته : أي وجدته محموداً ، وأما قولهم «أفحمتك : أي وجدتك مفحماً» فكأن أفعل فيه منقول من نفس أفعل ، كقولك في التعجب : ما أعطاك للدنانير ، ويقال : أفحمت الرجل : أي أسكته ، قال عمرو بن معدي كرب لمجاشع بن مسعود السلمي ـ وقد سأله فأعطاه ـ : لله دركم يا بني سليم ، سألناكم فما أبخلناكم ، وقاتلناكم فما أجبناكم ، وهاجيناكم فما أفحمناكم : أي ما وجدناكم بخلاء وجبناء ومُفْحَمين .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 90- 91 .

2 أي : يجيء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتق منه ، نحو أشكيته : أي أزلت شكواه .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 91 .

3 نحو قِلْتُ البيع وأقلته .

وقد ذكر أنه لا بد للزيادة من معنى ، وإن لم يكن إلا التأكيد .

وقد جاء «أفعل» بمعنى الدعاء ، نحو أسقيته : أي دعوت له بالسقيا ، قال ذو الرمة :

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُه
وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبِثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهْ

والأكثر في باب الدعاء «فَعَّلَ» ، نحو جدعه وعقره : أي قال : جدعه الله ، وعقره ، وأَفْعَلَ داخل عليه في هذا المعنى .

والأغلب من هذه المعاني المذكورة النقل .

وقد يجيء «أفعل» لغير هذه المعاني ، وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كأبصره : أي رآه ، وأوعزت إليه : أي تقدمت .

وقد يجيء مطاوع «فَعَّلَ» ، كفطرته فأفطر وبشرته فأبشر ، وهو قليل . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 91-92 .

4 الأغلب في «فَعَّلَ» أن يكون لتكثير فاعله أصلَ الفعل ، كما أن الأكثر في أفعل النقل ، تقول : ذبحت الشاة ، ولا تقول ذبّحتها ، وأغلقت الباب مرة ، ولا تقول : غلّقت ، لعدم تصور معنى التكثير في مثله ، بل تقول : ذبّحت

1 ـ لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً ، نَحْوُ غَلَّقْتُ ، وَقَطَّعْتُ ، وَجَوَّلْتُ ، وَطَوَّفْتُ ، وَمَوَّتَتِ الإِبِلُ .

2 ـ وَلِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ فَرَّحْتُهُ [1] ، وَمِنْهُ فَسَّقْتُهُ [2] .

3 ـ وَلِلسَّلْبِ [3] نَحْوُ جَلَّدْتُ الْبَعِيرَ ، وَقَرَّدْتُهُ .

4 ـ وَبِمَعْنَى «فَعَلَ» نَحْوُ زِلْتُهُ وَزَيَّلْتُهُ [4] .

= الغنم ، وغلّقت الأبواب ، وقولك : جرّحته : أي أكثرت جراحاته ، وأما جرحته ـ بالتخفيف ـ فيحتمل التكثير وغيره ، قال الفرزدق :

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنِ عَمَّارِ

أي : أفتحها وأغلقها . وموّت المال : أي وقع الموتان في الإبل فكثر فيها الموت ، وجوّلت وطوّفت : أي أكثرت الجولان والطواف ، قيل : ولذلك سمي الكتاب العزيز تنزيلاً ؛ لأنه لم ينزل جملة واحدة ، بل سورة سورة وآية آية ، وليس نصاً فيه .

ثم إن التكثير يكون في المتعدى كما في غلّق وقطّع ، وقد يكون في اللازم كما في جوّل وطوّف وموّت .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 92-93 .

1 معنى التعدية في هذا الباب كما في باب أفعل ، والأولى أيضاً ههنا أن يقال في مقام التعدية : هو بمعنى جعل الشيء ذا أصله ، ليعم نحو فحّى القِدْرَ : أي جعلها ذات فحاً ، وشسّعَ النعلَ ، وهذا لا يتعدى إلى ثلاثة كأفعل إلا محمولاً على أفعل كحدّث وخبّر . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 93 .

2 إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسماً برأسه ، فقالوا : يجيء فعّل لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به ، نحو فسّقته : أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً ، وكذا كفّرته ، فقال المصنف : يرجع معناه إلى التعدية ، أي : جعلته فاسقاً بأن نسبته إلى الفسق .

ويجيء للدعاء على المفعول بأصل الفعل ، نحو جدّعته وعقّرته : أي قلت له جدعاً لك ، وعقراً لك ، أو الدعاء له ، نحو سقّيته : أي قلت له سقياً لك . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 94 .

3 نحو : قرّدت البعير : أي أزلت قراده ، وجلّدته : أي أزلت جلده بالسلخ .

انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 94 .

4 نحو زيلته : أي زلته أزيله زيلاً : أي فرقته ، وهو أجوف يائي ، وليس من الزوال ، فهما مثل قِلْتُه وأقلته

ويجيء أيضاً بمعنى صار ذا أصله ، كورّق : أي أورق : أي صار ذا ورق ، وقيّح الجرح : أي صار ذا قيح .

وقد يجيء بمعنى صيرورة فاعله أصله المشتق منه ، كروّض المكان : أي صار روضاً ، وعجّزت المرأة ، وثيّبت ، وعوّنت : أي صارت عجوزاً وثيباً وعواناً .

ويجيء بمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو قوله «سبحان الذي ضوّأ الأضواء ، وكوّف الكوفة ، وبصّر البصرة» أي : جعلها أضواء وكوفة وبصرة .

ويجيء بمعنى عمل شيء في الوقت المشتق هو منه ، كهجّر : أي سار في الهاجرة ، وصبّح : أي أتى صباحاً ، ومسّى وغلّس : أي فعل في الوقتين شيئاً .

ويجيء بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه ، نحو كوّف : أي مشى إلى الكوفة ، وفوّز وغوّر : أي مشى إلى المفازة والغور .

وَفَاعَلَ:

١ ـ لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ[1] إِلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقاً بِالآخَرِ[2] لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحاً[3]، فَيَجِيءُ الْعَكْسُ ضِمْناً[4] نَحْوُ ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ ثَمَّ[5] جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّياً نَحْوُ كَارَمْتُهُ

---

* وقد يجيء لمعان غير ما ذكر غير مضبوطة بمثل الضوابط المذكورة، نحو جرّب وكلّم.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 94-96.

1 أي: لنسبة المشتق منه فاعل إلى أحد الأمرين: أي الشيئين، وذلك أنك أسندت في ضارب زيد عمراً أصل ضارب ـ أي الضرب ـ إلى زيد، وهو أحد الأمرين، أعني زيداً وعمراً، وهم يستعملون الأمر بمعنى الشيء فيقع على الأشخاص والمعاني. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 96.

2 الذي يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير المستتر في قوله «النسبة» وذلك أن ضارب في مثالنا متعلقٌ بالأمر الآخر، وهو عمرو، وتعلقه به لأجل المشاركة التي تضمنها، فانتصب الثاني لأنه مشارك ـ بفتح الراء ـ في الضرب لا لأنه مضروب، والمشارَك مفعول، كما انتصب في «أذهبت عمراً» لأنه مجعول ويَمتنعُ جعله حالاً من قوله «أصله» أو من قوله «أحد الأمرين» لأن الظاهر من كلامه أن قوله «النسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً» مقدمة يريد أن يبني عليها صيرورة الفعل اللازم في فاعل متعدياً إلى واحد، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعدياً إلى اثنين، مشيراً إلى قوله في الكافية «المتعدى ما يتوقف فهمه على متعلق» فعلى هذا الذي يتوقف فهمه على هذا الأمر الآخر الذي هو المشارَك ـ بفتح الراء ـ ويتعلق به هو معنى فاعل، لكونه متضمناً معنى المشاركة، لا أصله، فإن قولك «كارمت زيداً» ليس فهم الكرم فيه متوقفاً على زيد، إذ هو لازم، وكذا «جاذبت زيداً الثوب» ليس الجذب متعلقاً بزيد، إذ هو ليس بمجذوب، بل في قولك «ضارب زيد عمراً» الضرب متعلق بعمرو، لأنه مفعول له، لكن انتصابه ليس لكونه مضروباً، بل لكونه مشاركاً، كما في قولك «كارمت زيداً» و«جاذبت زيداً الثوب» وكذا ليس أحد الأمرين متعلقاً بالآخر في «ضاربت زيداً» تعلقاً يقصده المصنف، إذ هو في بيان كون فاعل متعدياً بالنقل، وإنما يكون متعدياً إذا كان معنى الفعل متعلقاً بغيره، على ما ذكر في الكافية، ومن ثم قال في الشرح «ومن ثم جاء غير المتعدى متعدياً لتضمنه المعنى المتعلق» بمعنى المشاركة، وفي جعله حالاً من المضاف إليه ـ أعني الضمير المجرور في قوله «أصله» ـ ما فيه، كما مرّ في باب الحال، والظاهر أنه قصد جعله حالاً من أحد الأمرين مع سماجته، ولو قال «لتعلق مشاركة أحد الأمرين في أصل الفعل بذلك الآخر صريحاً فيجيء العكس ضمناً» لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله «ومن ثم كان غير المتعدى» إلى آخره عليه. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 96-98.

3 أي: أن أحد الأمرين صريحاً مشارِك والآخر مشارَك، فيكون الأول فاعلاً صريحاً، والثاني مفعولاً صريحاً.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 98.

4 أي: يكون المنصوب مشارِكاً ـ بكسر الراء ـ والمرفوع مشاركاً ضمناً، لأن من شاركته فقد شاركك، فيكون الثاني فاعلاً والأول مفعولاً من حيث الضمن والمعنى. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 98.

5 أي: من جهة تضمن فاعل معنى المشاركة المتعلقة بعد أحد الأمرين بالآخر.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 98.

وَشَاعَرْتُهُ .

2 ـ وَالْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مُغَايِرٍ لِفَاعَلَ[1] مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ نَحْوَ جَاذَبْتُهُ الثَّوْبَ ، بِخِلَافِ شَاتَمْتُهُ .

3 ـ وَبِمَعْنَى «فَعَّلَ»[2] نَحْوُ ضَاعَفْتُهُ .

4 ـ وَبِمَعْنَى «فَعَلَ»[3] نَحْوُ سَافَرْتُ .

وَتَفَاعَلَ :

1 ـ لِمُشَارَكَةِ (الاثْنَيْنِ)[4] فَصَاعِداً فِي أَصْلِهِ صَرِيحاً[5] نَحْوُ تَشَارَكَا ، وَمِنْ ثَمَّ

---

1 بفتح العين : أي إلى واحد هو غير المشارك في هذا الباب ـ بفتح الراء ـ أي : إن كان المشارك ههنا ـ بفتح الراء ـ مفعول أصل الفعل كان المتعدي إلى واحد في الثلاثي متعدياً إلى واحد ههنا أيضاً ، نحو «ضاربت زيداً» فان المشارك في الضرب هو المضروب فمفعول أصل الفعل ومفعول المشاركة شيء واحد ، فلم يزد مفعولٌ آخر بالنقل ، وإن كان المشارك ههنا غيرَ مفعول أصل الفعل ، نحو «نازعت زيداً الحديث» فان مفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المنزوع ، والمشارك زيد ، صار الفعل إذن متعدياً إلى مفعولين ، وكذا «نازعت زيداً عمراً» فاعلم أن المشارك ـ بفتح الراء ـ في باب فاعل قد يكون هو الذي أوقع أصل الفعل عليه كـ«ضاربت زيداً» في المتعدي و«كارمته» في اللازم ، وقد يكون غير ذلك نحو «نازعت زيداً الحديث» في المتعدى ، و«سايرته في البرية» في اللازم ، وقد يكون ما زاد من المفعول في باب المفاعلة هو المعامَل ـ بفتح الميم ـ بأصل الفعل ، لا على وجه المشاركة كما في قول علي رضي الله عنه «كاشفتك الغطاءات» وقولك : عاودته ، وراجعته .
انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 98 .

2 يكون للتكثير كفعل ، نحو «ضاعفت الشيء» أي : كثرت أضعافه كضعفته ، و«ناعمه الله» كنعّمه . أي كثر نَعْمته بفتح النون . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 99 .

3 كسافرت بمعنى سفَرتُ : أي خرجت إلى السفر ولا بد في «سافرت» من المبالغة ، وكذا «ناولته الشيء» أي : نُلْتُه إياه ـ بضم النون ـ أي أعطيته .
وقد تجيء بمعنى جَعْلِ الشيء ذا أصله كأفْعَلَ وَفَعَّلَ ، نحو «راعنا سمعك» أي : اجعله ذا رعاية لنا كأرعنا ، و«صاعر خده» أي : جعله ذا صَعَرٍ ، و«عافاك الله» أي جعلك ذا عافية ، و«عاقبت فلاناً» أي : جعلته ذا عقوبة . وأكثر ما تجيء هذه الأبواب الثلاثة متعدية . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 99 .

4 وفي الشرح : اثنين .

5 لا شك أن في قول المصنف قبل «النسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً» وقوله ههنا «لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً» تخليطاً ومجمجة (المجمجة : تغيير الكتاب وإفساده ، ومجمج الرجل في خبره : لم يبينه) وذلك أن التعلق المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان ، لا لفظيان ، ومعنى «ضارب زيد عمراً» و«تضارب زيد وعمرو» شيء واحد ، كما يجيء ، فمعنى التعلق والمشاركة في كلا البابين ثابت ، فكما أن للمضاربة تعلقاً بعمرو صريحاً في قولك «ضارب زيد عمراً» فكذا للتضارب في «تضارب

نَقَصَ [1] مَفْعُولاً عَنْ فَاعَلَ.

2 ـ وَلِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْهُ نَحْوُ تَجَاهَلْتُ

= زيد وعمرو» تعلق صريح به، وكما أن زيداً وعمراً في «تضارب زيد وعمرو» متشاركان صريحاً في الضرب الذي هو الأصل فكذاهما متشاركان فيه صريحاً في «ضارب زيد عمراً» فلو كان مطلق تعلق الفعل بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في «تضارب زيد وعمرو» ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفع زيد وعمرو في «ضارب زيد عمراً» فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول «ومن ثم جاء غير المتعدي متعدياً»، ولا بناء قوله في هذا الباب «ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل» على المشاركة، وكان أيضاً من حق اللفظ أن يقول: تفاعل لاشتراك أمرين، لأن المشاركة تضاف إما إلى الفاعل أو إلى المفعول تقول: أعجبتني مشاركة القوم عمراً، أو مشاركة عمرو القوم، وأما إذا قصدت بيان كون المضاف إليه فاعلاً ومفعولاً معاً فالحق أن تجيء بباب التفاعل أو الافتعال، نحو أعجبني تشاركنا، واشتراكنا، هذا، والأولى ما قال المالكي وهو أن «فاعل» لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى.

واعلم أن الأصل المشترك فيه في بابي المفاعلة والتفاعل قد يكون معنى، وهو الأكثر، نحو: ضاربته، وتضاربنا، وقد يكون عيناً نحو ساهمته: أي قارعته وسابقته، وساجلته، وتقارعنا، وتسابقنا، وتساجلنا.

ثم اعلم أنه لا فرق من حيث المعنى بين فَاعَلَ وتَفَاعَلَ في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل، ألا ترى إلى قول الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما لبعض من خاصمه: «سفيه لم يجد مسافهاً»، فإنه رضي الله عنه سمى المقابل له في السفاهة مسافها وإن كانت سفاهته وجدت بعد سفاهة الأول، وتقول: إن شتمتني فما أشاتمك، ونحو ذلك، فلا فرق من حيث المغزى والمقصد الحقيقي بين البابين، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخالف مفردات إحداهما مفردات الأخرى معنى من حيث الوضع، وكذا إعرابهما، كما تقول: جاءني القوم إلا زيداً، وجاءني القوم ولم يجئ من بينهم زيد، أو جاءوني وتخلف زيد، أو لم يوافقهم زيد، ونحو ذلك، والمقصود من الكل واحد، فكذا «ضارب زيد عمراً»: أي شاركه في الضرب، و«تضارب زيد وعمرو» أي: تشاركا فيه، والمقصود من شاركه وتشاركا شيء واحد مع تعدى الأول ولزوم الثاني. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 100-102.

1 أي: ومن جهة كون تفاعل في الصريح وظاهر اللفظ مسنداً إلى الأمرين المشتركين في أصل الفعل بخلاف فاعل، فإنه لإسناده في اللفظ إلى أحد الأمرين فقط ونصب الآخر لفظ شارك لمفعوله، فإن كان فاعل متعدياً إلى اثنين نحو «نازعتك الحديث» كان تفاعل متعدياً إلى ثانيهما فقط، ويرتفع الأول داخلاً في الفاعلية، نحو «تنازعنا الحديث» و«تنازع زيد وعمرو الحديث» وإن كان فاعل متعدياً إلى واحد نحو «ضاربتك» لم يتعد تفاعل إلى شيء لدخول الأول في جملة الفاعل، نحو «تضاربنا» و«تضارب زيد وعمرو».

قوله «نقص مفعولاً» انتصاب «مفعولاً» على المصدر، وهو بيان النوعي كقولك: ازددت درجة، ونقصت مرتبة، ودنوت إصبعاً، أي: نقص هذا القدر من النقصان، ويجوز أن يكون تمييزاً، إذ هو بمعنى الفاعل: أي نقص مفعول واحد منه. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 102.

وتَغافَلْتُ[1].

3 ـ وبِمَعْنَى «فَعَلَ»[2] نَحْوُ تَوانَيْتُ.

4 ـ ومُطاوِعَ «فاعَلَ»[3] نَحْوُ باعَدْتُهُ فتَباعَدَ.

وتَفَعَّلَ:

1 ـ لِمُطاوَعَةِ «فَعَّلَ»[4] نَحْوُ كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ.

2 ـ ولِلتَّكَلُّفِ[5] نَحْوُ تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ.

---

1 معنى «تغافلت» أظهرت من نفسي الغفلة التي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تخالفه وترى من نفسك ما ليس فيه منه شيء، أصلاً، وأما تفعل في معنى التكلف نحو: تحلم وتمرأ فعل غير هذا لأن صاحبه يتكلف أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة، ولا يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن ذلك فيه وفي تفاعل لا يريد ذلك الأصل حقيقة، ولا يقصد حصوله له، بل يوهم الناس أن ذلك فيه لغرض له. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 102-103.

2 لابد فيه من المبالغة.

3 ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظن، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعدياً، نحو: علمته الفقه فتعلمه: أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعد كما ترى، أو كان لازماً، نحو: كسرته فانكسر: أي تأثر بالكسر، فلا يقال في «تنازع زيد وعمرو الحديث»، إنه مطاوع «نازع زيد عمر الحديث» ولا في «تضارب زيد وعمرو» إنه مطاوع «ضارب زيد عمراً» لأنهما بمعنى واحد، وليس أحدهما تأثيراً والآخر تأثراً، وأنما يكون تفاعل مطاوع فاعل إذا كان فاعل لجعل الشيء ذا أصله، نحو: باعدته: أي بعدته، فتباعد: أي بعد، وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو «باعدت زيداً فتباعد» المطاوع هو زيد، لكنهم سموا الفعل المسند إليه مطاوعاً مجازاً.

وقد يجيء تفاعل للاتفاق في أصل الفعل لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك، كقول علي رضي الله تعالى عنه «تَحَابَّا أَهْلَهُ بِصِفَةِ ذَاتِهِ» وقولهم: «بمعنى أَفْعَلَ نحو تَخَاطَأَ بمعنى أَخْطَأَهُ مما لا جدوى له، لأنه إنما يقال هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المحال عليه مختصاً بمعنى عام مضبوط بضابط فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى، أما إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تعهد، وغير ذلك كقولهم تعهد بمعنى تعاهد. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 103-104.

4 يريد سواء كان فعّل للتكثير نحو قطعته فتقطع، أو للنسبة نحو قيّسته ونزّرته وتمّمته: أي نسبته إلى قيس ونزار وتميم فتقيّس وتنزّر وتتمّم، أو للتعدية نحو علمته فتعلم والأغلب في مطاوعة فعّل الذي للتكثير هو الثلاثي الذي أصل فعل، نحو علمته فعلم، وفرحته ففرح. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 104.

5 هو من القسم الأول: أي مطاوع فعل الذي هو للنسبة تقديراً، وإن لم يثبت استعماله لها، كأنه قيل: شجعته وحلمته: أي نسبته إلى الشجاعة والحلم، فتشجع وتحلم: أي انتسب إليهما وتكلفهما.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 104-105.

3 ـ وَلِلاتِّخَاذِ[1] نَحْوُ تَوَسَّدَ، وَمِنْهُ تَبَنَّاهُ.

4 ـ وَلِلتَّجَنُّبِ[2] نَحْوُ تَأَثَّمَ وَتَحَرَّجَ.

5 ـ وَلِلْعَمَلِ الْمُكَرَّرِ فِي مُهْلَةٍ[3] نَحْوُ تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ تَفَهَّمَ[4].

6 ـ وَبِمَعْنَى اسْتَفْعَلَ[5] نَحْوُ تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ.

وَانْفَعَلَ[6]:

---

1 وتفعل الذي للاتخاذ مطاوع فعّل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إذا كان أصله اسماً لا مصدراً، فتردى الثوب» مطاوع «رديته الثوب»: أي جعلته ذا رداء، وكذا «توسد الحجر»: أي صار ذا وسادة هي الحجر مطاوع «وسدته الحجر» فهو مطاوع فعل المذكور المتعدي إلى مفعولين ثانيهما بيان لأصل الفعل، لأن الثوب بيان الرداء والحجر بيان الوسادة، فلا جرم يتعدى هذا المطاوع إلى مفعول واحد.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 105.

2 وتفعل الذي للتجنب مطاوع فعّل الذي للسلب تقديراً، وإن لم يثبت استعماله كأنه قيل: أثّمته وحرّجته بمعنى جنبته عن الحرج والإثم وأزلتهما عنه كقردته، فتأثم وتحرج: أي تجنب الإثم والحرج.
انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 105.

3 وتفعل الذي للعمل المتكرر في مهلة مطاوع فعّل الذي للتكثير، نحو جرعتك الماء فتجرعته: أي كثرت لك جرع الماء فتقبلت ذلك التكثير وفوقته اللبن فتفوقه وحسيته المرق فتحساه: أي كثرت له فيقه وهو جنس الفيقة: أي قدر اللبن المجتمع بين الحلبتين، وكثرت له حسَاءه. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 105-106.

4 إنما قال «ومنه» لأن معنى الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه، لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسي، فبين أنه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تفهم للتكلف في الفهم كالتسمع والتبصر. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 106.

5 تفعل يكون بمعنى استفعل في معنيين مختصين باستفعل: أحدهما الطلب، نحو تنجزته: أي استنجزته: أي طلبت نجازه: أي حضوره والوفاء به.
والآخر: الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله، نحو استعظمته وتعظمته: أي اعتقدت فيه أنه عظيم، واستكبر وتكبر: أي اعتقد في نفسه أنها كبيرة.
والأغلب في «تفعّل» معنى صيرورة الشيء ذا أصله كتأهل وتألم وتأكل وتأسف وتأصل وتفكك وتألب: أي صار ذا أهل، وألم، وأكل: أي صار مأكولاً، وذا أسف، وذا أصل، وذا فكك وذا ألب فيكون مطاوع فعل الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إما حقيقة كما في ألبته فتألب وأصلته فتأصل، وإما تقديراً كما في تأهل، إذ لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل.
وقد يجيء «تفعل» مطاوع فعّل الذي معناه جعل الشيء نفس أصله، إما حقيقة أو تقديراً، نحو تزبب العنب، وتأهل الوحش وتكلل: أي صار إكليلاً: أي محيطاً. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 106-107.

6 باب انفعل لا يكون إلا لازماً، وهو في الأغلب مطاوع فَعَلَ، بشرط أن يكون فعل عِلاجاً: من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال علمته فانعلم، ولا فهمته فانفهم.

1 ـ لازِمٌ مُطاوِعُ «فَعَلَ» نَحْوُ كَسَرْتُ فانْكَسَرَ، وقَدْ جاءَ مُطاوِعَ «أَفْعَلَ» نَحْوُ أَسْفَقْتُهُ فانْسَفَقَ وأَزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ قَليلاً.

2 ـ ويَخْتَصُّ بِالعِلاجِ والتَّأْثيرِ، ومِنْ ثَمَّ قيلَ انْعَدَمَ خَطأً.

وافْتَعَلَ:

1 ـ لِلْمُطاوَعَةِ غالِباً[1]، نَحْوُ: غَمَمْتُهُ فاغْتَمَّ.

2 ـ ولِلاتِّخاذِ[2]، نَحْوُ: اذَّبَحَ واطَّبَخَ.

3 ـ وبِمَعْنَى «تَفاعَلَ»[3] نَحْوُ اجْتَوَرُوا، واخْتَصَمُوا.

4 ـ ولِلتَّصَرُّفِ[4] نَحْوُ اكْتَسَبَ.

= وأما تفعل فإنه وإن وضع لمطاوعة فعّل، لكنه إنما جاز نحو فهمته فتفهم وعلمته فتعلم، لأن التكرير الذي فيه كأنه أظهره وأبرزه حتى صار كالمحسوس، وليس مطاوعة انفعل لفَعَلَ مطردة في كل ما هو علاج، فلا يقال: طردته فانطرد، بل طردته فذهب.

وقد يجيء مطاوعاً لأفعَلَ نحو أزعجته فانزعج، وهو قليل. وأما انسفق فيجوز أن يكون مطاوع سفقت الباب: أي أوردته لأن سفقت وأسفقت بمعنى. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 108.

1 قال سيبويه: الباب في المطاوعة انفعل، وافتعل قليل، نحو جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج.

قال الرضي: فلما لم يكن موضوعاً للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج، نحو غممته فاغتم ولا تقول فانغم.

ويكثر إغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو واو أو نون أو ميم، نحو لأمت الجرح، أي: أصلحته، فالتأم، ولا تقول انلام، وكذا رميت به فارتمى، ولا تقول انرمى، ووصلته فاتّصل، لا انوصل، ونفيته فانتفى لا انفى، وجاء امتحى وامحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النونُ الساكنة فيها، ونون انفعل علامة المطاوعة فكره طمسها، وأما تاء افتعل في نحو ادكر واطّلب فلما لم يختص بمعنى من المعاني كنون انفعل صارت كأنها ليست بعلامة؛ إذ حق العلامة الاختصاص.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 108-109.

2 أي: لاتخاذك الشيء أصله، وينبغي أن لا يكون ذلك الأصل مصدراً، نحو اشتويت اللحم: أي اتخذته شواء، واطبخ الشيء: أي جعله طبيخاً، واختبز الخبز: أي جعله خبزاً، والظاهر أنه لاتخاذك الشيء أصله لنفسك، فاشتوى اللحم: أي عمله شواء لنفسه، وامتطاه: أي جعله لنفسه مطية، وكذا اغتذى وارتشى واعتاد.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 109.

3 نحو اعتوروا: أي تناوبوا، واجتوروا: أي تجاوروا، ولهذا لم يُعَلّ، لكونه بمعنى ما لا يعل.

انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 109.

4 أي: الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل، فمعنى كسب أصاب، ومعنى اكتسب اجتهد في تحصيل الإصابة بأن زاول أسبابها.

وقد يجيء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط، نحو ارتجل الخطبة، ونحوه. انظر: شرح الشافية للرضي 1/ 110.

5 ـ وَبِمَعْنَى «فَعَلَ» نَحْوُ قَرَأْتُهُ وَاقْتَرَأْتُ .

وَاسْتَفْعَلَ :

1 ـ لِلسُّؤَالِ غَالِباً : إِمَّا صَرِيحاً نَحْوُ اسْتَكْتَبْتُهُ ، أَوْ تَقْدِيراً نَحْوُ اسْتَخْرَجْتُهُ [1] .

2 ـ وَلِلتَّحَوُّلِ [2] نَحْوُ اسْتَحْجَرَ الطِّينُ .

وَكَمَا فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ

وَالأُتُنَ فِي أَسْوَاقِنَا تَسْتَحْمِرُ

3 ـ وَلِلإِصَابَةِ عَلَى صِفَةٍ نَحْوُ اسْتَعْظَمْتُهُ .

4 ـ وَبِمَعْنَى «فَعَلَ» [3] نَحْوُ قَرَّ وَاسْتَقَرَّ .

{الفعل المضارع}

مَا أَشْبَهَ الاسْمَ بِسَبَبِ أَحَدِ حُرُوفِ «أَنَيْتُ» لِوُقُوعِهِ مُشْتَرَكاً ، وَتَخْصِيصِهِ بِالسِّينِ وَسَوْفَ أَوْ (بِاللاَّمِ) [4] .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً ، وَالنُّونُ لَهُ مَعَ غَيْرِهِ ، وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً ، وَلِلْمُؤَنَّثِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ غَيْبَةً ، وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا .

---

1 تقول : استخرجت الوتدَ ، ولا يمكن ههنا طلبٌ في الحقيقة ، كما يمكن في «استخرجت زيداً» إلا أنه بمزاولة إخراجه والاجتهاد في تحريكه كأنه طلب منه أن يخرج ، فقولك أخرجته لا دليل فيه على أنك أخرجته بمرة واحدة أو مع اجتهاد ، بخلاف استخرج ، وكذلك «استعجلت زيداً» أي : عجلته ، فإذا كان بمعنى عَجَّلْتَ فكأنه طلب العجلة من نفسه ، ومن مجاز الطلب قولهم : استرقع الحيوان ، واسترم البناء ، واسترقع الثوب .
انظر : شرح الشافية للرضي 1/110 .

2 ويكون للتحول إلى الشيء حقيقة ، نحو استحجر الطين : أي صار حجراً حقيقية ، أو مجازاً : أي صار كالحجر في الصلابة ، وإن البغاث بأرضنا يستنسر أي : يصير كالنسر في القوة ، والبغاث مثلث الفاء ـ ضعاف الطير .
انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 111 .

3 نحو قر واستقر ، ولا بد في استقر من مبالغة
ويجيء أيضاً كثيراً للاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو استكرمته : أي اعتقدت فيه الكرم ، واستسمنته : أي عددته ذا سِمَنٍ ، واستعظمته : أي عددته ذا عظمة .
ويكون أيضاً للاتخاذ ، نحو استلام .
وقد يجيء لمعان أخر غير مضبوطة . انظر : شرح الشافية للرضي 1/ 111-112 .

4 وفي المتن : اللام .

وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعِيِّ، وَمَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ مُجَرَّداً (عَلَى فَعَلَ)[1] كُسِرَتْ عَيْنُهُ أَوْ ضُمَّتْ أَوْ فُتِحَتْ غَالِباً[2] إِنْ كَانَ الْعَيْنُ أَوِ اللاَّمُ حَرْفَ حَلْقٍ غَيْرَ أَلِفٍ؛ وَشَذَّ أَبَى يَأْبَى.

وَأَمَّا قَلَى يَقْلَى فَعَامِرِيَّةٌ.

وَرَكَنَ يَرْكَنُ مِنَ التَّدَاخُلِ.

وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الأَجْوَفِ بِالْوَاوِ وَالْمَنْقُوصِ بِهَا.

وَلَزِمَ الْكَسْرَ فِيهِمَا بِالْيَاءِ، وَمَنْ قَالَ طَوَّحْتُ وَأَطْوَحُ وَتَوَّهْتُ وَأَتْوَهُ فَطَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتِيهُ شَاذٌّ عِنْدَهُ أَوْ مِنَ التَّدَاخُلِ.

وَلَمْ يَضُمُّوا فِي الْمِثَالِ، وَوَجَدَ يَجُدُ ضَعِيفٌ.

وَلَزِمُوا الضَّمَّ فِي الْمُضَاعَفِ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ يَشُدُّهُ وَيَمُدُّهُ.

وَقَدْ جَاءَتِ الْكَسْرَةُ فِي يَشِدُّهُ وَيَعِلُّهُ وَيَنِمُّهُ وَيَبِتُّهُ، وَلَزِمُوا فِي حَبَّهُ يَحِبُّهُ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى «فَعِلَ» فُتِحَتْ عَيْنُهُ أَوْ كُسِرَتْ إِنْ كَانَ مِثَالاً غَالِباً.

وَطَيِّءٌ تَقُولُ فِي بَابِ بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى. وَأَمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ فَمِنَ التَّدَاخُلِ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى «فَعُلَ» ضُمَّتْ عَيْنُهُ.

وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ كُسِرَ مَا قَبْلَ الآخِرِ، مَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُ مَاضِيهِ تَاءً زَائِدَةً نَحْوُ تَعَلَّمَ وَتَجَاهَلَ وَتَدَحْرَجَ فَلاَ يُغَيَّرُ أَوْ لَمْ تَكُنِ اللاَّمُ مُكَرَّرَةً، نَحْوَ احْمَرَّ وَاحْمَارَّ وَاقْشَعَرَّ فَيُدْغَمُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ مُضَارِعِ «أَفْعَلَ» يُؤَفْعِلُ إِلاَّ أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِي الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَخُفِّفَ فِي الْجَمِيعِ، وَقَوْلُهُ:

«فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا» شَاذٌّ.

{إعراب الفعل المضارع}

وَلاَ يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّأْكِيدِ وَلاَ نُونُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ.

---

1 ساقطة في المتن.

2 وفي المتن: «إلا» زيادة.

وَإِعْرَابُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ (وَجَزْمٌ)[1].

فَالصَّحِيحُ الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ لِلتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ يَضْرِبُ وَتَضْرِبُ وَأَضْرِبُ وَنَضْرِبُ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحِ (وَالسُّكُونِ)[2].

وَالْمُتَّصِلُ بِهِ ذَلِكَ[3] بِالنُّونِ[4]، وَحَذْفِهَا[5]، نَحْوُ يَضْرِبَانِ وَتَضْرِبَانِ وَتَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ.

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيراً[6] وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً[7] وَالْحَذْفِ[8].

وَالْمُعْتَلُّ بِالأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيراً[9] (وَالْحَذْفِ[10])[11].

{رفع الفعل المضارع}

وَيَرْتَفِعُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ، نَحْوُ يَقُومُ زَيْدٌ.

{نواصب الفعل المضارع}

وَيَنْتَصِبُ بِـ«أَنْ»[12] وَ«لَنْ»[13] وَ«إِذَنْ»[14] وَ«كَيْ»[15].

---

1 وفي الشرح: أو جزم.

2 وفي المتن: في السكون.

3 أي الضمير البارز المرفوع.

4 المفتوحة مع الواو والياء والمكسورة مع الألف.

5 حالتي النصب والجزم.

6 حالة الرفع لثقل الضمة عليها لفظاً تقول: تدعو وترمي بالسكون.

7 حالة النصب لخفتها نحو لن يدعوَ ولن يرميَ.

8 أي حذف الواو والياء حالة الجزم؛ لأن الجازم لما لم يجد حركة أسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم.

9 لأن الألف لا يقبل الحركة تقول: يرضى ولن يرضى على السواء.

10 أي حذف الألف حال الجزم نحو لم يرض كالواو والياء.

11 ساقطة في المتن.

12 إن «أن» التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي مؤداه، ولا ما يؤدي معنى القول، ولا بعد الظن، فهي مصدرية لا غير، سواء كانت بعد فعل الترقب، كحسبت، وطمعت، ورجوت، وأردت، أو بعد غيره من الأفعال.

13 و«لن» معناها نفي المستقبل، هي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم.

14 إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها.

15 مثل: أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها السببية.

وَبِـ«أَنْ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ حَتَّى وَلاَمِ كَيْ وَلاَمِ الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ.

فَـ«أَنْ» نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ، وَأَنْ تَصُومُوا.

وَالَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ فَهِيَ[1] الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمُثَقَّلَةِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ وَأَنْ لاَ يَقُومُ.

وَالَّتِي بَعْدَ (الظَّنِّ)[2] فِيهَا الْوَجْهَانِ.

وَ«لَنْ» نَحْوُ لَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ (حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي)[3]، وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ.

وَ«إِذَنْ» إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلاً[4]، نَحْوُ إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ.

وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ.

وَ«كَيْ» نَحْوُ: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ[5].

وَ«حَتَّى» إِذَا كَانَ (مُسْتَقْبَلاً)[6] بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى «كَيْ»[7] أَوْ «إِلَى أَنْ»[8] مِثْلُ: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ، وَأَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ.

فَإِنْ أَرَدْتَ[9] الْحَالَ تَحْقِيقاً أَوْ حِكَايَةً[10] كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ فَيَرْتَفِعُ[11]، وَيَجِبُ السَّبَبِيَّةُ[12] نَحْوُ: مَرِضَ فُلاَنٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ.

وَمِنْ ثَمَّ[13] امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا فِي النَّاقِصَةِ، وَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا، وَجَازَ[14] فِي التَّامَّةِ كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا وَأَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا.

---

1 كالداخلة على الجملة الاسمية والشرطية والفعل الغير المتصرف.

2 وفي المتن: العلم.

3 ساقطة في المتن.

4 لا حالاً.

5 أي سببية ما قبلها لما بعدها أو بالعكس أو سببية كل منهما للآخر.

6 وفي المتن: مستبقة.

7 أي للتعليل.

8 أي الغاية ولا تدخل إلا على المضارع.

9 بالفعل الذي دخلته حتى زمان.

10 أي حال كون الحال محققاً بأن يكون زمان التكلم أو حكياً بأن يحكيه مع وصف الحالية ويجعله منزلاً منزلة الحال أي يبرزه في نظر السامع في معرض الحال.

11 أي ما بعد حتى.

12 أي كون ما قبلها سبباً لما بعدها.

13 أي من أجل أن حتى حرف ابتداء للسببية.

14 الرفع في وقت حصول كان.

و«لاَمُ كَيْ» نَحْوُ: أَسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الْجَنَّةَ .

و«لاَمُ الْجُحُودِ» لاَمُ تَأْكِيدٍ بَعْدَ النَّفْيِ لِـ«كَانَ» نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾[1] .

و«الْفَاءُ» بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : السَّبَبِيَّةُ[2] .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفْيٌ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرْضٌ .

و«الْوَاوُ» بِشَرْطِ الْجَمْعِيَّةِ أَيْ مُصَاحَبَةِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا وَإِلاَّ فَالْوَاوُ (لِلْجَمْعِ)[3] دَائِماً وَكَوْنُ مَا قَبْلَهَا مِمَّا تَقَدَّمَ[4] .

و«أَوْ» بِشَرْطِ مَعْنَى «إِلَى أَنْ» أَوْ «إِلاَّ أَنْ» وَالْعَاطِفَةِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً .

وَيَجُوزُ إِظْهَارُ «أَنْ» مَعَ «لاَمِ كَيْ» وَالْعَاطِفَةِ[5] .

وَيَجِبُ مَعَ «لاَ»[6] فِي اللاَّمِ .

{جوازم الفعل المضارع}

(وَيَنْجَزِمُ)[7] بِـ«لَمْ» و«لَمَّا» وَلاَمِ الأَمْرِ وَلاَ فِي النَّهْيِ .

وَكَـ«لَمْ» الْمُجَازَاةِ وَهِيَ «إِنْ» و«مَهْمَا» و«إِذْمَا» و«حَيْثُمَا» و«أَيْنَ» و«مَتَى» و«أَنَّى» و«مَا» و«مَنْ» و«أَيٌّ» .

وَأَمَّا[8] مَعَ «كَيْفَمَا» و«إِذَا» شَاذٌّ .

فَـ«لَمْ» لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ .

و«لَمَّا» مِثْلُهَا ، وَيَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ ، و(بِجَوَازِ)[9] حَذْفِ الْفِعْلِ .

وَلاَمُ الأَمْرِ هِيَ (اللاَّمُ)[10] الْمَطْلُوبُ بِهَا الْفِعْلُ .

---

1 الأنفال : 33 .

2 أي سببية ما قبلها لما بعدها .

3 وفي المتن : للجمعية .

4 من أحد الأشياء الستة .

5 أي الحروف العاطفة .

6 أي لام كي على أن اللام للعهد ويمتنع فيما سوى ذلك .

7 وفي المتن : ويجزم .

8 انجزام المضارع .

9 وفي المتن : يجوز .

10 ساقطة في المتن .

وَلاَ النَّهْيِ ضِدُّهَا .

وَكَلِمُ الْمُجَازَاةِ تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ الأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ الثَّانِي ، وَيُسَمَّيَانِ شَرْطاً وَجَزَاءً .

وَإِنْ كَانَا[1] مُضَارِعَيْنِ أَوِ الأَوَّلُ فَالْجَزْمُ[2] ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي[3] فَالْوَجْهَانِ[4] .

وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ «قَدْ» لَفْظاً أَوْ مَعْنًى لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِياً بِـ«لاَ» فَالْوَجْهَانِ وَإِلاَّ فَالْفَاءُ .

وَتَجِيءُ «إِذَا» مَعَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ مَوْضِعَ الْفَاءِ ، وَيَنْجَزِمُ بِـ«إِنْ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ إِذَا قُصِدَ بِهَا السَّبَبِيَّةُ ، نَحْوُ: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ ، وَلاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ ، وَامْتَنَعَ لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنْ لاَ تَكْفُرْ خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ .

{الأمر}

مِثَالُ الأَمْرِ[5] : صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ .

وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ آخِرِ الْمَجْزُومِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ (مُتَحَرِّكَةً فَتَحْذِفُهَا وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مِثْلَ مَجْزُومِ الآخِرِ نَحْوُ دَحْرِجْ دَحْرِجَا ، وَقَاتِلْ قَاتِلاَ ، وَعِدْ عِدَا وَقِهْ قِيَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ)[6] سَاكِنٌ ، وَلَيْسَ مِنَ الإِفْعَالِ زِيدَتْ هَمْزَةُ (وَصْلٍ)[7] مَضْمُومَةٌ إِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ ، نَحْوُ: اُقْتُلْ (وَاغْزُ)[8] ، وَمَكْسُورَةٌ فِيمَا سِوَاهُ ، نَحْوُ: اضْرِبْ ، أَوْ كَانَ بَعْدَهُ فَتْحَةٌ ، نَحْوُ: اعْلَمْ ، (وَإِنْ كَانَ مِنَ الإِفْعَالِ)[9] فَمَفْتُوحَةٌ مَقْطُوعَةٌ .

---

1 أي الفعلان .

2 أي فجزم كلمة الشرط أو انجزام المضارع واجب .

3 مضارعاً كذلك .

4 أي الجزم وعدمه جائزان .

5 زيادة هنا في المتن : الأمر .

6 ساقطة في المتن .

7 وفي المتن : الوصل .

8 ساقطة في المتن .

9 ساقطة في الشرح .

{فعل ما لم يسم فاعله}

فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ كَانَ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ ، وَالثَّانِي مَعَ التَّاءِ خَوْفَ الالْتِبَاسِ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الأَفْصَحُ فِيهِ : قِيلَ وَبِيعَ .

وَجَاءَ الإِشْمَامُ وَالْوَاوُ وَمِثْلُهُ بَابُ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ دُونَ اسْتُجِيرَ وَأُقِيمَ ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ .

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ أَلِفاً .

{المتعدي وغير المتعدي}

الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي .

الْمُتَعَدِّي : مَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ كَضَرَبَ .

وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلاَفِهِ كَقَعَدَ[1] .

---

1 ينبغي أن يكون نحو : قرُب وبعُد ، وخرج ، ودخل : متعدياً ، إذ لا تفهم معانيها إلا بمتعلَّق ، بل ، يقال لمثل هذه الأفعال : إنها متعدية بالحرف الفلاني ، لكن لا يقع عليها اسم المتعدي إذا أطلق ، بل يقال : هي لازمة .

ولا خلاف عندهم أن باب فعُل ، كله لازم ، مع أن قرب ويعد منه وهو يتعدى إلى المفعول بحرف الجر ، ولا يبعد أن يرسم المتعدي بأنه : الذي يصح أن يشتق منه اسم مفعول غير مقيد ، ويرسم اللازم بأنه الذي لا يصح أن يشتق منه ذلك .

واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعد بنفسه مرة ، ومرة : إنه لازم ، متعد بحرف الجر ، وذلك إذا تساوى الاستعمالان ، وكان كل واحد منهما غالباً ، نحو : نصحتك ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك .

يحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً ، إذ معناه مع اللام ، هو معناه من دون اللام ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لام : متعد إجماعا ، فكذا مع اللام ، فهي ، إذن ، زائدة ، كما في : ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل : 72] ، إلا أنها مطردة الزيادة في نحو : نصحت وشكرت ، دون ﴿ردف﴾ .

فإن كان تعديه بنفسه قليلاً ، نحو : أقسمت الله ، أو مختصاً بنوع من المفاعيل ، كاختصاص «دخلت» بالتعدي إلى الأمكنة ، وأما إلى غيرها فَبِفي ، نحو : دخلت في الأمر ، فهو لازم حذف منه حرف الجر .

وإن كان تعديه بحرف الجر قليلاً ، فهو متعد ، والحرف زائد ، كما في : يقرأن بالسور ، و : ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة : 195] و ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل : 72] .

وإذا تعدى بحرف الجر ، فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به ، ولهذا قد يعطف على موضع المجرور

وَيَتَعَدَّى اللَّازِمُ بِالْبَاءِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ[1] .

= بالنصب ، قال تعالى : ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة : 6] بالنصب ، وقال لبيد :

فإن لم تجد من دون عدنان والداً … ودون معد فلتزعك العواذل

والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل ، لا مع الجار ؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه ، كالهمزة والتضعيف في : أذهبت زيداً ، وكرّمت عمراً ، لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار منفصلاً عنه ، وكالجزء من المفعول ، توسعوا في اللفظ ، وقالوا : هما في محل النصب .

ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام إلا مع «أن» و«أنّ» وذلك فيهما أيضاً ، بشرط تعين الجار ، فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه ، وبالجر عند الخليل والكسائي ، والأول أولى ، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمراً ، وهذا حكم بشذوذ : الله لأفعلن ، ونحو قول رؤبة : خير ، لمن قال له كيف أصبحت ، وقوله :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة … أشارت كليب بالأكف الأصابع

وإنما جاز حذف الجار مع أن وأنّ ، كثيراً قياساً ، لاستطالتهما بصلتهما

والأخفش الأصغر ، يجيز حذف الجار مع غيرهما أيضاً قياساً ، إذا تعين الجار ، كما في : خرجت الدار ، ولم يثبت ، بل ، قد جاء في غيرهما ، شذوذاً كقوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا … كلامكم علي إذن حرام

وقوله تعالى : ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف : 16] ، و﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة : 235] ، و : ﴿ ... أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ [البقرة : 233] .

انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 135-138 .

1 ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل ، إلا الباء وذلك أيضاً في مواضع ، نحو : ذهبت بزيد ، بخلاف نحو : مررت به ، والذي تغير الباء معناه ، يجب فيه عند المبرد : مصاحبة الفاعل للمفعول به ؛ لأن الباء المعدية ، عنده ، بمعنى 'مع' .

وقال سيبويه : الباء في مثله ، كالهمزة والتضعيف ، فمعنى ذهبت به : أذهبته ، يجوز فيه المصاحبة وضدها ، فقوله تعالى : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة : 20] الباء فيه عند المبرد للتأكيد ، كأن الله ، سبحانه ، ذهب معه .

وأما الهمزة والتضعيف المعديين ، فلا بد فيهما من معنى التغيير ، وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل إلا في قوله تعالى : ﴿آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ [الكهف : 96] أي بزبر ، على قراءة : ﴿ائتوني﴾ بهمزة الوصل .

وإذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل ، فإن كان لازماً صار متعدياً إلى مفعول واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين ، نحو : أحفرته النهر ، ولا ينقل من الثلاثي المتعدي إلى اثنين ، إلى ثلاثة إلا علم ورأى ، نحو : أعلم وأرى .

والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف ، هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولها وذلك ؛ لأن معناهما تصيير الفاعل مباشراً للفعل ، فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لأصل الفعل ، فلذا تقول : أحفرت نهره زيداً . وتضعيف العين ، يعدي إلى واحد ، كفرحته ، وإلى اثنين ، كعلمته النحو ، ولا يعدي إلى ثلاثة كالهمزة ، وقل تعديته للحلقي العين إلا في الهمزة نحو : نايته .

ويجوز أن يجتمع على فعل واحد ، عدة من حروف الجر ، إذا كانت مختلفة ، نحو : خرجت من الكوفة إلى البصرة لإكرامك . انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 139-141 .

وَالْمُتَعَدِّي :

1 - يَكُونُ إِلَى وَاحِدٍ كَضَرَبَ .

2 - وَإِلَى اثْنَيْنِ كَأَعْطَى [1] .

3 - وَإِلَى ثَلَاثَةٍ كَأَعْلَمَ وَأَرَى [2] وَأَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأَخْبَرَ وَخَبَّرَ وَحَدَّثَ .

---

1 يعني أن المتعدي إلى اثنين ، على ضربين : إما أن لا يكون مفعولاه في الأصل مبتدأ وخبراً : كأعطيت زيداً درهماً ، ولا حصر لهذا النوع من الأفعال .

وإما أن يكونا في الأصل مبتدأ وخبراً ، كعلمت زيداً قائماً ، وعند الكوفيين : ثاني مفعولي باب علمت : حال ، وكذا قالوا في خبر كان .

وليس بشيء ؛ إذ الحال يجوز حذفه وأيضاً ، لا يكون الحال علماً ولا ضميراً ، ولا اسم إشارة ولا غير ذلك من سائر المعارف ، ويجوز جميع ذلك في هذين المنصوبين . انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 141 .

2 تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين فيزيد بسبب الهمزة ، مفعول آخر ، موضعه الطبيعي قبل المفعولين ؛ لأن معنى همزة التعدية : حمل الشيء على أصل الفعل ، فمعنى أعلمتك زيداً منطلقاً : حملتك على أن تعلم زيداً منطلقاً ، فلا بد أن تذكر أولاً المحمول ، ثم تذكر متعلّق أصل الفعل وهو المحمول عليه ؛ لأن المحمول معنى قائم بذلك المحمول عليه ، والعادة جارية بأن تذكر الذات أولاً ، ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها ، كما في المبتدأ والخبر ، والحال . وذي الحال ، والموصوف والوصف ، وكذلك في نحو : أحفرت زيداً النهر ، أي حملته على حفر النهر .

ولم يتفق أن ينقل إلى ثلاثة من المتعدية إلى اثنين بالتضعيف ، فلم يقل : علمتك زيداً قائماً ، بل لم يستعمل لثاني مفعولي علمت ، إلا ما هو مضمون الأول والثاني ، أو مضمون الثالث لعلمت ، تقول في ، علمت زيداً منطلقاً : علمت عمراً انطلاق زيد ، أو : علمت عمراً الانطلاق ، قال تعالى : ﴿وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [المائدة : 110] .

وعند الأخفش ، ينقل بالهمزة إلى ثلاثة : باقي أفعال القلوب أيضاً قياساً لا سماعاً ، فيقول : أحسبتك زيداً قائماً ، وكذا أظننتك وأخلتك وأزعمتك ، وأوجدتك ، ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضاً في غير أفعال القلوب ، نحو : أكسوتك زيداً جبة ، وأجعلتك زيداً قائماً ، ولجاز بالتضعيف أيضاً ، في أفعال القلوب وغيرها ، ولم يجز اتفاقاً ، ولجاز نقل جميع الأفعال الثلاثية ، متعديها ولازمها بالتضعيف والهمزة ، نحو : أنصرت زيداً عمراً ، وذهبت خالداً ولم يجز ، فثبت أن هذا موكول إلى السماع ، أعني أن النقل من الثلاثي إلى بعض أبواب المشعبة موقوف على السماع .

وأما أخبر ، وخبر ، وأنبأ ، ونبّأ ، وحدّث ، ولم يستعمل أحدث بمعناه ، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثة ، بعد التعدي إلى اثنين ، بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى ، إلا خبر بكسر الباء ، أي : علم .

وأما حدث ، ونبأ ، ثلاثيين ، فلم يستعملا مشتقين من النبأ ، والحديث ، لكن هذه الأفعال الخمسة ، ألحقت في بعض استعمالاتها ، بأعلم المتعدي إلى ثلاثة ؛ لأن الإنباء والتنبئة ، والإخبار والتخبير والتحديث ، بمعنى الإعلام . انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 141 - 143 .

فَهَذِهِ مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ كَمَفْعُولِ أَعْطَيْتُ [1] ، وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ كَمَفْعُولَي (أَعْلَمْتُ) [2] .

وَقَدْ يُنَزَّلُ الْمُتَعَدِّي مَنْزِلَةَ اللاَّزِمِ ، وَيُقْصَدُ إِثْبَاتُهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقاً ، نَحْوُ زَيْدٌ يُعْطِي وَيَأْخُذُ وَ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [3] .

وَقَلَّ جَعْلُهُ مَعَ ذَلِكَ كِنَايَةً عَنْهُ مُطْلَقاً بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ (دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ) [4] كَقَوْلِهِ :

(شِعْرٌ) [5] :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي

وَيُحْذَفُ مَفْعُولُهُ مُرَاداً (بِحَسَبِ الْقَرَائِنِ [6] وَذَلِكَ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الإِبْهَامِ أَوْ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً أَوْ لأَنَّهُ أُرِيدَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ ثَانِياً أَوْ (لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الاخْتِصَارِ أَوْ) [7] الاخْتِصَارِ وَحْدَهُ أَوْ لِرِعَايَةِ الْفَوَاصِلِ أَوْ اسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

---

1 اعلم أن مفعولها الأول كأول مفعولي أعطيت ، والثاني والثالث معاً ، كثاني مفعولي أعطيت ؛ لأننا بينا في باب المفعول به ، أن هذه الأفعال ، في الحقيقة ، متعدية إلى مفعولين ، أولها غير الثاني ، مفعولها الثاني في الحقيقة : مضمون الثاني والثالث معاً ، فمعنى ، أعلمتك زيداً قائماً : أعلمتك قيام زيد ، فهو كأعطيت زيداً درهماً سواء ، فيجوز لك ألا تذكر لها مفعولاً أصلاً ، كباب أعطيت ، وأن تذكر جميعها ، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث ، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول ، وأما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر ، فعلى ما يجيء في أفعال القلوب .

وظاهر مذهب سيبويه : أنه لا يجوز ذكر أولها ، وترك الثاني والثالث ؛ لأنه قال : لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة ، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ، ولم يجوز الاقتصار على الأول .

وأجازه ابن السراج مطلقاً ، وقال السيرافي : أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول ، لا أنه لا يجوز مطلقاً .

ومذهب ابن السراج أولى ، إذ لا مانع ، وتبعه المتأخرون ، فإذا قطعت النظر عن الأول ، فحال المفعول الثاني مع الثالث ، كحال أول مفعولي علمت مع الثاني ، لأنها هما والأول هو الذي زاد بسبب الهمزة .

انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 145 .

2 وفي الشرح : علمت .

3 الزمر : 9 .

4 ساقطة في المتن .

5 ساقطة في الشرح .

6 ساقطة في الشرح .

7 ساقطة في المتن .

{أفعال القلوب}

أَفْعَالُ الْقُلُوبِ[1] :

---

1 اعلم أن الجمل التي تدخل عليها الأفعال، لا يخلو من أن يكون المقصود منها حكاية لفظها أو لا .

فالأولى : هي الواقعة بعد القول، نحو : قلت ضرب زيد، أو : زيد ضارب، ولا يعمل القول في لفظها بل في محلها؛ إذ القصد حكاية اللفظ، فيجب مراعاة المحكي.

والثانية : أي التي المقصود منها معناها، دون لفظها، لا بد أن يعمل الفعل الداخل عليها في جزأيها، لتعلق معناه بمضمونها، فلا يدخل إذن إلا على الاسمية؛ لأن ذلك الفعل إن خلا من المسند إليه تعذر عمله في الفعلية؛ لأن الضروري من عمل الفعل : رفع المسند إليه، والفعل لا يكون مسنداً إليه، فلا يرتفع بالفعل المذكور الفعل الذي في الجملة الفعلية، ولا يرتفع بالفعل المذكور ما أسند إليه ذلك الفعل الثاني الذي في الجملة الفعلية التي تقع بعد الفعل المذكور أيضاً، إذ لا يرتفع اسم بفعلين، إذ لا أثر واحد، عن مؤثرين مستقلين، وإن كان مع المسند إليه لم يعمل إلا النصب، فيجب أن ينصب كلا جزأي الفعلية، لتعلق معناه بمضمونها، ولا ينتصب الفعل إلا بالحرف، والمسند إليه يستحيل انتصابه، فلا يتبين فيها أثر الفعل الداخل بل إذا كان فعل معلق عن النصب، جاز دخوله على الفعلية؛ لأنه لا يعمل إذن في الظاهر كقولك : علمت بمن تمر، وعلمت أي يوم سرت، وأيهم رأيت، بنصب «أي»، على أنه معمول الفعل المؤخر.

ثم نقول : الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها، إما فاعل، أو مفعول، فإن اقتضى فاعلاً، وذلك في باب كان، رفعنا المبتدأ، تشبيها له بالفاعل، ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول، ولم يجز رفعها؛ لأن الفعل لا يعمل رفعين ولا يرفع فاعلين، فلا يرفع شبيهين بالفاعل أيضاً، ولا نصبها، إذ يبقى الفعل بلا مرفوع، ولا يجوز نصب الأول ورفع الثاني؛ لأن طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب، والفاعل، في الحقيقة، في مثل هذا : مصدر الخبر مضافاً إلى المبتدأ، ففي، كان زيد قائماً : فاعل «كان» : قيام زيد؛ لأنه هو الحادث الكائن في الحقيقة، وكذا في : صار زيد قائما، الصائر هو قيام زيد، وكذا في جميع أخوات «كان»، لأن كلها بمعنى «كان»، مع قيد آخر، فمعنى «صار» : كان بعد أن لم يكن، ومعنى : ما زال، وأخواتها : كان دائماً، ومعنى أصبح وأخواتها : كان في الصبح، والمساء، والضحى، ونحو ذلك، ومعنى «ليس» : ما كان.

وأما أفعال المقاربة، فليست من هذه، أي من الأفعال الداخلة في الأصل على الجملة، بل المرفوع بها فاعلها في الحقيقة، وأخبارها مفعولة، كما يجيء في بابها.

وإن اقتضى مفعولاً، نصبنا جزأي الجملة، لأن ثانيها متضمن المفعول الحقيقي، وأولها ما يضاف إليه ذلك المفعول الحقيقي، إذ معنى، علمت زيداً قائماً : علمت قيام زيد، فإعراب الجزأين إعراب الاسم الواحد، أي ذلك المفعول الحقيقي، فلذلك يدخل على هذين الجزأين «أن» الجاعلة للجزأين في تقدير جزء واحد، ولم يدخل على الجزأين بعد «كان» وأخواتها، وإن كانا أيضاً بتقدير المفرد كهذين الجزأين المنصوبين.

ثم المقتضي للمفعول، إما أفعال القلوب أو غيرها.

فأفعال القلوب على أضرب : إما للظن فقط، وهي حَجَا يحجو، بمعنى ظن، وخال يخال، وحسب يحسب، وكذا، هب، غير متصرف، فإذا كانت الأفعال بالمعنى المذكور، ووليها الاسمية مجردة من «أن»، نصبت جزأيها،

ظَنَنْتُ (حَسِبْتُ وَخِلْتُ وَزَعَمْتُ)[1] وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ[2]، فَتَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ.

مِنْ خَصَائِصِهَا إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ بِخِلافِ (بَابِ)[3] «أَعْطَيْتُ»[4].

= وإن كان «حجا» بمعنى غلب، أو قصد، أو غير ذلك، وخال بمعنى: اختال، وهب، أمرا من الهبة، أو كانت الاسمية مصدرة بأن، لم تنصب المفعولين، وكذا جميع أفعال القلوب المذكورة في المتن: تنصب المفعولين إذا وليها الاسمية غير مصدرة بأن.

ويستعمل «أرى» الذي هو ما لم يسم فاعله من أرى، عاملاً عمل «ظن» الذي هو بمعناه، ولم يستعمل بمعنى «علم» وإن كانت أريت بمعنى: أعلمت.

وإما لليقين فقط، وهو «علم» بمعنى «عرف»، ولا يتوهم أن بين «علمت» و «عرفت) فرقاً معنويا، كما قال بعضهم، فإن معنى، علمت أن زيداً قائم، و: عرفت أن زيداً قائم: واحد، إلا أن: «عرف» لا ينصب جزأي الجملة الاسمية كما ينصبها «علم»، لا لفرق معنوي بينهما، بل هو موكول إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر. انظر: شرح الكافية للرضي 4/ 147-149.

1 ساقطة في المتن.

2 أي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد، وقوله: هي عنه على حذف المضاف، أي: حكمها عنه، أي حكم المتكلم على المبتدأ بمضمون الخبر، صادر عنه، ففي قولك علمت زيداً قائماً، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادر عن علم، وفي ظننت زيداً قائماً: عن ظن. انظر: شرح الكافية للرضي 4/ 153.

3 ساقطة في المتن.

4 اعلم أن حذف المفعولين معاً في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسياً منسياً، تقول: فلان يعطي ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معاً نسياً منسياً، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الأنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: من يسمع يخل، أي: يخل مسموعه صادقاً. هذا أيضاً من خواص هذه الأفعال.

وأما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القلة ههنا، أن المفعولين معاً كاسم واحد، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد ورد ذلك مع القرينة.

أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: 178] بالياء، إلى قوله: ﴿هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: 180] أي: بخلهم هو خيراً لهم.

وأما حذف المفعول الثاني، فكما في قوله:

لا تخلنا على إغرائك، إنا ... طالما قد وشى بنا الأعداء

أي: لا تخلنا أذلة، على إغرائك الملك بنا. انظر: شرح الكافية للرضي 4/ 154-155.

وَمِنْهَا[1] : جَوَازُ الإِلْغَاءِ[2] إِذَا تَوَسَّطَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ لاسْتِقْلاَلِ الْجُزْئَيْنِ كَلاَماً بِخِلاَفِ

---

1 أي من خصائصها .

2 الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنها بمعنى إبطال العمل : أن التعليق : إبطال العمل وجوباً لفظاً لا معنى ، والإلغاء : إبطال العمل جوازاً لفظاً ومعنى ، فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر ، مفعول به للفعل المعلق ، كما كان كذلك قبل التعليق ، فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل ، نحو : علمت لزيد قائم ، وبكراً فاضلاً ، على ما قال ابن الخشاب .

وأما الإلغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد ، فمعنى زيد علمت قائم : زيد في ظني قائم ، فالجملة الملغى عنها ، لا محل لها ؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها ، والجملة المعلق عنها منصوبة المحل .

والفرق الآخر : أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري ، والتعليق ضروري .

ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب ؛ لأن عامل الرفع معنوي ، عند النحاة ، وعامل النصب لفظي ، فمع تقدمه ، يغلب اللفظي المعنوي .

ويقل القبح في نحو : متى تظن ، زيد ذاهب ، أعني إذا تقدم معمول الخبر ، إذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر ، وهو ، مع ذلك ، ضعيف .

وإذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر ، جاز الإلغاء بلا قبح ولا ضعف ، وكذا جاز الأعمال ، وهما متساويان وذلك ؛ لأن الرافع القوي ، أي فعل القلب ، تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر .

وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه ، نحو : ضرب ، أحسب ، زيد ، وبين اسم الفاعل ومعموله .

وبين معمولي «إن» ، نحو : إن زيداً ، أحسب ، قائم ، وبين «سوف» ومصحوبها ، كسوف ، أحسب ، يقوم زيد ، وبين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : جاءني زيد ، وأحسب عمرو .

وتوكيد الملغى بمصدر قبيح إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل ، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي ، وأما توكيده بالضمير ، واسم الأشارة المراد بهما المصدر ، فأسهل ، إذ ليسا بصريحين في المصدرية ، نحو : زيد ، أحسبه ، أو : أحسب ذاك قائم .

ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً ، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق أعجبني ظنك زيداً قائماً ، وعلمك : لزيد قائم .

وأما الإلغاء فواجب مع التوسط أو التأخر ، نحو : زيد قائم ، ظني غالب ، أي : ظني زيداً قائماً : غالب ، إذ المصدر لا ينصب ما قبله ، كما قيل ، وقد تقدم ذلك في باب المصدر .

وإن كان مفعولاً مطلقاً ، فإن كان الفعل مذكوراً معه ، فالعمل للفعل ، كما مرّ في باب المصدر ، وكذا إن حذف الفعل جوازاً ، نحو : ظناً زيداً قائماً ، ففي الصورتين يجوز إلغاء وإعماله ، متوسطاً ومتأخراً ، لكن الإلغاء قبيح من قبح تأكيد الفعل الملغى .

وأما إن حذف الفعل وجوباً ، كما إذا أضيف إلى الفاعل ، نحو : ظنك زيداً قائماً ، أي : ظن ظناً ، فعند من قال : العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر ،هو كما لو حذف جوازاً : يجوز الإلغاء متوسطاً ، ومتأخراً ، نحو : متى زيد ، ظنك ، قائم ، ومتى زيد قائم ظنك ، ويجوز الإعمال أيضاً ؛ لأنك تعمل الفعل لا المصدر ، وكذا عند من قال : العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل ، لا لكونه مقدراً بأن والفعل ، يجوز الإلغاء والأعمال ، توسط ، أو تأخر ، لأن العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة ، لا المصدر .

وَمِنْهَا : أَنَّهَا تُعَلَّقُ قَبْلَ الاسْتِفْهَامِ [1] وَالنَّفْيِ [2] وَلَامِ الابْتِدَاءِ ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ

= ولا يجوز أن يكون «ظنك» منصوباً لكونه مصدراً مؤكداً لغيره ، كزيد قائم حقاً ، على ما قيل ، لما ذكرنا في المفعول المطلق . انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 155-159 .

1 المعلق قد يكون حرف الاستفهام ، وهو الهمزة اتفاقاً ، وكذا «هل» ، على خلاف فيها ، كما يأتي ، وقد يكون اسماً متضمناً لمعنى الاستفهام كقوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾ [الكهف : 12] ، و : علمت أين جلست ومتى تخرج ، وفي معناه : الاسم المضاف إلى كلمة الاستفهام نحو : علمت غلام من عندك ، وقد يكون لام الابتداء نحو : علمت لزيد عندك ، وقد يكون حرف النفي ، وهو : ما ، وإن ، ولا ، نحو : علمت ما زيد قائماً ، وإن زيد قائم ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار .

أما الاستفهام ، ولام الابتداء ، وما ، وإن ، النافيتان ، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً ، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية ، رعاية لأصل هذه الحروف ، وإن كانت في تقدير المفرد .

وأما دخول لام الابتداء في المفرد ، نحو : إن زيداً لقائم ، فلضرورة ملجئة إليه ، وهي اجتماع إن واللام .

وأما «لا» الداخلة على الجملة الاسمية فإنها كانت معلقة ؛ لأنها لا ، التبرئة المشابهة ؛ لأن المكسورة اللازم دخولها على الجمل .

ومن المعلقات : إن المكسورة ، إذا لم يمكن فتحها ، وذلك إذا جاء في حيزها لام الابتداء ، نحو : علمت إن زيداً لقائم ، فإن اللام لا تدخل إلا مع المكسورة ، وأما إذا تجردت «إن» عن اللام فإنها لا تعلق ، لإمكان فتحها ، وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك ؛ لأن المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر ، فإذا أمكنك جعل «أن» حرفاً مصدرياً معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزها ، فهو أولى من عزل العامل بكسر (إن) عن عمله ، وأما قوله :

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

فإنما أجرى «لقد علمت» مجرى القسم ، لتأكيده للكلام ؛ لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد ، مع «قد» المؤكدة ، وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله :

إني لأمنحك الصدود وإنني قسماً إليك مع الصدود لأميل

وقد يجري نحو : علم الله ، مجرى القسم ، فيجاب بجوابه ، فتجيء بعده «إن» المكسورة ، نحو : علم الله إنك قائم ، أي : والله . . .

والفعل المعلق ، قد يدخل على الجملة الفعلية ، نحو : علمت بمن تمر ، وعلمت أيهم ضربت ، بنصب «أيهم» على أنه مفعول ضربت ، وعلمت أي يوم سرت ، وعلمت أقمت أم قعدت .

وإعراب الجملة المعلق عنها كإعرابها إذا لم يتقدم عليها فعل القلب ، فيجوز في : علمت أي يوم : الجمعة ، رفع «أي» على أنه خبر مقدم على المبتدأ ، أي : أي يوم يوم الجمعة ، ونصبه على أن الجمعة بمعنى الاجتماع ، فيكون كعلمت أي يوم الخروج ، قال :

لقد علمت أي يوم عقيبني

والمنصوب أيضاً ، خبر ، لكنه ظرف .

أَمْ عَمْرٌو .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً ، وَلِبَعْضِهَا مَعْنًى آخَرُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى وَاحِدٍ ، نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً بِمَعْنَى عَرَفْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُهُ ، وَظَنَنْتُهُ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُهُ ، وَوَجَدْتُهُ بِمَعْنَى أَصَبْتُهُ .

= وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام ، فالأولى أن لا يتعلق فعل القلب عن المفعول الأول ، نحو : علمت زيداً من هو ، وعلمت بكراً أبو من هو ، وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين ؛ لأن معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد «علمت» ، كأنه قيل : علمت أبو من زيد .

وليس بقوي ، لاتفاقهم على النصب في نحو : علمت زيداً ما هو قائماً مع أن المعنى : علمت ما زيد قائماً .

وأما قولهم : أرأيت زيداً ما صنع ، بمعنى أخبرني ، فليس من هذا الباب ، حتى يجوز الرفع في «زيد» ، بل النصب فيه واجب ، ومعنى ارأيت : أخبر ، وهو منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت ، كأنه قيل : أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة ، أو : أعرفتها : أخبرني عنها ، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء .

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو : أرأيت زيداً ما صنع ، وقد يحذف ، نحو : ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأنعام : 47] ، الآية ، و«كم» ليس بمفعول ، بل هو حرف خطاب .

ولا بد بعد أرأيت هذه سواء أتيت بذلك المنصوب بعدها أو لم تأت به من استفهام ظاهر أو مقدر ، يبين الحال المستخبر عنها ، فالظاهر نحو : أرأيت زيداً ما صنع ، و : ﴿أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأنعام : 47] و﴿أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأحقاف : 4] ، والمقدر نحو قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ [الإسراء : 62] أي أرأيتك هذا المكرم ، لم كرمته ، وقوله تعالى : ﴿لئن أخرتني﴾ كلام مستأنف .

وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط .

وتلحق الكاف الحرفية بأرأيت الذي بمعنى أخبر ، لأنه لما صار بمعنى أخبر ، كان كاسم الفعل المنقول إلى الفعلية عن شيء آخر .

انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 159 - 163 .

2 التعليق ، مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة ، أي مفقودة الزوج ، تكون كالشيء المعلق ، لا مع الزوج لفقدانه ، ولا بلا زوج ، لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج ، فالعامل المعلق ممنوع من العمل لفظاً ، عامل معنى وتقديراً ؛ لأن معنى : علمت لزيد قائم ، علمت قيام زيد ، كما كان كذا عند انتصاب الجزأين ، فمن ثم جاز عطف الجزأين المنصوبين ، على الجملة المعلق عنها ، نحو : علمت لزيد قائم ، وبكراً قاعداً .

انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 159 .

{الأفعال الناقصة}

الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ : مَا وُضِعَ لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى (صِفَةٍ)[1] . وَهِيَ كَانَ وَصَارَ وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَآضَ وَعَادَ وَغَدَا وَرَاحَ وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا دَامَ وَلَيْسَ .

وَقَدْ جَاءَ مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ وَقَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ .

وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ لِإِعْطَاءِ الْخَبَرِ حُكْمَ مَعْنَاهَا ، فَتَرْفَعُ الأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِيَ ، نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً .

فَكَانَ (تَكُونُ)[2] نَاقِصَةً لِثُبُوتِ خَبَرِهَا مَاضِياً دَائِماً أَوْ مُنْقَطِعاً وَبِمَعْنَى صَارَ ، وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ .

وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى ثَبَتَ ، وَزَائِدَةً .

وَصَارَ لِلانْتِقَالِ ، وَتَكُونُ تَامَّةً .

وَأَصْبَحَ وَأَمْسَى (وَأَضْحَى)[3] وَظَلَّ وَبَاتَ وَغَدَا وَرَاحَ لاقْتِرَانِ الْخَبَرِ بِأَوْقَاتِهَا ، وَبِمَعْنَى صَارَ . وَتَكُونُ تَامَّةً .

وَمَا زَالَ وَمَا بَرِحَ وَمَا فَتِئَ وَمَا انْفَكَّ لاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ ، وَيَلْزَمُهَا النَّفْيُ .

وَمَا دَامَ لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ احْتَاجَ إِلَى كَلَامٍ ؛ لأَنَّهُ ظَرْفٌ .

وَلَيْسَ لِنَفْيِ خَبَرِهَا عَنْ فَاعِلِهَا حَالاً ، وَقِيلَ مُطْلَقاً .

وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا كُلِّهَا عَلَى (أَسْمَائِهَا)[4] .

وَهِيَ[5] فِي تَقْدِيمِهَا[6] عَلَيْهَا ثَلاثَةُ أَقْسَامٍ :

١ ـ قِسْمٌ يَجُوزُ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ فِي أَوَّلِهِ مَا .

---

1 وفي المتن : صيغة .

2 ساقطة في المتن .

3 ساقطة في الشرح .

4 وفي المتن : اسمها .

5 أي هذه الأفعال .

6 أي الأخبار .

2 ـ (وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ، وَهُوَ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا) خِلاَفاً لابْنِ كَيْسَانٍ فِي غَيْرِ مَا دَامَ.

3 ـ وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَهُوَ لَيْسَ.

{أفعال المقاربة}

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ: مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولاً أَوْ أَخْذاً فِيهِ.

فَالأَوَّلُ: عَسَى، وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ، نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

وَقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ».

وَالثَّانِي: كَادَ، (كَمَا)[1] تَقُولُ: كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ.

وَقَدْ تَدْخُلُ «أَنْ».

وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى كَادَ فَهُوَ كَالأَفْعَالِ.

وَقِيلَ: يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً.

(وَقِيلَ)[2]: فِي الْمَاضِي لِلإِثْبَاتِ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالأَفْعَالِ تَمَسُّكاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[3]، وَبِقَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ.

وَالثَّالِثُ: طَفِقَ وَجَعَلَ وَأَخَذَ وَأَنْشَأَ وَقَامَ وَأَقْبَلَ وَقَرُبَ (وَصَبَّ)[4] وَطَبَّقَ وَعَلَّقَ وَ(كَسَبَ)[5] وَهَلْهَلَ، (وَهِيَ مِثْلُ كَادَ وَأَوْشَكَ)[6]، وَهِيَ مِثْلُ عَسَى وَكَادَ فِي الاسْتِعْمَالِ.

{أفعال المدح والذم}

أَفْعَالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، فَمِنْهَا نِعْمَ وَبِئْسَ.

وَشَرْطُهَا: (أَنْ يَكُونَ)[7] الْفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ، أَوْ مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا أَوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ نَحْوُ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[8]، وَبَعْدَ ذَلِكَ الْمَخْصُوصَ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَا قَبْلَهُ

---

1 ساقطة في المتن.

2 وفي المتن: قيل.

3 البقرة: 71.

4 ساقطة في الشرح.

5 في الشرح: كرب.

6 ساقطة في الشرح.

7 ساقطة في المتن.

8 البقرة: 271.

خَبَرُهُ أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ.

وَشَرْطُهُ[1]: مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[2] أَوْ شِبْهُهُ (مُؤَوَّلٌ)[3].

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ، نَحْوُ: نِعْمَ الْعَبْدُ و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[4].

وَسَاءَ مِثْلُ بِئْسَ.

وَمِنْهَا حَبَّذَا، وَفَاعِلُهُ ذَا، وَلاَ يَتَغَيَّرُ، وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ.

وَإِعْرَابُهُ كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ نِعْمَ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ (أَوْ بَعْدَهُ)[5] تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى وِفْقِ مَخْصُوصِهِ.

{فعلا التعجب}

فِعْلاَ التَّعَجُّبِ[6]: مَا وُضِعَ لإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ، وَهُمَا صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ وَهِيَ

---

1 أي شرط المخصوص.　　2 الجمعة: 5.

3 وفي المتن: فمؤول.　　4 الذاريات: 48.　　5 ساقطة في المتن.

6 قال ابن هشام في قطر الندى ص 357- 361: التعجب: تفعل من العجب، وله ألفاظ كثيرة غير مبوّب لها في النحو، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾ [البقرة: 28]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً»، وقولهم: لله دره فارساً! وقول الشاعر:

يا سيداً ما أنت من سيد　　موطأ الأكناف رحب الذراع

فأما الصيغة الأولى: فما: اسم مبتدأ، واختلف في معناها على مذهبين:

أحدهما: أنها نكرة تامة بمعنى شيء، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر، وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب، كما قالوا في قول الشاعر:

عجب لتلك قضية وإقامتي　　فيكم على تلك القضية أعجب

وإما لأنها في قوة الموصوفة؛ إذ المعنى شيء عظيم حسّن زيداً، كما قالوا في «شرٌّ أهرَّ ذا ناب» إن معناه شر عظيم أهر ذا ناب.

والثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نكرة تامة، كما قالو سيبويه.

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التي بعدها.

والثالث: أن تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف، والمعنى: شيء حسّن زيداً عظيم، أو الذي حسّن زيداً شيء عظيم، وهذا قول الأخفش.

وأما «أفعل» فزعم الكوفيون أنه اسم، بدليل أنه يُصغَّر، قالوا: «ما أُحَيْسِنَه» و«ما أُمَيْلِحَه».

غَيْرُ مُتَصَرِّفَةٍ نَحْوُ مَا (أَحْسَنَ زَيْداً)[1] وَأَحْسِنْ بِزَيْدٍ.

وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا بِتَقْدِيمٍ وَ(لاَ)[2] تَأْخِيرٍ وَلاَ فَصْلٍ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ (مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ)[3].

= وزعم البصريون أنه فعل ماض، وهو الصحيح؛ لأنه مبني على الفتح، ولو كان اسماً لارتفع على أنه خبر، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية، يقال: «ما أفقرني إلى عفو الله»، ولا يقال: «ما أفقري». وأما التصغير فشاذ، ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده، وأنه لا مصدر له، وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنه، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وفي «أحسن» ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية، راجع إلى «ما» وهو الذي دلنا على اسميتها؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء. و«زيداً» مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض، ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم.

وأما الصيغة الثانية: فَأَفْعِلْ فعل باتفاق لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب وهو خالٍ من الضمير، وأصل قولك: «أحسن بزيد» أحسن زيدٌ: أي صار ذا حسن، كما قالوا: أورق الشجر، وأزهر البستان، وأثرى فلان، وأترب زيد، وأغد البعير، بمعنى صار ذا ورق، وذا زهر، وذا ثروة، وذا متربة ـ أي فقر وفاقة ـ وذا غدة، فضمّن معنى التعجب، وحولت صيغة إلى صيغة أَفْعِلْ ـ بكسر العين ـ فصار أحسن زيد، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ، فصار: أحسن بزيد، على صيغة أمرر بزيد، فهذه الباء تشبه الباء في ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾ [الإسراء: 96] في أنها زيدت في الفاعل، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف، قال سحيم:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا ... كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلاً، فلا يبنيان من غير فعل، ولهذا خطئ من بناه من الجلف، والحمار، فقال: ما أجلفه، وما أحمره، وشذ قولهم: ما ألصه، وهو ألص من شظاظ.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً؛ فلا يبنيان من نحو: دحرج وانطلق واستخرج. وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده.

وعن سيبويه جواز بنائه مِنْ أفعل نحو أكرم وأحسن وأعطى.

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت، فلا يبنيان من نحو: مات وفنى؛ لأن حقيقتهما واحدة، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره.

الرابع: أن لا يكون مبنياً للمفعول، فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل.

الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل، فلا يبنيان من نحو عمي وعرج، وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة، ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان، ولا من نحو لمِي ودعج ونحوهما من أفعال الحِلَى التي الوصف منها على وزن أفعل؛ لأنهم قالوا من ذلك: هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج.

1 وفي المتن: أحسنه.

2 ساقطة في المتن.

3 ساقطة في المتن.

وَلاَ يُبْنَيَانِ إِلاَّ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، وَيُتَوَصَّلُ فِي (الْمُتَعَجَّبِ مِنْ)[1] الْمُمْتَنِعِ بِمِثْلِ مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ وَأَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ.

وَمَا ابْتِدَائِيَّةٌ نَكِرَةٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ، وَمَوْصُولَةٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَبِهِ فَاعِلٌ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، فَلاَ ضَمِيرَ فِي أَفْعِلْ وَمَفْعُولٌ بِهِ عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ.

{الحرف}

الْحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ[2]. وَمِنْ ثَمَّ[3] احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ[4] إِلَى اسْمٍ، أَوْ فِعْلٍ.

{حروف الجر}[5]

حُرُوفُ الْجَرِّ[6]: مَا وُضِعَ لِلإِفْضَاءِ[7] بِفِعْلٍ[8] أَوْ مَعْنَاهُ[9] إِلَى مَا يَلِيهِ[10].

---

1 ساقطة في المتن.

2 هذا هو المشهور في حده.

3 أي من أجل عدم الدلالة إلا على معنى في غيره.

4 أي في كونه جزء من الكلام، فإنه يصح أن يكون جزءاً من الكلام، وإن لم يصح أن يكون ركناً له.

5 التعليقات التي في الحروف منقولة من مغني اللبيب وحاشيته الدسوقي.

6 ويسميها بعضهم حروف الإضافة، ولهذا المعنى، تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها، ومن هذا المعنى سُمِّيَتْ حروفَ الجر أيضاً؛ لأنها تجر معناها إليها، والأظهر أنه قيل لها حروف الجر؛ لأنها تعمل إعراب الجر، كما سميت بعض الحروف حروف الجزم، وبعضها حروف النصب.

7 الإفضاء: الوصول، والباء بعده للتعدية، أي لإيصال فعل... والمراد بإيصال الفعل إلى الاسم: تعديته إليه، حتى يكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل.

8 أي لغرض إيصال الفعل وشبهه، فالباء لتعدية الإفضاء الذي بمعنى الوصول، واللام للغرض لا صلة الوضع؛ لأن الإيصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها، وفي بعض النسخ: لإفضاء الفعل بالإضافة.

9 أي معنى الفعل، وقيل في الفرق بين معنى الفعل وبين شبه الفعل: أن المراد بشبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، نحو: مررت بزيد، وأنا مار بزيد، وزيد ممرور به، ومروري بزيد حسن، وزيد بعيد عن الأذى.

والمراد بمعنى الفعل: الظرف، والجار والمجرور نحو قولك: زيد عندك أو في الدار لإكرامك، فاللام في: لإكرامك؛ يُعَدِّيَ الظرف إلى إكرامك، وهو في الحقيقة مُعَدٌّ للفعل المقدر، أو لشبهه، وذلك لأن التقدير: زيد استقر أو مستقر، لكن لما سد الظرف مقام الفعل أو شبهه، جاز أن يقال: إن الجار معدٌّ للظرف، كما في: يا زيد حيث بني المنادى مع «يا»، أن «يا» قامم مقام أنادي.

10 متعلق بالإفضاء، وضمير فاعل «يليه» يرجع إلى ما الثانية، وضمير مفعوله إلى ما الأول أو على العكس.

وَهِيَ [1] : مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي، وَالْبَاءُ، وَاللَّامُ، وَرُبَّ، وَوَاوُهَا، وَوَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُنْذُ، وَمُذْ، وَحَاشَا، وَعَدَا، وَخَلَا .

فَـ«مِنْ» [2] :

1 ـ لِلِابْتِدَاءِ [3] .

2 ـ وَالتَّبْيِينِ [4] .

3 ـ وَالتَّبْعِيضِ [5] .

4 ـ وَالتَّعْلِيلِ [6] .

5 ـ وَالْبَدَلِ [7] .

6 ـ وَالْفَصْلِ [8] .

---

1 وهي أحد وعشرون، ثلاثة شاذة: متى وكي وقد تقدمتا ولعل في لغة عقيل وستأتي والثمانية عشر الباقية .

2 إن «مِنْ» لخمسة عشر معنى مع خلاف في أكثرها وادعاء جماعة أن كلها راجعة إلى التبيين أو إلى ما هو غالب عليها .

3 ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: 1] ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: 30]، قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزمان أيضاً، بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: 108]، وفي الحديث: «فمُطِرْنَا من الجمعة إلى الجمعة» .

4 أي بيان الجنس وإظهار المقصود من مبهم. وكثيراً ما تقع بعد «ما» و«مهما»، وهما بها أولى؛ لإفراط إبهامهما نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: 2] ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: 106] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: 132]، وهي ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال .

وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه، مثل ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: 30]، فإنك لو قلت: «فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان» استقام المعنى .

5 أي بيان أن ما قبلها بعض من مجرورها. وعلامتها: إمكان سد «بعض» مسدها، نحو: أخذت من الدراهم أي بعض الدراهم .

6 نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: 25] أي «أغرقوا من أجل خطاياهم» .

7 أي: وهي التي يحل محلها بدل، نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: 38] .

8 وهي الداخلة على ثاني المتضادين، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: 220]، أي: يميز هذا من هذا ويفصله منه فيجازي كلاً منهما، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: 179] .

7 ـ وَالْغَايَةِ[1] .

8 ـ وَمُرَادِفَةِ «عَنْ»[2] .

9 ـ وَمُرَادِفَةِ «الْبَاءِ»[3] .

10 ـ وَمُرَادِفَةِ «فِي»[4] .

11 ـ وَمُرَادِفَةِ «عِنْدَ»[5] .

12 ـ وَمُرَادِفَةِ «رُبَّمَا»[6] .

13 ـ وَمُرَادِفَةِ «عَلَى»[7] .

14 ـ وَزَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْكَلَامِ الْمُوجَبِ[8] خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ .

---

1 قال سيبويه وتقول : «رأيته من ذلك الموضع» ، فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتهاء ، قال : «وكذا أخذته من زيد» ، وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجاوزة ، والظاهر عندي أنها للابتداء ، لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك .

2 نحو : ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ﴾ [الزمر : 22] ، أي : عن ذكر الله : لأن القسوة تتعدى بعن لا بمن ؛ أي فويل للذين قست قلوبهم عن القرآن .

3 نحو : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى : 45] قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء .

4 نحو : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر : 40] ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة : 9] والظاهر في الأولى أنها لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة : 106] .

5 نحو : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾ [آل عمران : 10] أي : لا تنفعهم أموالهم ولا أولادهم عند الله شيئاً من النفع .

6 وذلك إذا اتصلت بـ«ما» كقوله :

وإنا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً ... على رأسه تُلقي اللسانَ مِنَ الفمِ

أي : لربما نضرب .

7 نحو : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء : 77] أي : لأن نصر يتعدى بـ«على» .

8 وهي لمعنيين : إما لعموم النفي واحتمال عدمه كما في : ما جاءني من رجل .

أو لتأكيد العموم نحو : ما جاءني من أحد أو من ديار .

ولها ثلاثة شروط :

أحدها : تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـ«هل» ، نحو : ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام : 59] .

تقدم نفي ، ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك : 3] استفهام بهل ، وتقول : «لا يقم من أحد» تقدم النهي .

وَقَوْلُهُمْ: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ وَشَيْئُهُ مُتَوَّلٌ[1].

وَ«إِلَى»:

1 ـ لانْتِهَاءِ الْغَايَةِ[2].

2 ـ وَبِمَعْنَى «مَعَ»[3].

3 ـ وَلِلتَّبْيِينِ[4].

4 ـ وَمُرَادِفَةِ اللَّامِ[5].

5 ـ وَمُرَادِفَةِ «فِي»[6].

6 ـ وَلِلابْتِدَاءِ[7].

7 ـ وَمُرَادِفَةِ «عِنْدَ».

8 ـ وَلِلتَّأْكِيدِ[8].

= والثاني: تنكير مجرورها، أي: كونها نكرة.
والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

1 أي قد كان مطر.

2 الزمانية، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: 187]، والمكانية نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ [الإسراء: 1].

3 وذلك إذا ضممت شيئاً (أي معنى من المعاني) إلى آخر أي إلى شيء آخر سواء كان ذلك الشيء الآخر من جنس الأول كما في: «الذود إلى الذود إبل» أي مع الذود إبل، أم لا كما ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: 52] أي مع الله.

4 وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: 33].

5 نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: 33] أي لك؛ لأن الأمر إنما يتعدى باللام.

6 نحو: «زيد إلى الكوفة» بمعنى في الكوفة.

7 كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها　　أيسقى فلا يروى إلي ابن أحمرا

أي مني. ويروى بفتح الواو مضارع؛ روي بكسرها إذا زال عطشه بالشرب، وهو إنما يتعدى بـ«من» تقول: رويت من الماء، والشاعر عداه بـ«إلى»؛ فتكون بمعنى «من» التي لابتداء الغاية.

8 وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء، مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: 37]، بفتح الواو، وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل، أي فعدى تهوى بـ«إلى» كما يعدى تميل بـ«إلى».

وَ«حَتَّى» : كَذَلِكَ[1] ، وَبِمَعْنَى «مَعَ» كَثِيراً ، وَتَخْتَصُّ[2] بِالظَّاهِرِ[3] خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ .

وَ«فِي»[4] :

1 ـ لِلظَّرْفِيَّةِ[5] .

2 ـ وَالْمُصَاحَبَةِ[6] .

3 ـ وَالتَّعْلِيلِ[7] .

4 ـ وَالاسْتِعْلاَءِ[8] .

5 ـ وَمُرَادِفَةِ الْبَاءِ[9] .

6 ـ وَمُرَادِفَةِ «إِلَى»[10] .

7 ـ وَمُرَادِفَةِ «مِنْ»[11] .

---

1 أي كـ«إلى» لانتهاء الغاية إلا أنها تختص بأنه إذا سبقها ذو أجزاء ، فيشترط كون مجرورها آخر جزء منه ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، أو ملاقياً لآخر جزء منه ، نحو : سلام هي حتى مطلع الفجر ، ولا يجوز أكلت السمكة حتى وسطها وسرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها .

2 حتى أيضاً .

3 ولا تدخل على المضمر إلا ضرورة .

4 لعشرة معان .

5 أي جعل شيء مستقر الشيء ومحله ، وهي إما مكانية نحو : زيد في الدار ، والماء في الكوز ، أو زمانية نحو : الورد في الربيع . وقد اجتمعا في ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم 1-4] ، أو مجازية على تنزيل إحاطة مدخولها بما قبله منزلة إحاطة الظرف بالمظروف نحو : نظرت في الكتاب ، ولكم في القصاص حياة .

6 نحو : قال ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ [الأعراف : 38] أي معهم .

7 أراد به ما يشمل السببية ، وهي تؤدي معنى لام العلة ، نحو : ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف : 32] أي : بسببه ، ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ [النور : 14] ، وفي الحديث «إن امرأة دخلت النارَ في هرة حبستها» أي : بسببها أو لأجلها .

8 نحو : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه : 71] أي : عليها ؛ لأن التصليب لا يكون في بطنها .

9 أي : في معناها الأصلي وهو الإلصاق ولو مجازياً .

10 أي : في معناها الأصلي وهو انتهاء الغاية ، نحو : ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم : 9] أي : إليها .

11 أي : في الابتداء .

8 ـ وَالْمُقَايَسَةِ[1] .

9 ـ وَالتَّعْوِيضِ[2] .

10 ـ وَالتَّأْكِيدِ[3] .

وَ«الْبَاءُ»[4] :

1 ـ لِلإِلْصَاقِ[5] .

2 ـ وَالتَّعْدِيَةِ[6] .

3 ـ وَالاسْتِعَانَةِ[7] .

4 ـ وَالسَّبَبِيَّةِ[8] .

---

1 وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق. نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: 38] أي: فهي مفضولة والآخرة فاضلة أي: فما متاع الحياة الدنيا بالمقايسة على الآخرة أو بالنسبة للآخرة إلا قليل.

2 وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة كقولك: «ضربت فيمن رغبت» أصله: ضربت من رغبت فيه أي: فحذف «في» وعوض عنها «في» قبل «من» فلما حذف «في» صار ضربت من رغبت فتحتمل فيه أو عنه فأتى بـ«في» ليعين المراد.

3 وهي الزائدة لغير تعويض.

4 لأربعة عشر معنى.

5 الإلصاق: هو اتصال شيء بشيء سواء كانا معنيين أو كانا معنى وذاتاً فيشمل بزيد داء فإن زيداً ذات، وهذا أحسن من قول بعض هو إيصال معنى لمعنى فلا يشمل حينئذ مررت بزيد.

ثم الإلصاق حقيقي كما إذا قبضت على شيء من الجسم أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحو ولو قلت: «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف.

ومجازي نحو: «مررت بزيد» أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد.

6 وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً (فسرها بذلك ليعلم أن مراده بالتعدية هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير، تقول: ذهبت بزيد أي صيرته ذاهباً)، وأكثر ما تعدي الفعلُ القاصرُ، تقول في ذهب زيد: ذهبت بزيد، وأذهبته، ومنه ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: 17] صير الله نورهم ذاهباً.

7 وهي الداخلة على آلة الفعل، وهي الواسطة بين الفاعل ومنفعله، نحو «كتبت بالقلم» و«نجرت بالقدوم».

8 وهي الداخلة على السبب غير الآلة، نحو: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: 54] أي: بسبب اتخاذكم، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ﴾ [العنكبوت: 40] أي: كل واحد أخذناه بسبب ذنبه.

5 ـ وَالْمُصَاحَبَةِ[1] .

6 ـ وَالظَّرْفِيَّةِ[2] .

7 ـ وَالْبَدَلِ[3] .

8 ـ وَالْمُقَابَلَةِ[4] .

9 ـ وَالْمُجَاوَزَةِ كَـ«عَنْ»[5] .

10 ـ وَالاسْتِعْلاَءِ[6] .

11 ـ وَالتَّبْعِيضِ[7] .

12 ـ وَالْقَسَمِ[8] .

---

1 ويقال لها : الملابسة وباء الحال ، ولها علامتان : إحداهما : أن يحسن في موضعها مع ، والثانية : أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال ، نحو : ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾ [هود : 48] أي معه ، ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ [المائدة : 61] أي : مع الكفر .

2 علامتها : وقوع «في» موقعها ، نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران : 123] أي : في بدر ، وهذا مثال للظرف المكاني و﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ [القمر : 34] أي : في سحر ، وهو الوقت الذي قبيل الفجر ، وهذا مثال للظرف الزماني .

3 وعلامتها أن يحسن الإتيان في موضعها بكلمة بدل .

4 وهي الداخلة على الأعواض ، وهي المسماة بباء العوض ، كشريته بألف .

5 فقيل : تختص بالسؤال أي : بالوقوع بعد مادة السؤال ، نحو ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ [الفرقان : 59] (أي : أسأل عنه أي : أن السؤال جاوز المسؤول ، عنه ووصل إلى المسؤول وهذه مجاوزة معنوية ، فتلاحظ المجاوزة عن المسؤول عنه إلى المسؤول) بدليل ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ﴾ [الأحزاب : 20] ، وقيل : لا تختص به بدليل قوله تعالى : ﴿يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾ [الحديد : 12] أي : وعن أيمانهم .

6 نحو : ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾ [آل عمران : 75] أي : على قنطار .

7 أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، وقيل : والكوفيون ، وجعلوا منه ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ﴾ [الإنسان : 6] أي : منها عباد الله .

8 وهو (أي الباء) أصل أحرفه ؛ ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معه (بخلاف غيرها فلا تقول : أقسم تالله ولا : أقسم والله) نحو «أقسم بالله لتفعلن» ، ودخولها على الضمير (بخلاف غيرها من حروف القسم ، فإنها تجر الظاهر) نحو «بك لأفعلن» واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو «بالله هل قام زيد» أي أسألك بالله مستحلفاً .

13 ـ وَالْغَايَةِ[1] .

14 ـ وَالتَّأْكِيدِ[2] : فِي الْفَاعِلِ[3] ، وَالْمَفْعُولِ[4] ، وَالْمُبْتَدَإِ[5] ، وَالْخَبَرِ[6] ، وَالْحَالِ الْمَنْفِيِّ

---

1 أي : انتهاء الغاية فهي بمعنى إلى . نحو ﴿وقد أحسن بي﴾ أي : إلي .

2 وهي الزائدة ، وزيادتها في ستة مواضع .

3 وزيادتها فيه : واجبة (أي : لازمة) ، وغالبة (أي : كثيرة) ، وضرورة . فالواجبة في نحو «أحسن بزيد» في قول الجمهور : إن الأصل أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحاً ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظاً ومعنى وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً ؛ فالباء معدية مثلها في «امرر بزيد» . والغالبة في فاعل كفى ، نحو ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [النساء : 79] . والضرورة كقوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

أي : فالباء زائدة للضرورة أي : ألم يأتيك ما لاقت ، فهو فاعل يأتي أي : ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد ، والحال أن الأخبار تنمي أي : ترتفع وتنتقل ، والأنباء جمع نبأ ، وهو الخبر ، واللبون بفتح ذات اللبن من الشياه والإبل .

وقوله :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

أي : هلك نعلاي والسربال القميص الذي يسلك في العنق أو الدرع ، فأدخل الباء على الفاعل .

4 وزيادتها معه غير مقيسة مع كثرتها ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : 195] ، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم : 25] ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج : 15] أي : سبباً أي حبلاً إلى السماء أي : سقف بيته ، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج : 25] أي : في المسجد الحرام ، بإلحاد أي إلحاداً وظلماً ، ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ﴾ [ص : 33] أي : يمسح السوق مسحاً ، ويجوز أن يكون صفة : أي مسحاً واقعاً بالسوق .

5 وذلك في قولهم «بحسبك درهم» فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، ودرهم خبره ، وحسب هذا مبتدأ باتفاق إن كان الواقع بعده نكرة ، وإن كان معرفة ففيه خلاف . و«خرجت فإذا بزيد» ، و«كيف بك إذا كان كذا» كيف اسم استفهام خبر مقدم ، وبك الباء حرف جر زائد ، والكاف محله القريب جر بالباء ، ومحله البعيد رفع بالابتداء ، والمعنى : كيف أنت إذا كان الأمر كذا أي : أنت تكون ـ إذا كان الأمر كذا ـ على أي حالة .

6 وهو ضربان : غير موجب فينقاس (أي : دخول الباء الزائدة ، وظاهر هذا العموم لجميع أنواع الخبر فيشمل خبر الفعل الناسخ المنفي) نحو «ليس زيد بقائم» أي : قائماً ، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة : 74] أي : وما الله غافلاً ، ومُوجَبٌ فيتوقف على السماع (أي : بخلاف المنفي فإن الزيادة فيه مطردة) ، وهو (أي : توقف الزيادة على السماع في الموجب) قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس : 27] أي : مثلها أي : سيئة مثلها .

عَامِلُهَا [1] ، وَالتَّأْكِيدِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ [2] .

وَ«اللاَّمُ» [3] :

1 ـ لِلاِسْتِحْقَاقِ [4] .

2 ـ وَالاخْتِصَاصِ [5] .

3 ـ وَالْمِلْكِ [6] .

4 ـ وَالتَّمْلِيكِ [7] .

5 ـ وَشِبْهِ التَّمْلِيكِ [8] .

6 ـ وَالتَّعْلِيلِ [9] .

---

1 كقوله :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بْنُ المسيبِ مُنْتَهَاهَا

قوله : (خائبة) الخيبة حرمان المطلوب وهو حال ، وركاب أي : إبل فاعل ، وقوله : (حكيم) خبر مقدم ، ومنتهاها مبتدأ . قوله : (فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ إلخ) أي : أن الركاب التي منتهاها هذا الرجل لم ترجع خائبة ، بل رجعت ظافرة بالمقصود .

2 نحو : جاء زيد بنفسه ، وذهب عمرو بعينه .

3 كل ما هو على حرف واحد حقه الفتح وعدل عنه في عوامل الجر إلى الكسر لموافقة معمولها إلا الكاف لجعلها موافقة لكأن وإلا واو القسم لاستثقال الكسر عليه وإلا التاء ؛ لأنها بدل من الواو ولجعلها متوافقتين وإلا اللام الداخلة على المضمر الذي هو غير ياء المتكلم والداخلة على المنادى .

4 وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو ﴿الحمد لله﴾ أي : فالحمد معنى والله ذات وحينئذ فما قرره العلماء من أن لام لله إما للاستحقاق أو لام الملك أو لام الاختصاص خطأ ؛ لأنه لا يصح أن تكون للملك ، نعم يصح كونها للاختصاص ، ونحو العزة لله ، والملك لله ، والأمر لله ، ونحو : ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين : 1] و﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [البقرة : 114] ومنه «وللكافرين النار» أي عذابها .

5 وهي الداخلة بين ذاتين لا يصح أن يكون الداخلة عليها اللام منهما مالكة للأخرى سواء صح ملكها لغيرها أم لا ، نحو الجنة للمؤمنين ، وهذا الحصير للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابة ، والقميص للعبد .

6 لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى كما في المال لزيد وكما في قوله تعالى : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة : 255] .

7 لام التمليك هي الداخلة على المملَّك بعد ما يفيد تمليكاً كالهبة والمنحة والصدقة ، نحو : وهبت لزيد ديناراً .

8 وهي التي يكون مدخولها شبيهاً بمن ملك شيئاً مع كونه لم يملك حقيقة ؛ لأن الأزواج لا يملكن الزوجات ، ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً﴾ [النحل : 72] .

9 أي : لأجلهم مطيتي .

7 ـ وَتَأْكِيدِ النَّفْيِ[1] .

8 ـ وَمُوَافَقَةِ «إِلَى»[2] .

9 ـ وَمُوَافَقَةِ «عَلَى»[3] .

10 ـ وَمُوَافَقَةِ «فِي»[4] .

11 ـ وَمَعْنَى «عِنْدَ»[5] .

12 ـ وَمُوَافَقَةِ «بَعْدُ»[6] .

13 ـ وَمُوَافَقَةِ «مَعَ» .

14 ـ وَمُوَافَقَةِ «مِنْ» .

15 ـ وَالتَّبْلِيغِ[7] .

16 ـ وَمُوَافَقَةِ «عَنْ»[8] .

---

1 وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقة بـ«ما كان» أو بـ«لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، نحو ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران : 179] ، ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء : 137].

2 نحو قوله تعالى : ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة : 5] ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد : 2] ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام : 28] أي : إلى ما نهوا عنه ؛ لأن عاد يتعدى بـ«إلى» .

3 في الاستعلاء الحقيقي نحو ﴿وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ﴾ [الإسراء : 109] ﴿دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس : 12] ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات : 103] أي : صرعه عليه كما يقال كبه على وجهه ، والمجازي نحو ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء : 7] أي : فإساءتكم عليها ولا ينكر أن استعلاء الإساءة على النفس مجاز ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها «اشترطي لهم الولاء» أي : عليهم فاستعلاء الشرط عليهم مجاز .

4 نحو : ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء : 47] ﴿لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأعراف : 187] وقولهم : مضى لسبيله .

5 كقولهم : كتبته لخمس خلون ، أي : عند خمس .

6 نحو : ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء : 78] أي : بعد ميل الشمس عن كبد السماء ، وفي الحديث : «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته»

7 وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما لما في معنى القول من إذن أو تفسير ، نحو : قلت له (أي : قلت لزيد كذا فمن المعلوم أنك لا تقول لزيد هذا الكلام أو لا تأذن له ، أو لا تفسر له إلا إذا كان سامعاً لذلك القول أو الإذن أو التفسير) ، وأذنت له ، وفسرت له أي : لأن الإذن والتفسير في معنى القول .

8 وهي الجارة لاسم الغائب حقيقة أو حكماً كما لو كان في المجلس ولكن كان بعيداً من المتكلم وكنت تخاطب غيره ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف : 11] قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هي لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ .

17 ـ وَالصَّيْرُورَةِ، وتُسَمَّى لاَمَ الْعَاقِبَةِ، (وَلاَمَ الْمَآلِ[1])[2].

18 ـ وَالْقَسَمِ وَالتَّعَجُّبِ مَعاً[3].

19 ـ وَالتَّعَجُّبِ الْمُجَرَّدِ[4].

20 ـ وَالتَّعْدِيَةِ[5].

21 ـ وَالتَّبْيِينِ[6].

22 ـ وَالتَّأْكِيدِ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ[7].

وَرُبَّ[8] لِلتَّكْثِيرِ غَالِباً، وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ.

وَلَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ مُخْتَصَّةً[9] بِنَكِرَةٍ[10] مَوْصُوفَةٍ[11] عَلَى الأَصَحِّ، وَفِعْلُهَا[12] مَاضٍ[13]

---

1 وهي التي يكون مدخولها مترتباً على الفعل قبلها عكس لام العلة فإنها ما كان مدخولها مترتباً عليه ما قبلها وليس مدخول الأولى علة غائية ولا مدخول الثانية علة باعثة، نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً﴾ [القصص: 8] أي: عاقبة الالتقاط العداوة والحزن.

2 ساقطة في المتن.

3 أي: لا يبقى.

4 عن القسم، وتستعمل في النداء كقولهم: يا للماء (أي: يا هؤلاء أدعوكم لتعجبوا من كثرة الماء) ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرته.

5 ذكره ابن مالك في الكافية، ومثل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً﴾ [مريم: 5]. نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وما أحبه لبكر.

6 وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما تبين المفعول (أي في المعنى وكذلك الفاعل، وإلا فاسم التفضيل لا يتعدى لمفعول وأفعل التعجب فاعله ضمير مستتر) من الفاعل، وهذه تتعلق بمذكور، وضابطها: أن تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مُفْهِمين حباً أو بغضاً، تقول: ما أحبني، وما أبغضني، فإن قلت: لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولها، وإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس.

الثاني والثالث: ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيداً له، واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف.

7 أي: لأن الحرف الزائد ينزل منزلة تكرير الجملة وتأكيدها.

8 وهي حرف لا اسم خلافاً للكوفيين.

9 دخولاً.

10 لأنها المحتملة للقلة والكثرة.

11 بمشتق أو ظرف أو جملة فعلية أو اسمية؛ لأن الوصف معين لها.

12 الذي تتعلق به.

13 مؤخر لكونها جواباً لنفي الفعل في الماضي أي ما لقيت أحداً مثلاً محققاً أو مقدراً.

مَحْذُوفٌ[1] غَالِباً[2] .

وَ«قَدْ»[3] تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ[4] ، وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ وَالضَّمِيرِ[5] .

وَتَلْحَقُهَا «مَا» (فَتَكُفُّهَا عَنِ الْعَمَلِ غَالِباً[6]) [7] .

وَ«وَاوُهَا[8]» مِثْلُهَا[9] إِلاَّ فِي الدُّخُولِ عَلَى الْمُضْمَرِ .

وَ«وَاوُ الْقَسَمِ» إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ[10] لِغَيْرِ السُّؤَالِ[11] مُخْتَصَّةٌ بِالظَّاهِرِ[12] .

وَ«التَّاءُ[13]» مِثْلُهَا[14] (لَكِنَّهُ)[15] مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ[16] .

وَ«الْبَاءُ» أَعَمُّ (تَحَقُّقاً)[17] (مِنْهُمَا[18])[19] فِي الْجَمِيعِ[20] ، وَيُتَلَقَّى الْقَسَمُ[21]

---

1 اختصاراً لظهوره بحسب المقام .

2 قيد المحذوف ، ومتى لم يحذف أخر .

3 ساقطة في الشرح .

4 مطابقة للمعنى .

5 لفظاً .

6 فتدخل على الجمل الفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى .

7 وفي المتن : فتدخل الجمل .

8 أي : واو رب في حكمها .

9 في جميع الأحكام .

10 لكثرة استعمالها في القسم أكثر من أصلها ، فاستغنى بظهور كونها للقسم عن ذكر فعل القسم .

11 خبر محذوف أي هي لغير السؤال .

12 نحو : والله ، ورب الكعبة ، ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس : 2]، فلا يقال : وك لأفعلن .

13 أي تاء القسم .

14 في الاختصاص بحذف الفعل ، وبغير السؤال ، وبالاسم الظاهر .

15 ساقطة في المتن .

16 أي باسم هو لفظ الله ، ويجوز دخولها على لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة أيضاً ، لكن بقلة ، ويندر دخولها على لفظة الرحمن كما في قولهم : تالرحمن . (خ)

17 ساقطة في المتن .

18 أي : من الواو والتاء .

19 وفي المتن : منها .

20 أي في جميع ما ذكر من حذف الفعل ، وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقاً، أو على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره ، نحو : (بالله ، وأقسم بالله) وكما تكون لغير السؤال نحو : (بالله لأفعلن) و(بالله أجلس) تكون للسؤال أيضاً نحو بالله أخبرني ، وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر ، نحو : (بالله لأفعلن) و(بك لأفعلن) ، وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة ، نحو : (بالرحمن لأفعلن) بخلافهما فإنهما تختصان ببعض هذه الأمور .

21 أي يستقبل ويجاب من تلقاه بكذا واستقبله أي أجابه به .

(بِاللاَّمِ[1])[2] ، وَإِنْ وَحَرْفِ النَّفْيِ[3] .

وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ (إِذَا اعْتَرَضَ الْقَسَمُ[4])[5] ، أَوْ تَقَدَّمَهُ[6] مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ[7] .

وَ«عَنْ»[8] :

1 ـ لِلْمُجَاوَزَةِ[9] .

2 ـ وَالْبَدَلِ[10] .

3 ـ وَالاسْتِعْلاَءِ[11] .

4 ـ وَالتَّعْلِيلِ[12] .

---

1 أي لام الابتداء ، وهي اللام المفتوحة ، فاللام في الموجبة الاسمية نحو (والله لزيد قائم) ، والفعلية نحو (والله لأفعلن) .

2 وفي المتن : بالله .

3 أي ما وإن ولا في الاسمية والفعلية الاستقبالية ، وكذا الحالية عند غير المبرد والماضوية نحو : والله ما قام ، لكن الماضي مع لا وإن ينقلب في الجواب مستقبلاً ، فلذا يتكرر فيه لا وجوباً كما في الدعاء .

وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى : ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف : 85] أي : لا تفتأ تذكر .

وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه من معنى الطلب ، نحو : (بالله أخبرني ؟) و(بالله هل قام زيد ؟) .

4 أي : جاء بين أجزاء ما يدل عليه .

5 ساقطة في المتن .

6 أي تقدم على القسم .

7 أي : على جوابه نحو : (زيد والله قائم) و(زيد قائم والله) لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه .

والجملة المذكورة وإن كانت جواباً للقسم بحسب المعنى ، لكنه بحسب اللفظ لا يسمى إلا الدال على الجواب لا الجواب ، ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم .

8 لعشرة معان .

9 وهي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدي بها ، نحو سافرتُ عن البلد أي بعدت عن البلد بسبب السفر .

10 نحو : ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ [البقرة : 48] أي : بدل نفس ، وفي الحديث : «صومي عن أمك» أي : بدلها ، ويمكن أن تكون متعلقة بمحذوف أي نيابة عن أمك ، فحينئذ لا شاهد فيه .

11 نحو : ﴿فإنما يبخل عن نفسه﴾ أي : على نفسه .

12 نحو : ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ [التوبة : 114] أي : لأجل موعدة .

5 ـ وَمُرَادِفَةِ «بَعْدَ»[1] .

6 ـ وَالظَّرْفِيَّةِ .

7 ـ وَمُرَادِفَةِ «مِنْ» .

8 ـ وَمُرَادِفَةِ الْبَاءِ[2] .

9 ـ وَالاسْتِعَانَةِ[3] .

10 ـ وَالزِّيَادَةِ لِلتَّعْوِيضِ مِنْ أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ[4] .

وَقَدْ تَكُونُ حَرْفاً مَصْدَرِيّاً[5] (كَمَا مَرَّ)[6] ، وَقَدْ تَكُونُ إِسْماً بِمَعْنَى جَانِبٍ[7] .

وَ«عَلَى»[8] :

1 ـ لِلاسْتِعْلَاءِ[9] .

---

1 نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون : 40] أي : فبعد قليل ، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء : 46] أي يغيرون مدلول الكلم بعد مواضعه .

2 نحو : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم : 3] أي : ما يتلفظ به هذا هو المراد . والظاهر أنها على حقيقتها أي للمجاوزة .

3 أي : بأن تكون داخلة على آلة الفعل ، قاله ابن مالك ، ومثله : رميت عن القوس والمعنى : رميت السهم مستعيناً بالقوس ، لأنهم يقولون أيضاً : رميت بالقوس .

4 نحو : (انظر عن سكوت) بدل (انظر سكوتاً) عنه . كقوله :

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا　　فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

قال ابن جني : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت «عن» من أول الموصول ، وزيدت بعده .

5 أي : بمعنى أن . وذلك أن بني تميم يقولون في نحو : أعجبني أن تفعل : عن تفعل أي : أن تفعل فأبدلت الهمزة عيناً .

6 ساقطة في الشرح .

7 مضافة إلى مدخولها . وذلك يتعين في ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها «من» .

والثاني : أن تدخل عليها «على» ، وذلك نادر .

والثالث : أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد .

8 لتسعة معان .

9 وهو كون شيء فوق شيء ثم تارة يكون حسياً وتارة يكون معنوياً ، وهو في كل حقيقة إما على المجرور وهو الغالب نحو ﴿وعليها وعلى الفلك تحملون﴾ أو على ما يقرب منه نحو قوله تعالى : ﴿أو أجد على النار هدى﴾ أي : على المكان الذي هو قريب من النار هدى أي هادياً أو ذا هدى .

وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ﴿ولهم علي ذنب﴾ ونحو ﴿فضلنا بعضهم على بعض﴾ .

2 ـ وَالْمُصَاحَبَةِ [1] .

3 ـ وَالْمُجَاوَزَةِ .

4 ـ وَالتَّعْلِيلِ [2] .

5 ـ وَالظَّرْفِيَّةِ [3] .

6 ـ وَمُوَافَقَةِ مِنْ [4] .

7 ـ وَمُوَافَقَةِ الْبَاءِ [5] .

8 ـ وَالزِّيَادَةِ لِلتَّعْوِيضِ وَغَيْرِهِ [6] .

9 ـ وَالاسْتِدْرَاكِ [7] .

(وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى «مَع» [8]) [9] .

وَقَدْ تَكُونُ إِسْماً بِمَعْنَى «فَوْقَ» [10] (أَيضاً) [11] .

---

1 كَـ«مَع» نحو : ﴿وآتى المال على حبه﴾ أي : مع حبه له ، ﴿وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم﴾ أي : مع ظلمهم .

2 كَاللاّمِ نحو : ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ أي لهدايته إياكم .

3 كَـ«في» نحو : ﴿ودخل المدينة على حين غفلة﴾ أي : في حين .

4 نحو : ﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ .

5 نحو : ﴿حقيق على أن لا أقول على الله﴾ أي : بأن لا أقول .

6 فالأول كقوله :

إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد على قبل الموصول تعويضاً له .

والثاني كقوله حميد بن ثور :

أَبَى اللهُ إِلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك .

7 هو دفع ما يتوهم ثبوته ونفيه . والإِضْرَابِ (هو الانتقال من غرض لآخر ، وهو مساوٍ لما قبله في التحقيق ، وإن اختلفا مفهوماً) كَـ«لَكِن» كقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى أي : لكنه لا ييأس فهي للإضراب والاستدراك على ما قبلها ، وللدلالة على أن ما قبلها ليس متمسكاً به .

8 وقلما يستعملونها .   9 ساقطة في المتن .

10 وذلك إذا دخلت عليها «من» أي : لأن «من» لا تدخل إلا على الاسم لا على الحرف ، لأن الحرف لا يدخل على الحرف .

11 ساقطة في المتن .

و«الْكَافُ»[1]:

1 ـ لِلتَّشْبِيهِ[2].

2 ـ وَالتَّعْلِيلِ[3].

3 ـ وَالاسْتِعْلاَءِ[4].

4 ـ وَالْمُبَادَرَةِ[5].

5 ـ وَالتَّأْكِيدِ[6].

وَقَدْ تَكُونُ اِسْماً[7]، وَتَخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ[8].

و«مُذْ» و«مُنْذُ»:

1 ـ لِلابْتِدَاءِ[9] فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي[10] نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

2 ـ وَالظَّرْفِيَّةِ فِي (الزَّمَانِ)[11] الْحَاضِرِ[12] نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا، أَوْ مُذْ شَهْرِنَا، أَوْ مُذْ عَامِنَا، أَوْ مُذْ جَلَسَ زَيْدٌ.

3 ـ وَلِلابْتِدَاءِ وَالانْتِهَاءِ[13] فِي الْمَعْدُودِ[14] نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلاَثَةٍ (أَوْ شَهْرٍ)[15].

---

1 لستة معان وهي تخص المظهر.

2 وهو إلحاق ناقص بكامل في معنى نحو: زيد كالأسد، فألحق زيد بالحيوان المفترس في الجراءة والشجاعة.

3 أثبت ذلك قوم، ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ«ما»، كحكاية سيبويه كما «أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه»، والحق جوازه في المجردة من «ما» نحو: ﴿ويكأنه لا يفلح الكافرون﴾.

4 ذكره الأخفش والكوفيون.

5 وذلك إذا اتصلت بـ«ما» في نحو: «سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ» أي: سلم بمجرد الدخول أي: سلم مبادراً به عند الدخول، و«صل كما يدخل الوقت» أي: بمجرد دخوله أي: صل مبادراً بالصلاة أول الوقت.

6 وهي الزائدة أي: فخروجها ودخولها على حد سواء لولا التأكيد، نحو: ﴿ليس كمثله شيء﴾.

7 مضافاً إلى ما بعدها ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة.

8 سواء كان اسماً أو حرفاً.

9 أي لابتداء الغاية.

10 أي مدخولها هو الذي مضى ولم يبق منه جزء.

11 ساقطة في المتن.

12 أي في زمان لم يمض بتمامه وأنت في بعض أجزائه.

13 أي بمعنى «من» و«إلى» جميعاً.

14 أي مدلولها المتقدر.

15 ساقطة في المتن.

و«حَاشَا» و«عَدَا» و«خَلا» : لِلاستِثْنَاءِ[1] .

{الحروف المشبهة بالفعل}

الحُرُوفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ[2] : إِنَّ ، وأَنَّ ، وكَأَنَّ ، ولَكِنَّ[3] ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ .

ولَهَا صَدْرُ الكَلَامِ سِوَى أَنَّ (المَفْتُوحَةِ)[4] ، فَهِيَ بِعَكْسِهَا[5] .

وتَلْحَقُهَا[6] «مَا» فَتُلْغَى عَلَى الأَصَحِّ ، وتَدْخُلُ حِينَئِذٍ عَلَى الأَفْعَالِ[7] .

فَـ«إِنَّ»[8] لا تُغَيِّرُ مَعْنَى الجُمْلَةِ[9] .

و«أَنَّ» مَعَ جُمْلَتِهَا[10] فِي حُكْمِ المُفْرَدِ ، ومِنْ ثَمَّةَ[11] وَجَبَ الكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الجُمْلَةِ[12] ، والفَتْحُ فِي مَوْضِعِ المُفْرَدِ[13] .

فكُسِرَتْ[14] :

1 ـ ابْتِدَاءً[15] .

2 ـ ومَقُولَةً[16] .

---

1 لكن «حاشا» للاستثناء عن سوء لا مطلقاً بخلاف عدا وخلا ، يقال : ساء القوم حاشا زيد ، ولا يقال : حسن الناس حاشا زيد .

2 لإعمالها النصب والرفع ولمشابهتها في المعنى كما يظهر من معانيها .

3 جمع أولاً بين الأربعة التي لا تخرج الجملة عن الإخبار ، ثم ذكر الاثنتين اللتين يخرجانها إلى الإنشاء .

4 ساقطة في المتن .

5 أي بعكس ما له صدر الكلام ، ولم يكتف بالاستثناء ؛ لأنه لا يفيد إلا أنه لا يجب لها صدر الكلام . وأما أنه يمتنع له ذلك فلا ، وهو المقصود بقوله فهي بعكسها .

6 أي هذه الحروف .

7 لأن «ما» الكافة أخرجتها عن العمل ، فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل .

8 المكسورة.

9 بل تؤكدها .

10 أي جملة دخلتها .

11 أي من أجل الفرق المذكور .

12 أي في موضع يقتضي المفرد .

13 أي في موضع يقتضي الجملة .

14 في عشرة مواضع ولكن المصنف ذكر تسعة .

15 أي في الكلام بأن لا يكون قبله لفظ أو كان ولكن لم تجعله من تتمته ، بل استأنفته نحو : إن هذا زيد وإنا أنزلناه .

16 للقول بمعنى التلفظ كما هو المتبادر وما يشتق منه ؛ لأن مقول القول لا يكون إلا جملة ، نحو : قال إني عبد الله .

3 ـ وَمَوْصُولَةً [1] .

4 ـ أَوْ جَوَاباً لِقَسَمٍ [2] .

5 ـ أَوْ حَالاً [3] .

6 ـ أَوْ صِفَةً [4] .

7 ـ أَوْ خَبَراً عَنْ اسْمِ ذَاتٍ [5] .

8 ـ أَوْ تَالِيَةً لِحَيْثُ [6] .

9 ـ أَوْ بَعْدَ عَامِلٍ مُعَلَّقٍ بِاللاَّمِ [7] .

وَفُتِحَتْ [8] :

1 ـ فَاعِلَةً [9] .

2 ـ وَمَفْعُولَةً [10] .

3 ـ وَنَائِبَةً عَنِ الْفَاعِلِ [11] .

4 ـ وَمُبْتَدأً [12] .

---

1 لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة ، نحو : ما إن مفاتحه لتنوء بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو : جاء الذي عندي أنه فاضل .

2 نحو : ﴿حم والكتاب المبين إنا أنزلناه﴾ ، وجوز الكوفيون فتحها بعده .

3 ولو بدون الواو خلافاً لبعض نحو : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾ ، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ؛ لأن الحال كثيراً ما يقع جملة ، ولا يصح فيه الفتح لجعله مصدراً بمعنى اسم الفاعل ؛ لأنه إنما يتأتى في المصدر الصريح دون غيره .

4 نحو : مررت برجل إنه فاضل ؛ لأن المصدر لا يقع وصفاً إلا على سبيل المبالغة أو التأويل .

5 نحو : زيد إنه جواد ، ومنه : إن الله يفصل بينهم .

6 نحو : جلست حيث إنَّ زيداً جالس ؛ لأن الأصل فيها الإضافة إلى الجمل . ومنهم من فتحها نظراً إلى أنها قد تضاف إلى المفرد ، وإن الغالب في المضاف إليه الإفراد مع أن الجملة بعدها أيضاً في معنى الإفراد .

7 نحو : ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ .

8 في ثمانية مواضع .

9 مع مدخولها نحو : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ .

10 نحو : ﴿وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللهِ﴾ .

11 نحو : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ .

12 نحو : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ .

5 ـ وَخَبَراً عَنِ اسْمِ مَعْنًى غَيْرِ قَوْلٍ وَلاَ صَادِقٍ عَلَيْهِ خَبَرُهَا [1] .

6 ـ وَمَجْرُورَةً بِالإِضَافَةِ [2] ، وَبِالْحَرْفِ [3] .

7 ـ أَوْ مَعْطُوفَةً عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ [4] .

8 ـ وَمُبْدَلَةً مِنْهُ [5] .

وَقَالُوا : لَوْلاَ أَنَّكَ ؛ لأَنَّهُ مُبْتَدأٌ [6] ، وَلَوْ أَنَّكَ ؛ لأَنَّهُ فَاعِلٌ [7] .

فَإِنْ جَازَ التَّقْدِيرَانِ [8] جَازَ الأَمْرَانِ [9] . وَذَلِكَ [10] :

1 ـ بِأَنْ تَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ [11] .

2 ـ أَوْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائِيَّةِ [12] .

3 ـ أَوْ فِي مَوْضِعِ التَّعْلِيلِ [13] .

---

1 نحو : اعتقادي أنه فاضل .

2 نحو : ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ .

3 نحو : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ ولك أن تجعلها داخلة في المجرورة بالإضافة أو المفعولة .

4 نحو : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ .

5 نحو : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ، و ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ .

6 ذكره رداً على الفراء والكسائي حيث جعلاه فاعلاً ، أي لولا وجد أنك ، ومنه : ﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ .

7 فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم ، فهو يحتمل كونه مبتدأ .

8 أي تقدير كون الكلام جملة وكونه مفرداً أو المراد بالجواز ما يجامع ترجيح إحدى الطرفين ؛ لأن الخلو من الحذف أرجح .

9 فتح إن وكسرها .

10 أي جواز الوجهين في تسعة مواضع .

11 نحو : من يكرمني فإني أكرمه .

12 كقوله :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً   إذا انه عبد القفا واللهازم

أي : انه عبد قفاه ، أي لئيم القفا ، يعني «صفعان» ، واللهزمتان : عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، جمعهما الشاعر بما حولهما ، كقولك : جئت مذاكيره ، فالكسر على تأويل : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تأويل : فإذا عبودية قفاه ثابتة .

13 نحو : ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور : 28] قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة والباقون بالكسر على أنه تعليل ، ومثل ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة : 103] .

4 ـ أَوْ بَعْدَ فِعْلِ قَسَمٍ وَلاَ لاَمَ بَعْدَهَا [1].

5 ـ أَوْ خَبَراً عَنْ قَوْلٍ، وَمُخْبَراً عَنْهَا بِقَوْلٍ وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ [2].

6 ـ أَوْ بَعْدَ وَاوٍ مَسْبُوقَةٍ بِمُفْرَدٍ صَالِحٍ لِلْعَطْفِ عَلَيْهِ [3].

7 ـ أَوْ بَعْدَ حَتَّى [4].

8 ـ أَوْ بَعْدَ أَمَا [5].

9 ـ أَوْ بَعْدَ لاَ جَرَمَ [6].

وَلِذَلِكَ [7] جَازَ الْعَطْفُ عَلَى اسْمِ الْمَكْسُورَةِ لَفْظاً أَوْ حُكْماً [8] بِالرَّفْعِ [9] دُونَ الْمَفْتُوحَةِ.

---

1 كقوله:

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ ... مِنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سواء كانت الجملة المُقسَمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحو «حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قائم» أو غير ملفوظ به، نحو «والله إن زيداً قائم» أو اسمية، نحو «لعمرك إن زيداً قائم».

2 نحو قولي: إني أحمد الله فإنه يجوز أن يراد مقولي فتكسر لتكون الجملة مقول القول وخبر المبتدأ وأن يراد ظاهره فيكون حمد الله خبر القول بالمعنى المصدري، فإن الحمد قول ولو انتفى القول الأول فتحت نحو عملي أني أحمد الله ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت نحو قولي: إني مؤمن وقولي: إن زيداً يحمد الله.

3 نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلاَّ تَجُوعَ فِيهَا وَلاَ تَعْرَى وَأَنَّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيهَا وَلاَ تَضْحَى﴾ [طه: 118-119] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر على الاستئناف أو العطف على إن الأولى والباقون بالفتح للعطف على أن لا تجوع.

4 يختص الكسر بالابتدائية نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه والفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل.

5 بالتخفيف نحو: أما إنك ذاهب فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألاَ في ﴿أَلاَ إِنَّ عَاداً كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: 60] والفتح على أنها بمعنى حقاً أنك ذاهب أي حق ذلك حقاً فهي فاعل أو حق أنك ذاهب فهي مبتدأ.

6 والغالب الفتح نحو: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: 23] فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمعنى لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكى الفراء وغيره أنها قد تنزل منزلة اليمين فيقال: لا جرم لأتينك.

7 أي لأجل أن «إن» المكسورة لا تغير معنى الجملة وفائدتها التأكيد فقط فكان منصوبها في معنى الرفع وقوته كمدخول حرف زائد.

8 أي كسراً لفظياً وهو ظاهر أو حكمياً بأن تكون مفتوحة في حكم المكسورة وهي المفتوحة النائبة مناب مفعولي علمت.

9 على محله ومعناه لا على محلها ومحله جميعاً كما قال الجزولي. وأما العطف بالنصب على محل الاسم إذا كان مبنياً فمشترك بين الكل.

وَيُشْتَرَطُ[1] مُضِيُّ الْخَبَرِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ، وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ[2] مَبْنِيّاً[3] خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِيِّ نَحْوُ: أَنَّكَ وَزَيْداً ذَاهِبَانِ، وَلَكِنْ كَذَلِكَ[4].

وَلِذَلِكَ (أَعَادَهُ)[5] دَخَلَتِ اللاَّمُ مَعَ الْمَكْسُورَةِ دُونَهَا[6] عَلَى الْخَبَرِ وَعَلَى الاسْمِ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهُ[7] وَبَيْنَهَا[8] أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا.

وَتُخَفَّفُ الْمَكْسُورَةُ: فَتَلْزَمُهَا اللاَّمُ[9]، وَيَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ[10] خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ (وَالأَخْفَشِ)[11] فِي التَّعْمِيمِ[12].

وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ فَتَعْمَلُ فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ مُطْلَقاً، وَشَذَّ إِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ، وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ[13].

وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، فَتُخَفَّفُ، فَتُلْغَى عَلَى (الأَفْصَحِ)[14].

وَلَكِنْ تَتَوَسَّطُ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ مَعْنًى، وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى، وَيَجُوزُ مَعَهَا[15] الْوَاوُ.

وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ (وَأَصْحَابُهُ)[16] لَيْتَ زَيْداً قَائِماً.

وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي، وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا[17].

---

1 في العطف على الاسم بالرفع.

2 أي كون الاسم.

3 في جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضي.

4 في العطف على الاسم بالرفع بجميع ما مر.

5 ساقطة في المتن.

6 دون المفتوحة.

7 أي بين الاسم.

8 أي بين أنّ.

9 للفرق بينها وبين إنْ النافية.

10 أي النواسخ والأكثر كونه ماضياً.

11 ساقطة في المتن.

12 أي تعميم الفعل الداخلة هي عليه.

13 للفرق بين أن المخففة العاملة عمل النصب والرفع وبين أن المصدرية. (غ)

14 وفي المتن: الأصح.

15 أي لكن مخففة ومشددة.

16 ساقطة في المتن.

17 وهي لغة عقيل.

{الحروف العطف}

(الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ)[1] : الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ.

فَالأَرْبَعَةُ الأُولَى لِلْجَمْعِ.

فَـ«الْوَاوُ» لِلجَمْعِ مُطْلَقاً أَيْ لاَ تَرْتِيبَ فِيهَا[2].

وَ«الْفَاءُ» لِلتَّرْتِيبِ بِلاَ مُهْلَةٍ[3].

وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِمُهْلَةٍ[4].

---

1 وفي المتن : حروف العطف.

2 أي : لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى : أنه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً وعدماً، فيعطف بالواو المقارن على مقارنه في الحكم والسابق على اللاحق والعكس.

3 وتفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الترتيب، وهو نوعان :

معنوي (وهو المسمى بالرتبي وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في الواقع) : كما في «قام زيد فعمرو» فقيام عمرو في نفس الأمر واقع بعد قيام زيد.

وذكري (وهو أن يكون ما بعدها حاصلاً بعد ما قبلها في اللفظ فقط. وأما في الواقع فتارة يكون حاصلاً معه في آن واحد أو قبل ما قبلها) وهو عطف مُفَصَّل على مُجْمَل (إنما كان هذا من الترتيب الذكري؛ لأن الشأن أن المفصل إنما يذكر بعد المجمل)؛ نحو : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة : 36].

والأمر الثاني : التعقيب (وهو توقع ما بعدها أثر ما قبلها بدون مهلة)، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال : «تزوج فلان فوُلِدَ له» إذا لم يكن بينهما (أي التزوج والولادة) إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاولة، و«دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين.

والأمر الثالث : السببية (فاء السببية تارة تدخل على المسبب نحو : زيد فاضل فأكرمه، وربما قيل فيها : فاء التفريع ومنها قال : ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا﴾ [الأعراف : 13] تقديره : إذا كان عندك هذا التكبر فاهبط، ومن هذا القبيل الفاء الداخلة على جواب الشرط، وقد تدخل على السبب فتكون بمنزلة لام التعليل نحو : ﴿قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر : 34] وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة، فالأول نحو : ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص : 15] ونحو : ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة : 37] والثاني نحو : ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ، فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ، فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة : 52-54]. وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو : ﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ، فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات : 26-27]، ونحو : ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق : 22].

4 أي بشرط المهلة والتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه.

(وَ«حَتَّى» مِثْلُهَا [1]) [2] وَمَعْطُوفُهَا جُزْءٌ مِنْ مَتْبُوعِهِ [3] يُفِيدُ قُوَّةً (فِي الْمَعْطُوفِ [4]) [5] أَوْ ضَعْفاً [6].

وَ«أَوْ» وَ«إِمَّا» وَ«أَمْ» لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ [7] مُبْهَماً [8].

فَـ«أَوْ» تَرِدُ لاثْنَى عَشَرَ مَعْنًى:

1 ـ الشَّكُّ [9].

2 ـ وَالإِبْهَامُ [10].

3 ـ وَالتَّخْيِيرُ [11].

4 ـ وَالإِبَاحَةُ [12].

---

1 أي مثل «ثم».

2 ساقطة في المتن.

3 أي من متبوع معطوفها حقيقة بأن يكون بعضاً من جمع قبلها كـ«قدم الحجاج حتى المشاة» أو جزء من كل نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها» أو حكماً بأن يتمارس به تمارس تعلق الجزء بالكل، نحو: «أتى القوم حتى عبيدهم» و«أعجبتني الجارية حتى حديثها».

والضابط: أنها لا تدخل إلا حيث يصح الاستثناء، ولذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما».

4 ويشترط أن تكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص كما في «فلان يعطي العدد الكثير حتى الألوف» و«مات كل أب لي حتى آدم» و«مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك أو الجبابرة».

5 ساقطة في المتن.

6 نحو: «زارك القوم حتى الحجامون» و«علاك الناس حتى الصبيان أو النساء» و«المؤمن يجزى بالحسنات حتى بمثقال الذرة».

7 أي لثبوت الحكم لأحد الأمرين من المعطوف والمعطوف عليه.

8 أي: غير معين عند المتكلم.

9 أي من جهة المتكلم، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: 113].

10 هو إخفاء المتكلم مراده على السامع، نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 24].

11 وهي الواقعة بعد الطلب، وقيل: ما يمتنع فيه الجمع نحو: «تزوج هنداً أو أختها» أي فالجمع بينهما ممنوع، و«خذ من مالي ديناراً أو درهماً» أي فالجمع بينهما ممتنع.

12 وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالس العلماء أو الزهاد»؛ إذ لا يمتنع مجالسة الفريقين، و«تعلم الفقه أو النحو». وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [الانسان: 24]؛ إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما.

5 ـ وَالْجَمْعُ الْمُطْلَقُ كَالْوَاوِ [1] .

6 ـ وَالإِضْرَابُ [2] .

7 ـ وَالتَّقْسِيمُ [3] .

8 ـ وَبِمَعْنَى «إِلاَّ» (فِي الاسْتِثْنَاءِ [4]) [5] .

9 ـ وَبِمَعْنَى «إِلَى» [6] .

10 ـ وَالتَّقْرِيبِ [7] .

11 ـ وَالشَّرْطِيَّةِ [8] .

12 ـ وَالتَّبْعِيضِ [9] .

وَ«إِمَّا» تُشَارِكُ «أَوْ» فِي الأَرْبَعَةِ الأُوَلِ وَالتَّفْصِيلِ .

---

1 أي الذي لم يقيد بمصاحبة أو قبلية أو بعدية . قاله الكوفيون والأخفش والجرمي .

2 كـ «بل» ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين :

الشرط الأول : تقدم نفي ، أو نهي .

والشرط الثاني : وإعادة العامل ، نحو : «ما قام زيد أو ما قام عمرو» والمعنى : بل ما قام عمرو فهو إضراب عن الأول ، و«لا يقم زيد أو لا يقم عمرو» أي بل لا يقم عمرو فهو إضراب عن الأول .

3 أي بيان أقسام الشيء سواء كلاً أو كلية ، والأول يسمى تقسيم الكل إلى أجزائه نحو : السكنجبين خل أو عسل ، أي ينقسم إلى هذين القسمين ، والثاني يسمى تقسيم الكلي إلى جزئياته . نحو : «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» .

4 أي احترازاً عن «إلا» بمعنى «غير» فلا تكون أو بمعناها . وهذه ينتصب المضارع بعدها (أي فرقاً بينها وبين «أو» المفيدة لاستواء ما قبلها مع ما بعدها ، فإن ما قبلها هنا هو المحقق حتى يحصل ما بعدها) بإضمار «أنْ» كقولك : «لأقتلنه أو يُسْلِمَ» أي فهو بمنـزلة لأقتله إلا أن يسلم .

5 ساقطة في المتن .

6 وهذه ينتصب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة ، نحو : «لألزمنك أو تقضيني حقي» .

7 نحو : «ما أدري أسلَّمَ أو ودَّعَ» أي لأنها قربت الوداع من السلام ، وهذا المثال يقال لمن قال لمحبه السلام عليكم ثم ودعه وانصرف وهو متعلق به ، فالذي دل على قرب الوداع من السلام «أو» .

8 نحو : «لأضربنه عاش أو مات» أي إن عاش بعد الضرب وإن مات . ومثله : «لآتينك أعطيتني أو حرمتني» أي إن أعطيتني أو إن حرمتني .

9 نحو : ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة : 135] أي لأن الضمير في «قالوا» لليهود والنصارى ؛ فاليهود قالوا للنصارى كونوا هوداً ، وقالت النصارى لليهود كونوا نصارى ، فالمعنى قال بعضهم وهم اليهود للنصارى كونوا هوداً ، وقال بعضهم أي وهم النصارى لليهود كونوا نصارى ، فالتبعيض دل عليه ، أو هذا كلامه .

و«إِمَّا» قَبلَ الْمَعطُوفِ عَلَيْهِ لاَزِمَةٌ مَعَ «إِمَّا» [1]، جَائِزَةٌ مَعَ «أَوْ» [2].

و«أَمْ» (الْعَاطِفَةُ [3] قِسْمَانِ أَحَدُهُمَا) [4]:

1 ـ الْمُتَّصِلَةُ: لاَزِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ [5] يَلِيهَا أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ [6]، والآخَرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا لِطَلَبِ التَّعْيِينِ [7]. وَمِنْ ثَمَّةَ [8] لَمْ يَجُزْ: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً.

و(مِنْ ثَمَّةَ) [9] (كَانَ) [10] جَوَابُهَا [11] بِالتَّعْيِينِ [12] دُونَ «نَعَمْ» أَوْ «لاَ» [13].

2 ـ (فَـ«أَمْ») [14] الْمُنْقَطِعَةُ كَـ«بَلْ» والْهَمْزَةِ [15] مِثْلُ: إِنَّهَا [16] لإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ.

و«لاَ» و«بَلْ» و«لَكِنْ»: لأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً [17].

فَـ«لاَ» لِنَفْيِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ [18].

---

1 أي: غير مستعملة إلا معها يعني: إذا عطف شيء على آخر بـ«إما» يلزم أن يصدر المعطوف عليه أولاً بـ«إما» ثم يعطف عليه المعطوف بـ«إما» نحو: «جاءني إما زيد وإما عمرو»؛ ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك.

2 يعني: إذا عطف شيء على آخر بـ«أو» يجوز أن يصدر المعطوف عليه بـ«إما» نحو: «جاءني إما زيد أو عمرو» ولكن لا يجب فيجوز نحو: «جاءني زيد أو عمرو».

3 أم على ضربين: متصلة ومنقطعة.

4 ساقطة في المتن.

5 أي تابعة لها لا توجد بدونها لفظاً ولا تقدر إلا في بعض الأشعار.

6 في الإعراب أو الإسناد أو التحقيق.

7 لأنه لا علم بالثبوت في «أم» التي للتسوية.

8 أي من أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين.

9 ساقطة في المتن.

10 ساقطة في الشرح.

11 أي جواب أم المتصلة.

12 أي: بتعيين أحد الأمرين؛ لأن السؤال عنه.

13 لأنهما لا يفيدان التعيين، بخلاف «أو» و«إما» مع الهمزة، كما إذا قلت: «أجاءك زيد أو عمرو؟» أو «أجاءك إما زيد وإما عمرو؟» فإنه يصح جوابها بـ«لا» و«نعم»؛ لأن المقصود بالسؤال أن أحدهما لا على التعيين جاءك أو لا.

14 في المتن: وأم.

15 الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها.

16 أي القطيع التي ظهرت من بعيد لإبل أم شاء أي بل أهي شاء أخبرت أنها إبل على سبيل الجزم.

17 هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة.

18 ولها ثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدمها إثبات كـ«جاء زيد لا عمرو» أو أمر كـ«اضرب زيداً لا عمراً».

و«بَلْ»: (فَهِيَ)[1] لِإِثْبَاتِ عَيْنِ الْحُكْمِ (الْمُتَقَدِّمِ)[2] لِمَا بَعْدَهَا[3]، (إِنْ)[4] تَقَدَّمَهَا أَمْرٌ أَوْ إِيجَابٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَهَا نَفْيٌ أَوْ نَهْيٌ فَالْمُثْبَتُ ضِدُّهَا[5].

و«لَكِنْ»: لاَزِمَةٌ لِلنَّفْيِ[6].

{حروف التنبيه}

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: «أَلاَ»، و«أَمَا»، و«هَا»[7].

{حروف النداء}

حُرُوفُ النِّدَاءِ[8]: «يَا» أَعَمُّهَا[9]، و«أَيَا»، و«هَيَا»[10]، و«آ»[11]، و«آيْ»[12]، و«أَيْ»[13]

= الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: «جاءني زيد لا بل عمرو» فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة، وإذا قلت: «ما جاءني زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو، ولا توكيد للنفي، وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا، وهو تقدم النفي، وقد اجتمعا أيضاً في ﴿ولا الضالين﴾.

والثالث: أن يتعاند متعاطفاها أي: بأن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر، فلا يجوز: «جاءني رجل لا زيد»؛ لأنه يصدق على زيد اسم الرجل، بخلاف «جاءني زيد لا عمرو».

1 ساقطة في المتن. 2 ساقطة في المتن.

3 أي لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف، فيكون هو كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، فيحتمل أنه ثبت له وأنه لم يثبت له بل وقع ذكره خطأ عمداً أو سهواً.

4 وفي المتن: أو.

5 أي إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ«اضرب زيداً بل عمراً» أو «قام زيد بل عمرو» فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه. فلا يحكم عليه بشيء، وتثبت الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو «ما قام زيد بل عمرو، ولا يقم زيد بل عمرو».

6 أي: غير مستعملة بدونه.

7 يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم إليه. ولهذا سميت حروف التنبيه، نحو: «ألاّ زيد قائم، وأمّا زيد قائم، وها زيد قائم».

وتدخل «ها» خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها إلا بها، نحو: «هذا، وهاتا، وهذان، وهاتان، وهؤلاء».

8 ثمانية مع واو الندبة وقل استعمالها في النداء.

9 فينادى بها القريب والبعيد والمتوسط. 10 و«أيا» و«هيا» للبعيد.

11 بالمد لم يذكره غير سيبويه. 12 بألف ممدودة وياء ساكنة للبعيد.

13 بالقصر وسكون الياء والهمزة المفتوحة بدون مد للقريب.

(لِلْبَعِيدِ)[1]، وَالْهَمْزَةُ[2] لِلْقَرِيبِ.

{حروف الإيجاب والتصديق}

حُرُوفُ الإِيجَابِ وَالتَّصْدِيقِ[3]: «نَعَمْ»[4]، وَ«بَلَى»[5]، وَ«أَجَلْ»[6]، وَ«جَلَلْ»[7]،

---

1 ساقطة في الشرح. 2 والأقرب.

3 وهي ثمانية، وسماها التسهيل حروف الجواب، لأنها في جواب أحد لا محالة.
ومعنى الإيجاب: إثبات شيء، وهذه الحروف علامات لإثبات شيء.

4 وهي حرف تصديق (أي: للمخبِر بكسر الباء) ووَعْد (أي: للطالب) وإعلام (أي: للمستخبر)؛
فالأول: بعد الخبر كقام زيد، وما قام زيد.
والثاني: بعد افْعَلْ ولاَ تَفْعَلْ وما في معناهما نحو: هَلاَّ تفعل، وهَلاَّ لم تفعلْ، وبعد الاستفهام في نحو: هلا تعطيني، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد الاستفهام في نحو: هل جاءك زيد.

5 حرف جواب، تختص (أي: بلى) بالنفي فلا تقع بعد الإثبات، وتفيد إبطاله سواء كان النفي مجرداً عن الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾ [التغابن: 7] أم مقروناً به، حقيقياً كان الاستفهام نحو «أليس زيد بقائم» فتقول: بلى، أو توبيخاً نحو ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لاَ نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ و ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى﴾ [القيامة: 3-4] أو تقريرياً نحو ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى، قَالُوا بَلَى﴾ [الملك: 8-9] و ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: 172] أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بـ«بلى»، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا. ووجهه أن «نعم» تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، ولذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليس لي عليك ألف» فقال: «بلى» لزمته، ولو قال: «نعم» لم تلزمه. وقال آخرون: تلزمه فيهما، وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة، ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريري خبر موجب، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: 51-52]؛ لأنها لا تقع بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق له.

6 أجل - بسكون اللام - حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ، فيكون تصديقاً للمخبِر، وإعلاماً للمستخبِر، ووَعْداً للطالب، فتقع بعد نحو: «قام زيد» ونحو: «أقام زيد» ونحو: «اضرب زيداً». وقيد المالقي الخبرَ بالمثبت، والطلبَ بغير النهي.
وقيل: لا تجيء بعد الاستفهام.
وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسنُ من نَعَمْ، ونَعَمْ بعد الاستفهام أحسنُ منها.
وقيل: تختص بالخبر، وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة، وقال ابن خروف: أكثر ما تكون بعده (أي بعد الخبر).

7 جلل حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجَل. لكن هي وإن كانت بمعنى «نعم» ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة يقول القائل: هل قام زيد فيقال في جوابه جلل أي: نعم فهي لإعلام المستخبر دائماً فلا تكون تصديقاً للمخبِر ولا وعداً للطالب كـ«نعم».

و«بَجَلْ»[1]، و«جَيْرِ»[2]، و«إِنَّ»[3]، «إِيْ»[4].

فـ«نَعَمْ» مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَ.

و«بَلَى» مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ.

وأَجَلْ وَجَلَلْ وَبَجَلْ وَجَيْرِ وَإِنَّ لِلْخَبَرِ.

وَإِيْ: (هِيَ)[5] إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ.

---

1 بجل على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم، وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي، واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول «بَجَلْنِي» وهو نادر، وعلى الثاني «بَجَلِي».

2 جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف حرف جوابٍ بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً، فتكون مصدراً، ولا بمعنى أبداً، فتكون ظرفاً، وإلا لأعربت ودخلت عليها أل، ولم تؤكد أجل بجير في قوله:

أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

ولا قوبل بها «لا» في قوله:

إِذَا تَـقُـولُ لاَ ابـنَـةُ الـعُـجَـيْـرِ تَـصْـدُقُ لاَ إِذَا تَـقُـولُ جَـيْـرِ

وأما قوله:

وقَـائِـلَـةٍ أَسِيتَ فَـقُـلْـتُ جَيْـرٍ أَسِـيٌّ إِنَّـنِـي مِـنْ ذَاكَ إِنَّـهْ

فخرج على وجهين:

أحدهما: أن الأصل جَيْرِ إِنَّ، بتأكيد جير بإن التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة إِنْ وخففت.

الثاني: أن يكون شبَّهَ آخر النصف بآخر البيت، فنونه تنوينَ الترنم، وهو غير مختص بالاسم، ووصل بنية الوقف.

3 حرف جواب بمعنى نعم، أي: فتقع تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب، فتقول: «إنَّ» في جواب من قال: قام زيد، ومن قال: أذهب عمرو، ومن قال: أكرم خالداً.

4 إِيْ بالكسر والسكون: حرفُ جوابٍ بمعنى نَعَمْ، فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب، فتقع بعد «قام زيد» و«هل قام زيد؟» و«اضرب زيداً» ونحوهن، كما تقع نعم بعدهن. وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: 53] ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم، وإذا قيل: «إِيْ والله» ثم اسقطت الواو، جاز سكون الياء وفتحها وحذفها، وعلى الأول فيلتقي ساكنان على غير حدهما.

5 ساقطة في المتن.

{حروف الزيادة}

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ [1] : «إِنْ» [2] ، وَ«أَنْ» ، وَ«مَا» ، وَ«لاَ» ، وَ«مِنْ» ، وَالْبَاءُ ، وَاللاَّمُ .

فَـ«إِنْ» [3] : تُزَادُ بَعْدَ «مَا» النَّافِيَةِ [4] وَالْمَوْصُولَةِ الاسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ [5] وَبَعْدَ أَلاَ الاسْتِفْتَاحِيَّةِ ، وَقَبْلَ مَدِّ الإِنْكَارِ ، وَبَعْدَ لَمَّا [6] وَإِنْ بَعْدَ لَمَّا كَثِيرٌ ، وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَلَوْ ، وَبَعْدَ إِذَا ، وَقَلَّتْ [7] مَعَ الْكَافِ .

---

1 أي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها ؛ لأنها لا تكون إلا زائدة ، وإلا لم تسم حروفاً ؛ لأن حروف المعاني لا بد لها من وضع لمعنى ، وسمي حروف الصلة أيضاً ؛ لأنها توصل الحرف بما له معنى أبداً .
وقيل ؛ لأنه يتوصل بها إلى فائدة معنوية كالتأكيد بمن والباء أو لفظية من زيادة فصاحة أو إقامة وزن أو سجع إلى غير ذلك . ولولا فائدة في زيادتها لما زيدت في كلام البلغاء سيما الكلام المعجز ، والأولى أن يسمى ما فيه بحرف صلة وتأكيد تأدباً .

2 تزاد غالباً بعد «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفي نحو : ما إنْ رأيت زيداً أي : ما رأيت زيداً .

3 أي تكون زائدة كقوله :

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُهُ   إذَنْ فلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إليَّ يَدِي

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت ، أو اسمية كقوله :

فما إن طبُّنا جُبنٌ ، ولكنْ   منايانا ودَوْلةُ آخرينا

وفي هذه الحالة تكفُّ عمل «ما» الحجازية كما في البيت ، وأما قوله :

بني غُدانة ما إن أنتمْ ذهباً   ولا صريفاً ولكن أنتمُ الخزفُ

في رواية من نصب ذهباً وصريفاً ، فخرج على أنها نافية مؤكدة لـ«ما» .
وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله :

يُرجّي المرءُ ما إنْ لا يراهُ   وتعرِضُ دون أدناهُ الخطوبُ

وبعد ما المصدرية كقوله :

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله :

ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيبا   أحاذر أن تنأى النوى بغضُوبا

وقبل مدّة الإنكار ، سمع سيبويه رجلاً يقال له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ فقال : أأنا إنِيهْ ؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك .

4 الداخلة على الفعلية .

5 أي المصدرية .

6 الوجودية .   7 زيادة إن .

و«ما» تُزادُ مَعَ إذا ومَتى وأَيٍّ وأَيْنَ وإنْ الشَّرطِيّاتِ ومَعَ حُروفِ الْجَرِّ، وَقَلَّتْ مَعَ مَعْنى مِنْ.

ولاَ تُزادُ مَعَ الْواوِ بَعْدَ النَّفْيِ وبَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ، وَقَلَّتْ مَعَ لَفْظِ أُقْسِمَ، وَشَذَّتْ زِيادَةُ لاَ مَعَ الْمُضافِ.

ومِنْ والْباءُ واللاّمُ والْكافُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُها.

{حرفا التفسير}

حَرْفا التَّفْسيرِ: أَيْ وأَنْ.

وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِما في مَعْنَى الْقَوْلِ[1].

---

1 اعلم أن الفرق بين «أي» و«أن»: أن «أي»، يفسر بها كل مبهم، من المفرد، نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله، والجملة نحو: هُريق دمه أي مات. قال:

وترمينني بالطرف، أي أنت مذنبٌ ... وتَقليـنني لكنَّ إياك لا أقلي

و«أن» لا تفسّر إلا مفعولاً مقدراً لِلفظٍ دالٍّ على معنى القول، مؤدٍ معناه، كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [الصافات: 104]، فقوله: يا إبراهيم، تفسير لمفعول ﴿ناديناه﴾، المقدر، أي: ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا ﴿يا ابراهيم﴾، وكذلك قولك كتبت إليه أنْ قم، أي: كتبت إليه شيئاً هو: قُمْ، فأنْ، حرف دالٌّ على أن «قم» تفسير للمفعول به المقدر لكتب.

وقد يفسر المفعولَ به الظاهر، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [طه: 38-39]، وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: 117]، فقوله: ﴿اعبدوا الله﴾، تفسير للمضمر في ﴿به﴾، وفي أمرت معنى القول، وليس مفسّراً لِما، في قوله: ﴿ما أمرتني﴾، لأنه مفعول لصريح القول، وقد جوز بعضهم ذلك، مستدلاً بهذه الآية، ولا استدلال بالمحتمل، وأجيب بأن «أن» مصدرية، وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية، وعند صاحب هذا المذهب، يجوز أن يكون جميع «أن» المحكوم بكونها مفسرة: مصدرية، إذا دخلت على أمر أو نهي متصرف، لأن له إذن مصدراً.

واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها في نحو: أوعزت إليه بأن قم، ويجوز أن يقال: هي زائدة، لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل، والمعنى: أوعز إليه بهذا اللفظ.

وقيل إن ﴿أن﴾ في قوله ﴿أن اعبدوا﴾: زائدة، والأصل عدم الحكم بالزيادة، ما كان للحكم بالأصالة محتمل.

وتمسك المجيز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى: ﴿وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: 6] قال: التقدير: قائلاً بعضهم لبعض أن امشوا.

{حروف المصدر}

حُرُوفُ الْمَصْدَرِ: «مَا»[1] وَ«أَنْ»[2] وَ(«أَنَّ»)[3] مُخَفَّفَةٌ وَمُشَدَّدَةٌ لِلاسْمِيَّةِ. فَـ«أَنْ» بِقِسْمَيْهَا لِلاسْمِيَّةِ وَالأَوَّلانِ لِلْفِعْلِيَّةِ.

= وأجيب: إما بأنه زائد، أو بأن صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور، أو بأن انطلق متضمن لمعنى القول؛ لأن المتطلقين من مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه، أو بأن: انطلق الملأ بمعنى: انطلقوا في القول وشرعوا فيه.

وينبغي أن تعرف أن ما بعد «أن» المفسرة، ليس من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 10]، ليست «أن» فيه مفسرة؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: 10] خبر المبتدأ المتقدم.

ولا منع، لو ارتكب مرتكب وسمى أن المسماة بالمفسّرة: زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول، فمعنى أمره أن قم: أي قال له قم، بتأويل أمر، بقال، أو بتقدير «قال» بعده على الخلاف المذكور في أفعال القلوب، و«أن» زائدة، وهذا يطرد في جميع الأمثلة.

1 أما «ما» فتوصل بالفعل المتصرف، إذ الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤول الفعل مع الحرف به، ولا توصل بالأمر؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به «ما»، مع الفعل، ما أفاده «ما» مع ذلك الفعل، وإلا فليسا مؤولين به، ألا ترى أن معنى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: 118] ومعنى برحبها، شيء واحد، وكذا معنى علمت أنك قائم، وعلمت قيامك: شيء واحد، والمصدر المؤول به «أن» مع الأمر، لا يفيد معنى الأمر، فقولك كتبت إليه أن قم: ليس بمعنى القيام، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أن قم.

ويتبين بهذا أن صلة «أن» لا تكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً، لجاز ذلك في صلة «أن» المشددة، و«ما» و«كي» و«لو»، ولا يجوز ذلك اتفاقاً.

وتختص «ما» المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها، به، نحو: لا أفعله ما ذر شارق، أي مدة ما ذر، أي مدة ذرور، وصلتها، إذن، في الغالب، فعل ماضي اللفظ مثبت، أو منفي بـ«لم»، نحو: تهددني ما لم تلقني ومعناها الاستقبال، ويقل كونها فعلاً مضارعاً.

وصلة «ما» المصدرية، لا تكون، عند سيبويه، إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية، أيضاً، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلاً.

2 وأما «أن» المصدرية، فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف، وهو إما ماض، كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: 82]، أو مضارع، ولها فيه خاصة، تأثيران آخران: نصبه وتخصيصه بالاستقبال، أو، أمر أو نهي، على مذهب سيبويه.

3 ساقطة في المتن.

{حروف الاستقبال}

حُرُوفُ الاسْتِقْبَالِ : السِّينُ وَسَوْفَ وَأَنْ وَلَنْ وَلاَ .

{حروف التحضيض}

حُرُوفُ التَّحْضِيضِ [1] : هَلاَّ وَأَلاَّ وَلَوْلاَ وَلَوْمَا .

لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ ، وَتَلْزَمُهَا الْفِعْلُ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً .

{حروف التوقع}

حُرُوفُ التَّوَقُّعِ : «قَدْ» [2] لاَ تَنفَكُّ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ عَنِ التَّحْقِيقِ ، وَفِي الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ .

---

1 اعلم أن معناها إذا دخلت على الماضي : التوبيخ واللوم على ترك الفعل ، ومعناها في المضارع : الحض على الفعل والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر .

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً ، يمكنه تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى ، للتحضيض على فعل مثل ما فات .

وقلما تستعمل في المضارع أيضاً ، ألاّ في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه .

فإن خلا الكلام من التوبيخ ، فهو العرض ، فتكون هذه الأحرف للعرض .

2 هذا الحرف ، إذا دخل على الماضي أو المضارع فلا بد فيه من معنى التحقيق ، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى ، في الماضي : التقريب من الحال مع التوقع ، أي يكون مصدره متوقعاً لمن تخاطبه واقعاً عن قريب ، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير : قد ركب . . . ، أي : حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة .

ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة : التحقيق ، والتوقع ، والتقريب ، وقد يكون مع التحقيق : التقريب فقط ، ويجوز أن تقول : قد ركب ، لمن لم يكن يتوقع ركوبه .

ولا تدخل على الماضي غير المتصرف ، كنعم وبئس وعسى وليس ، لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال .

وتدخل أيضاً على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس ، فينضاف إلى التحقيق في الأغلب : التقليل ، نحو : إن الكذوب قد يصدق ، أي ، بالحقيقة يصدر منه الصدق ، وإن كان قليلاً ، وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل ، نحو : ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة : 144]، وتستعمل أيضاً للتكثير في موضع التمدح ، قال تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب : 18]، وقال :

قد أترك القرن مصفراً أنامله ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

{حرفا الاستفهام}

حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ : الْهَمْزَةُ، وَهَلْ .

لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ .

وَقَدْ تَخْرُجُ الْهَمْزَةُ عَنِ الاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ، فَتَرِدُ لِثَمَانِيَةِ مَعَانٍ[1] :

= ولا تفصل من الفعل، إلا بالقسم، نحو: قد والله لقوا الله، وقد، لعمري، قال كذا، وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها، قال:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد.

1 قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي، فترد لثمانية معان:

أحدها: التسوية، وربما تُوهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و«ما أدري» و«ليت شعري» ونحوهن. والضابط: أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: 6]، ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي، وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾ [الإسراء: 40] ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ [الصافات: 149] ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ [الطور: 15]، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف: 19] ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: 12]، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: 15] ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً؛ لأن نفي النفي إثبات، ومنه ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: 36] أي الله كافٍ عبده، ولهذا عطف ﴿ووضعنا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: 1] لما كان معناه: شرحنا

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافات: 95].

والرابع: التقرير، ومعناه حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به. تقول في التقرير بالفعل: أضربتَ زيداً؟ وبالفاعل: أأنت ضربت زيداً؟ وبالمفعول: أزيداً ضربت؟ كما يجب ذلك في المستفهم عنه.

والخامس: التهكم، نحو ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: 87].

والسادس: الأمر، نحو ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: 20] أي أسلموا.

والسابع: التعجب، نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: 45].

والثامن: الاستبطاء، نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: 16].

وذكر بعضهم معاني أخر لا صحة له.

1 ـ لِلتَّسْوِيَةِ .

2 ـ والإِنْكَارِ الإِبْطَالِيِّ .

3 ـ والإِنْكَارِ التَّوْبِيخِيِّ .

4 ـ والتَّقْدِيرِ .

5 ـ والتَّهَكُّمِ .

6 ـ والأَمْرِ .

7 ـ والتَّعَجُّبِ .

8 ـ والاسْتِبْطَاءِ .

ومِنْ خَصَائِصِهَا : أَنَّهُ قَدْ يُحْذَفُ عَدِيلُهَا ، وَجَوَازُ حَذْفِهَا سَوَاءٌ تَقَدَّمَتْ عَلَى أَمْ أَوْ لاَ .

وتَمَامُ التَّصْدِيرِ وَلِذَا لاَ تُذْكَرُ بَعْدَ أَمْ الَّتِي لِلإِضْرَابِ .

وتَسْبِقُ الْعَاطِفَ (وتَدْخُلُ)[1] عَلَى الشَّرْطِ وَإِنْ وَعَلَى الاسْمِ مَعَ وُجُودِ الْفِعْلِ فِي الْجُمْلَةِ (نَحْوُ:)[2] أَزَيْداً ضَرَبْتَ ؟ وأَزَيْدٌ قَامَ ؟ وَعَلَى اسْمٍ وَقَعَ فِي كَلاَمِ الْغَيْرِ نَحْوُ: أَزَيْدٌ؟ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ .

ولاَ تَجِيءُ لِلنَّفْيِ ابْتِدَاءً ولاَ لِمَعْنَى قَدْ .

ولاَ تُغَيِّرُ مَعْنَى الْمُضَارِعِ بِخِلاَفِ هَلْ فِي الْكُلِّ .

{حروف الشرط}

حُرُوفُ الشَّرْطِ : «إِنْ» و«لَوْ» و«أَمَّا» .

لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ .

فـ«إِنْ» لِلاسْتِقْبَالِ و(لَوْ)[3] دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي .

و«لَوْ» عَكْسُهَا[4] .

---

1 وفي المتن : فتدخل .

2 ساقطة في الشرح .

3 وفي الشرح : إن .

4 أي للماضي وإن دخلت على المضارع لنحو قصد استمرار الفعل .

وَيَلْزَمَانِ[1] الْفِعْلَ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً.

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ، لأَنَّهُ فَاعِلٌ[2].

وَقِيلَ: انْطَلَقْتُ[3] مَوْضِعَ مُنْطَلِقٍ[4] لِيَكُونَ كَالْعِوَضِ[5].

وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ جَامِداً جَازَ[6] لِتَعَذُّرِهِ[7].

وَلِـ«لَوْ» خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:

1 ـ أَحَدُهَا: الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي نَحْوِ: «لَوْ جَاءَنِي لأَكْرَمْتُهُ» وَهَذِهِ تُفِيدُ ثَلاَثَةَ أُمُورٍ:

الأَوَّلُ: الشَّرْطِيَّةُ[8].

وَالثَّانِي: تَقْيِيدُ الشَّرْطِيَّةِ بِالزَّمَنِ الْمَاضِي[9].

وَالثَّالِثُ: الامْتِنَاعُ[10].

2 ـ وَالْوَاقِعَةُ حَرْفَ الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَـ«إِنْ» فِي نَحْوِ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ[11]﴾[12].

---

1 من جهة الشرط.

2 بتقدير «لو» ثبت أنك فـ«أن» لدلالتها على التحقيق مفسرة له.

3 بإثبات الفعل.

4 وإنما اختير انطلقت أي صيغة الماضي بالذكر، لأنه الغالب المناسب لـ«لو».

5 أي ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف.

6 أي صح الجامد.

7 أي لتعذر الفعل.

8 يعني عقد السببية والمسببية بين جملتين بعدها.

9 وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت «إنْ»، فـ«إنْ» تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إنْ» سابقٌ على الشرط بـ«لو»، وذلك، لأن الزمن المستقبل سابقٌ على الزمن الماضي، عكس ما يتوهم المبتدئون، ألا ترى أنك تقول «إنْ جئتني غداً أكرمتك» فإذا انقضى الغدُ، ولم يجئ قلت: «لو جئتني أمس أكرمتك».

10 أي امتناع الشرط.

11 أي وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك، لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات.

12 النساء: 9.

3 ـ والمَصْدَرِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ «أَنْ» [1] .

4 ـ والتَّمَنِّيَةُ فِي نَحْوِ : «لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي» .

5 ـ والعَرْضِيَّةُ نَحْوُ : «لَوْ تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْراً» .

وإِذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ أَوَّلَ الكَلَامِ عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ [2] المَاضِي لَفْظاً ، نَحْوُ : «ضَرَبَ» أَوْ مَعْنًى نَحْوِ «لَمْ يَضْرِبْ» ، وكَانَ الجَوَابُ لِلْقَسَمِ لَفْظاً [3] ، نَحْوُ : «واللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي أَوْ لَمْ تَأْتِنِي لأَكْرَمْتُكَ» .

وإِنْ تَوَسَّطَ القَسَمُ بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ وغَيْرِهِ جَازَ أَنْ يُلْغَى القَسَمُ كَمَا فِي نَحْوِ : «أَنَا واللهِ إِنْ تَأْتِنِي آتِيكَ» .

وأَنْ يُعْتَبَرَ القَسَمُ أَيْضاً «وإِنْ أَتَيْتَنِي (واللهِ) [4] لآتِيَنَّكَ» .

و«أَمَّا» : لِلشَّرْطِ والتَّفْصِيلِ والتَّأْكِيدِ .

والتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا وعُوِّضَ (بَيْنَهُمَا) [5] وبَيْنَ فَائِهَا جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا مُطْلَقاً .

وقِيلَ : هُوَ أَيْ العِوَضُ مَعْمُولُ المَحْذُوفِ مُطْلَقاً .

وقِيلَ : إِنْ كَانَ جَائِزَ التَّقْدِيمِ [6] فَمِنَ الأَوَّلِ [7] وإِلاَّ فَمِنَ الثَّانِي [8] .

---

1 إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودَّ أو يَوَدُّ ، نحو : ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم : 9]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة : 96] وقل وقوعها بدونها .

2 أي لزم الشرط في الأغلب الماضي لفظاً نحو ضرب أو معنى نحو لم يضرب .

3 لا معنى فيراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط .

4 ساقطة في المتن .

5 وفي المتن : بينها .

6 بأن يكون مما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء كما في زيد فمنطلق وغيره .

7 أي أنه جزء مما في حيز الفاء .

8 أي معمول المحذوف .

{حرف الردع}

حَرْفُ الرَّدْعِ : كَلاَّ .

وَقَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى حَقًّا .

وَبِمَعْنَى (أَلاَ)[1] الاسْتِفْتَاحِيَّةِ .

وَحَرْفُ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ أَيْ .

{اللامات}

اللاَّمَاتُ سَبْعَةٌ :

1 ـ لاَمُ التَّعْرِيفِ : وَهُوَ إِمَّا لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْهُودٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ صَرَاحَةً[2] ، أَوْ كِنَايَةً[3] ، أَوْ عَقْلاً[4] .

وَإِمَّا[5] إِلَى الْجِنْسِ نَفْسِهِ[6] ، أَوْ بِاعْتِبَارِ وُجُودِهِ فِي ضِمْنِ فَرْدٍ مَا[7] . وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ أَوْ فِي ضِمْنِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ .

وَهُوَ[8] ضَرْبَانِ :

---

1 ساقطة في المتن .

2 نحو : ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً﴾ [المزمل : 15] .

3 وقد اجتمعنا بما قبلها في قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾ [آل عمران : 36] ، فالأنثى إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً في قوله : ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ [آل عمران : 36] ، والذكر إلى ما سبق كناية في قوله : ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾ [آل عمران : 35] فإن لفظ «ما» وإن كان يعم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يقف الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث .

4 بأن يعلم المخاطب بمدخوله فكأنه مذكور متقدم عنده .

5 للإشارة .

6 أي إلى الحقيقة من حيث هي هي .

7 معهود في الذهن من حيث أن الحقيقة المتحدة في الذهن لما فيه تعود باعتبار الوجود ، فأطلق على الفرد الموجود منها المعلوم صدقها عليه وكونه جزئياً من جزئياتها .

8 أي الاستغراق .

حَقِيقِيٌّ[1] : نَحْوُ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ[2]﴾[3] .

وَعُرْفِيٌّ[4] : نَحْوُ: «جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَةَ[5]» .

وَاسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ[6] أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةِ: «لاَ رِجَالَ فِي الدَّارِ» إِذَا كَانَ فِيهَا رَجُلٌ أَوْ رَجُلاَنِ دُونَ «لاَ رَجُلَ» .

2 ـ وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً لاَزِمَةً وَغَيْرَ لاَزِمَةٍ، وَقَدْ تَكُونُ عِوَضاً عَنِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ .

3 ـ اللاَّمُ الْمُوطِئَةُ لِلْقَسَمِ : وَهِيَ اللاَّمُ الدَّاخِلَةُ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ لِلإِيذَانِ بِأَنَّ الْجَوَابَ بَعْدَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى قَسَمٍ قَبْلَهَا وَلَوْ مُقَدَّراً لاَ عَلَى الشَّرْطِ .

4 ـ لاَمُ جَوَابِ الْقَسَمِ وَ«لَوْ» وَ«لَوْلاَ» وَقَدْ تَقَدَّمَ .

5 ـ لاَمُ الابْتِدَاءِ ، وَفَائِدَتُهَا أَمْرَانِ :

تَأْكِيدُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ .

وَتَخْلِيصُ الْمُضَارِعِ لِلْحَالِ ، وَتَدْخُلُ بَعْدَ أَنْ وَقَدْ مَرَّ ، وَعَلَى الْمُبْتَدَإِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ دُخُولَهَا عَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ: «لَيَقُومُ زَيْدٌ» .

6 ـ اللاَّمُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ .

7 ـ لاَمُ الأَمْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضاً .

{تاء التّأنيث الساكنة}

تَاءُ التَّأْنِيثُ السَّاكِنَةُ : تَلْحَقُ الْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ[7] .

---

1 وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة .

2 أي كل غيب وشهادة .

3 الحشر : 22 .

4 وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف .

5 أي صاغة بلده أو مملكة .

6 سواء كان بحرف التعريف أو غيره .

7 فاعلاً كان أو مفعول ما لم يسم فاعله .

فَإِنْ كَانَ ظَاهِراً غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ[1].

وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ بِالْمُسْنَدِ عِنْدَ ظُهُورِ الْفَاعِلِ فَضَعِيفٌ.

{التنوين}

التَّنْوِينُ: نُونٌ سَاكِنَةٌ تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ لاَ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ.

وَهُوَ:

1 ـ لِلتَّمَكُّنِ.

2 ـ وَالتَّنْكِيرِ.

3 ـ وَالْمُقَابَلَةِ.

4 ـ وَالْعِوَضِ.

5 ـ وَالتَّرَنُّمِ.

وَيُحْذَفُ وُجُوباً فِي الْعَلَمِ مَوْصُوفاً بِابْنٍ مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ.

{نون التأكيد}

نُونُ التَّأْكِيدِ: قِسْمَانِ:

1 ـ خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ.

2 ـ وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ مَعَ غَيْرِ الأَلِفِ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ تَثْبُتُ فِي النَّفْيِ عَلَى قِلَّةٍ وَلَزِمَتْ فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ وَكَثُرَتْ فِي نَحْوِ: إِمَّا تَفْعَلَنَّ، وَمَا قَبْلَهَا مَعَ الضَّمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ مَضْمُومٌ وَمَعَ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ مَكْسُورٌ وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ مَفْتُوحٌ.

وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: اضْرِبَانِّ وَاضْرِبْنَانِّ.

وَلاَ تَدْخُلُهُمَا الْخَفِيفَةُ خِلاَفاً لِيُونُسَ.

---

1 أي فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال.

وَهُمَا فِي غَيْرِهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَكَالْمُتَّصِلِ .
وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ : هَلْ تَرَيِنَّ ؟ وَهَلْ تَرَوُنَّ ؟ وَهَلْ تَرَيِنْ وَاغْزُوِنْ وَاغْزُنْ وَاغْزِنْ .
وَالْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ وَفِي الْوَقْفِ وَالْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً .

{التقاء الساكنين}

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ [1] يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً [2] .

---

1 اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولها حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسرة مُخْتَلَسة غير مُشْبَعة على الأول منها ، فيحسب المستمعُ أن الساكنين التقيا ، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً ، فإذا تفطَّن كل منها علم أن على الأول منها كسرة خفيفة ، نحو بَكْرْ بِشْرْ بُسْرْ ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة ، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنُّقك فيما تتكلم به ، وإذا خلَّيْتَ نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة ، وإن حصل لها هذا المقصود بالضمة والفتحة أيضاً ، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكناً ، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل ، ويوجد في الفارسية كقولهم شْتَاب وسْطَام ؛ وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء ، حتى كأنها من جملة حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تجهر بالحرف الساكن في أول الكلمة ، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة ، سواء كان ذلك الساكن في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها ، من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها
فظهر لك أنهم لأيِّ سبب كسروا همزة الوصل ، ولِمَ اجتلبوها دون غيرها ، ولِمَ كسروا أول الساكنين في نحو «اضْرِبِ اضْرِبْ» ، و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة : 1] .
وأما إذا كان أولها حرف لين فإنه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما ، وإنما أمكن ذلك مع حروف العلة ؛ لأن هذه الحروف هي الروابط بين حروف الكلمة بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعني الحركات ، فتنتظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتَّسق ، فإذا كانت أبعاضها هي الروابط وكانت إحداها وهي ساكنة قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ، فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذي بعدها ، ولذلك وجب المد التام في أول مثل هذين الساكنين ، ويقلُّ المد في حروف اللين إذا كانت حركة ما قبلها من غير جنسها ، نحو قَوْل وبَيْع ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها نحو قُولَ وبِيعَ وذلك لأن في نحو قُولَ المضموم قافه تهيأ بعد النطق بالقاف للواو ، وذلك لأن الضمة بعض الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمة بالواو كاملة ؛ لأنه لم يخالطها إذَنْ نوعٌ آخر من المد كما خالطها في نحو قَول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفي : أي الفتحة ، ثم انتقلت في الحال إلى المد الواوي شائباً

= شيئاً من المد الأول بالمد الثاني ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوي تمام التمكن .

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفاً فالأمر أخف لكثرة المد الذي في الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مَادّ وسَادّ أكثر من نحو تُمُودّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واواً أو ياء ما قبلها من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك في الياء في كلامهم نحو سير ، والدرجة الأخيرة أن يكون أول الساكنين واواً أو ياء قبلها فتحة لقلة المد الذي في مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا في المصغر نحو خويصة ، فلا تقول في الأفعل من الخَلَل والود : أيَلّ وأوَدّ ، بحذف حركة اللام الأولى كما في أُصَيْم ، بل تنقل حركة أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أيَلّ وأوَدّ ، لقلة المد الذي فيهما ، كما فعلت في نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركة ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكناً ولزومه للسكون .

هذا ، ومع المد الذي في حروف اللين يشترط في الساكن الثاني أحد الشرطين :

أحدهما : أن يكون مدغماً بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغماً في متحرك فهو في حكم المتحرك ، وذلك لشدة التصاقه به ، فإن اللسان يرتفع بالمدغم فيه ارتفاعة واحدة ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة حرف المد احترازاً من نحو خافَا الله وخافُوا الله وخافِي الله ، فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن في التقائهما مطلقاً وإن حصل جميع الشرائط كلفةً ما ، فإذا كان أولهما في مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمة كان تخفيف الكلمة بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثاني لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمة حرف المد ؛ إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بِمَعْرِض الزوال فلا يعتد به ، فلهذا لا تقول في النون المخففة في المثنى اضربَانْ نُعمان ، بإدغام نون اضربان في نون نعمان ، وجاز في «ها الله» في أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمة حرف المد .

الشرط الثاني من الشرطين : المعتبر واحد منهما في الساكن الثاني : أن يكون موقوفاً عليه بالسكون ، أو مُجرًى مُجرَى الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد الاستراحة ، ومشارفة الراحة تهون عليك أمر الثقل الذي كنت فيه .

والوقف على ضربين : إما أن يكون في نظر الواضع ، أو لا .

فالأول في أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأشياء كذلك ؛ لأن الواضع وضعها لتُعَلِّم بها الصبيان أو من يجري مجراهم من الجهال صورَ مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبي : ألِفْ مثلاً ، ويقف هنيهة قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : بَا ، وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين في هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جِيمْ دَالْ نُونْ ، وكذا الأصوات ، نحو قُوسْ ، وطِيخْ ، الوقف فيها وضعي ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى في بابها .

والثاني : أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك في حال الاستعمال في غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنُونْ ، والمؤمنَاتْ ، والفوتْ ، والبيتْ ، وكذا الأسماء المعدودة نحو زَيْدْ ثَمُودْ سَعِيدْ عِمَادْ ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبة تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع

وَفِي الْمُدْغَمِ الَّذِي قَبْلَهُ لِينٌ[3] نَحْوُ: خُوَيْصَّةٌ[4]، وَالضَّالِّينَ، وَتُمُودَّ الثَّوْبُ[5].

وَفِي نَحْوِ: مِيمْ وَقَافْ وَعَيْنْ[6] مِمَّا بُنِيَ لِعَدَمِ التَّرْكِيبِ وَقْفاً[7] وَوَصْلاً.

= عاملها نحو جاءني المؤمنونْ أولا مع تركيبها معه نحو ثمودْ وزيدْ.

والأسماء التي وضعها الواضع لتستعمل مركبة في الكلام على ضربين:

أحدهما: ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء في التركيب، أعني مشابهة المبني.

والثاني: ما علم أنه لا يلزمه ذلك.

ففي الأول: جوز وضع بناء بعضه على أقل من ثلاثة نحو من وما وذا، وفي الثاني لم يجوز ذلك؛ إذ الثلاثة أقل أبنية المعرب.

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فمما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبة، فلهذا جوز أيضاً وضع بعضها على أقل من ثلاثة، نحو يا تا ثا وصهْ ومناً؛ إذ ليست في نظره مركبة، فلا تكون في نظره معربة.

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف في حال الاستعمال لا بنظر الواضع؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسرة مختلسة خفيفة، حتى يمكن النطق بالثاني ساكناً، نحو عَمْرْ وبَكْرْ وبِشْرْ، وإنما جوز هذا الشيءُ بالتقاء الساكنين إن الوقف لطلب استراحة، فيحتمل معه أدنى ثقل، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركة خفيفة اختار بعض العرب نَقْلَ حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسرة الخفيفة التي اقتضاها الطبع، لفائدتين: إحداهما: دفع الضرورة من غير اجتلاب حركة أجنبية، والثانية: إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفاً من جهة دوران الإعراب على وسط الكلمة فلذلك اجتنبه أكثر العرب.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 210-219.

2 أي: سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنونْ والمؤمنينْ والمؤمناتْ، أولا نحو بكرْ عمروْ، وقد عرفت أن الثاني ليس فيه التقاء الساكنين حقيقة، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 219.

3 احتراز من نحو ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: 47] وخاف الله، وخافا الله.

4 تصغير خاصة.

5 فعل ما لم يسم فاعله من «تمادَدْنَا الثوب» أي: مده بعضنا من بعض.

6 يعني به التقاء ساكنين ثانيهما لعدم موجب الإعراب، سواء كانت الكلمة من أسماء حروف التهجي كقاف لام ميم، أو من غيرها، كمرصاد ثمود عميد، وسواء كان الحرف الأول حرف لين أولا كعمرو بكر، وقد ذكر أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به في التحقيق، وإنما جاز التقاء الساكنين في مثل هذ لكون الكلمات مُجزاة مجرى الموقوف عليه وإن لم تكن موقوفاً عليها.

انظر: شرح الشافية للرضي 2/ 220.

7 كما إذا وقفت على ص في كهيعص.

وَفِي نَحْوِ: اَلْحَسَنُ عِنْدَكَ، وَآيْمُنُ اللهِ يَمِينُكَ لِلالْتِبَاسِ.

وَفِي نَحْوِ لاَهَا اللهِ وَإِيْ اللهِ جَائِزٌ، وَحَلَقَتَا الْبِطَانِ شَاذٌّ.

فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَأَوَّلُهُمَا مَدَّةٌ حُذِفَتْ نَحْوُ: خَفْ وَقُلْ وَبِعْ وَتَخْشَيْنَ وَاغْزُوا وَارْمِي وَاغْزُنَّ وَارْمِنَّ، وَيَخْشَى الْقَوْمُ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ، وَيَرْمِي الْغَرَضَ.

وَالْحَرَكَةُ فِي نَحْوِ خَفِ اللهَ وَاخْشَوُا اللهَ وَاخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهَا بِخِلاَفِ خَافَا وَخَافَنَّ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَدَّةً حُرِّكَ نَحْوُ: اذْهَبِ اذْهَبْ وَلَمْ أُبَلِهْ وَآلَمِ اللهُ وَاخْشَوُا اللهَ وَاخْشَى اللهَ.

وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ: اخْشَوُنَّ وَاخْشَيِنَّ؛ لأَنَّهُ كَالْمُنْفَصِلِ إِلاَّ فِي نَحْوِ: انْطَلْقَ وَلَمْ يَلْدَهُ وَفِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ فِي تَمِيمٍ مِمَّا فُرَّ مِنْ تَحْرِيكِهِ لِلتَّخْفِيفِ فَحُرِّكَ الثَّانِي وَقِرَاءَةُ حَفْصٍ وَيَتَّقْهِ لَيْسَ مِنْهُ عَلَى الأَصَحِّ.

وَالأَصْلُ فِي تَحْرِيكِ السَّاكِنِ الْكَسْرُ، فَإِنْ خُولِفَ فَلِعَارِضٍ كَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي مِيمِ الْجَمْعِ وَمُذْ وَكَاخْتِيَارِ الْفَتْحِ فِي آلَمِ اللهُ، وَكَجَوَازِ الضَّمِّ إِذَا كَانَ بَعْدَ الثَّانِي مِنْهُمَا ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ فِي كَلِمَتِهِ نَحْوِ وَقَالَتُ اخْرُجْ، وَقَالَتْ اغْزِي بِخِلاَفِ إِنِ امْرُؤٌ وَبِخِلاَفِ قَالَتِ ارْمُوا وَبِخِلاَفِ وَإِنِ الْحُكْمَ.

وَاخْتِيَارِهِ فِي نَحْوِ اخْشَوُا الْقَوْمَ عَكْسَ لَوِ اسْتَطَعْنَا.

وَكَجَوَازِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ بِخِلاَفِ نَحْوِ رُدُّ الْقَوْمَ عَلَى الأَكْثَرِ، وَكَوُجُوبِ الْفَتْحِ فِي نَحْوِ رُدَّهَا، وَكَوُجُوبِ الضَّمِّ فِي نَحْوِ رُدُّهُ عَلَى الأَفْصَحِ، وَالْكَسْرُ فِي رَدِّهِ لُغَيَّةٌ، وَغُلِّطَ ثَعْلَبُ فِي جَوَازِ الْفَتْحِ فِي رُدِّهِ لِكَوْنِهِ ضَعِيفاً لَمْ يُسْمَعْ، وَكَوُجُوبِ الْفَتْحِ فِي نُونِ مِنْ مَعَ اللاَّمِ نَحْوُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْكَسْرُ ضَعِيفٌ، عَكْسُ مِنِ ابْنِكَ، وَعَنْ فِي عَنِ الرَّجُلِ بِالْكَسْرِ عَلَى الأَصْلِ وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيفٌ وَجَاءَ فِي الْمُغْتَفَرِ الْجَائِزِ الَّذِي فِي الْوَقْفِ هَذَا النَّقُرُ وَمِنَ النَّقِرِ وَجَاءَ اضْرِبُهُ بِتَحْرِيكِ الْبَاءِ بِالضَّمِّ، وَجَاءَ دَأَبَّةٌ وَشَأَبَّةٌ بِخِلاَفِ دَاوِيَةٍ وَشَاوِيَةٍ.

{هاء السكت}

هَاءُ السَّكْتِ[1] : لاَزِمٌ فِي نَحْوِ رَهْ وَقِهْ وَمَجِيءَ مَهْ وَمِثْلُ مَهْ فِي مَجِيءَ مَ جِئْتَ وَمِثْلُ

---

1 هي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين :

أحدهما : إذا كان آخرها ألفاً ، والكلمة حرف أو اسم عريق البناء ، نحو : لا ، وذا ، وهنا ، وذلك ؛ لأن الألف حرف خفي ، إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك في الوصل ، تبيّن النطق بها ، وإذا لم تأت بعدها بشيء ، وذلك في الوقف ، خفيت ، حتى ظُنَّ أن آخر الكلمة مفتوح .

فلذا وُصِلَتْ بحرف ، ليبين جوهرها ، واختاروا أن يكون ذلك الحرف هاءً ، لمناسبتها بخفائها حرفَ اللين ، فإذا جاءت ساكنة بعد الألف ، فلا بد من تَمكُّن مد الألف ، ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين ؛ فتَبِينُ الألف بذلك التمكين والمد .

وأما في الأسماء المتمكنة ، نحو : أفعى وحُبلى ، أو العارضة البناء نحو : لا فتى ، فلا تزيد هاء السكت ، إما لخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف إليه ، فإن الاسم العريق البناء ، لا يضاف منه إلا «كم» و«لدن» و«لدى» ، وإما لكون الإعراب مقدراً في أفعى ، وشبه الحركة الإعرابية في : لا فتى ، وأنها لا تلحق المتحركة بحركة إعرابية أو شبه الإعراب .

وأما ألف نحو : هنا ، وهؤلاء ، فليس الحركة الإعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الألف حرف صحيح أيضاً ، لكان محركاً بحركة بنائية نحو : هو ، وهي ، وهؤلاء .

ولا تلحق هذه الهاء ساكناً آخر ، غير الألف المذكورة ، سواء ، كان واواً أو ياءً ، كهمو ، وهذي ، أو غيرهما ، ككَمْ ومَنْ ، وذلك لأن الألف أخفى ، فهي إلى البيان أحوج .

بَلَى تلحق الألف والواو والياء في الندبة ، نحو : واغلاماه ، و : واغلامكموه ، و : واغلامكيه ، وفي الإنكار نحو : آلاميراه ، و : آلأميروه ، و : الأميريه ، لقصدك إلى زيادة مد الصوت فيها .

وثاني الموضعين : إذا وقفت على كلمة متحركة الآخر غير إعرابية ولا مشبّهة بالإعرابية ، لبيان تلك الحركة اللازمة ، إذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف .

وإنما لم تبين الإعرابية ، لعروضها وسرعة زوالها .

وذلك قولك : هما رَجُلاَنِهْ ، وضَارِبَانِهْ ، وهُنَّهْ ، وضربتُنَّهْ ، وعلْمَهْ ، وضربكهْ ، وويحكهْ ، وثَمَّهْ ، واضربنَّهْ ، وانطلقنَّهْ وضربْتُهْ ، وعصايَهْ ، وغلاميَهْ ، وقاضِيَهْ ، وهُوَهْ ، وهيَهْ ، وأينَهْ ، وكيفهْ وغير ذلك .

ودخولها فيما قبل آخره ساكن ، أقوى وأكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك ، حتى لا يجتمع ساكنان ، لو أُسكِنَ الأخير .

ولم يلحقوها النونات في الأمثلة الخمسة ، نحو : يضربانِهْ ، ويضربونَهْ ، وتضربينَهْ ؛ لأن النون علامة الرفع فهي كالحركة الإعرابية .

وقد منع بعض البصريين أن يقال : انطلقنَّهْ ، وضربتَهْ لالتباس الأول بضمير المصدر ، والثاني بالمفعول به .

مَ أَنْتَ، وَجَائِزٌ فِي لَمْ يَخْشَهْ وَلَمْ يَغْزُهْ وَلَمْ يَرْمِهْ وَغُلَامِيَهْ وَعَلَى مَهْ وَحَتَّامَهْ وَإِلَامَهْ مِمَّا

= وليس بشيء ؛ لأن الخليل حكى : انطلقتَهْ عن العرب ، ولو كان اللبس مانعاً لم يقولوا : أعطيتكهْ ، وإنهْ ، وليتهْ ولعلَّهْ ، واعلمنَهْ .

وقد استعملوا في بعض ذلك : الألفَ مكان الهاء ، لمشابهتها لها وذلك في : أنا ، وحيَّهلا .

ولم يلحقوها آخر نحو : لا رجلَ ، ويا زيدُ ، ونحو : خمسة عشر ؛ لأن حركة البناء عارضة ، فتشبه لذلك الحركة الإعرابية .

وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد ؛ لأنه إنما حُرِّكَ ، كما ذكر في بابه ، لمشابهته المعرب ، فكأن حركته إعرابية ، فلم يقولوا : ضَرَبَهْ .

وإذا كانت الكلمة مما ذهب لامها ، جزماً ، أو وقفاً ، فإن بقيت على حرف واحد ، فهاء السكت واجبة ، نحو : رَهْ ، وقِهْ ، لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن

وإن كانت على أكثر من حرف نحو : اغزه ، وارمِه ، واخشه ، ولم يغزه ، ولم يرمه ، ولم يخشهْ ، فالهاء في مثلها ليست بواجبة ، لكنها ألزم ههنا منها في نحو : ثَمَّهْ ، ومسلمونه ؛ لأنك إذا لم تأت بها سكَّنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها ، وهو إجحاف .

وهي في نحو : أعِه وأقه ، في قولك إن تَعِ أعِه ، وإن تَقِ أقِهْ ، ألزم منها في : اغزه ولم يرمه ؛ لأن الإجحاف ههنا أكثر لو سكن العين ، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين .

وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت ، من المتحرك الأخر ، إلا ما حذف من آخره شيء ، ولا يقفون على ما لم يحذف منه شيء ، كأنا ، ولعل وليت ، وسائر ما ذكر ، إلا بالإسكان

وروى يونس وعيسى بن عمر : أن بعض العرب يقف على المحذوف الأخر أيضاً ، نحو : اغز ، وارم ، بالإسكان من غير هاء .

قال سيبويه : هذه أقل اللغتين .

وإلحاق الهاء في نحو : عَلامَ ، وإلامَ ، وحَتَّامَ ، وبِمَ ، وفيمَ وعَمَّ : أجود من حذفها ؛ لأنه حُذِف منها الألف ، كما حُذِف في نحو : اغزه ، وارمه واخشه : الحرف الأخير ، ويجوز إسكانها وإن صارت الميم على حرف واحد ؛ لأنها امتزجت بحرف الجر قبلها ، فصارتا معاً ، كحُتَام ؛ لأن الجار لا ينفك عن المجرور ، وهذا المجرور لكونه على حرف ، صار كبعض حروف الجار ، فالاتصال حاصل من الطرفين .

وإذا وقفت على نحو : مجيء مَ جئت ، فقلت : مجيء مه ، فالهاء لازمة كما في : قِهِ ورَهْ ؛ لأن المضاف لكونه اسماً ، لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر ، بمجروره .

وتحذف هاء السكت عند الوقف ، في الدرج كهمزة الوصل ، إلا أن يُجرَى الوصل مُجرى الوقف ، كقوله تعالى : ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ﴾ [الحاقة : 29-30] وصلاً .

وحقها السكون وإن وقعت بعد الألف ؛ لأن اجتماع الساكنين محتمل في الواقف ، ويحركها من يثبتها وصلاً بعد الألف مجرياً للوصل مجرى الوقف : إما بالضمة ، تشبيهاً لها بهاء الضمير ، أو بالكسرة للساكنين .

حَرَكَتُهُ غَيْرُ إِعْرَابِيَّةٍ وَلاَ مُشَبَّهَةٌ بِهَا كَالْمَاضِي وَبَابِ يَا زَيْدُ وَلاَ رَجُلَ وَجَائِزُ الإِلْحَاقِ فِي نَحْوِ هَهُنَاهْ وَيَا رَبَّاهْ وَهَؤُلاَهْ وَتَحْرِيكُهُ لَحْنٌ شَيْنٌ.

{الوقف}

الْوَقْفُ وَسِينُهُ عِنْدَ مُثْبِتِهِمَا [1] .

= ورُوِيَ على الوجهين:

يا مَرْحباه بِحارِ عفراء.

انظر: شرح الكافية 4/ 498-502.

1 وسين الكسكسة، وهي في لغة بكر بن وائل، فهي السين التي تُلْحِقُها بكاف المؤنث في الوقف، إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف، فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر، فيقولون أكرمتكِس فإذا وصلوا لم يأتوا بها؛ لأن حركة الكاف إذن كافية، في الفصل بين الكافين.

وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث: الشين في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغرضهم: ما مرّ في إلحاق السين، وناس كثير من تميم ومن أسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً، قال:

تضحكُ مني أنْ رأتني أحترِش ... ولو حرَشتِ لكشفتِ عن حِرِش

وذلك أيضاً، للغَرَض المذكور، وإنما أبدلوها شيناً؛ لأنها مهموسه مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق؛ لأنها ليست حلقية.

وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال: إنْشِ (بكسر الشين المبدلة من حرف الخطاب) ذاهبة، قال:

فعيناشِ عيناها وجيدُشِ جيدها ... ولكن عظم الساق منشِ دقيق

جاء في قصة مجنون بني عامر: قيس بن الملوح أنه كان جالساً في وحدته، فمر به أخوه وابن عمه وقد قنصا ظبية فطلب منها إخلاء سبيلها فامتنعا، فاشتد عليهما فتركاها له فأطلقها، قالوا فأقبلت الظبية تنظر إليه، فقال:

أيا شبه ليلى لا تراعي فإنني ... لك اليوم من بين الوحوش صديق

فعيناك عيناها، إلى آخره.

انظر: شرح الكافية 4/ 502-503.

وجاء في المفصل في صنعة الإعراب: شين الوقف، وهي شين التي تلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: اكرمتكش، ومررت بكش. وتسمى الكشكشة. وهي في تميم. والكسكسة في بكر، وهي إلحاقهم بكاف المؤنث سيناً. وعن معاوية أنه قال يوماً: من أفصح الناس؟ فقام رجل من جرم، وجرم من فصحاء الناس فقال: قوم تباعدوا عن فراتية العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليست فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حمير. قال معاوية: فمن هم؟ قال. قومي.

{حرف الإنكار}

حَرْفُ الإِنْكَارِ[1] : وَهِيَ مَا فِي نَحْوِ : أَزَيْدُنِيهِ وَأَزَيْدَنِيهِ .

---

1 وهو زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة ، إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر ، أو إنكار كونه على خلاف ما ذكر ، كما تقول مثلاً : «جاءني زيد» ، فيقول من يقصد تكذيبك ، وأن زيداً لا يأتيك : «أزيدنيه» ، أي : كيف يجيئك ، فهذه العلامة بيان أنه لا يعتقد أنه أتاك ، ويقول ذلك : مَن لا يشك أن زيداً جاءك ، وينكر أنه لا يجيئك ، فكأنه يقول : مَن يشك في ذلك ، وكيف لا يجيئك .

قال الأخفش : إن هذه الزيادة موضوعة لإنكار كون المذكور على ما ذُكر فقط ، فإن أريد إنكار كونه بخلاف ما ذكر ، فهو على وجه الهزء والسخرية ، فكأنه يقول : كيف لا يجيئك زيد وأنت الجليل العظيم ، كقوله تعالى : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان : 49] ، هذا قوله ، والأولى أن يقال إنه لإنكار كونه على خلاف ما ذكر ، لا على وجه السخرية .

وإنما تلحق هذه الزيادة بشرط الوقف ، والإنكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها ، وبين الاسم المذكور ، فإن وُصِل الاسم بما بعده ، أو كان استفهاماً على وجه الحقيقة ، لا على وجه الإنكار ، لم تلحق ، وكذا لا تلحق ، إذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو ما يفيد فائدته ، نحو : أتقول زيد ، أو : أتتكلم زيد ، والأغلب ، مع حصول الشرائط وقصد إلحاق زيادة الإنكار : حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته ، إعرابية كانت أو بنائية ، نحو : أذَهبتُوه ، لمن قال : ذهبتُ ، و : أأنا انيه ، لمن قال : أنا فاعل .

وربما زيدت مدة الإنكار من غير حكاية اللفظ المذكور ، بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحاقها به من جملة كلامك ، فتقال لمن قال ذهبتُ : أذهبتاه .

ومنه حكاية سيبويه : سمعنا مَن قيل له أتخرج إذا أخصبت البادية ، فقال : أأنا إنيه ، منكراً لرأيه أن يكون على خلاف ذلك ، ولو حكى لقال : أتخرجوه .

ثم نقول : آخر الكلمة إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، والساكن إما حرف علة أو حرف صحيح ، فالأول نحو : «جاءني القاضي» ، و«رأيت المعلى» ، و«زيد يغزو» ، وحكمه أن يزاد على آخره مثل آخره ، فيجتمع ساكنان فتحذف أولها فتقول : أالقاضيه و : أالمعلاه ، وأيغزوه .

وإن كان الساكن صحيحاً ، تنويناً كان أو غيره ، فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا تكون زيادة الإنكار إذن إلا الياء ، نحو : أزيدنيه ، و : ألم تضربيه .

وإن كان متحركاً فمدة الإنكار على وفق تلك الحركة ، بنائية كانت أو إعرابية ، فتكون بعد الضمة واواً ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الكسرة ياءً ، نحو : أزيدوناه ، و : أزيدينيه ، و : أالأميراه ، فليس مدة الإنكار إذن كعلامة الندبة ؛ لأن تلك يجب كونها ألفاً ، إلا عند اللبس .

ويجوز لك أن تلحق مدة الإنكار بإن ، مزيدةً بعد المذكور ، مدخلاً في أوله همزة الاستفهام ، فلا تكون المدة إذن إلا ياء ؛ لأنك تكسر نون «إن» للساكنين ، وزيادة «إن» للبيان والإيضاح ؛ لأن حرف المد ، والهاء ، خفيّان ، فهي زائدة كما في : ما إن فعلَ .

وَلَهَا مَعْنَيَانِ: إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ الأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ الْمُخَاطَبُ أَوْ (إِنْكَارُ أَنْ يَكُونَ)[1] عَلَى خِلاَفِ مَا ذَكَرَ.

= الظاهر أنهم لم يزيدوا «إن» إلا فيما آخره ساكن محافظة على ذلك الساكن ، لأنه إن لم تزد «إن» تحرك الساكن إن كان صحيحاً ، وسقط إن كان مدة .

وردّ قوله بمجيئها بعد المتحرك في : آأنا إنيه ؛ لأن نون «أنا» متحركة ، وأجاب بأن الزيادة إنما تكون في حال الوقف ، والوقف على «أنا» بالألف فصار وإن لم يكن فيه ألف ، لمجيء «إن» بعده ، في حكم الموقوف عليه بالألف ، ولو لم تزد «إن» لقيل : آأناه بحذف إحدى الألفين .

وقياس ما قاله أن قال : آلمعلى إنيه و : آلقاضي إنيه ، و : أيغزو إنيه ، أن أريد ، وهذا الذي قال ، من تخصيص «إن» بالساكن آخره ، قياس منه لم يأت في كلام النحاة .

ثم اعلم أنه يجوز لك الإنكار والحكاية مع ترك مدة الإنكار وإن كان الكلام وقفاً ، وأما إذا أردت الوصل فإنه يجب ترك الزيادة نحو : أزيداً يا فتى ، كما تترك العلامات في «من» حين تقول : من يا فتى .

وإنما يجوز إثبات التنوين ههنا في حال الوقف ، لقصد الحكاية ، ومع زيادة الإنكار يتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه ، فلا يُستنكر بقاء التنوين في الوقف .

ومدة الإنكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف ، وغير ذلك ، نحو : أزيداً وعمرنيه ، فيمن قال : لقيت زيداً وعمراً ، و : أزيداً الطويلاه .

وإذا قال : ضربت عمر ، قلت أضربت عمراه ، فتدخل همزة الإنكار على الجملة والمفرد ، وعلى أي قسم شئت من أقسام الكلام بخلاف ألف الندبة .

انظر : شرح الكافية للرضي 4/ 503-505 .

1 ساقطة في المتن .

{حرف التذكير}

حَرْفُ التَّذْكِيرِ[1] : وَيُسَمَّى حَرْفَ الاسْتِذْكَارِ وَمَدَّ الصَّوْتِ. وَهُوَ مَدَّةٌ يُرِيدُهَا الْمُتَكَلِّمُ وَسَطَ الْكَلَامِ مُجَانَسَةً لِحَرَكَةِ الآخِرِ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَتَذَكَّرَ طَلَباً لِلصَّوَابِ، وَصِدْقَ الرُّؤْيَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَ كَلَامَهُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ فِي نَحْوِ: قَالَ زَيْدٌ، وَيَقُولُ: عَمْرٍو، وَحَذَامِ قَالَتْ: قَالاَ يَقُولُوا حَذَامِي.

1 وليس في كلام فصيح، وإنما يكون ذلك إذا نطق من يتذكر (يعني من يريد ويحاول أن يتذكر شيئاً، وقوله: بكلمة، متعلق بقوله: إذا نطق)، بكلمة ولا يريد أن يقف ويقطع كلامه، فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها، إن كان متحركاً، كما تقول في: قال، ويقول، ومن العام: قالا، فتمد فتحة اللام إلى أن تتذكر ما نسيت وتصله به، ويقولو، ومن العامي، وتصله بياء ساكنة إن كان الآخر ساكناً صحيحاً، تنويناً كان أو غيره، نحو: هذا سيفني إذا أردت: سيفٌ من صفته كيت وكيت.

وتقول في: قد فعل، وفي الألف واللام في نحو: الحارث مثلاً: قدي... وألي...

وإن كان آخره ساكناً حرف مد، نحو القاضي، والعصا، ويغزو، مددت ذلك الحرف إلى أن تتذكّر، ولا تجتلب مدةً أخرى.

ويجوز أن يقال: إنك تجتلبها وتحذف الأولى، كما قيل في مدة الإنكار، ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت، بخلاف زيادة الإنكار؛ لأن هذه إنما تزاد إذا لم تقصد الوقف.

انظر: شرح الكافية للرضي 4/ 505-506.

المصادر

1 ـ شرح الحدود النحوية، جمال الدين عبد الله ابن أحمد ابن علي ابن محمد الفاكهي، دار النفائس، بيروت، 1996م.

2 ـ مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المكتبة العصرية، بيروت، 1995م.

3 ـ ملا جامي (الفوائد الضيائية) شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دار الكتاب الإسلامي، استنبول، تركيا.

4 ـ القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني، الشيخ خليل بن الملا حسين الإسعردي العمري الكردي الشافعي، مخطوط.

5 ـ الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.

6 ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1951م.

7 ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م.

8 ـ شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.

9 ـ شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، 1996م.

10 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الإمام ابن هشام الأنصاري بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1996م.

11 ـ **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، الإمام ابن هشام الأنصاري بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1996م .

12 ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، الإمام ابن هشام الأنصاري بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1994م .

13 ـ **حاشية الدسوقي** ، مصطفى محمد عرفة الدسوقي ، دار السلام ، مصر ، 2002م .

14 ـ **الجامع الصحيح المختصر** ، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ، دار ابن كثير ، اليمامة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1407هـ - 1987م ، تحقيق : د . مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة ـ جامعة دمشق .

15 ـ Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi

فهرست

AL-KĀFIYA AL-KUBRA

By

AL-ISʿARDĪ

Al-Shaykh Khalīl b. Molla Ḥusayn
al-Isʿardī al-ʿUmerī al-Kurdī al-Shāfiʿī

(d. 1259 A.H. / 1843 A.D.)

With an introduction and notes by

Prof. Dr. Muhammed Khalīl ÇIÇEK

Edited by

Ilyas Kaplan

IRŞHAD
KİTAP YAYIN DAĞITIM
İSTANBUL

DAR SADER
Publishers
BEIRUT